قسم عمليات الطوارئ والإحياء
إدارة برامج الإغاثة الخاصة

نحو التنمية الزراعية المستدامة في العراق

التحول من المعونات الإنسانية والإعمار إلى التنمية

الدكتور فهمي بشاى
كبير الخبراء الاستشاريين
إدارة برامج الإغاثة الخاصة

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
روما، ٢٠٠٣

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو فيما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها.

حقوق الطبع محفوظة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ويجوز استنساخ ونشر المواد الإعلامية الواردة في مطبوعات المنظمة للأغراض التعليمية، أو غير ذلك من الأغراض غير التجارية، دون أي ترخيص مكتوب من جانب صاحب حقوق الطبع، بشرط التنويه بصورة كاملة بالمصدر. ويحظر استنساخ المواد الإعلامية الواردة في مطبوعات المنظمة لأغراض إعادة البيع، أو غير ذلك من الأغراض التجارية، دون ترخيص مكتوب من صاحب حقوق الطبع. وتقدم طلبات الحصول على هذا الترخيص مع بيان الغرض منه وحدود استعماله إلى:

Chief, Publishing Management Service,
Information Division, FAO,
Viale delle Terme di Caracalla, 00100 Rome, Italy

أو بواسطة البريد الإلكتروني: copyright@fao.org

© FAO 2003

بيان المحتويات

شكر وتقدير x

موجز تنفيذي 1

الفصل الأول – المقدمـــة 5

الجزء الأول:

نحو استراتيجية للتنميـة الزراعيـة المستدامـة: المرحلة الانتقالية

الفصل الثاني – المرحلة الانتقالية: أسلوب منهجي 11

الفصل الثالث – قاعـدة المـوارد الطبيعيـة 13

موارد الأراضي 13

ملكية الأراضي 13

المناخ 13

موارد المياه 14

المناطق الزراعية الايكولوجية 14

الفصل الرابع – الدخل الزراعي والظروف الاجتماعية والاقتصادية: عرض عام 16

السكان والقوة العاملة الزراعية 16

الدخل الزراعي 17

الإمدادات الغذائية، المتناول التغذوي والصحة 18

برنامج النفط مقابل الغذاء: لمحة شاملة 21

صندوق التنمية في العراق: النمو والتكافؤ والاستدامة 23

الفصل الخامس – نحو استراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة: الأبعاد الزمانية والمكانية 25

الأهداف 25

دعم إحداث زيادة كفؤة ومستدامة في الإنتاج الغذائي والزراعي 25

تحسين الأمن الغذائي والمتحصل التغذوي 25
تقليل انتشار الفقر في الريف 26
تعزيز حماية البيئة وصون قاعدة الموارد الطبيعية 26
البعد الزماني في الاستراتيجية: الإجراءات في الأجل القصير والمتوسط والطويل 26
إجراءات الأجل القصير 26
نداء الأمم المتحدة العاجل من أجل العراق 26
الخطة العاجلة التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة 29
الإجراءات في المجالين المتوسط والبعيد: سبل العيش المستدامة 32
تعظيم الإنتاجية الزراعية 32
تأهيل الخدمات الزراعية وسهولة الحصول عليها 33
تنويع نظم الإنتاج الزراعي: زيادة حصول العائلات على الأغذية وتحقيق دخل لها 33
دعم تخفيف وطأة الفقر في الريف 34
تعزيز بيئة التمكين 35
دعم الأساليب التشاركية 35
تحسين البنية الأساسية الريفية 35
دعم بناء القدرات المحلية 36
تشجيع دور القطاع الخاص 36
البعد المكاني في الاستراتيجية 36
الخطوط التوجيهية للتنمية الزراعية المكانية في العراق 37

الفصل السادس – السياسات الزراعية، الأمن الغذائي، والتنمية الريفية التشاركية 39

برنامج المنظمة لمكافحة الجوع 44
قضايا سياسات الأسعار الزراعية: إعادة النظر في الدعم العالي "لسلة الأغذية" 48
صياغة السياسات 49
السياسات للمنتجين 51
البرامج للمستهلكين 51
التدخلات في السوق 52
جوانب هامة لتطبيق سياسات الأسعار في العراق 52
الخطوط التوجيهية المقترحة بشأن صياغة وتنفيذ سياسات الأسعار الزراعية في العراق 53

الجزء الثاني

حالة الأغذية والزراعة: عرض عام

الفصل السابع – زراعة المحاصيل وحمايتها 59

المحاصيل الحقلية 59

المحاصيل الحقلية في الأراضي الجافة 60

المحاصيل الحقلية المعتمدة على الري 61

الفاكهة والخضر 61

خصوبة التربة وغلات المحاصيل 62

البذور 63

إمدادات السماد 64

استدامة الإنتاج الزراعي وزراعة الصون 65

حماية النباتات 65

المكافحة المتكاملة للآفات النباتية 66

تربية النحل 66

المؤسسات والخدمات 67

القيود الرئيسية المعرقلة لإنتاج المحاصيل 67

المزايا الطبيعية للزراعة العراقية 69

إمكانات زيادة الإنتاج الزراعي 71

إنتاج المحاصيل وحمايتها في المحافظات الشمالية 72

المناخ 73

إنتاج المحاصيل 74

خصوبة التربة وغلات المحاصيل 77

إمدادات البذور 78

حماية النباتات 79

إمكانات تطوير الإنتاج الزراعي 80

زراعة الصون في المنطقة 80

القيود المعرقلة لزراعة الصون في المنطقة 81

الفصل الثامن – مـوارد الميــاه والــري 82

موارد المياه السطحية 82

موارد المياه الجوفية 82
الري 83
الإمكانات الإنمائية 84
المؤسسات والخدمات 84
القيود والإمكانات لتنمية الموارد المائية 86
القيود 86
الإمكانات 87
ضعف البنى التحتية للري وتأثير ذلك على الإنتاج الزراعي 88

الفصل التاسع – الميكنـــة الزراعية 90

سياسة الميكنة في منطقتي الوسط والجنوب 90
ملكية القطاع الخاص للآلات الزراعية – أسطول الجرارات وآلات الحصد والدرس 90
تصنيف الأعمار في أسطول الجرارات وآلات الحصد والدرس (1995/1994) 91
أسطول الأدوات الزراعية 91
خدمات الميكنة– التعاقد 91
توفير قطع الغيار 92
سياسات الميكنة في المحافظات الشمالية 92
ملكية القطاع الخاص للآلات الزراعية: أسطول الجرارات 92
ملكية القطاع الخاص للآلات الزراعية: أسطول آلات الحصد والدرس 93
ملكية القطاع الخاص للآلات الزراعية: أسطول الأدوات 94
خدمات الميكنة: التعاقد 94
خدمات الميكنة: الورش والصناعة 95
ورش القطاع العام 95
ورش القطاع الخاص 95
توفير قطع الغيار 95

الفصل العاشر – الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان 97

الإنتاج الحيواني 97
الإنتاج الحيواني ونظم الزراعة 98
الصحة الحيوانية 99
بعض برامج مكافحة الأمراض 99
إنتاج الدواجن 100

الإنتاج الحيواني في المحافظات الشمالية 101
الحيوانات المجترة 101
الماشية 101
الماشية المحلية 101
السلالات المهجنة والأجنبية 101
الحيوانات المجترة الصغيرة 102
إنتاج منتجات الألبان 102
إنتاج اللحوم 103
إنتاج الدواجن على النطاق الصغير 103
القيود والفرص في مجال الإنتاج الحيواني والصحة الحيوانية 104
القيود 104
الفرص 106

الفصل الحادي عشر – مصايد الأسماك 110

مصايد الأسماك في المحافظات الشمالية: الدروس المستفادة 110
توصيات من أجل تطوير مصايد الأسماك في العراق 112

الفصل الثاني عشر – إدارة موارد أراضي الغابات 115

عرض عام 115
التقرير الوطني عن الحراجة لسنة 1998 115
آخر التطورات 116
الأنشطة الرئيسية في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء 116
المشكلات المعلقة 116
أولويات الأنشطة 118

الفصل الثالث عشر – الصناعات الغذائية 120

المعلومات المتعلقة بسوق الغذاء 120
التدريب على الصناعات الغذائية 121
الصناعات القروية 122
القيود والفرص في مجال الصناعات الغذائية 123
القيود 123
نقص المعلومات عن السوق 123

القيود التجارية 123
نقص الإدارة والدراية التقنية 124
القيود الكبرى المعرقلة لتصنيع منتجات الألبان 124
الفرص 125
الفرص في مجال خطوط الفاكهة والخضر 125
توصيات من أجل إنشاء وإدارة سلاسل للحبوب 126

الفصل الرابع عشر – البحوث والإرشاد والتدريب في مجال الزراعة 128

أولا: البحوث 128
خلفية تاريخية 128
مؤسسات البحوث الزراعية 129
أنشطة البحوث 131
المعاهد العلمية الأخرى التابعة للنظام الوطني للبحوث الزراعية 132
المؤسسات التقنية الأخرى التابعة للإدارات الجهوية للبحوث الزراعية 133
الموارد الخاصة بالبحوث الزراعية 133
أنشطة البحوث الزراعية 134
الروابط الوطنية والدولية في مجال البحوث الزراعية 135
تأثير الحروب والنزاعات الأهلية والعقوبات على البحوث الزراعية 136
تقدير احتياجات البحوث بحسب القطاعات الفرعية 137
تطوير التكنولوجيا ونقلها 137
الربط بين البحوث والإرشاد وفيما بين القطاعات الفرعية 138
إمكانات دعم البحوث ونقل التكنولوجيا 139
اقتراحات من أجل تعزيز البحوث الزراعية 140
البحوث الزراعية: بعض الملاحظات الختامية 140
ثانيا: الإرشاد والتدريب 141
القيود المعرقلة للإرشاد والتدريب في مجال الزراعة 143
إصلاح مرافق الإرشاد والتدريب 144
منهجية الإرشاد 144
تدريب الموظفين الفنيين 145
تدريب المزارعين 146

الفصل الخامس عشر – مساعدة الفئات "الضعيفة" الأكثر تعرضا لنقص الأغذية من السكان 148

تعريف الضعف 148
الخصائص المميزة للأسر الريفية الضعيفة 149
تصنيف الأسر الريفية الضعيفة 149
تصنيف الأسر الضعيفة في المناطق الحضرية والمدن الجماعية 149
الأنشطة الخاصة بالمجموعات الضعيفة في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء في المحافظات الشمالية 153
الإطار المؤسسي: المنظمات المعنية بمجموعات ضعيفة محددة 154
الدروس المكتسبة في مساعدة المجموعات الضعيفة 157
تعميم مراعاة اعتبارات المساواة بين الجنسين وتمكين النساء في مجال الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي الأسري في العراق 159
نحو مراعاة اعتبارات المساواة بين الجنسين 160

الجزء الثالث

خطط الاستثمار وملامح المشروعات: نحو خارطة طريق للمرحلة الانتقالية

الفصل السادس عشر – عرض عام لبرنامج الثلاث سنوات في المحافظات الشمالية 167

إطار البرنامج المشترك لمكتب الأمم المتحدة لمنسق المساعدة الإنسانية في العراق 167
من مرحلة الإغاثة الطارئة إلى برنامج متوسط الأجل لثلاث سنوات 168
برنامج الثلاث سنوات: عرض عام 169

الفصل السابع عشر – نحو خطة للاستثمار الزراعي في العراق: خارطة طريق للمرحلة الانتقالية 171

التنمية الزراعية وواقع ما بعد الحرب في العراق: نهج استشرافي 171
مبادئ تضمن في خارطة الطريق 174
الفئات الرئيسية للاستثمار الزراعي 177
المتابعة: فريق متعدد التخصصات وعمل ميداني 177

الفصل الثامن عشر – ملاحظات ختامية 178

الفصل التاسع عشر – ببليوغرافيا 180

الفصل العشرون – الملاحق 185

الملحق الأول – السكان والأرض 187

الجدول 1– تقديرات وتركيبة واتجاهات السكان في العراق، 1989–2001 188

الجدول 2– اسقاطات السكان في العراق، 1995–2030 189

الجدول 3– استخدام الأراضي في العراق، 1989–2000 190

الملحق الثاني – الإنتاج المحصولي: المنتوج 1989–2002 191

الجدول 4– إنتاج القمح في العراق، 1989–2002 192

الجدول 5– إنتاج الشعير في العراق، 1989–2002 192

الجدول 6– إنتاج الأرز في العراق، 1989–2002 193

الجدول 7– إنتاج الذرة في العراق، 1989–2002 193

الجدول 8– إنتاج العدس في العراق، 1989–2002 194

الجدول 9– إنتاج الفاصوليا، الإنتاج الجاف في العراق، 1989–2002 194

الجدول 10– إنتاج الفاصوليا، الإنتاج الأخضر في العراق، 1989–2002 195

الجدول 11– إنتاج أوراق التبغ في العراق، 1989–2002 195

الجدول 12– إنتاج التمور في العراق، 1989–2002 196

الجدول 13– إنتاج العنب في العراق، 1989–2002 196

الجدول 14– متوسط المساحة والغلات والإنتاج من المحاصيل الرئيسية في العراق (متوسط 14 سنة) 197

الملحق الثالث – الإنتاج المحصولي: المستلزمات 198

الجدول 15– متطلبات البذور لبعض المحاصيل الرئيسية في العراق (أطنان مترية) 199

الجدول 16– بذور الخضر التي استوردتها حكومة العراق لمحافظات الوسط والجنوب في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء (القيمة بالدولار الأمريكي والكميات بالأطنان المترية) 199

الجدول 17– المبيدات التي استوردتها حكومة العراق في الفترة من 1998 إلى 2002 خلال برنامج النفط مقابل الغذاء لمحافظات الوسط والجنوب في العراق 200

الجدول 18– الأسمدة المستوردة لمحافظات الوسط والجنوب في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء 201

الملحق الرابع – واردات القمح والشعير والذرة والأرز والعدس 1989–2001 202

الجدول 19– واردات القمح إلى العراق، 1989–2001 203

الجدول 20– واردات الشعير إلى العراق، 1989–2001 203
الجدول 21– واردات الذرة إلى العراق، 1989–2001 203
الجدول 22– واردات الأرز إلى العراق، 1989–2001 204
الجدول 23– واردات العدس إلى العراق، 1989–2001 204
الملحق الخامس – الإنتاج الحيواني، 1989 - 2002 205
الجدول 24– قطعان الأبقار والجاموس والأغنام في العراق، 1989–2002 206
الجدول 25– قطعان المعز والدواجن والأحصنة في العراق، 1989–2002 206
الجدول 26– قطعان الحمير والبغال والجمال في العراق، 1989–2002 207
الملحق السادس – معلومات الأرصاد الجوية 208
الجدول 27– معلومات الأرصاد الجوية للعراق: معدلات الأمطار بالملليمترات – المتوسط العادي لفترة 50 سنة (قبل 1995) 209
الجدول 28– معلومات الأرصاد الجوية للعراق: درجات الحرارة والرطوبة – متوسط 30 سنة (1994 وقبلها) 209
الجدول 29– معلومات الأرصاد الجوية للعراق: ظواهر الطقس في العراق، 1996 210
الجدول 30– معلومات الأرصاد الجوية للعراق: فترة سطوع الشمس والبخر (المتوسط اليومي المرتقب) 210
الملحق السابع – قوائم موازنة الغذاء 211
الجدول 31– قائمة موازنة الغذاء في العراق متوسط 1989–2000 212
الجدول 32– قائمة موازنة الغذاء في العراق عام 2000 217

شكر وتقدير

تهدف هذه الوثيقة إلى تقديم رؤية مستقبلية للمرحلة الانتقالية من برنامج المعونات الإنسانية والإغاثة والأحياء والأعمار إلى التنمية الزراعية المستدامة في العراق. ولبلوغ هذه الغاية، تركز الوثيقة على تحديد الاستراتيجية الزراعية المطلوبة في المدى القصير ثم المتوسط ثم الطويل. وليتسنى ترجمة الأفكار والتوجهات المقترحة في الوثيقة إلى "خارطة طريق" عملية، أي خطة عمل تنفيذية، للمرحلة الانتقالية، فإن هنالك حاجة ماسة إلى متابعة ميدانية عن كثب لهذا العمل يقوم بها فريق من الخبراء ذوي التخصصات المتعددة. ويتولى الفريق إجراء التقديرات الكمية للأضرار التي لحقت بالبنية الأساسية للقطاع الزراعي في العراق. وبناء على نتائج هذه التحاليل والرؤية المقترحة في هذه الوثيقة يقوم الفريق بوضع برامج المرحلة الانتقالية بصورة تفصيلية في إطار النظم الزراعية الملائمة في البلاد.

*وتنهل الوثيقة من خبرة منظمة الأغذية والزراعة الطويلة في مجالات الإغاثة والأعمار وكذلك في مجال التنمية الزراعية المستدامة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشادة بالدعم السخي والتعاون المثمر والبناء الذي قدمته إدارة برامج الإغاثة الخاصة بالمنظمة للقيام بهذا العمل. ونخص بالذكر ما قدمه السيد **Laurent Thomas** رئيس الإدارة من مشورة فنية متميزة خلال فترة إعداد الوثيقة، ذلك أن معرفته المتعمقة بالأوضاع الراهنة في العراق وفكره الثاقب العملي كان لهما أبلغ الأثر في الوصول إلى العديد من التوصيات الهامة والتحليل العلمي البناء للقضايا الرئيسية التي عالجتها الوثيقة. وجريا على هذا النهج، فقد قدم كل من السيد **Rodrigue Vinet** والسيد **Werner Chakkalakal** من خبراء العمليات والتعاون التقني بالإدارة والسيدة **Indira Joshi** خبيرة السياسات والتقارير بالإدارة إضافة ثرة إلى هذا العمل.*

*ولقد اعتمدت الوثيقة في إعدادها أيضا على البيانات والمعلومات المتضمنة في التقارير الدورية الفنية والدراسات المتعمقة التي أعدها مكتب ممثل المنظمة في بغداد، ومكتب التعاون والتنسيق في شمال العراق، والعديد من خبراء المنظمة الدوليين والعراقيين ممن عملوا بالعراق. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أفادت الوثيقة من تقارير بعثات المنظمة الفنية إلى العراق. لذا فإن الشكر والتقدير حق لواضعي هذه التقارير، خاصة السيد أمير عبد الله خليل، ممثل المنظمة بالعراق والمدير العام المساعد الأسبق، والسيد **P. Kastanias** منسق العمليات في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء والقائم بدور ممثل المنظمة بالنيابة في العراق، والسيد الخير خلف الله خالد، مدير العمليات الأسبق في برنامج النفط مقابل الغذاء في العراق.*

ويذكر في هذا الصدد على نحو خاص أن أحد مصادر الجزء الثاني من الوثيقة حول "حالة الأغذية والزراعة: عرض عام" هو وثيقة المنظمة بعنوان "برنامج الثلاث سنوات لإعمار القطاع الزراعي في المحافظات

الشمالية بالعراق". لذلك، نتقدم بالشكر الخالص للسيد Daud Khan رئيس إدارة آسيا والمحيط الهادي بمركز الاستثمار بالمنظمة والذي أشرف على إعداد برنامج إعمار الشمال، وللسيد W. Sorrenson، الخبير الاقتصادي بمركز الاستثمار بالمنظمة ورئيس فريق العمل الذي قام بإعداد برنامج إعمار شمال العراق، وكذلك إلى كل الخبراء الفنيين في الأقسام الفنية المختلفة بالمنظمة الذين أسهموا في إعداد برنامج إعمار الشمال. ولقد أرسلت مسودة هذه الوثيقة إلى الأقسام الفنية المختصة في المنظمة للإطلاع وإبداء الرأي وتقديم اقتراحات لتنقيحها وتطويرها. وإثر ذلك تلقينا عددا من الاقتراحات الهامة والبناءة التي راعينا إدخالها قدر المستطاع.

وقد أفادت الوثيقة أيضا من البيانات والمعلومات الإحصائية المتاحة في قاعدة بيانات المنظمة (FAOSTAT) التي يصدرها قسم الإحصاء بالمنظمة (راجع الملاحق 1 إلى 7).وتجدر الإشارة إلى الدور الذي قامت به السيدتان: Alexia di Fabio و Rachel M. Blasi بكفاءة عالية وجلد وطول أناة في طباعة العديد من مسودات الوثيقة ونصها الأخير باللغة الإنجليزية.

ونظرا لما تتضمنه الوثيقة من بيانات ومعلومات غزيرة وموثقة حول وضع القطاع الزراعي في العراق، وتحليل عدد من القضايا الملحة حول إمكانات ومعوقات النهوض به، وما تقدمه من توصيات هامة حول وضع وتنفيذ برامج علمية وعملية لدفع عجلة التنمية الزراعية في البلاد والانتقال من مرحلة المعونات الإنسانية والإعمار الحالية إلى التنمية الزراعية المستدامة والتي يطمح إلى تحقيقها الشعب العراقي، فقد رؤى أن ترجمتها إلى اللغة العربية ستعود بالنفع على صانعي القرار والباحثين والدارسين في مجالات السياسات الزراعية والتنمية الزراعية المستدامة في العراق وفي البلدان العربية الأخرى.

ويجدر في هذا السياق الإشادة بجهد كل من أسهم في نقل هذه الوثيقة إلى اللغة العربية. ونخص بالذكر السيد الفاتح أبو سمرة، رئيس مجموعة الترجمة العربية بالمنظمة، وكذلك محرر اللغة العربية بالمنظمة، والسيد عمر بلبل والسيدة أنطوانيت عزوري بإدارة التحرير بالمنظمة لما يتمتعون به من خبرة وحنكة في أصول اللغة العربية، ولما أبدوه من تعاون مخلص وبناء، وما قدموه من جهد كبير ومضني في ترجمة وتحرير ومراجعة هذه الوثيقة. كذلك نتقدم بالشكر للسيدة فوزية سنبل والسيد المهدي بهاء والسيدة شادية سانسول والسيدة زينب قدري والسيدة عزه إبراهيم لجهودهم الحثيثة في طباعة النص العربي ووضع الوثيقة في صورتها النهائية.

روما، نوفمبر/ تشرين الثاني 2003

موجز تنفيذي

موجز تنفيذي

تقدم هذه الوثيقة رؤية مستقبلية لوضع استراتيجية للتحول من برامج الإغاثة والإحياء والإعمار إلى التنمية الزراعية المستدامة في العراق. وتهدف الاستراتيجية المقترحة إلى الإجابة عن التساؤلات التالية ***"ما الذي تتطلبه إعادة مسار قطاع الأغذية والزراعة في العراق إلى محوره التنموي المستدام؟ وكيف يمكن أن تتعاون منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي مع شعب العراق في إعادة بناء اقتصاده القومي؟"***

تنقسم الوثيقة إلى ثلاثة أجزاء: الجزء الأول وعنوانه ***"نحو استراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة: المرحلة الانتقالية"***، ويعرض ***أسلوبا منهجيا للمرحلة الانتقالية***. وفي إطار المنهجية المقترحة، تقدم الوثيقة أسلوبا تدريجيا لبلوغ هذا الهدف. وتنقسم المنهجية المقترحة إلى عدد من الخطوات التنفيذية أهمها: إجراء تحليل تقديري شامل لاحتياجات القطاع الزراعي؛ وإجراء تقييم نوعي لاحتياجات كل قطاع فرعي؛ ووضع نهج برامجي للانتقال من سياسات المدى القصير إلى المتوسط ثم الطويل؛ والتركيز بصفة خاصة على بعض الأهداف الهامة مثل سد الاحتياجات الإنسانية للفئات السكانية المعرضة للمشاق؛ وتبني رؤية طويلة الأجل تعتمد على تطبيق ***برنامج المنظمة الخاص للأمن الغذائي***؛ وتحديد الأولويات الزمنية والمكانية للبرنامج؛ واستحداث آلية للتنسيق بين البرامج المختلفة. وبناء على ما سبق، تقترح الوثيقة ***"خارطة طريق"*** للوصول من المرحلة الانتقالية إلى التنمية الزراعية المستدامة في العراق.

ويقدم الجزء الأول أيضا ***عرضا*** مجملا ***لقاعدة الموارد الطبيعية*** في البلاد (موارد الأراضي؛ ملكية الأراضي؛ المناخ؛ وموارد المياه والمناطق الزراعية الايكولوجية). كما يتناول هذا الجزء بإيجاز الدخل الزراعي؛ الأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية في البلاد؛ السكان والقوة العاملة الزراعية؛ الإمدادات الغذائية: المتناول التغذوي والصحة؛ ولمحة شاملة حول برنامج النفط مقابل الغذاء. ويشير هذا الجزء إلى أن ***برنامج النفط مقابل الغذاء*** سوف ينتهي بنهاية عام 2003. وأن ***"صندوق التنمية في العراق"*** قد تم إنشاؤه، على أن يودع فيه ما يتبقى من الأموال في برنامج النفط مقابل الغذاء، بالإضافة إلى بعض عائدات النفط الأخرى.

والهدف الرئيسي من إنشاء هذا الصندوق هو ضمان استثمار عائدات النفط في برامج كفؤة للتنمية المستدامة (تشمل كلا من برامج المعونات الإنسانية والإغاثة والإحياء والإعمار في المدى القصير وبرامج التنمية المستدامة في المدى المتوسط والمدى الطويل)، على أن تصمم هذه البرامج الاستثمارية بما يعود بالنفع المباشر على ***الشعب العراقي*** بأسره: أجيال الحاضر والمستقبل. وتهدف برامج التنمية في هذا الإطار الجديد إلى تحقيق ***النمو*** الاقتصادي ***والعدالة*** الاجتماعية ***واستدامة التنمية*** بصورة متكاملة ومتناسقة.

وكذلك يعالج الجزء الأول من الوثيقة ***الأبعاد الزمنية والمكانية لاستراتيجية*** التنمية الزراعية المستدامة في العراق. ففي الفصل الخامس تناقش الوثيقة ***الأهداف*** الرئيسية للاستراتيجية، وتعالج ***البعد الزماني*** لها على المدى

القصير والمتوسط والطويل. ففي ***المدى القصير***، تقدم الوثيقة الخطوط العريضة لتصورات المنظمة في إطار ***نداء الأمم المتحدة العاجل*** من أجل العراق كما تقدم لمحة سريعة حول ***الخطة العاجلة*** التي وضعتها المنظمة من أجل إحياء القطاع الزراعي كمكون أساسي في نداء الأمم المتحدة. وفي ***المدى المتوسط والمدى الطويل***، تقدم الوثيقة الإجراءات المقترحة ***لدعم سبل العيش المستدامة*** في البلاد. وكما ذكر سالفا، تعالج الوثيقة هذه الإجراءات في إطار ***استراتيجية وفلسفة البرنامج الخاص للأمن الغذائي*** الذي وضعته وتنفذه المنظمة في العديد من الدول الأعضاء.

أما بخصوص ***البعد المكاني*** للاستراتيجية، فإن الوثيقة توصي بتبني منهج ***اللامركزية الجهوية*** في تخطيط برامج التنمية الزراعية المستدامة. وفي هذا المجال، تقدم الوثيقة توجهات عملية وموضوعية حول قضايا اللامركزية.

وكعنصر أساسي في المرحلة الانتقالية، فان الوثيقة توصى بإعادة النظر في موضوع ***"سلة الأغذية"*** ذات الدعم المرتفع، ووضع ***سياسات زراعية*** رشيدة ***للأمن الغذائي*** في البلاد. وتخلص الوثيقة إلى أنه بينما كانت سلة الأغذية مرتفعة الدعم تمثل إجراء أساسيا وفاعلا في تحقيق قدر من الأمن الغذائي، والقضاء على احتمالات الجوع في ظل الظروف الطارئة في البلاد؛ إلا أنه في المدى المتوسط والمدى الطويل يلزم تخفيض هذا الدعم الكبير تدريجيا، حتى يمكن تحقيق كفاءة دور السوق في الاقتصاد القومي والوصول إلى الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج. وبناء عليه، فإن هنالك حاجة ماسة إلى وضع وتنفيذ سياسات سعرية رشيدة في البلاد. وللمساعدة في هذا الشأن، تقدم الوثيقة الدروس الأساسية المستفادة في وضع وتنفيذ السياسات السعرية الزراعية في العراق بناء على خبرة المنظمة الطويلة في هذا المجال. وفي ذات الوقت، وبالنظر إلى الوضع الاقتصادي والتغذوي المأسوي الحالي في العراق، نشأت لسوء الحظ "حالة خاصة للجوع" في بلد "غني بنفطه". لذلك تقترح الوثيقة تبني ***برنامج المنظمة لمكافحة الجوع*** بصورة ***استثنائية*** خلال الفترة الحرجة الحالية. ويقدم الفصل السادس عرضا موجزا لهذا البرنامج.

أما الجزء الثاني: ***"حالة الأغذية والزراعة: عرض عام"***، فيقدم عرضا موجزا لوضع القطاعات الفرعية الزراعية في البلاد. وبصفة خاصة طبيعة ومدى وماهية المعوقات والإمكانات الخاصة بالقطاعات الفرعية الزراعية التالية: ***زارعة المحاصيل الحقلية وحمايتها***، موارد ***المياه والري؛ الميكنة الزراعية؛ الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان؛ الثروة السمكية ومصايد الأسماك؛ إدارة موارد أراضي الغابات؛ والصناعات الغذائية***. ويتبين من الوثيقة أنه بينما تعاني هذه القطاعات الفرعية الزراعية في المدى القصير عددا من المعوقات (خاصة بالنسبة إلى البنية الأساسية البشرية والمادية)؛ إلا أنه في المدى المتوسط والمدى الطويل يملك القطاع الزراعي ***طاقات*** هائلة لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في البلاد.

ويعالج الجزء الثاني أيضا حالة ***البحوث والإرشاد والتدريب الزراعي*** في العراق. ولقد خلصت الوثيقة إلى أنه عقب الحروب والعقوبات التي فرضت على العراق، فإن حالة خدمات البحوث والإرشاد والتدريب الزراعي قد تدهورت إلى حد بعيد ووصلت إلى مستويات متدنية تعوق تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في البلاد. تلك التنمية التي يطمح

إليها الشعب العراقي لزيادة الإنتاج الزراعي وتحسين دخل المزارعين. وذلك لأنه عقب الحروب والعقوبات والعزلة السياسية وانعدام الاستقرار في البلاد، تعرضت ***البيئة الأساسية الطبيعية والإنسانية*** لتدهور كبير لهذه الخدمات الأساسية. لذلك توصي الوثيقة بأنه خلال المرحلة الانتقالية القادمة نحو التنمية الزراعية المستدامة يجب توجيه نصيب أكبر من ***الاستثمارات*** الزراعية إلى خدمات البحوث والإرشاد والتدريب الزراعي في العراق.

وثمة قضية هامة تعرض لها الجزء الثاني وهي ***مساعدة الفئات الضعيفة والأكثر تعرضا لنقص الأغذية*** من السكان خصوصا بعد وقوع الأحداث الدامية حديثا في البلاد. وفي هذا المجال، تقدم الوثيقة تعريفا للفئات الضعيفة، خصائص وتقسيم الفئات الضعيفة الريفية؛ أنشطة الفئات الضعيفة ضمن برنامج النفط مقابل الغذاء، خاصة في المحافظات الشمالية؛ وقضايا المعوقات والإمكانات الأساسية لحل مشكلة الفئات الضعيفة في المجتمع العراقي.

أما الجزء الثالث من الوثيقة وعنوانه ***"الخطط الاستثمارية وأطر المشروعات: نحو خارطة طريق للمرحلة الانتقالية"*** فيتناول العناصر الأساسية التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند وضع الخارطة. وفي هذا المجال تقدم الوثيقة لمحة سريعة حول ***برنامج المنظمة للأعوام الثلاثة*** لإحياء وإعمار القطاع الزراعي في المحافظات الشمالية بالعراق كنموذج يحتذى به عند وضع الخطة الاستثمارية القومية للقطاع الزراعي.

وبالنظر إلى الدور الهام الذي يضطلع به القطاع الزراعي في الاقتصاد القومي العراقي، فإنه يوصى بأن برامج التنمية الزراعية المستدامة يجب أن توضع وتنفيذ ***كمكون أساسي في برنامج التنمية الاقتصادية الشاملة في البلاد***؛ مع مراعاة أن تؤخذ في الحسبان ***الروابط الفاعلة بين*** مكونات ***القطاع الزراعي*** وهياكل ***القطاعات الاقتصادية الأخرى***. ولتحقيق هذه الغاية، فإن الوثيقة تعرض بصورة موجزة الوضع الاقتصادي في البلاد عقب ما تعرضت له الدولة حديثا من حروب وعقوبات وسقوط الحكم السابق؛ وتقترح الوثيقة ***تبني نظرة مستقبلية وعملية*** لإعادة ***بناء الدولة***. وتوصي بأن يكون إعداد المرحلة الانتقالية وتنفيذها في إطار هذا التصور، لكي يتسنى الوصول إلى التنمية الزراعية المستدامة في العراق.

كما تركز الوثيقة أيضا على عدد من ***المبادئ الأساسية*** التي يوصى بإدماجها في البرامج الاستثمارية الزراعية.

وتقترح الوثيقة أنه لوضع ***خطة*** تفصيلية للمرحلة الانتقالية، والتي تعتبر بمثابة ***خارطة طريق*** للوصول إلى التنمية الزراعية المستدامة، هنالك حاجة ماسة إلى ***متابعة ميدانية متعمقة*** يقوم بها ***فريق عمل*** متعدد التخصصات من ثقاة وخبراء في المجالات المتعددة للقطاع الزراعي. ويحلل الفريق ما أصاب البنية الأساسية للقطاع من أضرار عن طريق إجراء تحليل تقديري كمي لاحتياجات القطاع الزراعي بغية إعادة إعماره كأساس موضوعي لوضع خارطة الطريق؛ والتي يجب أن تصمم في ظل ***الظروف*** الطارئة في البلاد وفي إطار ***النظم الزراعية*** السائدة في الأقاليم المختلفة بالعراق.

وأخيرا، وبناء على ***قاعدة البيانات في المنظمة*** والمعلومات المتاحة ميدانيا، تتضمن الوثيقة عددا من ***الملاحق*** حول قاعدة الموارد الطبيعية في البلاد، سلسلة بيانات حول إنتاج المحاصيل الرئيسية (منذ عام 1989 حتى عام 2002)؛ مستلزمات الإنتاج؛ الإنتاج الحيواني؛ بيانات الأرصاد الجوية، وقوائم موازنة الغذاء.

الفصل الأول

المقدمـــــة

إن الحروب والعقوبات الاقتصادية وسقوط النظام الاستبدادي، أفضت إلى انهيار شبه كامل للاقتصاد الوطني في العراق. لذا فإن الشعب العراقي، بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي، يواجه الآن التحدي الكبير نحو إعادة اعمار الاقتصاد القومي والوصول إلى التنمية المستدامة في البلاد. ولما كان القطاع الزراعي يضطلع بدور أساسي في الاقتصاد القومي، فإن النهوض بالتنمية الزراعية المستدامة في البلاد يحظى بأولوية فائقة في المرحلة الحالية. وفي هذا السياق، فإن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تقوم بالمشاركة الفاعلة مع الشعب العراقي والمجتمع الدولي في محاولة الإجابة على التساؤلات التالية: "ما الذي يتطلبه إعادة مسار قطاع الأغذية والزراعة في العراق إلى محوره التنموي المستدام؟ وكيف يمكن أن تتعاون منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي مع شعب العراق في إعادة بناء اقتصاده القومي؟

وفي خلال العقد الماضي، أسهمت المنظمة بالتعاون مع الشعب العراقي في مجهودات الإغاثة والإحياء والإعمار في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء. وكانت هذه الجهود تتم في صورة تشاركية فاعلة مع السلطات الوطنية والمحلية والهيئات العالمية المتخصصة.

وفي هذه المرحلة، كانت المنظمة مسؤولة عن تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء بالنسبة لقطاع الأغذية والزراعة في محافظات شمال العراق ومسؤولة عن المساعدة والملاحظة في تنفيذ البرنامج في محافظات الوسط والجنوب في البلاد.

وضمن هذه الجهود، قامت المنظمة بالمشاركة الفاعلة مع المتخصصين العراقيين بإعداد "برنامج السنوات الثلاث لإعمار القطاع الزراعي في المحافظات الشمالية". ويشمل هذا البرنامج المكونات الأساسية التالية: (1) مجابهة المتطلبات الزراعية للفئات الضعيفة غير القادرة؛ (2) تمهيد الطريق صوب الإحياء المستدام لنظم الزراعة الرئيسية واستخدام موارد الأراضي؛ (3) إحياء البنى الأساسية الريفية؛ (4) إحياء ودعم الخدمات الزراعية؛ (5) تحسين تخطيط البرنامج وتنفيذه وإدارته (أنظر الفصل السادس عشر). ويقدم هذا البرنامج نموذجا يحتذى به عند وضع برنامج التنمية الزراعية المستدامة في كافة المحافظات.

وفي نفس الوقت، فإنه فيما بعد الحرب الأخيرة (مارس/ آذار 2003) ورفع العقوبات الاقتصادية عن البلاد، وانتهاء برنامج النفط مقابل الغذاء في الحادي والعشرين من شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2003، فإن هذه الوثيقة تهدف إلى تقديم نهج علمي وعملي لوضع استراتيجية للمرحلة الانتقالية من برامج المعونات الإنسانية، الإغاثة، الإحياء، والإعمار إلى التنمية الزراعية المستدامة في البلاد. وتوصي الوثيقة بالحاجة إلى برنامج ***"للنفط مقابل التنمية"*** حتى يمكن أن تنفق إيرادات النفط على برامج التنمية الاقتصادية المستدامة بما يعود بالنفع على الشعب العراقي بأسره: الأجيال الحاضرة والمستقبلة. وفي حقيقة الأمر، فإن هذا الاقتراح قد تم تنفيذه فعلا من خلال إنشاء ***"صندوق التنمية في العراق"***.

ومهمة الصندوق الجديد هي في الواقع مماثلة لبرنامج النفط مقابل التنمية المقترح كما سيلي شرح ذلك (أنظر الفصل الرابع).

وبناء على ما سبق، فإن الهدف الأساسي لهذه الوثيقة هو رسم ملامح الاستراتيجية المقترحة لمرحلة الانتقال نحو التنمية الزراعية المستدامة في العراق في محاولة للإجابة على التساؤلات المذكورة أعلاه.

نحو استراتيجية
للتنميــة الزراعيــة المستدامــة
في العراق

الجزء الأول

نحو استراتيجية

للتنمية الزراعية المستدامة:

المرحلة الانتقالية

"التخطيط هو أعمال الفكر للتعامل مع الحقائق
وظروف الواقع وإيجاد السبل لحل المشكلات"

جواهر لال نهرو

الفصل الثاني

المرحلة الانتقالية: أسلوب منهجي

يقترح لصياغة استراتيجية المرحلة الانتقالية الأسلوب التدريجي التالي:

أولا، إجراء ***"تحليل تقديري شامل لاحتياجات القطاع الزراعي"***. ويركز هذا التحليل، بوجه خاص، على الأضرار التي لحقت بالبنية الأساسية المادية والبشرية للقطاعات الفرعية الرئيسية في داخل القطاع الزراعي. ويعطى تقدير الاحتياجات تحليلا كميا لقاعدة الموارد الطبيعية المتاحة حسب كل قطاع فرعى، واحتياجات الاحياء، والاعمار والطاقة الاستيعابية، والمدخلات المطلوبة، وكل ذلك في إطار عملية تفصيلية كمية وتسلسلية إلى أقصى حد ممكن. وبالتعاون الوثيق مع كل من قسم التغذية وقسم التنمية الريفية في منظمة الأغذية والزراعة، ومع برنامج الأغذية العالمي والوكالات الشقيقة المعنية، وستقوم إدارة برامج الإغاثة الخاصة بالقياس الكمي للمؤشرات ذات الصلة التي تعين على تحديد الفئات السكانية والأسر المعرضة للخطر، إضافة إلى أفراد تلك الأسر ممن يعانون ظروفا فسيولوجية تتطلب عناية أكبر، وذلك حيث أن هذه المؤشرات هى جزء لا يتجزأ من تقدير الاحتياجات.

ثانيا، إجراء تقييم نوعى لاحتياجات كل ***قطاع فرعى*** رئيسي في داخل القطاع الزراعي. وينصب التركيز على القطاعات الفرعية الرئيسية التالية: منشآت الرى، المحاصيل، الثروة الحيوانية، الغابات، مصايد الأسماك وتصنيع الأغذية. كما سيركز التقييم على بعض الأنشطة الخاصة، ومنها استعراض الأضرار (وقياسها الكمي كلما أمكن) التي لحقت بالقطاع المعنى، والبنى الأساسية وتحليل الحالة الجارية للأغذية والزراعة، علاوة على أوضاع الأمن الغذائي في البلاد.

ثالثا، وضع ***نهج برامجي*** للانتقال من مرحلة الأعمال فى المدى القصير إلى مرحلة الأعمال فى الأجلين المتوسط والطويل للقطاعات الفرعية الرئيسية وتبعا للمواقع الجغرافية، أى المناطق. ويتم في هذه الخطوة التحليلية التمييز الواضح والتحديد الدقيق للأنشطة فى الأجل القصير والمتوسط والطويل.

ففي إطار برامج العمل ***قصيرة الأجل***، مثلا، تشارك المنظمة بنشاط في نداء الأمم المتحدة الانسانى لمساعدة الشعب العراقي في أعقاب ما شهدته البلاد مؤخرا من أحداث (أنظرا الفصل الخامس فيما يلي). وتقدم المنظمة المساعدة، في إطار هذا النداء، فى مجال التحديد والحصر المتأني للأنشطة الرامية إلى إحياء، واعمار الزراعة بصورة عاجلة، مع التركيز على القطاعات الفرعية الرئيسية في داخل القطاع. ومن الأرجح أن تشمل برامج الأجل القصير توريد المدخلات الرئيسية، مثل البذور، الأسمدة، المبيدات، وبعض المعدات الزراعية وغيرها، و التي تعتبر ضرورية لاستئناف المزارعين لأنشطتهم الانتاجية. ولا ينبغي أن تقتصر برامج الأجل القصير على توفير هذه المدخلات في الوقت المطلوب، بل وأن يكفل أيضا حصول المزارعين عليها. وتحقيقا لهذه الغاية تعمل المنظمة أيضا على صياغة خطة طوارئ لتلبية الاحتياجات الناشئة على المدى القصير (أنظر أيضا الفصل الخامس).

وفى إطار برامج العمل ***فى الأجلين المتوسط والطويل***، يتم تحديد وتنفيذ الأنشطة التي تحقق الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية. وقد تشمل هذه الأنشطة مراجعة قضايا ***السياسات*** الزراعية بغية صياغة السياسات الملائمة التي تفضي إلى ***تنمية زراعية مستدامة*** في البلاد. وهذه ***السياسات*** قد تشمل، ضمن ما تشمل، (أ) تهيئة ***بيئة مواتية للسوق والأسعار الزراعية تحفيزا للمنتجين*** من أجل زيادة الانتاج الغذائي والزراعي، وهى عملية تنطوي على إعادة النظر في خطط الدعم الغذائي السارية، وكذلك الترتيبات الحالية لاستيراد الحبوب في إطار ***"سلة الأغذية"***؛ (ب) التوسع في قطاع ***الائتمان الزراعي*** وتعزيزه؛ (ج) مراجعة وتحليل وترشيد نظام ***حيازة الأراضي*** آخذين في الحسبان البعد المحلى في هذا التحليل؛ (د) ووضع ***معايير برامج اللامركزية***، الجهوية ***والاستثمار الجهوى المتوازن***.

رابعا، ويرمى ***النهج البرامجي*** سالف الذكر إلى تلبية بعض ***الأهداف*** الخاصة ومن بينها الاحتياجات الانسانية ***للفئات السكانية المعرضة*** للمشاق ممن يشتغلون ***بالزراعة والانتاج الحيواني*** والأنشطة ذات الصلة، كفالة استمرارية الانتاج الغذائي والأنشطة المولدة للدخل للمزارعين، ودعم ***التدخلات المنسقة*** للمنظمات المعنية بأنشطة الزراعة ***والأمن الغذائي***.

خامسا، تبنى رؤية ***طويلة الأجل*** ترسى نهج المرحلة الانتقالية لقطاع الأغذية والزراعة. وتحقيقا لهذه الغاية، يقترح أن تكون الفلسفة التي يقوم عليها ***برنامج المنظمة الخاص للأمن الغذائي*** ومنهجه جزءا لا يتجزأ من هذه الرؤية. كما يمكن أن تشمل عناصر رئيسية من ***نهج سبل المعيشة المستدامة*** (كما يرد توضيحه في الأقسام التي تلي).

سادسا، ووفقا لهذه الرؤية يتم تحديد ***أولويات*** عمليات الانعاش في الأجلين المتوسط والطويل وصياغة متطلبات/مؤشرات الأداء الرئيسية للاستراتيجية الزراعية التي تتم صياغتها من أجل تلبية الأولويات المحددة.

سابعا، استحداث ***آلية للأعمال المنسقة*** المرتبطة بالاغاثة والاحياء والتعمير اعتمادا على الموارد البشرية، وعلى قدرات المؤسسات القطرية والجهوية.

ثامنا، تصاغ استنادا إلى ما سبق ذكره عملية ***تنفيذ الاستراتيجية الانتقالية*** (خريطة الطريق) التي تشكل الأساس لتخطيط التنمية الزراعية المستدامة فى البلاد. وتركز الاستراتيجية المتوخاة على إسناد الأولوية القصوى لجوانب أساسية مثل دعم ***قاعدة الموارد المحلية، القطرية والجهوية، بناء المؤسسات*** القطرية، تعزيز ***الادارة*** بما في ذلك تبنى ***النهج اللامركزى***، وتوطيد ***الملكية الوطنية*** لكامل المرحلة الانتقالية نحو تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة في العراق.

الفصل الثالث

قاعـدة المـوارد الطبيعيـة

موارد الأراضي

تبلغ المساحة الكلية لأراضى العراق 052 425 كيلومترا مربعا (43.8 مليون هكتار)، منها 2.3 في المائة تغمرها المياه (أنظر الجدول 3، الملحق الأول). وتعتبر قرابة 12 مليون من اجمالى مساحة اليابسة صالحة للزراعة. ومن هذا الرقم، تصنف نحو 4.5 مليون هكتار بأنها صالحة للغاية، و5 ملايين هكتار صالحة بصورة متوسطة و2.5 مليون هكتار صالحة للزراعة.

ونظام حيازات الأراضي في العراق هو مزيج من ملكية المزارع، والاستئجار وحيازات الزراعة بالمشاركة. ويتوقف حجم الحيازات على نوع الأراضي. ووفقا للوائح الاصلاح الزراعي لعام 1990، فان المساحة القصوى للحيازة في أراضى الزراعة البعلية، هى 75 هكتارا. أما مساحات حيازات الاستئجار فتتفاوت بين 7.5 و 17.5 هكتار، رهنا بتوافر أراضى الاصلاح الزراعي والكثافة السكانية.

ملكية الأراضي

النظام الزراعي مزيج من الحيازات الخاصة وأراضى الاصلاح الزراعي (حيازات الاستئجار)، وكلاهما تنظمه لوائح الاصلاح الزراعي في العراق لعام 1990. وحددت اللوائح 75 هكتارا حدا أقصى للحيازة في مناطق الزراعة البعلية. أما حيازات الاستئجار فتتفاوت مساحاتها بين 7.5 إلى 17.5 هكتار رهنا بتوافر أراضى الاصلاح الزراعي والكثافة السكانية في القرى المعنية. وتصل عمليات الزراعة بالمشاركة في منطقة السهول إلى عدة ألاف من الهكتارات.

المناخ

مناخ العراق هو المناخ القارى شبه الاستوائى الذي يتميز بالشتاء المعتدل والبارد، والصيف الجاف الشديد الحرارة. ويمتد فصل سقوط الأمطار من أكتوبر/تشرين الأول حتى مارس/آذار، ويتسم بالأمطار المتقطعة عموما. وفى المنطقة الجبلية في شمال العراق يسود مناخ البحر المتوسط بشتاء بارد وصيف معتدل، بينما تتراوح معدلات الأمطار السنوية بين 400 و 1000 ملليمتر. ويسود مناخ السهب في منطقة السهول، حيث تتراوح معدلات الأمطار السنوية بين 200 إلى 400 ملليمتر. أما بقية أراضى العراق فيشملها مناخ صحراوى يتسم بالاختلاف الشديد بين درجات الحرارة

أثناء النهار وفى الليل وقلة الأمطار السنوية التي تتراوح بين 50 و 200 ملليمتر (أنظر الجدول 27–30، الملحق السادس).

ويتيح التنوع المناخى والجغرافى للعراق ظروفا مواتية لزراعة طائفة واسعة من المحاصيل. فكل من التفاح الذي يتطلب عادة مناخا باردا، والتمور التي تحتاج مناخا صحراويا حارا، يزرعان بنجاح في العراق. كما أن جميع المحاصيل الحقلية والخضر تنمو بنجاح في البلاد. ويعتبر الجزء الشمالى من العراق مهدا للقمح، حيث تمارس زراعته فى هذا الإقليم منذ آلاف السنين. ويزرع القمح بأنواعه، عموما، خلال الفترة الممتدة من أكتوبر/تشرين الأول إلى يونيو/حزيران، بينما تزرع المحاصيل الصيفية خلال الفترة مارس/آذار إلى سبتمبر/أيلول.

ويعتمد الإنتاج الزراعي في العراق على الميكنة بصورة عامة، بما في ذلك معظم المزارع الصغيرة. وأسعار معظم المدخلات الزراعية مدعمة بقدر كبير. وفى عام 1990، كان هناك أكثر من 000 40 جرار و000 5 من الحصادات الدراسة (أنظر أدناه). كما يتم انتاج كميات كافية من المدخلات الزراعية الهامة، مثل الأسمدة المركبة واليوريا وتقاوى القمح، بما يكفل تلبية جميع احتياجات البلاد تقريبا. بيد أن الطاقات الانتاجية لهذه البنى الأساسية انخفضت، ابان فترة عقوبات الحظر، إلى أقل من 20 في المائة من امكانياتها الأصلية.

موارد المياه

العراق هى بلد الرافدين، نهرى دجلة والفرات. وهما مصدرا القدر الأكبر من مياه الرى للانتاج الزراعي. وتقدر مصادر المياه من النهرين وروافدهما بزهاء 44 مليار متر مكعب في السنوات العجاف و77 مليار متر مكعب في السنوات الأخيرة. واكتست مصادر المياه الجوفية أهمية عظيمة في الانتاج الزراعي خلال فترتى الجفاف الشديد المتعاقبتين اللتين تعرض لهما العراق خلال موسمى 1999/1998 و2000/1999.

وتبلغ مساحة الأراضي المروية قرابة 8 ملايين هكتار، أما المساحات المتبقية البالغة 4 ملايين هكتار فهى أراضى زراعة بعلية. وفى عام 1997، قدرت المساحة الاجمالية المروية بنحو 3.4 مليون هكتار، منها 87.5 في المائة تغطيها شبكات مشروعات الرى، بينما استخدمت مضخات مياه الأنهار لرى 9.2 في المائة، و3.1 في المائة بالآبار الارتوازية و2 في المائة بالرى من الينابيع.

المناطق الزراعية الايكولوجية

هناك إجمالا أربع مناطق زراعية ايكولوجية متميزة في العراق. ***الأولى مناطق قاحلة وشبه قاحلة تتسم بمناخ البحر المتوسط.*** ويسود هذه المناطق فصل شتاء زراعى لمدة 9 شهور تقريبا، وأمطار شتوية تزيد عن 400 ملليمتر سنويا، وفصل صيف معتدل/دافئ. وهى المنطقة التي تشمل معظم المحافظات الشمالية. ومن بين المحاصيل الرئيسية لهذه

المنطقة القمح، الشعير، الأرز والحمص. كذلك تنتج المنطقة محاصيل حقلية أخرى بكميات صغيرة. وهناك بعض الرى، وأساسا من الينابيع والنهيرات والآبار الجوفية.

الثانية، منطقة السهب ذات الشتاء المطر بمعدلات تتراوح بين 200 و 400 ملليمتر سنويا. وهى شديدة الحرارة في الصيف وباردة في الشتاء. وتقع هذه المنطقة بين منطقة البحر المتوسط ومنطقة الصحراء، وتشمل مناطق زراعة شعير الأعلاف، وقدر محدود من انتاج القمح واستخدام الرى.

الثالثة، منطقة الصحراء التي تتسم بدرجات الحرارة الشديدة في الصيف (كثيرا ما تزيد عن 45ْ درجة مئوية)، وأمطار تقل عن 200 ملليمتر في السنة. وتمتد هذه المنطقة من شمال بغداد مباشرة وحتى حدود المملكة العربية السعودية والأردن. ويسكنها عدد قليل من الناس، حيث تزرع بضعة محاصيل في بعض المواقع المروية.

الرابعة، المنطقة المروية والتي تقع بين نهرى دجلة والفرات من شمال بغداد حتى مدينة البصرة. وتضم هذه المنطقة أكثر من 40 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في العراق، غير أن رداءة الصرف والملوحة يشكلان أخطارا بالغة على هذه المنطقة. وهى مصدر معظم انتاج البلاد من الخضر ودوار الشمس والأرز.

الفصل الرابع

الدخل الزراعي والظروف الاجتماعية والاقتصادية: عرض عام

السكان والقوة العاملة الزراعية

وفقا لقاعدة البيانات الاحصائية في منظمة الأغذية والزراعة (FAOSTAT)، كان تعـــداد سكان العـــراق 23 584 مليون نسمة في 2001 (أنظر الجدول، الملحق الأول). من جهة ثانية، أظهر التعداد القومى (1997) أن نسبة الاناث من السكان تزيد بمقدار 0.5 في المائة عن نسبة الذكور، بينما يبلغ تعداد سكان الحضر نحو 15 مليون (68 في المائة) مقارنة مع 7 ملايين لسكان الريف (32 في المائة).

وطبقا لتقديرات حكومة العراق للسكان لأغراض توزيع الأغذية في إطار المرحلة الحادية عشرة (من خطط برنامج النفط مقابل الغذاء)، كان مجموع السكان 26.3 مليون نسمة في 2002، منهم 3.68 مليون نسمة في المحافظات الشمالية الثلاث (لكن يبدو أن هناك بعض المغالاة في هذه التقديرات).

وتشير التقديرات إلى أن اجمالى القوة العاملة في العراق هو نحو 22 في المائة من مجموع السكان. وكان حجم الأيدى العاملة الزراعية زهاء 31 في المائة عام 1975 لكنها انخفضت إلى نحو 20 في المائة عام 1990. وهذا الانخفاض قد يعزى إلى ادخال الميكنة الزراعية، وتطور الخدمات التعليمية والصحية في المناطق الحضرية، وزيادة فرص العمل مما شجع على النزوح من الريف إلى الحضر. وفيما يلي البيانات المتاحة لنسب الأيدى العاملة الزراعية:

البطالة متفشية على نطاق واسع في العراق، بل إن الكثيرين من السكان المستخدمين يسعون جاهدين للحصول على أعمال اضافية لتكملة دخلهم. يضاف إلى ذلك هجرة الأدمغة التي يعانى منها العراق، على حين يقبل الكثير من المهنيين، في ذات الوقت، أعمالا لا تتطلب مهارات عالية. ولكن فيما يبدو أن هذه الأوضاع قد تحسنت بعض الشئ في ظل زيادة تدفقات المدخلات في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء. كما عادت بعض الأعمال التجارية الخاصة إلى استئناف نشاطها، مما تولدت معه مزيد من فرص العمل.

والزراعة، باستثناء الخدمات العامة والقطاع التجارى، هى المصدر الرئيسى لفرص العمل في العراق. ومن المتعذر استخدام تفصيل نسب السكان الحضريين والريفيين بصورة دقيقة لتقدير حجم الأيدى العاملة في الزراعة، إذ أن غالبية أصحاب الأراضي يقطنون المناطق الحضرية ويتنقلون ذهابا وإيابا بين الموقعين. ومن المألوف قضاء شهور الصيف في المزرعة والعودة إلى الحضر أثناء موسم الشتاء.

الدخل الزراعي

يقدر أن الدخل القومى للعراق بلغ نحو 205 278 2 ملايين دينار عراقي في 1996. وتواصل نمو الدخل القومى فى السنوات التالية ليصل إلى 369 543 6 مليون دينار في 2000، محققا معدل نمو سنوى بلغ 30.2 في المائة. وكان معدل الدخل الفردى 849 107 دينارا عراقيا في عام 1996، واتسم ببعض التقلبات خلال ما أعقب ذلك من سنوات ليصل في عام 2000 إلى 531 277 دينارا عراقيا، أى بمعدل نمو سنوى بلغ 26.7 في المائة خلال تلك الفترة.

وبلغ اجمالى الناتج المحلى، حسب الأنشطة الاقتصادية 966 620 2 مليون دينار عراقي في 1996، وبدأ بالزيادة خلال السنوات التالية حتى وصل إلى 807 523 7 ملايين دينار في 2000، محققا معدل نمو سنوى قدره 26.7 في المائة.

وشكلت الأنشطة السلعية 37.4 فى المائة من اجمالى الناتج المحلى في 2000، على حين بلغ نصيب القطاع العام 11.6 في المائة من هذه الأنشطة. وبلغت أنشطة التوزيع 49.4 في المائة من اجمالى الناتج المحلى في 2000، ومثل القطاع العام 212.7 في المائة من الناتج المحلى. وشكلت الخدمات 13.2 في المائة من اجمالى الناتج المحلى في نفس العام، وساهم القطاع العام بنسبة 25.4 في المائة من هذه الخدمات.

وفى عام 1994، بلغ اجمالى تكوين رأس المال الثابت 685 46 مليون دينار عراقي، وواصل الزيادة ليصل إلى 922 53 مليون دينار في 2000، وبمعدل نمو سنوى بلغ 50.4 في المائة خلال الفترة من 1994 إلى 1999. وشكل القطاع العام 69.6 في المائة من اجمالى تكوين رأس المال الثابت في عام 2000.

وتقلصت القوة الشرائية للدينار العراقي تبعا للتخفيض الحاد في قيمته. اذ انخفض سعر صرفه من 0.32 دينار عراقي مقابل الدولار الواحد في 1990، إلى 3000 دينار مقابل الدولار في نهاية عام 1995. وفى أعقاب استئناف المحادثات في يناير/كانون الثانى 1996 بشأن وضع برنامج النفط مقابل الغذاء موضع التنفيذ، تراجعت قيمة الدولار مقابل الدينار العراقي إلى 500 دينار لبعض الوقت. وفى مايو/أيار 2002 استقر سعر الصرف عند نحو 1930 دينار مقابل الدولار الواحد.

وبطبيعة الحال ترتب على تردى أوضاع الاقتصاد العراقي منذ 1998 تدهور المستوى المعيشى للسكان. ومرة أخرى كان الرقم الدليلى للفقر الانسانى الذي يرد، حينا بعد آخر، في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائى، هو الذي وجه انتباه العالم إلى ما شهده العراق من التحول الاقتصادى من رخاء نسبى إلى فقر مدقع. وكان العجز عن توفير غذاء كاف للأسرة واحدا من العوامل الرئيسية لسوء التغذية. ويتسبب تكدس الناس في المساكن وتردى أحوال الصحة العامة، في أخطار صحية جسيمة. كما ساهم نقص فرص العمل المأمونة وبأجور كافية، في انتشار الفقر.

وتعتبر مستويات التعليم المتدنية السبب الرئيسى وراء انخفاض الأجور وقلة فرص العمل. ولمواجهة قسوة ظروف الحياة، استنبط معظم العراقيين شتى الآليات للتعايش مع سوء الأوضاع. ولأكثر من 11 سنة بات مألوفا لعامة الناس عرض مقتنياتهم القيِّمة للبيع لكى يتمكنوا من شراء احتياجاتهم الأساسية.

الامدادات الغذائية، المتناول التغذوي والصحة

اضطلع الانتاج الزراعي بدور جوهرى في تعزيز الأمن الغذائي في البلاد قبل تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء. ويرجع ذلك إلى عدم وجود نظام لتوزيع الحصص الغذائية والقدر المحدود من المعونة الغذائية الدولية. وأفضى الأداء الفعال والمنطقى لقوى السوق، إلى زيادة الطلب على الأغذية، وارتفاع دخل المزارعين والتوسع الأفقى في زراعة معظم المحاصيل الحقلية.

بيد أن القطاع الزراعي هو أبعد ما يكون، في الوقت الحاضر، قدرةً على توفير غذاء كاف لسكان البلاد. وتعتمد الامدادات الغذائية عموما، وسلة الأغذية على وجه خاص، اعتمادا بالغا الآن على الواردات في نطاق برنامج النفط مقابل الغذاء. ولكن يجدر التشديد على أن فعالية نظامى توزيع الأغذية ودعم الأغذية حالا دون حدوث مجاعة. ولقد تحسنت سلسلة الأغذية كثيرا منذ ادخالها في عام 1991. وتعتمد معظم الأسر على سلة الأغذية نظرا لارتفاع أسعار السلع الغذائية في السوق.

ولقد ألحق الجفاف لسنتين متتاليتين ونقص المدخلات الزراعية الضرورية، أضرارا بالغة بالزراعة[1]. ونتيجة الانخفاض الكبير في المساحات المزروعة وفى الغلات، انخفض انتاج الحبوب في عام ***2000*** الى 000 794 طن، أى أقل بنحو ***47*** في المائة عن الحصاد الضئيل في ***1999***، و***64*** في المائة دون متوسط السنوات الخمس السابقة. كما ان ظروف الجفاف أدت إلى تناقص موارد المياه في الأنهار والسدود والبحيرات والقنوات، بل ان البعض منها نضب تماما. ونتيجة لذلك تبدو التوقعات غير مواتية لمحاصيل الصيف المروية المقبلة من خضر وفاكهة. كذلك تأثرت أعداد الحيوانات، وإن كان أداء قطاع ***الدواجن*** طيبا بفضل استفادته من التدخلات المالية الحكومية الكبيرة المتولدة عن ***برنامج النفط مقابل الغذاء***.

وأدت ***واردات الحبوب*** منذ 1998/1997، في نطاق برنامج النفط مقابل الغذاء، إلى ***تحسن*** كبير في أوضاع ***الامدادات الغذائية***. وفى 1996/1995 انخفض نصيب الفرد من استهلاك الحبوب بمقدار 63 عن المتوسط خلال الفترة 1985/1984 إلى 1989/1988. وبلغ في 2001/2000 نسبة 90 في المائة من ذلك المستوى، وان كان ذلك يقل نحو 4 في المائة عن مستوى 1998/1997. علاوة على ذلك، استمرت مشكلات التأخير في تدفق الواردات الغذائية التي

[1] قامت البعثة المشتركة بين المنظمة (قسم الأغذية والتغذية) وبرنامج الأغذية العالمى ومنظمة الصحة العالمية بزيارة العراق فى مايو/ أيار 2000. وهدفت البعثة الى تقييم الأوضاع الحالية لامدادات الأغذية والتغذية فى البلاد، وعلى الأخص عقب سنتين متتاليتين من الجفاف، ولمقارنة النتائج مع ما توصلت اليه بعثات التقييم السابقة فى أعوام 1993، 1995، 1997. ويعرض هذا الجزء موجز تقرير البعثة.

أشارت اليها التقارير منذ البعثة التي أوفدت في 1997، مما ترتب عليه تكرار حالات انخفاض مستويات مخزونات السلع بموجب مذكرة التفاهم. ومن الواضح أنه ما لم يتم تسليم الواردات الغذائية بموجب عقود مذكرة التفاهم في الوقت المطلوب، فان هذا النقص حرى بأن يؤدى إلى الاخفاق أكثر فأكثر في تلبية أهداف سلة الأغذية. وبصورة مماثلة، ما لم يتم تسليم المدخلات الزراعية، مثل البذور المناسبة، في مواعيدها للموسم، لن يتحقق الانتعاش المطلوب في الانتاج.

ويرجع الفضل في ***تلافى حدوث مجاعة*** في 1991، إلى ***النظام*** الفعال الذي وضعته حكومة العراق ***لتوزيع حصص الأغذية على نطاق القطر***. بيد أنه في ظل انخفاض محتوى الطاقة في الحصص الغذائية التي توزعها حكومة العراق، وقلة الأغذية المتاحة خارج نطاق نظام الحصص الغذائية، ***تزايدت*** معدلات سوء التغذية ***ووفيات الأطفال*** بصورة هائلة. وكان توثيق بعثة عام 1995 للمعدلات العالية لسوء التغذية، محفزا هاما على التوصل إلى اتفاق بشأن تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء. وساهمت زيادة الامدادات الانسانية عقب ذلك في نطاق البرنامج منذ عام 1997، والمستوى العالى لنشاط الأمم المتحدة في مناطق الحكم الذاتى في الشمال، في الحد كثيرا من تردى الأوضاع التغذوية.

وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في الحصص الغذائية منذ تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء، لا يبدو أن أى تحسين يذكر قد طرأ على معدلات سوء التغذية عند الأطفال في وسط/جنوب البلاد، وبقيت المشكلات التغذوية على حدتها وانتشارها على نطاق واسع. ووصلت معدلات الهزال في أوساط الأطفال في سن الخامسة معدلا عاليا غير مقبول بلغ 10 في المائة. وتؤيد المؤشرات على هذه المستويات العالية استنتاجات الأمم المتحدة بأن معدلات وفيات الرضع والأطفال زادت بأكثر من الضعف منذ نهاية الثمانينات. ورصدت باستمرار، في أقسام طب الأطفال بالمستشفيات، الأعراض المألوفة لسوء التغذية الحاد مثل الكرشكور والكرشكور الهزالى. كما أن الأوضاع التغذوية للأطفال في سن المدرسة، بين 5 و 8 سنوات من العمر، تميزت بالتقزم أساسا، أما الأطفال بين عمر 9 و15 عاما فاتسمت بانخفاض بنسب كتلة الجسم، على نحو يبعث على القلق خاصة في أوساط الأطفال من المناطق الريفية والأسر الفقيرة. كما تفشت، علاوة على ذلك، حالات نقص المغذيات الدقيقة وارتفاع معدلات فقر الدم نتيجة نقص الحديد.

ونظام الحصص الغذائية الحالي لا يوفر وجبات غذائية وافية ومغذية متنوعة. وعلى الرغم من أن هذه الحصص قد ساهمت، منذ بدء تنفيذها الفعال، في وضع حد لمزيد من تدهور الأحوال التغذوية، فانها ليست كافية في حد ذاتها لعكس مسار هذا الاتجاه. فالحصص الغذائية، على الرغم من أنها كافية بقدر معقول من زاوية السعرات الحرارية واجمالى البروتين، فانها تفتقر إلى الخضر والفاكهة والمنتجات الحيوانية، وبالتالي فهى فقيرة في المغذيات الدقيقة. ونظرا لأن نسبة الربع فقط من حصص البقول المقررة تم توزيعها نتيجة الفجوات في تقديم طلبات المشتريات، فان نوعية البروتين لهذه الوجبات كانت متدنية بدورها.

وتكفى سلة الأغذية الشهرية قرابة ثلاثة أسابيع رهنا بنوعية الحصة الغذائية. ويستكمل هذا النقص بالمشتريات الغذائية، مما يشكل عبئا متزايدا على الموارد. والكثير من الأسر ليس بمقدورها أن تستكمل وجباتها بأغذية متنوعة خارج نطاق الحصة الغذائية، وبالتالي يظل المتناول من المغذيات الدقيقة، مثل الحديد وفيتامين ألف، دون

المستوى المطلوب. والكميات المتوافرة من بعض البنود مثل اللحوم والألبان والخضر يتعذر على الكثير من الأسر شراؤها لاستكمال وجباتها نظرا لغلاء أسعارها، في ظل تردى الاقتصاد وتأثيرات الجفاف السائد على توافر المحاصيل والمنتجات البستانية. وبناء على ذلك، فان نسبة كبيرة من السكان يحتاجون إلى رعاية خاصة، لاسيما فئات السكان المعرضة لنقص الأغذية الذين تقوضت استراتيجياتهم الزراعية سريعا. ومع ذلك، يبدو أنه على الرغم من النقص في الحصص الغذائية، ثمة شرائح من السكان قادرة على استكمال وجباتها بمشتريات من السوق، وإن تكن بأسعار فادحة. ويؤكد ذلك انتشار السمنة بين البالغين.

وعلى النقيض من ذلك، أدى تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء في المحافظات الشمالية إلى تحسينات هامة في الأحوال التغذوية. فالهزال كاد أن يختفى تماما في أوساط الأطفال في سن الخامسة، وحدث انخفاض ملموس في معدلات التقزم ونقص الوزن. وانخفضت معدلات وفيات الرضع والأطفال. ومن بين أسباب الاختلاف بين الشمال والوسط/الجنوب، هو أن منطقة الشمال تتمتع بقدر أكبر من الاكتفاء الذاتى في الأغذية، ومعدل أعلى لنصيب الفرد من المساعدات التي ترد، مقارنة مع بقية مناطق البلاد، يضاف إلى ذلك أن الشمال استفاد من درجة أكبر من المرونة في استخدام الأموال مما أتاح للوكالات المسؤولة تشغيل وإدارة البرامج بفعالية أكبر.

ورأت البعثة التي أوفدتها منظمة الأغذية والزراعة أن سوء التغذية يرجع إلى أكثر من مجرد نقص الأغذية. فهناك عوامل أخرى منها سوء الأحوال الصحية، ونقص إمدادات المياه، ومياه الشرب غير المأمونة، والتكدس السكانى، والاصابات المتكررة بالعدوى والتي كثيرا ما ارتبطت، في حالة الرضع، بالتخلى عن الرضاعة الطبيعية وزيادة اللجوء إلى مركبات ألبان الأطفال والافتقار الى التغذية والتوعية الصحية عموما، اضافة الى الفقر. وكان التأثير السلبى لهذه العوامل أشد وقعا فى الوسط والجنوب عنه في شمال البلاد، اذ ان اجتماع هذه العوامل طغى على التأثير الايجابى لزيادة الحصص الغذائية الأسرية. وزاد من تفاقم هذه العوامل ما شهدته البلاد مؤخرا من أحداث.

وتقدمت بعثة المنظمة بعدة توصيات ترمي إلى تحسين الأحوال الغذائية والصحية والتغذوية في العراق. وشملت هذه التوصيات تعجيل وتيرة الموافقة على ***عقود*** برنامج النفط مقابل الغذاء ***وضمان تسليم الواردات الانسانية في مواقيتها، بما فيها الأغذية والأدوية والمدخلات اللازمة لاحياء القطاع الزراعي، خاصة البذور ومواد صيانة موارد المياه والتحكم فيها وادارة الرى***. وفى ظل تردى نوعية المياه والأوضاع الصحية العامة التي تشكل السبب الرئيسى لسوء التغذية والمعدلات العالية للأمراض والوفيات، رأت البعثة أن ***صيانة واحياء شبكات المياه ونظام الاصحاح العام لها الأولوية في الجهود الرامية إلى تلبية الاحتياجات الأساسية.***

ويحتل التناول الغذائي أولوية عليا بدوره. لذلك شملت التوصيات في هذا الشأن ***تنويع الحصص الغذائية بالبروتين والأغذية الغنية بالعناصر المغذية الدقيقة، مثل البقول والخضر والفاكهة والمنتجات الحيوانية، علاوة على توفير أغذية تكميلية اضافية لصغار السن، وتدعيم دقيق القمح بالحديد وتدعيم الزيوت النباتية بفيتامين ألف***. كذلك اقترح إضافة الانتاج المحلى من الأغذية للحصص الغذائية وللاستفادة منه في برامج التغذية الخاصة. وتم

تشجيع الرضاعة الطبيعية، وبالتالي قصر ألبان الأطفال على الأطفال في سن ستة أشهر وأكثر، ما لم يصرح بذلك طبيب. وكذلك أوصت البعثة بأن كلا برنامجى ***التغذية التكميلية*** والعلاجية اللذين يستهدفان الفئات ***الأشد تعرضا لنقص التغذية***، يحتاجان لمزيد من التعزيز، ومن ثم ينبغي تشجيع حكومة العراق والجهات المانحة على زيادة الدعم المقدم. وأوصت البعثة باستخدام الأموال النقدية في تحسين فعالية البرنامج في وسط وجنوب العراق على غرار ما هو جار الآن في الشمال. كما شددت على ضرورة تقديم الدعم لإحياء صناعة الأغذية وتحسين سلامة الأغذية. وشملت التوصيات الأخرى الدعم للخدمات التغذوية والصحية، وعلى الأخص إحياء البنى الأساسية الصحية، وتوفير معلومات أفضل لرصد الأحوال الغذائية والتغذوية والصحية، والترويج لنظم غذائية وممارسات تغذية ملائمة وأنماط معيشة صحية.

برنامج النفط مقابل الغذاء: لمحة شاملة

وإعرابا عن القلق إزاء تردى الأوضاع الغذائية في العراق، أصدر مجلس الأمن للأمم المتحدة قراره رقم 986 الذي يحمل اسم برنامج ***"النفط مقابل الغذاء"***. ويسمح هذا البرنامج للعراق بتصدير كميات محدودة (نسبة مئوية) من نفطه لتمويل وارداته من الأغذية والاحتياجات الانسانية الضرورية الأخرى. وخصص القرار نسبة 13 في المائة من عائدات النفط للمحافظات الشمالية الثلاث لشراء ما يلزم من الامدادات الانسانية، التي ينبغي أن توزع بصورة ***متكافئة*** على جميع قطاعات شعب العراق. ووقعت حكومة العراق والأمم المتحدة على ***مذكرة التفاهم***، التي تضع أحكام تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء، في 20 مايو/أيار 1996. وتتمثل مسؤولية منظمة الأغذية والزراعة، نيابة عن حكومة العراق، في حصر الاحتياجات وإعداد ***خطط التوزيع*** نصف السنوية. وتنفيذ برنامج المساعدة الانسانية والاحياء الزراعى، والاضطلاع بدور المستشار للسلطات المحلية. وتصدق اللجنة ***661 للأمم المتحدة*** على قائمة مشتريات السلع بموجب كل خطة توزيع، في حين تتولى الأقسام الفنية في المنظمة مسؤولية الموافقة الفنية على خطط التوزيع.

ولما كان زهاء 40 في المائة من سكان العراق يشتغلون بالزراعة، فقد خصص نحو 12 في المائة من قيمة امدادات برنامج النفط مقابل الغذاء للقطاع الزراعي في نطاق مسؤولية كل من وزارتي الزراعة والري.

بيد أن قدرة البرنامج على الاستجابة لاحتياجات القطاع في الوسط والجنوب بقيت محدودة جراء تركيزه على الحلول قصيرة الأجل. ووجهت موارد كبيرة في هاتين المنطقتين للواردات الغذائية عوضا عن تلبية الحاجة إلى زيادة الانتاجية المحلية. وتبعا لذلك تعرض القطاع لتدهور ملحوظ في التربة في مناطق الزراعة البعلية، وللملوحة والتغدق في المناطق المروية. ويرجع ذلك، إلى حد كبير، إلى النقص في مدخلات الإنتاج الضرورية والأساسية.

إلا أنه من جهة أخرى، أمكن، بفضل برنامج النفط مقابل الغذاء معالجة عدد من حالات النقص في المستلزمات الأساسية. وأثمر توزيع المستلزمات الزراعية المختلفة زيادة في الانتاجية والتوسع في المساحات المزروعة على مستوى المنتفعين منها فى العديد من المناطق الزراعية. وتحسنت أوضاع قطاع صحة الحيوان بفضل توريدات المستلزمات

في إطار البرنامج. بيد أن متطلبات رقابة ومكافحة الأمراض المعدية والمناطق لم تحظ بالعناية بها بصورة فعالة نتيجة الافتقار إلى Rinds التي تيسر إحياء البنى الأساسية.

وأسفرت مدخلات البرنامج في المحافظات الشمالية الثلاث عن تحسين أوضاع إمدادات الأغذية من خلال زيادة الانتاجية في مناطق الزراعة البعلية والمروية معا. كما ساهمت في تحسين عمليات إعداد الأراضي والحصاد. وتحسنت الأحوال التغذوية للسكان، خاصة الأطفال، بفضل توافر المنتجات الحيوانية بأسعار زهيدة. وأنشئت المشاتل الحرجية بطاقة إنتاجية تبلغ نحو 3.2 مليون شتلة، كما أن العمل جار على قدم وساق في إحياء المؤسسات الزراعية العليا والصناعات الزراعية.

ومن بين الانجازات الكبرى للبرنامج أنه أتاح انشاء وحدة ***للوسائط الاعلامية*** لتغطية الأنشطة الزراعية وتقديم برامج ***الارشاد*** التثقيفية في أجهزة الأعلام المحلية، وتنفيذ برامج ***تدريبية***، إضافة إلى ***الاشراك*** المادي للموظفين الفنيين ***التابعين للسلطات المحلية***، في تنفيذ البرنامج. وأسفر ذلك عن ارتفاع كفاءة القدرات والمهارات الفنية لموظفي وزارة الزراعة وتزايد الوعي والفهم لدى المزارعين.

كما أن توافر ***أموال متولدة محليا*** من حصيلة المبيعات الاسمية لبعض المستلزمات كان عاملا مساعدا في ضمان التوزيع ***الكفء والعادل*** لمستلزمات البرنامج على جميع المزارعين، بمن فيهم المقيمون في مناطق نائية.

وفى موازاة النتائج الايجابية التي حققها برنامج النفط مقابل الغذاء في المحافظات الشمالية الثلاث، كانت هناك بعض التأثيرات السلبية على مزارعي القمح الذين عانوا من انخفاض أسعار السوق جراء التوزيع المجاني تقريبا لدقيق القمح المضمن في ***سلة الأغذية***. ففي اليوم الأول لتوزيع دقيق القمح هبطت أسعار القمح من 147 دولار للطن المتري إلى 75 دولارا للطن المتري، ثم إلى 53.7 دولار للطن المتري في 2002. وأدى هذا الانخفاض الشديد في أسعار القمح إلى تقلص المساحات المزروعة بالقمح بمقدار 12.8 في المائة منذ الموسم الزراعي 1997/1996. وعوضا عن أن تكون الأغذية التي يستوردها البرنامج تكملة للانتاج الغذائي المحلى، فانها أثرت سلبا على الانتاج المحلى من القمح. وتحسبا لحدوث هذه النتائج السلبية، يتعين اتخاذ تدابير علاجية على مستوى السياسات لتوفير قدر من ***المرونة*** فيما يتعلق ***بمصادر السلع الغذائية*** الرئيسية في ***سلة الأغذية***. وبالفعل، فان شراء الحبوب المنتجة محليا بواسطة المزارعين العراقيين من شأنه أن يكون عاملا ***محفزا للأسعار***، وبالتالي سيؤدى الى زيادة ***إنتاجية*** المزارعين من هذه المحاصيل.

ووفقا لقرار مجلس الأمن رقم 1483 (2003)، طلب من الأمم المتحدة أن تنهى العمليات الجارية، وأن تنهى مسؤوليات إدارة أي من الأنشطة المتبقية فى اطار برنامج النفط مقابل الغذاء بحلول 21 نوفمبر/ تشرين الثانى 2003. وستودع، بناء عليه، الأموال المتبقية للبرنامج، اضافة الى عائدات معينة من الموارد النفطية، فى ***صندوق*** جديد ***للتنمية***

فى العراق تم إنشائه بعد الحرب. وتتفق وظائف الصندوق، بالفعل، مع برنامج النفط من أجل التنمية المقترح والذى يرد شرحه أدناه.

وفى الوقت الحاضر، فان واحدة من القضايا التي تستوجب الاهتمام، هى ***الاحياء الكامل*** للقطاع الزراعي في العراق وتنميته المستدامة. فلقد عانى القطاع من المعوقات الموروثة والتي زاد من تفاقمها تأثيرات الحظر الذي دام طويلا وعواقب الحروب. وفرض على القطاع أن يتحمل المسؤولية الأولى للأمن الغذائي للبلاد في الوقت الذي يتعذر فيه إجراء ما يلزم من تحولات في السياسات والتخطيط الزراعي في ظل قيود التجارة والأوضاع الاقتصادية السائدة.

ولحسن الطالع، فان الأحداث الكبرى التي تشهدها البلاد حاليا حرية بإزالة هذه المعوقات. وبانتهاء الحرب الحالية في العراق، ستكون هناك حاجة إلى برنامج شامل يكفل الانتقال من مرحلة الإغاثة والاحياء وإعادة التعمير، إلى مرحلة تنمية زراعية مستدامة تتم صياغتها وتنفيذها في البلاد. وتمثل هذه الوثيقة خطوة أولى علي هذا الطريق.

صندوق التنمية في العراق: النمو والتكافؤ والاستدامة

تنعم العراق بخيرات النفط. ولكن هذا المورد الطبيعي ليس قاعدة إنتاجية متجددة، بل إن مصيره إلى زوال. وعليه فان مسؤولية الجيل الحاضر تجاه الأجيال القادمة، هى استغلال عائدات هذا المورد ***بالاستثمار*** في قاعدة إنتاجية باقية ومستدامة. وبعبارة أخرى، ينبغي استغلال عائدات النفط في بناء قاعدة صناعية و/أو زراعية وتنمية قاعدة الموارد البشرية والنهوض بمستوى معيشة السكان حتى تتبدل طبيعة هذا المورد الطبيعي الزائل (النفط) من مورد يستنضب في وقت ما في المستقبل، إلى قاعدة إنتاجية مستدامة.

ومن هذا المنظور، وادراكا لعدم الاستقرار السياسي الحالي في العراق (وعلى الأخص عدم وجود حكومة منتخبة على أسس ديمقراطية في هذه المرحلة)، يقترح استثمار عائدات النفط على النحو المذكور آنفا. وتحقيقا لهذه الغاية، يقترح، في الأجل العاجل، تجميع عائدات النفط في إطار مشروع مماثل لبرنامج النفط مقابل الغذاء يمكن أن يسمى برنامج ***"النفط من أجل التنمية"***. وبقول آخر، يقترح إدخال توسع كبير في أهداف برنامج النفط مقابل الغذاء فى طبيعته ونطاقه، ليصبح عملية تنمية مستدامة. وينبغي أن يكون برنامج ***"النفط من أجل التنمية"*** المقترح عملية تتسم بقدر أكبر من ***المرونة والاستدامة*** ينتظر لها أن تعيد الاقتصاد العراقي مرة أخرى إلى مسار التنمية. وفى الواقع فان "صندوق التنمية في العراق" الذي أنشئ حديثا يضطلع بنفس المهمة. وبالتالي، فان المقترح المذكور قد نفذ بالفعل.

ويمكن وضع التزامات الانفاق، في شكل برامج انمائية قطاعية، بواسطة ***لجان قطاعية*** تضم الخبراء العراقيين إلى جانب الخبراء الدوليين من الوكالات الفنية الثنائية والمتعددة الأطراف، حسبما يكون ملائما. وتتولى تنسيق العمل المتعدد التخصصات ***لجنة توجيه*** عراقية/دولية تشرف على العملية برمتها. وتبعا لذلك، وفيما يتصل بالقطاع الزراعي، يقترح أن يعمل فريق عراقي في تعاون وثيق مع فريق مختار من خبراء منظمة الأغذية والزراعة، على صياغة برنامج للتنمية الزراعية المستدامة في العراق.

ويمكن تحليل البرنامج وفق الأبعاد الزمانية والمكانية والقطاعية الفرعية، في إطار نهج النظم الزراعية. وبوجه خاص، يكون تصور ***التنمية الزراعية المستدامة*** وفق تعريفها التالي عند منظمة الأغذية والزراعة: ***"التنمية المستدامة هى ادارة وصيانة قاعدة الموارد الطبيعية، وتوجيه التغيير التقنى والمؤسسي على نحو يكفل تحقيق الاحتياجات البشرية للأجيال الحاضرة والمقبلة وتلبيتها المستمرة. وهذه التنمية المستدامة (في قطاعات الزراعة، والغابات ومصايد الأسماك) تصون موارد الأراضي والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية، ولا تؤدى إلى تدهور البيئة، وهى ملائمة من الناحية الفنية، ومجدية اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا"***.

ويظهر هذا التعريف أن ***صيانة الموارد الطبيعية*** يجب أن تحتل موقع الصدارة في عملية التنمية المستدامة. وبالأخذ في الاعتبار العناصر الأخرى للتعريف، ينبغي أن يكون مفهوم التنمية المستدامة أنها نهج شامل للتنمية القطرية، حيث تدمج بعناية معايير ***الكفاءة والتكافؤ والاستدامة*** ضمن إطار متسق وعملى. ووفقا لهذا النهج تعنى ***الكفاءة*** الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، ويدعو التكافؤ إلى تقليص الفروق في توزيع الدخل، وتطبيق تدابير لتخفيف وطأة الفقر وتعين الفئات الضعيفة في المجتمع، بينما تهدف ***الاستدامة*** إلى صيانة قاعدة الموارد الطبيعية لتنتفع بها الأجيال الحاضرة والمقبلة.

ويقترح أن يعمل فريق متعدد التخصصات، في مرحلة متأخرة، على تحويل البرنامج إلى ***خريطة طريق*** للتنمية الزراعية المستدامة في العراق (أنظر الفصل 17). وتقدم هذه الوثيقة نقطة الانطلاق لهذه العملية.

الفصل الخامس

نحو استراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة: الأبعاد الزمانية والمكانية[2]

الأهداف

يجب أن تكون أهداف الاستراتيجية ***تكاملية*** ضمن أسلوب تنموى شامل. كما يجب تنفيذ الاستراتيجية باللجوء إلى أسلوب ***تشاركي***، حيث يشترك اشتراكا فعالا في تصميم البرنامج وتنفيذه كل من السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية إلى جانب أصحاب المصلحة، بمن فيهم صغار المزارعين والنساء والمجموعات الضعيفة، وبذلك يشعر هؤلاء جميعا بامتلاك البرنامج.

ومع مراعاة المبادئ سالفة الذكر، يمكن تلخيص الأهداف الرئيسية للاستراتيجية فيما يلي:

1- دعم إحداث زيادة كفؤة ومستدامة في الإنتاج الغذائي والزراعي

سبق القول بأن الهدف الرئيسي للاستراتيجية هو إعادة القطاع الزراعي مرة أخرى إلى المسار الإنمائي "الصحيح" من خلال ***عملية*** تنمية زراعية وريفية ***كفؤة ومستدامة وعادلة وتشاركية وسليمة بيئيا***. ويتحقق ذلك بأسلوب تكاملى يؤكد بدرجة كبيرة الروابط ***الزمانية والمكانية***. كما تهدف العملية أيضا إلى بلوغ هذا الهدف بفضل أسلوب تشاركي فعال يشعر فيها أصحاب المصلحة بامتلاك البرنامج، وهذا أمر له أولوية عالية.

2- تحسين الأمن الغذائي والتحصل التغذوي

ومن الأهداف المكملة لزيادة الإنتاجية الزراعية والغذائية والتابعة لهذا الهدف تهدف الاستراتيجية الى تحسين ***الأمن الغذائي*** و ***التحصل التغذوي.***

ووفقا للتعريف المتبع في منظمة الأغذية والزراعة، يشمل الأمن الغذائي أربعة أبعاد رئيسية هى: (أ) زيادة ***الإنتاجية*** الزراعية والغذائية بطريقة ***كفؤة ومستدامة***؛ (ب) تقليل ***التباين*** في الإنتاجية وفي عرض المنتوجات الزراعية والغذائية؛ (ج) تعزيز ***الوصول*** إلى الأغذية وتحسين تغذية القطاعات محدودة الدخل من السكان؛ (د) تحسين ***التحصل التغذوي*** من خلال الاستخدام الأمثل للأغذية كنتيجة ***لنظام غذائي متوازن وصحي***.

[2] يستفيد هذا القسم من التصورات النظرية التي جاءت في الوثيقة: FAO. 200lb, Part II.

3- تقليل انتشار الفقر في الريف

وهذا الهدف هو من المكونات التي لا تنفصل عن هدف تحسين الأمن الغذائي والتغذية. وستخصص لهذا الهدف جهود صريحة وتدابير تشغيلية مع تصميمها بعناية وإدماجها في الاستراتيجية. ونظرا لأن هذا الهدف متعدد التخصصات، يجب أن يكون السعي إليه بالتعاون الوثيق مع الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف الموجودة في الميدان مثل مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق ومكتب برنامج النفط مقابل الغذاء، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية ومع سائر أصحاب المصلحة على النحو المناسب.

4- تعزيز حماية البيئة وصون قاعدة الموارد الطبيعية

وتهدف الاستراتيجية إلى بلوغ الأهداف سالفة الذكر وفي الوقت ذاته ***المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية*** وتعزيز ***حماية البيئة***. وهذا هدف مهم لضمان استدامة عملية التنمية. وفي سبيل ذلك، يجب التعرف على تدابير حماية البيئة، التي تشمل مبادرات مثـــل عمل ***تقييمات للتأثيرات البيئية***، وتحليل هذه التدابير وإدماجها كجـزء لا ينفصل من مكونات التدخلات المقررة بموجب الاستراتيجية.

البعد الزماني في الاستراتيجية: الإجراءات في الأجل القصير والمتوسط والطويل

يتطلب البعد الزماني في الاستراتيجية أن تكون التدابير والإجراءات التي ستنفذ موضوعة ومنفذة ضمن ***تتابع زمني*** ينقسم إلى أنشطة في الأجل القصير والمتوسط والبعيد. وفي هذا الصدد، فان أهم مبدأ يجب احترامه هو وجود ***روابط واتساق*** بين هذه الأعمال بأبعادها الزمنية. وعلى ذلك، فإن التدابير الواجب اتخاذها في الأجل القصير يجب، بقدر الإمكان، أن تكون ***متفقة*** مع الأهداف المتوسطة والبعيدة الأجل ***ومؤدية إلى بلوغها***.

إجراءات الأجل القصير

1- نداء الأمم المتحدة العاجل من أجل العراق

وفي بداية النداء الجاري العاجل الذي ***أصدرته الأمم المتحدة من أجل العراق*** (2003)، كانت هنالك نظرة عامة إلى حالة توافر الأغذية والمتحصل الغذائي في البلد جاء فيها أن سكان هذا البلد اضطروا إلى الاعتماد على المجتمع الدولي لسد احتياجاتهم اللازمة للبقاء وذلك منذ حرب الخليج الأولى حين فرضت العقوبات على العراق. واليوم عام

2003، أصبح 60 في المائة من سكان العراق البالغ سبعة وعشرين مليونا يعتمدون بدرجة كبيرة فى احتياجاتهم الغذائية على برنامج النفط مقابل الغذاء. ومع نشوب النزاع الحالي وتعليق برنامج النفط مقابل الغذاء، فمن المحتمل أن تصبح أوضاعهم أوضاعا يائسة لأن شبكات التوزيع قد انقطعت وحدث خلل كبير في مدى توافر الحصص الغذائية. والمخزونات الغذائية لدى الأسر أصبحت بالفعل قليلة في بعض المناطق وربما تتعرض لضغط أكبر. ولهذا، فإن طول العمليات العسكرية ربما يؤدي إلى أزمة إنسانية جدية بين السكان الذين أصبحوا بالفعل ضعافا بسبب الفقر وشدة تدهور الخدمات. والنساء والأطفال هم أكثر من يتعرض للخطر". (الأمم المتحدة، 2003).

وأضاف النداء أن "الأمم المتحدة ستقدم المساعدة الإنسانية للسكان المتضررين، سواء داخل العراق أو في البلدان المجاورة. كما أنها ستقدم هذه المساعدة وفقا للقانون الإنساني الدولي ووفقا لمبدأي الحياد والموضوعية اللذين تقوم عليهما ولايات الوكالات المختصة بالتجاوب مع حالات الطوارئ".

كما أشار النداء إلى أن "النداء العاجل الحالي (الذي تبلغ تقديراته الأولية 2.2 مليار دولار) يتألف من مكونين رئيسيين: الاحتياجات الغذائية والاحتياجات غير الغذائية. ومن البديهي أن الاحتياجات الغذائية ستكون عنصرا حيويا في استجابتنا الشاملة نظرا لشدة اعتماد الجزء الأكبر من سكان العراق على الحصص الغذائية التي كانت توزع بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء. ومن الحيوي إعادة خط الإمدادات بأسرع ما يمكن. وفي هذا الوقت يقوم التخطيط في الأمم المتحدة على ضرورة أن يتحمل برنامج الأغذية العالمي في الستة شهور المقبلة المسؤولية فى إطعام معظم سكان العراق (000 430 طن في الشهر).

الأمن الغذائي الطارئ: فيما يتعلق بالأمن الغذائي الطارئ جاء في النداء أن "جهودا كبيرة قد بذلت في العقد الماضي لزيادة إنتاج الأغذية في العراق. والنتيجة هي أن قطاعات كبيرة من السكان استطاعت استكمال سلة الأغذية التي تقدمها الحكومة بمنتوجات محلية طازجة بأسعار معقولة. ولكن لم يسترد القطاع حيويته على النطاق الكامل حيث أن البنية الأساسية المحلية والقدرة السابقة على إنتاج المدخلات الزراعية لم يمكن استعادتها حتى الآن. وعلى ذلك لايزال الإنتاج الغذائي المحلي يعتمد على استيراد المدخلات الزراعية. والمتوقع لمحصول الحبوب في مايو/ أيار – يونيو/ حزيران 2003 أن ينتج نحو 1.7 مليون طن من الحبوب (أو 25 إلى 30 في المائة من مجموع الاحتياجات من الحبوب). ولكن النزاع الجاري في العراق يولد تحركات سكانية كبيرة، وخسارة في الأصول، وخسارة في البنية الأساسية، وانهيار شبكات الاتصالات والتجارة، إلى جانب اختلال أنشطة إنتاج الأغذية. ومن أجل تخفيف تأثير هذه الأزمة على السكان، سيكون من الحيوي ضمان تقديم دعم للقطاع الزراعي في الوقت المطلوب، حتى يمكن الاستمرار في أنشطة الإنتاج الغذائي الجارية أو البدء فيها من جديد وتقليل الاعتماد على المدخلات المستوردة".

أهداف مساهمة المنظمة: أبرز النداء هدف برنامج المنظمة على أنه دعم الأمن الغذائي والحالة التغذوية للسكان بما يضمن معالجة الاحتياجات الإنسانية للمجموعات الضعيفة المستهدفة العاملة في أنشطة الإنتاج الزراعي والغذائي في المناطق الحضرية وشبه الحضرية. وعلى ذلك، ستكون الأهداف الفورية لتدخل المنظمة هي:

- زيادة وفرة الأغذية محليا، وخصوصا بالتأكد من حصد 1.7 مليون طن من الحبوب التي هي في مرحلة الإنتاج في الوقت الحاضر في مايو/ أيار 2003.
- ضمان إنتاج المنتوجات الضرورية الطازجة (وخصوصا الخضر) التي لم يرد لها ذكر في سلة المعونة الغذائية، وذلك بتوفير المدخلات الزراعية اللازمة لاستمرار موسم الزرع في الربيع والصيف.
- تقديم المدخلات الفنية وغيرها من المدخلات لاستمرار إنتاج الدواجن والإنتاج الحيواني، الذي يوفر معظم المتحصل من البروتين لسكان العراق.
- دعم التزويد بالمياه في المناطق الريفية سواء للاستهلاك البشري أو الري وللاستهلاك الحيواني.
- تقديم دعم لسبل العيش، بضمان استمرار الإنتاج الزراعي والأنشطة الريفية المدرة للدخل.
- رصد تطور أوضاع الأمن الغذائي في البلد رصدا دقيقا، بالتعاون مع الوكالات المختصة في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

دور منظمة الأغذية والزراعة مسؤولياتها: كانت المنظمة حاضرة في العراق وساهمت في تنمية القطاع الزراعي منذ عام 1979. وبوجه خاص كانت المنظمة منذ عام 1997 تنفذ الجزء الزراعي من برنامج النفط مقابل الغذاء. وفي الأزمة الحالية، تعمل المنظمة على تقييم تأثير النزاع على القطاع الزراعي، وذلك بتقدير الاحتياجات الطارئة الفورية واحتياجات تأهيل القطاع في الأجل القصير، مع التركيز بوجه خاص على المجموعات الضعيفة من السكان المتضررين، وتنفيذ أنشطة تهدف إلى استعادة الأمن الغذائي وتأهيل إنتاج الأغذية. وبالتعاون مع سائر الوكالات والبرامج المختصة في الأمم المتحدة (وخصوصا برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف) ترصد المنظمة حالة الأمن الغذائي والتغذية في البلد، وذلك بإقامة آلية تنسيق لدعم أنشطة إنتاج الأغذية الأساسية.

اختيار المنتفعين: سيكون المجتمع الزراعي العراقي بأكمله – أي نحو 30 في المائة من سكان العراق – مستهدفا، هذا مع مراعاة اختلاف المناطق الزراعية الايكولوجية واختلاف نظم الزراعة. ويجب التعرف على المساعدة المطلوبة بصورة طارئة وتلك المطلوبة للإصلاح في الأجل القصير، مع التركيز بوجه خاص على احتياجات المجموعات الضعيفة. ومن شأن أنشطة استعادة الإنتاج الغذائي أن تكون مفيدة لسكان العراق بأكملهم. والمقدر في الوقت الحاضر أن هناك 18 مليون شخص في حالة انعدام الأمن الغذائي في البلد (أي أنهم ضعاف بوجه خاص) أثناء النزاع وبعد انتهائه.

استراتيجية الاستجابة: جاء في النداء بعد ذلك أن "أهداف القطاع الزراعي يمكن بلوغها بما يلي: تقوية المرونة لدى المجتمعات الزراعية في البلد (التي يمكن الوصول إليها)، وذلك بتوفير دعم لأنشطة الإنتاج الزراعي والحيواني. وبوجه خاص، ستعمل منظمة الأغذية والزراعة على ضمان استمرار توزيع المدخلات الزراعية بصورة طارئة في مستواها الحالي من أجل دعم الإنتاج الغذائي المحلي وسبل العيش في الريف وتوليد الدخل. ويجب توجيه اهتمام خاص للعائلات الضعيفة، بما في ذلك إعادة توطين اللاجئين العائدين والنازحين داخليا من العائلات الزراعية. وتقديم المساعدة الفنية في الوقت المطلوب لمختلف المنظمات العاملة في الزراعة، مما سيدعم الأمن

الغذائي بفضل تعزيز رصد أنشطة القطاع والتنسيق بينها وتقديم المشورة الفنية المتخصصة. ويجب في أنشطة ***الإغاثة*** الزراعية الطارئة في حدها الأدنى أن تستهدف دعم: (1) ***الإنتاج النباتي***؛ (2) ***إنتاج الدواجن***؛ (3) ***مكافحة أمراض الحيوان***؛ (4) ***الري***؛ (5) ***رصد الأمن الغذائي***. ويجب تقييم احتياجات إعادة التعمير الشاملة، فور أن يسمح الوضع بالوصول إلى الأماكن اللازمة. فإذا نجح هذا البرنامج، فإنه سيؤدي أيضا إلى انخفاض كبير مماثل في المعونة الغذائية.

احتياجات تمويل الأمن الغذائي الطارئ:

الأنشطة والخدمات	المبلغ (بالدولار)
منظمة الأغذية والزراعة	
دعم طارئ لإنتاج المحاصيل الصيفية في العراق	300 000
دعم طارئ لزراعة محاصيل الحبوب الشتوية في العراق	10 505 000
دعم طارئ لإنتاج الدواجن في العراق	2 442 000
دعم طارئ لمكافحة أمراض الحيوان في العراق	10 465 000
إصلاح البنية الأساسية للري وتوفير المياه بصورة طارئة	14 435 000
دعم مراقبة الأمن الغذائي وحالة التغذية ورصد القدرات في هذا المجال في العراق	1 375 000
دعم طارئ لسبل العيش للسكان الريفيين المعرضين في وسط العراق	1 518 000
إدارة جهود الإغاثة الزراعية الطارئة في العراق	5 000 000
مجموع منظمة الأغذية والزراعة	46 040 000
مجموع قطاع الأمن الغذائي الطارئ	46 040 000

2- الخطة العاجلة التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة

في الأجل القصير، ستتضمن استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة إعداد ***خطة طوارئ*** لمواجهة الاحتياجات الأساسية من أجل تنفيذ عمليات الإغاثة الفورية والإصلاح الأولي في القطاع الزراعي في العراق (FAO. 2003C).

وسيستند إعداد الخطة إلى تقدير الطلب المحتمل على المدخلات الرئيسية لاستئناف الإنتاج الزراعي بعد انتهاء الأحداث الجارية في البلد. ويستند تقدير الطلب على المدخلات إلى مستويات الإنتاج الجارية (مثلا مساحة المحاصيل الرئيسية) بالمعدلات الموصى بها. وبعد ذلك يمكن مقارنة الطلب الممكن على المدخلات بحجم المنتجات التي يحصل عليها البلد بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء وبذلك يمكن التوصل إلى مستوى إشاري عن حصة السوق الممكنة التي يقدمها البرنامج المذكور. وبعد ذلك تكون هذه الحصة السوقية هي أساس برنامج طارئ يطبق في حالة عدم وجود "أزمات".

وبموجب مشروع الخطة الطارئة، من المفترض أنه في حالة وقوع أزمة فإن حصة برنامج النفط مقابل الغذاء من السوق المحتملة ستنخفض في الحقيقة للأسباب التالية:

- انخفاض المساحة المزروعة؛
- تدمير المساحة المزروعة قبل الأزمة؛
- صعوبات التوزيع.

وعلى ذلك، فإن الحصة السوقية بموجب تلك الخطة يجب تعديلها لمراعاة تأثير "الأزمة" على جميع المدخلات بخلاف البذور.

وقبل الأزمة كان العراق مكتفيا ذاتيا من بذور الحبوب ولكنه كان يستورد بذور الخضر والبذور الزيتية. وبعد انتهاء الأحداث الجارية يكون من المفترض:

- أن الإنتاج المحلي من بذور الحبوب سيختل، وأن أي نقص بالنسبة لمحاصيل الأرز والذرة الصيفية عام 2003 ومحاصيل الحبوب الشتوية في 2004/2003 سيمكن تعويضه بموجب الخطة الطارئة.
- بذور إنتاج الخضر في الربيع ستكون موجودة بالفعل في المخازن أو في حالة تنقل داخل العراق. وبموجب الخطة الطارئة من المقترح تقديم كمية صغيرة من بذور الخضر للعائلات المحرومة فور انتهاء الأزمة مما يساعد على مواجهة مسائل الأمن الغذائي للأسرة.

من المعترف به أيضا أن سلسلة العرض "غير النظامية" والسلسلة المحلية أو الاثنتين معا ربما يتوقفان. فإذا كانت هذه الحالة فإن الحجم الذي قدرته مسودة الخطة الطارئة ربما يكون فيه تقليل لكمية الاحتياجات المطلوبة. ولكن يلاحظ:

- من المفترض أن "الأزمات" ستكون قاصرة على العراق. فإذا كان الأمر كذلك، فإن الموردين من السوق "غير النظامية" في البلدان المجاورة يشعرون بالضيق بسبب اختلال طرق التوزيع الداخلية لا بسبب نقص في الإنتاج.
- اختلال الإنتاج المحلي، خصوصا في مصانع الأسمدة، يجب التعرف عليها ورصده ومعالجته بموجب أي خطة طارئة. ولهذا الغرض، يجب أن يكون إصلاح البنية الأساسية في القطاع الزراعي الخاصة بمصانع ومطاحن القمح ومرافق الري، وبدرجة أقل مصانع معجون الطماطم ومصانع تجهيز اللبن والمسالخ، جزءا من المكونات الأساسية في أي مرحلة انتعاش بموجب أي خطة طارئة موسعة.
- هناك حجم كبير من المدخلات يمر بمرحلة النقل أو ووفق على استيراده وينتظر إنهاء إجراءات الاستيراد.

- أي خطة طارئة ***ليست*** هي المكان المناسب ولا الزمن المناسب للدعوة إلى زيادة استعمال تكنولوجيات جديدة. وأما القضايا المتعلقة بعدم استئناف إنتاج المدخلات الضرورية، فيمكن معالجتها تحت موضوع توسيع إنتاج المدخلات الوارد في مشروع برنامج الثلاث سنوات للتأهيل (أنظر القسم التالي).

ومدة تشغيل خطة الطوارئ مدة محددة بوضوح. والمفترض أن الخطة ستدخل مرحلة العمليات في الفصلين الأخيرين من عام 2003. أي أنها تعترف بالطبيعة الموسمية للإنتاج الزراعي. ولهذا فإن المدخلات التي ستقدم بموجب الخطة يجب أن تكون مرتبطة ارتباطا مباشرا بالاحتياجات الموسمية في القطاع الزراعي أثناء فترة التشغيل.

وتفترض الخطة الطارئة أن تأثير "الأزمة الغذائية" لن يكون تأثيرا موحدا في البلد بأكملها. ويقترح في تنفيذ الخطة إتباع التوزيع الجغرافي أو الإقليمي لمختلف المحافظات على النحو التالي:

- المحافظات الشمالية: داهوك، إربيل، السليمانية؛
- المحافظات الشمالية الوسطى: نينوي، تعمين، صلاح الدين؛
- المحافظات الوسطى: بغداد، ديالا، الأنبار، واسط، بابل، كربلاء؛
- المحافظات الجنوبية: ذي قار، القادسية، ميسان، النجف، المثنى، البصرة.

والمفترض أيضا أنه يمكن بدء تدخلات في المحافظات الشمالية والجنوبية في مايو/ أيار – يونيو/ حزيران 2003، وأما في المحافظات الشمالية الوسطى فتبدأ في يونيو/ حزيران – يوليو/ تموز 2003، وفي المحافظات الوسطى في يوليو/ تموز – أغسطس/ آب 2003.

وتناقش الخطة الطارئة التدخلات الممكنة في كل قطاع فرعي: ***إنتاج المحاصيل، إصلاح البنية الأساسية، إنتاج الدواجن، صحة الحيوان***. والأولويات التي تحددت فى الخطة الطارئة بالنسبة لتقديم المدخلات تشمل:

- حصد المحاصيل الشتوية 2003/2002؛
- زراعة محاصيل الربيع 2003؛
- زراعة المحاصيل الشتوية 2004/2003؛
- دعم إنتاج الدواجن؛
- دعم قدرات الري في القطاع الزراعي؛
- مكافحة الأمراض ومراقبتها في العراق؛
- مراقبة الأمراض في البلدان المجاورة؛
- مساعدة برنامج الأغذية العالمي وغيره من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية برصد حالة الأمن الغذائي؛

- تقييم التأثير البيئي على البلدان المجاورة بسبب احتمال تدفق اللاجئين.

الإجراءات في المجالين المتوسط والبعيد: سبل العيش المستدامة

وفي الأجل المتوسط والأجل البعيد ينبغي أن تعني استراتيجية المنظمة إلى تعزيز ***سبل العيش المستدامة*** في القطاعين الزراعي والريفي ضمن معالجة شاملة للتنمية الزراعية والريفية المستدامة. وفيما يلي استعراض عام للتصور الرئيسي لسبل العيش المستدامة.

زيادة الإنتاجية الزراعية والغذائية شرط ضروري ولكنه ليس كافيا لتنمية القطاع بطريقة مستدامة بهدف تحسين دخل المزارعين وتعزيز الأمن الغذائي. فمثلا لن تنجح تدابير إدخال التقانة الزراعية الكفؤة (مثلا لزيادة المحاصيل والإنتاج الحيواني) ما لم تكن مصحوبة ببناء القدرات المحلية بطريقة فعالة من خلال برامج التدريب والإرشاد المناسبة. ويمكن أن تفشل التدابير الإنمائية لتحسين الإنتاجية الزراعية ما لم تستكملها الخدمات الضرورية مثل التسويق الزراعي والقروض الريفية والتمويل البسيط. والنجاح في تطبيق برنامج فعال للتنمية المستدامة يتطلب إدخال بعض التحسينات التكميلية على البنية الأساسية المحلية، مثل الطرق الفرعية وشبكات الري صغيرة النطاق. كما أن رفع دخل المزارعين وتقليل انتشار الفقر في الريف وتحسين الأمن الغذائي العائلي تتطلب كلها تنويع نظم الإنتاج الزراعي.

وهذه المناهج تستفيد من تجربة المنظمة في ***البرنامج الخاص للأمن الغذائي***. فهذا البرنامج التشاركي بدرجة كبيرة يتضمن واحدا من المكونات الرئيسية هو تنويع النظم الزراعية بهدف بلوغ أهداف مثل زيادة العمالة وتوليد دخل وتقليل انتشار الفقر في الريف خصوصا بين النساء والمجموعات الضعيفة. ومن المكونات المهمة الرئيسية الأخرى في هذا البرنامج هو تحليل العوائق بطريقة تشاركية وتحقيق نتيجة إيجابية في التغذية، وهذان المكونان داخلان في الاستراتيجية وستأتي مناقشتهما في الأقسام التالية فيما بعد.

ومع مراعاة ما تقدم، تشمل المكونات الرئيسية لسبل العيش المستدامة من أجل التنمية الزراعية والريفية في العراق ما يلي: (1) تعظيم الإنتاجية الزراعية؛ (2) تأهيل الخدمات الزراعية وسهولة الحصول عليها؛ (3) تنويع نظم الإنتاج الزراعي من أجل زيادة حصول العائلات على الأغذية وتحقيق دخل لها.

1- تعظيم الإنتاجية الزراعية

من أجل تعظيم الإنتاجية الزراعية والغذائية بصفة مستدامة لابد من تصميم وتنفيذ برنامج تأهيل كفء وعادل في كل قطاع فرعي ضمن أسلوب النظم الزراعية المناسبة. ويجب أن تكون هذه البرامج *تكاملية وتشاركية ومناسبة*

تكنولوجيا وصالحة اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا وسليمة بيئيا. ولهذا ينبغي أن تؤدي تلك البرامج إلى صون الموارد الطبيعية وحماية البيئة.

2- تأهيل الخدمات الزراعية وسهولة الحصول عليها

نظرا للظروف السياسية الخاصة في البلد وبعد سنوات من العقوبات، فإن قلة توافر الخدمات الزراعية والحصول عليها، وخصوصا التسويق الزراعي والقروض الريفية وتحسين البنية الأساسية المحلية، ستكون عوائق رئيسية أمام التنمية الزراعية والريفية المستدامة في البلد.

وللتغلب على هذه العوائق من المقترح إنشاء ***"لجنة اجتماعية اقتصادية"*** للعمل في تعاون وثيق مع السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية ومع أصحاب الشأن وسائر وكالات الأمم المتحدة المعنية، في معالجة تلك القضايا. وتفحص هذه اللجنة بدقة العوائق المذكورة مع مراعاة جوانب مثل البدء بإقامة نظام ***قروض ريفية في المجتمع المحلي*** يشمل ***اعتمادا متجددا***.

والمقترح أيضا لهذا الغرض عمل دراسة متعمقة عن الهياكل المحلية التي لابد أنها قد تطورت مع الزمن. وتفحص هذه الدراسة كيفية تأثر الروابط بين المقترضين وأي هيكل إقراض سينشأ، وذلك بهدف الاستفادة من أشكال التضامن الموجودة باعتبارها ضمانات (أو ضمانات إضافية).

3- تنويع نظم الإنتاج الزراعي: زيادة حصول العائلات على الأغذية وتحقيق دخل لها

يقوم هذا المفهوم على تجربة المنظمة السالف ذكرها في البرنامج الخاص للأمن الغذائي. ففي هذا البرنامج هناك مكون رئيسي يتعلق بتنويع نظم الزراعة بهدف بلوغ أهداف مثل: زيادة دخل المزارعين؛ تعزيز حصول العائلات على الأغذية؛ تحسين دور النساء ومساهمتهن في الإنتاج الزراعي. وتتطلب عملية التنويع إدماج أنشطة زراعية أخرى مع إنتاج المحاصيل، مثل إنتاج الحيوانات المجترة الصغيرة (مثل الأغنام والمعز) وتربية الدواجن وتربية النحل والصناعات الصغيرة، وغيرها. وهذا الجانب يجاوز القطاع الزراعي، إذ ينظر إلى الأنشطة الريفية التكميلية التي تولد الدخل.

ويتضمن برنامج الإصلاح الجاري الآن في البلد بعضا من هذه المنشآت صغيرة النطاق كما أنه يركز عليها، وخصوصا إنتاج الدواجن. كما أن النظام المحصولي نفسه يمكن تنويعه بأنشطة مثل زراعة المحاصيل البينية وإدخال بعض المحاصيل الأقل شيوعا من المحاصيل التقليدية مثل عباد الشمس. وهناك تجارب ناجحة كثيرة في البلدان التي نفذت فيها المنظمة البرنامج الخاص للأمن الغذائي حيث تحقق النجاح في تنويع نظام الزراعة ومصادر الدخل سواء داخل القطاع الزراعي أو خارجه باعتبارها واحدة من تدابير تعزيز الأمن الغذائي العائلي وتحسين التغذية. ولهذا أدمجت تلك الأساليب ضمن الاستراتيجية.

دعم تخفيف وطأة الفقر في الريف

من الجوانب الرئيسية في الاستراتيجية إدماج الخدمات الإضافية والدعم اللازم لصغار المزارعين وللمجتمعات الريفية من أجل التنمية المستدامة وتخفيف وطأة الفقر في الريف. والمقترح اختبار الأسلوب التكاملي على ***أساس تجريبي*** في قريتين أو ثلاث قرى مختارة في كل محافظة من محافظات البلد بهدف وضع نموذج يصلح للتكرار. وستكون تجربة المنظمة في هذا المجال مفيدة جدا كما حدث في البرنامج الخاص للأمن الغذائي وفي مبادرات قسم الأغذية والتغذية وقسم التنمية الريفية أو ما يماثل ذلك من مشروعات نموذجية. ويوصى بتوثيق التعاون مع السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية إلى جانب التعاون مع بقية وكالات الأمم المتحدة وخصوصا مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومع المنظمات غير الحكومية، من أجل توسيع نطاق التنمية المتكاملة المستدامة إلى ما يجاوز القطاع الزراعي.

وبوجه خاص، يمكن أن تفيد المبادرة في تحقيق الأغراض التالي:

- العمل بانتظام على تحويل دور المزارعين والمجتمعات الزراعية من كونهم مستفيدين إلى فاعلين وشركاء في التنمية؛
- صياغة نموذج للتنمية المتكاملة والمستدامة القائمة على المجتمع المحلي تكون أساسا لتكرارها على نطاق أوسع؛
- إطلاق عملية "التعلم من العمل" داخل منظمة الأغذية والزراعة وشركاء التنفيذ بما يقوي قدرات البرنامج الذاتية على تنفيذ التنمية المتكاملة؛
- إيجاد الوعي بين السكان الزراعيين والريفيين بأهمية التنمية المتكاملة في البلد.

يضاف إلى ذلك، أن الاستراتيجية تتضمن عملية للتعرف على ***المجتمعات الضعيفة*** مثل النساء اللاتي يرأسن العائلة، والمزارعين الذين تضرروا من الجفاف، والنازحين داخليا، وغيرهم، والتعرف على احتياجاتهم. وستبدأ هذه العملية بموجب ***"تقييم الاحتياجات الشاملة"***، التي سبق الحديث عنها.

وللمساعدة في هذه العملية، يقترح تكوين ***" قاعدة بيانات"*** خاصة بهذا الغرض. وإتباعا لأسلوب البرنامج الخاص للأمن الغذائي، تتضمن الاستراتيجية أسلوب ***تحليل العوائق بطريقة تشاركية*** للتعرف على العوائق الرئيسية أمام تخفيف وطأة الفقر في الريف وإبراز الطرق والوسائل للتغلب على تلك العوائق.

وفيما يتعلق ***بالتحصل التغذوي*** لدى السكان، وضعت المنظمة وبرنامج الأغذية العالمي تقارير تقييم عرض الأغذية والحالة التغذوية في أعوام 1995 و1997 و1998 و2000. وقدمت هذه التقارير عددا من التوصيات لتحسين الوضع الغذائي والتغذوي في العراق، مثل تحسين وفرة الأغذية واستهلاكها، دعم صناعات الأغذية وتحسين سلامة الأغذية، رفع مستوى شبكات المياه والشبكات الصحية، دعم الخدمات التغذوية والصحية التي تشمل تقديمها للمدارس، تعزيز ممارسات عن إطعام سبل العيش الصحية المناسبة، وبصفة عامة تعزيز التوعية التغذوية والاتصالات في هذا المجال. وهذه التدابير قد أدرجت في الاستراتيجية على النحو المناسب.

تعزيز بيئة التمكين

وتتضمن الاستراتيجية مجموعة من التدابير لإيجاد بيئة التمكين (أي الشروط أو الآليات التي يجب استيفاؤها والاستمرار في تعزيزها حتى يمكن بلوغ أهداف البرنامج). ومن الطبيعي أن تختلف بيئة التمكين وفقا لمكونات البرنامج ولأنشطته. وفيما يلي نظرة عامة للشروط أو الآليات الرئيسية التي ستكون ضرورية في عملية التنمية:

1- **دعم الأساليب التشاركية**

بالاستفادة من تجارب البرنامج الخاص للأمن الغذائي في المنظمة التي كانت تجارب ناجحة، يتبين أن الأساليب التشاركية ضرورية لنجاح تنفيذ الاستراتيجية.

ومع تحسن القدرات المحلية وتقديم مساعدة فنية لدعم المؤسسات المحلية ستكون للمشاركة الفعالة أولوية عالية. وإذا كان البرنامج بأكمله سيسير على الأسلوب التشاركي، فإن هذا الأسلوب سيكون ضروريا بوجه خاص في بعض الأنشطة ومنها، من بين جملة أمور، "تحليل العوائق (والإمكانيات) بطريقة تشاركية"، والإدارة المتكاملة للآفات و"رابطات المنتفعين بالمياه".

2- ***تحسين البنية الأساسية الريفية***

وهناك بيئة تمكين أخرى لنجاح برنامج القطاع الزراعي هي تحسين البنية الأساسية الريفية القاعدية التي أصابها التدهور. فوصول المزارعين إلى الأسواق محدود جدا وخصوصا في المناطق النائية. وليس المقصود بالبنية الأساسية الريفية الأولى مجرد النقل، بل أيضا مرافق الاتصالات وغيرها من الخدمات المكملة.

وفي هذا الصدد يجب التمييز بين البنية الأساسية "القاعدية" (صغيرة النطاق) التي هي ضرورية في العملية المقبلة ولها صلة كبيرة بها، والبنية الأساسية "واسعة النطاق" التي هي ضرورية للتنمية وللتقدم في الأجل البعيد. ونحن نركز هنا على عملية تتابعية في الاستثمارات بمعنى أن تحسين البنية الأساسية القاعدية "صغيرة النطاق" هو في حقيقة

الأمر شرط أولي للاستثمارات في البنية الأساسية "الأوسع" وفي المدى الأطول. وفي هذه العملية يجب التوصل إلى المزيج الأمثل بين الاثنين.

3- دعم بناء القدرات المحلية

نظرا لأن مدة العقوبات قد طالت، فقد أصبح البلد معزولا حاليا عن المجتمع الدولي. ولهذا يجب تقوية المهارات المحلية من خلال الاشتراك النشيط في تصميم برامج التنمية وتنفيذها. ولهذا تتضمن الاستراتيجية برنامجا فرعيا كبيرا لدعم بناء القدرات المحلية. ويشمل ذلك تقديم دعم كبير للبحوث الزراعية والإرشاد والتدريب، كما أن الحاجة ملحة لتقديم مساعدة فنية، كمتابعة لعملية بناء القدرات، من أجل دعم المؤسسات المحلية حتى تستطيع تنفيذ الاستراتيجية. ولكن يحتاج الأمر إلى مزيد من التفاصيل الكمية عن هذه الأنشطة.

4- تشجيع دور القطاع الخاص

لا يحتاج التآزر المهم بين القطاعين الخاص والعام في تنفيذ برنامج القطاع الزراعي إلى مزيد من التأكيد. وعلى ذلك، إذا كان القطاع الخاص يستطيع أن يتحمل دورا مهما ومستداما وكفوءا في تنفيذ برنامج تأهيل الزراعة، فإن دور القطاع العام لا يقل عن ذلك في ضرورته. ويمكن أن يتضمن دور القطاع العام أداء وظائف مثل تنسيق اللوائح والإجراءات، وتحسين الحصول على التمويل، وتبسيط القيود التجارية وتحسين البنية الأساسية الأولية. ومن أجل نجاح البرنامج، سيكون هناك تحد لابد من مواجهته هو تحقيق التوازن بين هذه الوظائف المتكاملة. ويتطلب ذلك مزيدا من المشاورات السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية وأيضا مع أصحاب المصلحة.

كذلك من المعترف به أن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية تستطيع أن تؤدي دورا مهما في تنفيذ برنامج القطاع الزراعي. وهذا الدور قد يتضمن أنشطة مثل توفير المعلومات لنظم الإنذار المبكر، واستهداف المجموعات الضعيفة، وضمان الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتشجيع الصناعات المنزلية الصغيرة النطاق التي تؤديها النساء وصغار المزارعين. ولذلك، فإن هذه الأنشطة قد أدخلت بعناية أثناء وضع الاستراتيجية.

البعد المكاني في الاستراتيجية

سيكون للبعد ***المكاني*** أولوية عالية في العراق بسبب ***التنوع*** الكبير من النواحي التقنية والاجتماعية والاقتصادية بين مختلف ***الأقاليم*** في البلد. ولهذا تتبنى الاستراتيجية أسلوبا مكانيا في التنمية يراعي توصيف مختلف الأقاليم. وسيأتي الحديث في قسم تال عن أن عملية ***اللامركزية الإقليمية الكفؤة والعادلة من أجل التنمية المستدامة*** في القطاعين الريفي والزراعي في البلد ستكون بارزة في الاستراتيجية.

الخطوط التوجيهية للتنمية الزراعية المكانية في العراق

استنادا إلى تجربة المنظمة تمثل الخطوط التوجيهية التالية عددا من الطرق التي تستطيع بها حكومة العراق تعجيل ***اللامركزية الجهوية*** عند تخطيط التنمية الزراعية في البلد:

- تقوية ***الالتزام*** السياسي على المستوى الوطني وتقوية الدعم الإداري من الحكومة المركزية للامركزية الإقليمية.
- صياغة تخطيط زراعي ***إقليمي*** ضمن إطار ***وطني*** ولهذا يجب أن تكون الأهداف والسياسات الزراعية مشتقة من الأهداف الوطنية بما يضمن التناسق ويضمن صلتها بالاحتياجات الأولية للاقتصاد الوطني.
- **رسم حدود *أقاليم*** تخطيطية ***متجانسة***، كلما كان ذلك ممكنا ومرغوبا، مما يتفق مع الوحدة ***الإدارية*** أو مع عدة وحدات. ففي الطريقة الأولى يكون هناك إطار منظور إقليمي عند وضع الخطة، وأما الخطة الثانية فهي تساعد على إعداد برامج عملية ضمن تلك الأطر.
- ***تقسيم وظائف التخطيط*** بين المستويات الوطنية ودون الوطنية مما يضمن عدم الازدواج في الوظائف ويضمن التناسق بين مختلف المستويات الإقليمية.
- تحويل ***موارد مالية*** كافية إلى الأقاليم استنادا إلى معايير وطنية مشتركة بين الأقاليم بما يمكنها من أداء وظائفها بكفاءة.
- تمكين ***الأقاليم*** بتخويلها سلطات قانونية وافية لجمع بعض ***الإيرادات*** وتخصيصها.
- وضع ***ميزانيات إقليمية*** وإجراءات مناسبة لإعادة تخصيص الموارد مما يسمح بالمرونة اللازمة للتخطيط على المستوى الإقليمية.
- إقامة آليات تخطيط وتنسيق مناسبة لتقدم ***الدعم الهيكلي*** لعملية لامركزية التخطيط. وفي مثل هذه الهياكل لابد من تدعيم مشاركة الجمهور من مختلف طبقات المجتمع حتى تصير للخطة مشروعيتها وتكون انعكاسا لاحتياجات الناس.
- إقامة ***عملية تخطيط تسير في اتجاهين*** على أن يكون لها طبيعة ديناميكية وتفاعلية وتكاملية مما يضمن التناسق بين الخطط الإقليمية. ويعتمد النجاح في هذا الأسلوب على مدى تواتر التفاعل وكفاءة تدفق المعلومات بين مختلف المناطق وفي داخل المناطق.
- ***تفويض السلطات*** والاختصاصات للمستويات دون الوطنية مما يضمن لها المرونة في التخطيط وفي إدارة البرامج والمشروعات على المستويات الإقليمية. كما يجب إعادة النظر في إجراءات الميزانية بما يضمن مرونة اللامركزية المالية.
- ***إنشاء وحدات رصد وتقييم إقليمية*** مع ربطها بالطريقة السليمة مع وحدات وضع التقارير.
- التعرف على ثغرات ***البيانات*** في التخطيط دون القومي وعمل ترتيبات لجمع البيانات. ولن تكون عملية التخطيط في اتجاهين عملية فعالة إلا إذا تدفقت البيانات والمعلومات بدرجة كبيرة بين مختلف المستويات المكانية وفي داخل هذه المستويات. ولهذا الغرض، يجب إقامة هياكل معلومات على مختلف المستويات إلى جانب هياكل تنظيم التخطيط.

- اعتماد أسلوب تدريبي خطوة بخطوة عند وضع ***نظم معلومات*** حاسوبية وموجهة نحو التخطيط، مع توجيه اهتمام خاص إلى قضايا التنظيم وتنمية الموارد البشرية.
- تقوية قدرات وكفاءات وكالات للتخطيط على المستويين الإقليمي والمحلي وإنشاء ***"كتلة حرجة"*** من الموظفين المجربين لأداء مهام التخطيط النوعية.
- ضمان ***مشاركة الناس*** في الهياكل اللامركزية للتخطيط وصنع القرارات. وينبغي تشجيع المنظمات الطوعية حتى تتمكن من أداء ما عليها من مهام في التنمية الإقليمية.

الفصل السادس

السياسات الزراعية، الأمن الغذائي، والتنمية الريفية التشاركية

صياغة سياسة زراعية سليمة وتنفيذها في العراق هما عنصران ضروريان في المرحلة الانتقالية لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية المستدامة في البلد. ولا ينبغي صياغة السياسة الزراعية بمعزل عن إطار الاقتصاد الكلي في البلد أو بدون توجيه العناية الواجبة إلى الروابط بين القطاع الزراعي والقطاعات غير الزراعية. وعلى ذلك، فهناك تأكيد على ***الأسلوب الشامل*** في السياسة الزراعية والأمن الغذائي بموجب المبادئ الرئيسية التي يجب أن تدخل في ***خارطة الطريق*** أثناء المرحلة الانتقالية المذكورة في الفصل السابع عشر. ولكن يمكن من الآن عرض المبادئ الرئيسية في أسلوب التنمية الريفية التشاركي:

في العقود السابقة (في الخمسينات والستينات) كان القطاع الزراعي يعتبر في الغالب شريكا سلبيا في عملية التنمية (كما في نموذج لويس للتنمية). وكان المعتقد بصفة عامة أن التصنيع، وخصوصا تطوير القطاعات العصرية في المدن، هو الاستراتيجية الحيوية للتنمية. فالمفروض أن تستطيع قطاعات التصنيع القائدة أن تجر معها القطاع الزراعي المتخلف. وبهذا تكون الصناعة مصدرا بديلا أمام سكان الريف، وتولد طلبا متزايدا على الإنتاج الغذائي والزراعي، وتزود القطاع الزراعي بالمدخلات الزراعية. وأما القطاع الزراعي فيقدم للصناعة ما تحتاج إليه من "فائض" اليد العاملة والخامات "الرخيصة".

وعلى ذلك، كانت التوصية السائدة هي توجيه أكبر قدر من الاستثمارات في البلدان النامية نحو قطاع الصناعة أو قطاع النفط أو كليهما معا. ومن هذا التصور كانت الوصفة الرئيسية في السياسة الزراعية هى تحيز ضد الزراعة وتحيز لصالح القطاع الصناعي. فمثلا كانت سياسة دعم الأغذية دعما كبيرا وشاملا وتمويله جزئيا مما يسمى الأسعار الزراعية "المنخفضة" (أقل من الأسعار العالمية) والخاضعة للرقابة كانت سياسة تهدف إلى تقليل الأجور الصناعية في المدن. وكانت هذه السياسة مستخدمة على نطاق واسع وتهدف إلى تشجيع استراتيجية نقل اليد العاملة والفوائض الزراعية إلى القطاعات الصناعية وأدت إلى قلب نسب التبادل التجاري لغير صالح القطاع الزراعى، إلا أن المشكلة في هذا الفكر كانت: ***"إن الزراعة المتخلفة هي الدجاجة التي ستموت قبل أن تضع بيضتها الذهبية"*** كما قال سوربيك (1969).

ثم تبين بعد ذلك أن الوظائف التي تؤديها القطاعات الزراعية والصناعية والريفية في عملية النمو الاقتصادي هي وظائف متكاملة فيما بينها. وعلى ذلك كان هناك تأكيد قوي على أن "... التنمية الزراعية يجب أن تتكامل تماما ضمن أسلوب شامل ومتعدد القطاعات في تحقيق التنمية الوطنية" (بشاي، 1974). وكانت هذه الفكرة موضع تأكيد واستفاضة من البنك الدولي أيضا: "... النمو الزراعي ينشط النمو الاقتصادي في القطاعات غير الزراعية مما يؤدي إلى زيادة العمالة وتقليل الفقر. والنمو المستدام في غير القطاعات الزراعية، وخصوصا في أفقر البلدان، لا يحتمل أن يتحقق

بدون معالجة قطاع الزراعة أولا. ولابد من رابطة وافية بين الاقتصادين الريفي والحضري من خلال نظام تسويق الأغذية حتى يمكن رعاية النمو في الاقتصاد الوطني بأكمله والنمو المستدام في الاقتصاد الريفي" (البنك الدولي، 1997).

وبالنظر إلى ما تقدم، تهدف التنمية الريفية إلى بلوغ أهداف مترابطة فيما بينها ترابطا كبيرا. وتشمل هذه الأهداف: تخفيف وطأة الفقر والجوع في الريف؛ رفع نسبة النمو الاقتصادي الذي يشترك فيه عدد كبير من الناس ويكون كثيفا في العمالة؛ زيادة الإنتاج الغذائي؛ الاستثمار في التنمية البشرية؛ تعزيز حصول فقراء الريف على الموارد الطبيعية والبنية الأساسية الأولية والخدمات الاجتماعية؛ وقف تدهور قاعدة الموارد الطبيعية والتشجيع على صيانتها.

وهذه الأهداف، إلى جانب "قائمة مراجعة" استراتيجية لبلوغ الأهداف، واردة في تصور البنك الدولي (1997) للتنمية الريفية باعتبارها "رؤية" و "إجراءات" تشمل الأبعاد التالية:

وتشمل *رؤية التنمية الريفية* ما يلي (البنك الدولي. 1997، صفحة 4):

- توزيع النمو الريفي على نطاق واسع، بحيث تشكل زراعة القطاع الخاص والتنافسية والصناعات الزراعية المحرك لعجلة النمو.
- أن توافر المزارع الأسرية والمشروعات غير الزراعية فرص عمالة مجزية وفيرة للرجال والنساء.
- أن يقوم سكان الريف بإدارة الأراضي والمياه والغابات والمراعي ومصايد الأسماك على نحو مستدام.
- ربط سكان الريف بأسواق نشطة للمنتجات والمدخلات والتمويل.
- أن تتاح لسكان الريف العناية الطبية، ومياه الشرب والإصحاح، وخدمات تخطيط الأسرة، وفرص التعليم، وأغذية كافية ومغذية.
- توفير الأطر القانونية والاستثمارات العامة والخدمات الإنتاجية والاجتماعية، وتمويلها على أسس لا مركزية وتشاركية".

وتشمل قائمة ***الإجراءات*** الاستراتيجية لتحقيق هذه الرؤية ما يلي:

- استقرار السياسات الاقتصادية الشاملة والقطاعية. وألا تكون نظم النقد الأجنبي والتجارة والضرائب متحيزة ضد الزراعة، بل أن تكون متماثلة لكل من القطاعين الريفي والحضري.
- تشجيع نمو القطاع الخاص الزراعي بتقليل الاختلالات بين أسواق المدخات والإنتاج، وتنمية أسواق المنتجات الزراعية والصناعات الزراعية، محليا وفي الخارج.

- وضع برامج للاستثمارات العامة والخاصة في البنى الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، وفي الصحة والتعليم وتخطيط الأسرة، لا تتحيز ضد سكان الريف أو فقراء الريف.
- عدم حصول المزارع الكبيرة وشركات الصناعات الزراعية الكبيرة على مزايا خاصة، تقلل من التنافس في الإنتاج وعلى المدخلات والأراضي أو الأسواق الائتمانية.
- أن يسود البنية الزراعية المزارعون من الأسر الذين يتميزون بالكفاءة والتقدم التقني، ويعتمدون أساسا على القوة العاملة الأسرية. كما ينبغي الاعتراف الصريح بحقوق واحتياجات المزارعات والعاملين بأجر.
- التدعيم الفعال للتمتع بالأمن وبحقوق الحصول على الأراضي والمياه، إذ أن تقييد إيجار الأراضي يضر بالفقراء. ولابد من الإصلاح الزراعي في حالات عدم المساواة في توزيع الأراضي. ومن شأنه اتباع نهج لا مركزية تشاركية تساندها الأسواق، أن تعجل بوتيرة بلوغ هذه الغاية بأسرع من أسلوب مصادرة ملكية الأراضي من قبل كيانات الإصلاح الزراعي شبه الحكومية.
- أن يكمل القطاعان الخاص والعام بعضهما البعض في توليد المعارف والتقنيات ونشرها ويكتسي التمويل من القطاع العام أهمية خاصة في المجالات ذات الاهتمام المحدود بالنسبة للقطاع الخاص، مثل البحوث الاستراتيجية، الإرشاد لصغار المزارعين، ونشر نظم وتقنيات الإنتاج المستدام.
- أن تعمل برامج التنمية الريفية على تعبئة مهارات ودراية وعمل سكان الريف من خلال النظم الاشرافية والمالية والإدارية واللامركزية والتشاركية، ومن خلال إشراك القطاع الخاص.
- أن تصمم برامج التنمية الريفية على نحو يكفل الإشراك الكامل لفقراء الريف والجماعات الضعيفة الأخرى، في تحديد البرامج وتصميمها وتنفيذها. وبخلاف ذلك ستحتكر الصفوة الريفية معظم المنافع.

وبأخذ هذه المفاهيم في الحسبان، وإدراك الطابع التفاعلي لعملية التنمية الريفية المستدامة الموضحة أعلاه، يمكن تلخيص المتغيرات الرئيسية والروابط وردود الفعل والعمليات المترابطة للاستراتيجية التشاركية للتنمية الريفية، على النحو التالي:

أولا، أن يكون محور الاستراتيجية مجموعة متوازنة من ***أهداف*** التنمية الريفية القائمة على أسس النمو المستدام (حسبما ذكر آنفا). وتركز هذه الأهداف على تحقيق نمو اقتصادي مولد لفرص العمالة ومستدام تتوزع منافعه على أوسع نطاق. وبالتالي وعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي هو المحرك لعجلة التنمية الريفية، فإن طبيعة هذا النمو ونمطه ونطاقه مسائل هامة.

ثانيا، أن التنمية الريفية ***تتجاوز*** مجرد التنمية الزراعية. وتبعا لذلك، فإن الأنشطة خارج المزرعة والروابط الريفية – الحضرية من المتغيرات والروابط الهامة فيما يتعلق بالنمو في الري—. وقاعدة التنمية الزراعية هي الزراعة المروية والبعلية. والسياسات الرئيسية للتنمية الزراعية تشمل، ما بين ما تشمل، حشد الاستثمارات (العامة والخاصة)؛

وسياسات التحرير لضمان كفاءة الأسواق على مستويات الاقتصاد الكلي، والقطاع والمشروعات؛ وتحرير التجارة الزراعية المحلية والدولية؛ والإصلاحات المؤسسية؛ استدامة إدارة الموارد الطبيعية؛ توافر قاعدة الموارد الطبيعية (الماء، الأراضي، رأس المال والتقانة الملائمة) وإمكانية الوصول إليها؛ والخدمات المساندة – مثل البحوث والإرشاد. ومن شأن الأنشطة غير الزراعية (الصناعات الزراعية مثلا) والروابط الريفية – الحضرية، أن تؤدي إلى انتشار النمو الريفي على أوسع نطاق.

ثالثا، أن النمو الريفي القائم على ***العمالة المكثفة*** يؤدي إلى تحفيز طلب أكبر على العمالة، مما يتولد عنه مزيد من فرص العمالة في الريف، ويقلل و/ أو يعكس مسار عملية النزوح من الريف إلى الحضر، ويخفف من وطأة الفقر، ويزيد من الدخل الريفي، ويساهم في نهاية الأمر في تحقيق أهداف التنمية الريفية العامة المذكورة آنفا. وينبغي، في المرحلة الانتقالية الحالية في العراق، أن تكون لأنشطة توليد فرص العمالة للسكان المحليين أولوية عليا.

رابعا، أن ***القطاعات الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية*** هي أبعاد رئيسية للتنمية الريفية. فالاستثمار في القطاعات الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية هي مقومات أساسية لعملية التنمية الريفية الفعالة والتشاركية. وهذه الاستثمارات – العامة والخاصة معا — ضرورية لتزويد سكان الريف، وخاصة الفقراء منهم، بفرص التعليم الأساسي (التعليم الابتدائي للكل مثلا)، والصحة والبنى الأساسية (مثل مياه الشرب والإصحاح وتخطيط الأسرة وغيرها) وضمان حصولهم على هذه الخدمات. والمصدر الرئيسي للاستثمارات في الخدمات الاجتماعية في العراق، هي عائدات النفط، والتحويلات الاجتماعية والقيم والمبادئ الثقافية. وتحقيقا لهذه الغاية، لا يبدو من التأكيد على أهمية صندوق التنمية فى العراق الذي أنشئ حديثا.

خامسا، أن الاستثمار في ***شبكات الأمان الاجتماعي***، إضافة إلى هذه التحويلات، تعزز أكثر من فرص الفقراء، بمن فيهم الفئات الضعيفة، في الحصول على خدمات القطاعات الاجتماعية (أنظر الفصل 15 أدناه).

سادسا، أن ***الاستثمار في تنمية الموارد البشرية*** سيزيد من الإنتاجية والمشاركة، ويسهم من ثم في النمو الريفي، الذي يسهم بدوره في النمو الاقتصادي العام بزيادة الدخل والوفورات والاستثمار، ويخلق بالتالي "دائرة حميدة" مستديمة. وبالنظر إلى سنوات العزلة جراء فرض العقوبات على العراق، ينبغي أن يكون للاستثمار في تنمية الموارد البشرية أولوية قصوى.

ولكي تكون هذه الاستراتيجية واقعية وقابلة للتطبيق العملي، لابد أن تكون تشاركية على أوسع نطاق وأن تركز على تنمية الموارد البشرية كمبدأ أساسي. وحالما أمتلك أهل العراق، خاصة على المستوى القاعدي، هذه العملية وتولوا تصميها وتنفيذها، أصبحت أمرا طبيعيا ومنهجيا. وهذا النمط من النمو التشاركى على أوسع نطاق، والاستثمار في التنمية البشرية، و"امتلاك" أهل العراق لعملية التنمية، يكفل لسكان الريف القدرة على المشاركة في صنع القرار وتنفيذ هذا النهج التشاركي، وبالتالي استفادتهم من عملية التنمية الزراعية المستدامة.

إن إشراك المجتمعات الزراعية المحلية عامة، والفئات الضعيفة من السكان على وجه الخصوص، في عملية التنمية، هو الذي يقف نقيضا لنهج "مشروعات التنمية الريفية المتكاملة" في العصور السالفة. ووفقا لتقرير البنك الدولي (1997) "... إن إخفاق مشروعات التنمية الريفية المتكاملة مردة إلى المغالاة في المركزية وأسلوب من أعلى إلى أسفل. ومعظم القرارات المتعلقة بتصميمها وتنفيذها يتخذها المسؤولون في الحكومة المركزية، ونادرا ما أشركت المجتمعات المحلية في تصميم المشروعات وتنفيذها أو رصدها". لذلك فان لمواجهة التحدي الماثل لبناء الأمة في العراق، يجب البدء على الدرب السليم لتصميم وتبني الاستراتيجية.

تحليل تشاركي للمعوقات: نهج عملي. أوضحت المناقشة أعلاه الطائفة الواسعة والمتنوعة من القضايا والجوانب والقرارات التي تواجهها البلدان في تصميم وتنفيذ التنمية الريفية. وحرصا على تلبية هذه التحديات بصورة عملية، يقترح إجراء تحليل تشاركي للمعوقات، على أساس مستمر، باعتباره جزءا لا يتجزأ من نهج البرنامج الخاص للأمن الغذائي المقترح تبنيه في هذه المرحلة. ويعالج النهج العملي التنمية الريفية من خلال تحديد وتحليل وترتيب أولويات معظم المعوقات القاسية التي تعرقل التنمية الريفية، ومعالجتها وحلها بصورة منهجية.

وعلى وجه التحديد، ينبغي أن يقوم بإجراء التحليل التشاركي للمعوقات، الشركاء المعنيون بعملية التنمية: مثال المزارعين، منظمات المجتمعات المحلية، الحكومة، وكالات المعونة، القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وغيرها. ويحدد التحليل المعوقات التي تعرقل تنمية القطاع، وانتقاء الوسائل الكفيلة بالتغلب عليها. ويمكن، في بعض الحالات، اتخاذ إجراءات فورية على المستوى المحلي لإزالة المعوقات التي رصدت، إلا أن معالجة المعوقات الأشد تعقيدا، والتي كثيرا ما تكون ذات طابع متعدد القطاعات، تستلزم مزيدا من الوقت والتخطيط. ومع ذلك، ينبغي التصدي لها على أساس تشاركي. ويشجع المزارعون، في نطاق هذه العملية، على المجاهرة برؤيتهم الذاتية للمعوقات التي تحد من زيادة الإنتاجية واستقرار الإنتاج، والسعي بقدر الإمكان إلى تحديد الإجراءات التي بوسعهم القيام بها لإزالة أو تقليل التأثيرات السلبية لهذه المعوقات.

ويوصى أيضا، حيثما دعت الحاجة إلى عمل خارجي، بتشجيع المزارعين على المشاركة في بدء حوار مع المسؤولين عن اتخاذ الإجراءات اللازمة ومواصلة هذا الحوار إلى حين التوصل إلى استجابة مواتية. وينبغي أن يشارك المزارعين في هذه العملية، الشركاء المحليين، بمن فيهم المسؤولون في المقاطعات، والتجار والمنظمات غير الحكومية. والكثير من المعوقات ستكون بالفعل موضع الدراسة ومحط تركيز البرامج والمشروعات على المستوى القطري. ويتعين أن تستفيد التنمية الريفية من هذه المبادرات الجارية بربطها بصورة مباشرة بالاحتياجات التي حددها المزارعون. كما ينبغي التكليف بإجراء دراسات متعمقة للمعوقات النوعية المحددة إذا رؤى ضرورة إجراء تحليل إضافي من أجل صياغة مقترحات العمل المجدية.

وعملية تقييم الاحتياجات التي ستبدأها المنظمة في تعاون وثيق مع وكالات الأمم المتحدة المعنية والشركاء الآخرين في التنمية، هي نقطة الانطلاق للتحليل التشاركي للمعوقات. والمقصود هنا هو أن يجرى تحليل المعوقات بصورة مستمرة تتجاوز مراحل الإغاثة والإحياء الحالية.

برنامج المنظمة لمكافحة الجوع

الإدراك بأن الأوضاع اليائسة الحالية للأمن الغذائي في العراق هي نتاج سنوات عديدة من العقوبات، والسياسات الزراعية غير السليمة التي اتبعها النظام البائد، وحوادث النهب والأضرار الخطيرة التي لحقت بالبنى الأساسية للقطاع في الآونة الأخيرة، كشفت للأسف عن حالة غير عادية لانتشار ***"الجوع"*** في بلد ***"غني بالنفط"***. وهي بالفعل حالة فريدة في العراق، حيث يتوجب إنهاء برنامج ضخم ***لشبكات الأمان*** بغرض دعم نهج مستدام من شقين يستهدف تخفيف الفقر والجوع، ويعين على زيادة الإنتاجية الزراعية ويعزز سبل المعيشة في الريف، على حين توجه شبكات الأمان لتقتصر على تلبية إمكانية إيصال الأغذية لفئات السكان الأشد حاجة.

ويمكن القول، بلا جدال، على أن هذه الأوضاع هي أوضاع مؤقتة. غير أنه لابد من التصدي لهذه المشكلة. وتحقيقا لهذه الغاية، يعرض القسم التالي العناصر الرئيسية لسياسات مجالات الأولوية في نطاق ***برنامج المنظمة لمكافحة الجوع*** (المنظمة، b2002) التي ينبغي تبنيها على أساس طارئ وبوصفها "حالة خاصة" في العراق. وتشمل هذه السياسات ما يلي:

تحسين الإنتاجية الزراعية في المجتمعات الريفية الفقيرة. وتتركز القضية الرئيسية للسياسات في مجال الأولوية هذا، في تعزيز قدرات المجتمعات المحلية الريفية، لاسيما الفقيرة والضعيفة منها، ليتسنى لهم تنظيم أنفسهم وممارسة دور نشط في المسائل التي تؤثر على سبل معيشتهم (أنظر أيضا الفصل 15 أدناه). وينبغي أن يفضي ذلك إلى تحسين توافر وتطبيق التقنيات التي تلائم احتياجات فقراء الريف.

وبوسع روابط أصحاب الحيازات الصغيرة ومنظمات المجتمعات المحلية الريفية، بالتحالف مع منظمات المجتمع المدني، أن تقوم بدور هام في معالجة بعض المعوقات الخطيرة التي يواجهها الأعضاء فيها وغير الأعضاء. وتشمل هذه المعوقات الحصول على الرأسمال الطبيعي والمالي والبشري، وعدم إمكانية الحصول على التقنيات المناسبة والفرص المولدة للدخل، وتكاليف المعاملات العالية، وقلة فرص الوصول إلى الأسواق، والافتقار إلى المعلومات وخدمات الاتصالات والمنافع العامة الأخرى، مثل الخدمات الصحية والإصحاح العام.

تنمية وصيانة الموارد الطبيعية. بالنظر إلى الأوضاع الحالية للعراق، يبدو المجال محدودا لتسخير موارد طبيعية إضافية للإنتاج الزراعي (لاسيما موارد الأراضي والمياه). والخيار الممكن هو التكثيف المستدام، أي زيادة إنتاجية

الأراضي والمياه والموارد الوراثية على نحو لا يهدد بصورة غير مقبولة نوعية هذه الموارد وطاقاتها الإنتاجية في المستقبل. ولابد من أن لبيئة السياسات أن تكفل استدامة هذا التكثيف بالفعل ومنافعه العائدة على السكان المعنيين.

وتطوير قاعدة المعلومات الأساسية عن الموارد الطبيعية المتجددة ورصد تغيراتها الدينامية، إضافة إلى الإنذار المبكر عن التأثيرات البيئية، هي أبعاد أساسية لإدارة الموارد الطبيعية. كما ينبغي استحداث أدوات عملية لدعم القرارات بالنسبة للمزارعين باعتبارها عنصرا هاما في بناء القدرات من أجل تطبيق النهج التشاركي في تنمية وصيانة الموارد الطبيعية.

وفيما يتعلق ***بالمياه***، فإن قضية السياسات الأولى، هي اشتداد المنافسة بين متطلبات المياه لأغراض الزراعة والاستخدامات الأخرى للمياه (المنزلية والصناعية وللنظام الايكولوجي). ولما كانت الزراعة هي المستخدم الأكبر للمياه، ينبغي أن تكون كفاءة استخدام المياه في الزراعة هي نقطة الانطلاق لزيادة المياه المتاحة لاستخدامات أخرى.

والتحدي الكبير هو في إيجاد التوازن المناسب بين زراعة بعلية أفضل حالا والري المكثف، من أجل تحسين الإمكانيات الزراعية وفي ذات الوقت تدعيم الأمن الغذائي وتخفيف وطأة الفقر. ويجب أن تقدم السياسات التي تسري على المياه للزراعة، الحافز على مكاسب الكفاءة وضمان إدراك المنتفعين بالمياه لمسألة ندرة المياه. فحقوق الأفراد أو المجموعات التي تستخدم المياه، والتي تتميز بالشفافية والاستقرار والقابلية للتحويل، هي أدوات نافذة الفعالية لتشجيع الكفاءة والتوزيع المتساوي (يرجى الرجوع إلى الفصل الثامن أدناه، وإلى الملحق للإطلاع على مزيد من التفاصيل عن موارد المياه والري في برنامج الثلاث سنوات في المحافظات الشمالية).

وفيما يتعلق ***بالأراضي*** للأغراض الزراعية، فإن أهم قضايا السياسات ترتبط بالحصول على الأراضي والحيازة (الملكية الفردية أو المشاع، الإيجار أو حقوق الاستخدام طويل الأجل)، الممارسات الأفضل في إدارة الأراضي والاستثمار في خصوبة التربة على أساس أفق زمني طويل. ومن شأن ضمان الحصول على الأراضي أن يسهم بقدر كبير في استخدامها المستدام. وفي هذا السياق، تكتسي حقوق المرأة في ملكية الأراضي والإرث أهمية خاصة. وينبغي أن تعترف السياسات بالتعقيد الذي تتسم به نظم حيازة الأراضي الحالية والترتيبات الرسمية وغير الرسمية فيما يتصل بحقوق استخدام الأراضي[3].

وضمان ***الحصول*** في الحاضر والمستقبل على ***تنوع واف من الموارد الوراثية*** للأغذية والزراعة يستلزم إجراءات سياسات على الصعيدين الدولي والقطري. وفيما يتعلق بصيانة الموارد الوراثية النباتية واستخدامها المستدام، فإن إطار السياسات أرسته كل من المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وخطة عمل ليبزيج العالمية. بيد أنه لابد من دمج التدابير المضمنة في المعاهدة في برامج التنمية الزراعية والريفية القطرية. وينبغي وضع الإطار التنظيمي الملائم للإفراج عن الأصناف وتوزيع البذور بما يكفل التجانس بين نظم البذور العامة والخاصة وغير الرسمية. وبالنسبة

[3] أوصي بمزيد من العمل في مضمار حيازة الأراضي في العراق بوصفه واحدا من أنشطة المتابعة الرئيسية لهذا التقرير.

للموارد الوراثية الحيوانية، لم تصاغ بعد الأطر التنظيمية الدولية والقطرية لتوجيه الإجراءات على المستوى القطري. وينبغي استنباط دور العراق ومشاركته في هذه المعاهدات خلال المرحلة الانتقالية.

وفيما يتعلق ***بمصايد الأسماك***، فإن قضية السياسات الأساسية هي تقييد الوصول إلى الأرصدة السمكية الطبيعية حيثما بلغ المصيد، وخاصة المصيد البحري، الحدود المستدامة أو تجاوزها (الرجوع إلى الفصل التاسع). ويستلزم احترام القيود على الوصول إلى الأرصدة السمكية أن تتقاسم الحكومات ومجتمعات الصيد المحلية السلطات والمسؤوليات في اتخاذ القرارات بشأن استغلال الموارد السمكية. وقد أبرمت، خلال التسعينات، العديد من الاتفاقات العالمية عن سبل إدارة المصايد الطبيعية البحرية على نحو يضمن صون النظم الايكولوجية البحرية واستخدامها المستدام للمدى البعيد. ومن بين هذه الاتفاقات مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد التي أقرها المؤتمر العام لمنظمة الأغذية والزراعة عام 1995، واتفاقية الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية 1995، واللتين دخلتا حيز التنفيذ في نهاية عام 2001.

وفي مجال ***الغابات***، تدعو الحاجة إلى سياسات ومؤسسات تضمن الحساب الكامل لقيمة الموارد والمنافع التي تعود على مختلف أفراد المجتمع (الرجوع إلى الفصل الثاني عشر). ولابد أن تدمج في صنع القرار بشأن الاستغلال والصيانة. وينبغي أن تشجع السياسات، وأن تدعم، مشاركة أصحاب الشأن الرئيسيين في تخطيط الغابات وإدارتها. وفي الكثير من الحالات، ثمة حاجة إلى قدر أكبر من الشفافية والمساءلة في السياسات التي تؤثر على الوصول إلى الغابات وإدارتها. كما أن هناك حاجة إلى تقوية المؤسسات وإلى التنسيق على المستوى القطري والدولي لضمان إدراج القيم بخلاف قيم السوق المرتبطة بالغابات، مثل التنوع البيولوجي، وامتصاص الكربون وحماية مستجمعات المياه. ومن المهم للسياسات التي تؤثر على إدارة الموارد الحرجية أن تعترف بالدور الوقائي الذي تؤديه الغابات في مجال الأمن الغذائي للأشد فقرا من أهل العراق.

نشر البنى الأساسية الريفية وتوسع فرص الدخول إلى الأسواق – من مشكلات السياسات الملحة وجود البنى الأساسية لعلاج الإهمال النسبي الذي تعرضت له المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة. ولئن كانت مشاركة القطاع الخاص في تشييد البنى الأساسية وتوفير الخدمات قد يزيد من الكفاءة ويحسن الاستجابة للاحتياجات، إلا أنه يعني أيضا استمرار نقص الخدمات المقدمة للمناطق الزراعية الفقيرة. وينبغي أن يحافظ القطاع العام على دور نشط في توفير البنى الأساسية التي تفيد الفقراء، وذلك مثلا من خلال توفير الطرق الفرعية أو الريفية. ومن الضروري أن يشجع نهج السياسات ***اللامركزية*** ومشاركة المجتمعات المحلية في تخطيط الاستثمار في البنى الأساسية وتنفيذها وصيانتها وتمويلها لضمان تقديم الخدمات المستدامة القائمة على الطلب، وأن يستكشف شتى أشكال الشراكات بين القطاعين العام والخاص (الرجوع إلى الأبعاد المكانية للاستراتيجية في الفصل الخامس).

ويعني تعزيز الدخول إلى الأسواق وجود أطر منسقة في مجالات السياسات والتشريع والتنظيم تتسق مع الواجبات الدولية بشأن سلامة الأغذية وصحة النبات والحيوان. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب صياغة السياسات

وانفاذها. ومشروعات ***الشراكة بين القطاعين الخاص والعام***، بدءا من الإمداد وحتى تسهيلات الاعتماد والخدمات، والنهج التي تتسم بالمرونة فيما يتعلق بالامتثال المطرد للمواصفات، هي وسائل فعالة لتعزيز ***الدخول إلى التجارة***.

تعزيز القدرات على توليد المعارف وإذاعتها. ينبغي أن تهدف إجراءات السياسات إلى ضمان أن يشارك الفقراء في منافع التقدم التقني (الزراعي، وفي مجالات المعلومات والطاقة والاتصالات). وينطبق هذا الأمر بوجه خاص على المناطق ذات الإمكانيات الزراعية الايكولوجية الضئيلة، والتي كثيرا ما أغفلتها البحوث التجارية للقطاع الخاص. ويلزم توفير التمويل العام لتطوير و/أو تكييف الخيارات التقنية لهذه المناطق.

ومن الضروري أن تشجع السياسات الخيارات التقنية التي تلبي هدفي ***الإنتاجية الزراعية*** و***الاستدامة البيئية***. وينبغي أن تركز سياسات البحوث، في الأجل القصير، على تحديد وإزالة المعوقات أمام تبني الممارسات التي تعزز الاستخدام الأمثل للتقانة الموجودة، بما فيها ***الزراعة العضوية***، ***الزراعة التي تصون الموارد والإدارة المتكاملة للآفات***. وهناك حاجة إلى تقانة جديدة للمناطق التي تعاني نقصا في الأراضي والماء أو الأيدي العاملة، أو تواجه مشكلات نوعية في التربة أو المناخ. وتقضي الضرورة بتشجيع تقانات الاقتصاد في الأيدي العاملة من أجل الاستجابة لنقص الأيدي العاملة. ويوصي بشدة باتباع نهج تشاركي في تصميم واستنباط التقانة. وينبغي لمنظمات المزارعين والروابط والمجموعات النسائية وغيرها من منظمات المجتمع المدني، أن تدعم قيام الشراكات الضرورية بين المزارعين والعلماء من أجل خيارات تقنية قائمة على الطلب وترتبط بالاحتياجات. كما ينبغي أن تيسر السياسات الوطنية إرساء صلات وظيفية فيما بين البحوث والتوعية الإرشادية والاتصالات. (الرجوع إلى الفصل الرابع عشر).

ضمان الحصول على الأغذية لمن هم في أشد الحاجة من خلال شبكات الأمان وبرامج المساعدة المباشرة الأخرى. ينبغي أن تنبثق السياسات المواتية لتحقيق هذا المجال من مجالات الأولوية، ضمن جملة أمور أخرى، من النهج المرتكز على حقوق الإنسان. وكما ذكر آنفا، فإن ذلك ضروري للغاية في العراق في الأجل القصير. ومن الشروط الأساسية للسياسات وجود معلومات تحدد، على وجه الدقة، من هم الجياع وأين موقعهم. وبوسع كل من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي أن يساعدا حكومة العراق على توجيه هذه البرامج بصورة فعالة من خلال نظم المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة ونظام التعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة.

وبرامج تقديم المساعدة المباشرة للجياع لن يتحقق لها النجاح ما لم تعمل الحكومات الوطنية على بناء ***قدرات فعالة*** لتسليم هذه المساعدة. وهو ما يستلزم تهيئة مناخ سياسات قطرية مساندة لتطوير ***شبكات الأمان الاجتماعي*** التي يمكن توفيرها بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني. ومن الضروري لسياسات شبكات الأمان الاجتماعي التي تستهدف تقليص الجوع أن تعنى ***بتعرض*** النساء والأطفال لسوء التغذية في الأوقات العصيبة في حياتهم، وأن تدعم وضع وتنفيذ

برامج مثل تغذية الأمهات والأطفال، وما يرتبط بها من توعية صحية وتغذوية، وبرامج التغذية في المدارس (الرجوع إلى الفصل الخامس عشر).

ووجود التزام وطني وسياسات بناءة بصدد ***المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة*** أمر ضروري لتعزيز فرص ***الحصول على الغذاء***. قد ثبت أن الارتقاء بوضع المرأة، على المستوى الأسرى، هو أهم متغير فردي في تخفيض معدل سوء التغذية. وخلاصة القول، أن التزام السياسات من جانب حكومة العراق والأطراف الفاعلة غير الحكومية أساسي للحصول على المساعدة الإنسانية الدولية لضمان الحصول على الغذاء في هذه المرحلة العصيبة التي يمر بها العراق.

قضايا سياسات الأسعار الزراعية: إعادة النظر في الدعم العالي "لسلة الأغذية"

كما أشير إليه آنفا، فإن الدعم العالي ***"لسلة الأغذية"***، في ظل ظروف العراق الخاصة خلال العشر سنوات الأخيرة، كان تدبيرا ضروريا فيما يتعلق بسياسات الأسعار لضمان الأمن الغذائي والحيلولة دون حدوث مجاعة محتملة. وإثر الأحداث الأخيرة في البلاد، يبدو أن هناك حاجة إلى الاستمرار في دعم الأغذية للمستهلكين على المدى القصير. والقضية الهامة لإعانات دعم الأغذية باعتبارها أداة ضرورية لتحقيق الأمن الغذائي في ظل الظروف التي تعيشها البلاد، توجه الانتباه إلى ***سياسات الأسعار الزراعية*** بوصفها قضية سياسات رئيسية في هذا البلد. وبناء عليه، يركز هذا القسم على قضية سياسات الأسعار الزراعية ويستخلص الدروس من تجربة العراق.

وبغض النظر عما ورد ذكره أعلاه، هناك عدد من ***أوجه القصور*** التي وسمت سياسات سلة الأغذية المدعومة، حسبما أشير إليه من قبل. فالسلع الغذائية المضمنة في السلة كان معظمها مستوردا، كما حظيت سلال الأغذية بدعم هائل – أصبحت مجانية تقريبا. وأدى الدعم الهائل للسلع الغذائية المستوردة، إلى انخفاض الأسعار للمنتجين المحليين، مما أصبح بدوره عاملا مثبطا وخاصة بالنسبة لمنتجي القمح. وبالتالي، أوصت البعثات التي أوفدتها منظمة الأغذية والزراعة في البداية بضرورة أن يكون جل محتويات "سلة الأغذية" من مشتريات الحبوب من المنتجين المحليين. ويتم الحصول على ما تبقى من الواردات. ومن الممكن لهذه السياسات أن تفي بالهدف التغذوي بدون الإجحاف بالمزارعين العراقيين.

واعترافا باستمرار حالة عدم الاستقرار في البلاد، ينتظر أن تستثمر إعانات دعم الأغذية للمستهلكين في الأجل القصير. بيد أن هناك حاجة، في الأجلين المتوسط إلى البعيد، إلى ***إعادة النظر*** في نهج الدعم العالي لسلة الأغذية لتلبية الاحتياجات التغذوية الأساسية للسكان على نحو يتسم بالكفاءة والعدل.

وتحقيقا لهذه الغاية، يطرح هذا القسم بعض الخطوط التوجيهية لصياغة ***سياسات ملائمة للأسعار الزراعية في العراق*** مستمدة من الخبرات التي اكتسبتها منظمة الأغذية والزراعة (يرجى الرجوع إلى منظمة الأغذية والزراعة 1987؛ و1989).

صياغة السياسات

حسبما أشارت إليه عدة دراسات أجرتها منظمة الأغذية والزراعة عن سياسات الأسعار في غالبية بلدان العالم، فإن سياسات الأسعار الزراعية تعتبر وسيلة حيوية للتأثير على الإنتاج الزراعي ورفاه المستهلكين، من خلال التأثير على نسب التبادل التجاري المحلي، بما لها من تأثير هام على النمو وفرص العمل وتوزيع الدخل في نطاق الاقتصاد عامة.

من جهة ثانية، ووفقا لخبرات المنظمة في الكثير من البلدان، يجب أن تتضمن الأهداف الرئيسية – لسياسات الأسعار الزراعية، ما يلي:

- توفير إمدادات غذائية كافية بأسعار زهيدة نسبيا؛
- زيادة دخل المزارعين؛
- زيادة الإنتاج الزراعي سعيا إلى زيادة الاكتفاء الذاتي من خلال تقديم الحوافز للمزارعين؛
- استقرار الأسعار للمنتجين والمستهلكين؛
- وزيادة مساهمة الزراعة في التجارة.

بيد أن هذه الأهداف تنطوي على تعارض سياسات ومفاضلات لا يقتصر تأثيرها على الزراعة وحدها فحسب، بل ويشمل أيضا عملية التنمية الاقتصادية برمتها. وتحدث المفاضلات:

- بين أسعار المنتجين العالية (التحفيزية) وانخفاض الأسعار للمستهلكين (حافز تغذوي) فيما يتعلق بالسلع الزراعية.
- بين ارتفاع الأسعار الزراعية للسلع المستوردة وانخفاض الإيرادات الحكومية، مما ينطوي على خفض الإنفاق العام و/ أو تمويل عجز الميزانية بوسائل أخرى.
- بين انخفاض الأسعار للمنتجين وزيادة الصادرات الزراعية وعائدات النقد الأجنبي.
- في أوساط مختلف مجموعات المصالح، بما فيها المنظمات والمؤسسات المسؤولة عن مختلف جوانب تنفيذ السياسات الزراعية.

وفي حين أن من العسير قياس بعض هذه المفاضلات كميا، فإن الخبرة المكتسبة في الكثير من بلدان إقليم الشرق الأدنى تؤكد أنها مفاضلات هامة ويمكن أن تدفع الحكومات إلى إجراء تغييرات فجائية، وذات تأثير معاكس في أغلب الأحيان، في سياسات الأسعار الزراعية.

وفيما يتعلق بالدروس الجوهرية المستخلصة من هذه الخبرات، فقد أشارت أيضا وثيقة تحليلية أعدتها منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة، 1989) إلى أن: "الدرس الجوهري واضح للغاية: إن سياسات الأسعار الزراعية تقوم بدور محوري ليس فقط في التنمية الزراعية، بل وأيضا في التنمية الاقتصادية العامة. وينطبق هذا بوجه خاص على البلدان ذات الدخل المتوسط والبلدان ذات الدخل المنخفض، حيث تظل الزراعة قطاعا طاغيا، وحيث الموارد البديلة للإيرادات الحكومية وعائدات النقد الأجنبي محدودة (كما هو الوضع في الظروف الطارئة الحالية في العراق). وقلما حظيت انعكاسات السياسات لهذا الوضع الأساسي، في الواقع العملي، باهتمام كاف. وبالتالي، يجب أن تبدأ التحسينات بعملية لصياغة السياسات تأخذ في الحسبان كاملا الفرص والقيود والآثار الجانبية لسياسات الأسعار الزراعية، بما في ذلك الصلات بين الزراعة والاقتصاد ككل. ومن الضروري بوجه خاص الاعتراف بهذه المفاضلات وبالحاجة إلى التوفيق بين الأهداف الإنمائية المتعددة. ولقد أظهرت التجربة أن الإخفاق في البداية في صياغة فعالة للسياسات في هذا الصدد كثيرا ما قاد إلى توقعات للإنتاج والاستهلاك لن تتحقق، وإلى تفاقم خطير في مشكلات الميزانية والنقد الأجنبي.

والعوامل الرئيسية التي ينبغي أخذها في الحسبان عند صياغة سياسات الأسعار الزراعية والغذائية، تشمل الآتي:

- ***استجابة*** المنتجين الزراعيين لحوافز أسعار السلع والإنتاج.
- تأثيرات مختلف مستويات أسعار الأغذية الرئيسية على تغذية ورفاه فئات المستهلكين ***ذات الدخل المنخفض*** وما يرافقها من تأثيرات على طلبات الأجور والتضخم.
- ***الأسعار الدولية*** المتوقعة للسلع التي لابد للبلد من استيرادها بكميات كبيرة أو التي يعد من مصدريها الرئيسيين.
- المتطلبات ***الإدارية*** وغيرها من متطلبات الموارد التي ينطوي عليها تنفيذ مختلف أدوات السياسات.
- تأثير الأدوار البديلة (ووسائل) التدخلات العامة على ***تسويق*** السلع وتوريد المدخلات أو أداء السوق التنافسية واستثمارات القطاع الخاص في البنى الأساسية للأسواق.
- الفرص والعائدات من الاستثمارات العامة في البنى الأساسية الزراعية، ومن الاستثمارات العامة في القطاع ***غير الزراعي***.
- ***المفاضلات*** بين الإجراءات الضرورية أو المطلوبة ظاهريا في ***الأجل القصير***، وتأثيراتها ***طويلة الأجل*** والصعوبات الملازمة لتغيير السياسات في وقت لاحق في المستقبل.

والتحليل السليم لهذه العوامل ضروري ***لصياغة سياسات*** فعالة؛ والإخفاق في أخذها بعين الاعتبار كثيرا ما يفضي إلى أداء زراعي هزيل، أو غير متوقع، ومشكلات غير منتظرة في الميزانية والنقد الأجنبي، بل ونشوء أزمات في

بعض الأحيان تهدد الأرواح. غير أن معظم البلدان، في واقع الأمر، لا تأخذ هذه العوامل في الحسبان بصورة جدية، أو أنها لا تستقصى بشكل واف تأثيرات وتكاليف ومنافع النهج البديلة في صياغة سياسات الأسعار الزراعية لديها.

السياسات للمنتجين

تتكشف الخبرات بشأن سياسات الأسعار في معظم البلدان عن دروس عديدة لمستقبل خيارات السياسات في العراق. أولا، أن الإخفاق في تقديم ***حوافز الأسعار*** تكون عاقبته في كل الأحوال تقريبا نمو الإنتاج بصورة غير كافية. وبالنظر إلى الحاجة إلى فرض ضريبة على الزراعة وصعوبة، أو استحالة، تطبيق ضريبة الدخل، فإن الخبرات المكتسبة تؤكد بصورة قوية فائدة فرض أشكال غير ضرائبية أخرى على الزراعة، ومنها مثلا ضريبة الأراضي، إضافة إلى إعادة تقييم دقيقة لموارد أخرى للإيرادات عوضا عن الاعتماد على تخفيض لا مبرر له لأسعار المنتجين على مستوى آلية التحويل. فأسعار المنتجين الجذابة بقدر أكبر لن تكون وحدها الدواء السحري الناجع لعلاج جميع مشكلات الإنتاج، وإنما هي شروط أساسية ضرورية.

وثمة شواهد متضاربة عن فائدة وفعالية ***دعم*** المدخلات، سواء في زيادة الإنتاج الزراعي أو في إتاحة توزيع كاف ومتكافئ للدخل في الزراعة. وتظهر التجربة في معظم إقليم الشرق الأدنى أن إعانات الدعم لم تعوض عن تأثيرات انخفاض أسعار المنتجين على الدخل. كما تبدو الأدلة متباينة حول فعاليتها في تشجيع تبني التحسينات التقنية بصورة سريعة. ومن الممكن لإعانات الدعم أن تساعد في هذا الصدد، ولكن لم تتم صياغتها بعناية تامة وتدار على أكمل وجه، فلربما ترتبت عنها آثار معاكسة للغاية على توزيع الدخل. وعادة ما يكون كبار المزارعين هم الأوفر حظا في الاستحواذ على المنافع، بينما يعاني صغار المنتجين من قلة فرص الحصول على إعانات دعم المستلزمات، وغالبا بكميات محدودة، وبالتالي يتخلفون عن الركب جراء عدم قدرتهم نسبيا على تبني تقنيات جديدة وأكثر ربحية.

ولكي تتحقق لسياسات الأسعار فعالية التأثير على الإنتاج الزراعي من أجل بلوغ مستويات النمو والإنتاج المنشودة، فلا بد لهذه السياسات من أن تتضمن عناصر قوية من ***الاتساق والاستمرارية*** والإدارة ***الفعالة***. وبغير ذلك، سيتجاهل المزارعون ما يعلن عن دعم مستويات الأسعار، ولن يتحقق تخصيص الموارد المنتظر واتخاذ القرارات بشأن الاستثمار. فالاستمرارية والموثوقية في التنفيذ أمران حيويان.

البرامج للمستهلكين

توضح الشواهد فيما يتعلق بالبرامج والإعانات للمستهلكين في إقليم الشرق الأدنى أنه على حين أن إعانات الدعم العامة لسلع غذائية محددة كانت لها تأثيرات إيجابية على الاستهلاك والتغذية، فإن تأثيراتها على أسعار الأغذية عموما، ومن ثم على مستويات المعيشة والأجور لم تكن بذات القدر من الإيجابية. ومادامت هذه الإعانات غير فعالة في تخفيض المستوى العام لأسعار الأغذية، تظل المقولة المتكررة بالحاجة إلى إعانات دعم كبير للمستهلكين صعبة

القبول. علاوة على ذلك، فإن الدلائل تؤكد أن إعانات الدعم العامة هي مبعث تراجع وباهظة التكاليف عادة. ومعظم المستفيدين هم من ذوي الدخل المتوسط من السكان، مما يشكل تبديدا يتعذر وصفه بأنه مجال أولوية لاستخدام الموارد المالية القليلة. ومن الانعكاسات المباشرة على دعم الأغذية في العراق هي أنه لابد من ***تخفيض تدريجي*** لإعانات ***دعم الأغذية***، وإيلاء مزيد من الاهتمام للأشكال الأخرى للبرامج الموجهة، مثل المنافذ المحددة لتوزيع الأغذية المدعومة في المقاطعات باعتبارها وسيلة فعالة لتزويد الفئات الضعيفة بفرص مضمونة للحصول على غذاء كاف.

التدخلات في السوق

تؤكد الشواهد على أن ***الاحتكارات التشغيلية*** في سوق الأغذية والزراعة ليست ضرورية لتنظيم أداء أسواق سلع معينة. وهذه السلطات الاحتكارية، سواء من القطاع العام أو الخاص، عادة ما تتسم بعدم الكفاءة التشغيلية، مما يفاقم إلى حد كبير من العجز المالي أو ينفي جزئيا الأهداف المنشودة من السياسات. وبالتالي ينبغي عند إحياء وتنمية الأسواق الزراعية في العراق من إيلاء اهتمام كاف ***لبرامج تنمية الأسواق*** التي تشمل التعاونيات والقطاع الخاص، مع الاحتفاظ في ذات الوقت بأدوار تقوم بها وكالات التسويق والإمداد. وهذه الوكالات، من خلال قيامها بدور المشتري أو البائع كحل أخير، أو تكليفها مسؤوليات تشغيلية فيما يتعلق بمخزونات الأمن العام، بوسعها أن تؤدي مهام ضرورية لتحقيق أهداف سياسات معينة.

والتدخلات باهظة التكاليف أيضا من حيث ما تفرضه من طلب على ***الموارد التنظيمية والإدارية*** الضئيلة. وتوضح التجربة من التدخلات في أسواق الفاكهة والخضر المحلية أن من الأفضل ترك تسويق هذه المنتوجات في أيدي القطاعين الخاص والتعاوني.

جوانب هامة لتطبيق سياسات الأسعار في العراق

استنادا إلى خبرة منظمة الأغذية والزراعة، فيما يلي الجوانب الهامة لصياغة سياسات الأسعار التي ترتبط بصورة مباشرة بالأوضاع في العراق:

- التنسيق المؤسسي: تنطوي سياسات الأسعار الزراعية عادة على مسؤوليات موزعة على نطاق واسع فيما بين الوزارات والمؤسسات الأخرى. ويجب أن يستند تصريف هذه المسؤوليات على ترتيبات وافية لتنسيق الأنشطة المستقلة، وإن تكن مترابطة، إذا أريد تحقيق اتساق وفعالية هذه السياسات.
- موارد القوى العاملة: يجب ألا تتجاوز المتطلبات الإدارية لسياسات الأسعار الموارد التحليلية وموارد الإدارة المدربة المتاحة. ولربما يكون من الأفضل تطبيق تدابير للأسعار مبسطة أو أقل اتساعا، مقارنة مع التدابير الأكثر شمولا التي تتجاوز قدرات الموارد الإدارية الموجودة.

- المعلومات والبيانات: تستلزم سياسات الأسعار حدا أدنى بعينة من معلومات السوق والبيانات الجارية والتوقعات التي توفر من أجل التقييم والتحليل، إذ يتعذر على الإدارة تطبيق السياسات بصورة فعالة بدون دليل تهتدي به.

الخطوط التوجيهية المقترحة بشأن صياغة وتنفيذ سياسات الأسعار الزراعية في العراق

استنادا إلى الخبرات التي اكتسبتها منظمة الأغذية والزراعة فيما يتصل بسياسات الأسعار الزراعية في الكثير من البلدان النامية، فيما يلي الخطوط التوجيهية المقترحة بشأن صياغة وتنفيذ السياسات الزراعية في العراق:

- تنطوي سياسات الأسعار الزراعية دوما على أهداف متعددة، ومن ثم لابد أن تطبق تدابير متعددة. ولا ينبغي أن تسخر تدابير الأسعار لتحقيق غايات يمكن بلوغها بوسائل أخرى.
- ينبغي الأخذ في الحسبان الروابط الهامة بين الأسعار الزراعية والبارامترات الأخرى للاقتصاد الوطني. وتكتسي أسعار الصرف أهمية خاصة في هذا المقام.
- ينبغي إجراء متابعة دورية للاتساق العام لشتى التدابير، الزراعية منها وغير الزراعية، التي تؤثر على أسعار المستلزمات والمخرجات لهذا القطاع.
- لا ينبغي أن تكون سياسات الأسعار الزراعية طموحة بأكثر مما يجب. ومن الأفضل السعي إلى تخفيف عدم الاستقرار الشديد للأسعار والشكوك التي تكتنفها بدلا عن محاولة تحقيق الاستقرار التام لها. وينبغي أن يحظى الحد الأدنى المستهدف للأسعار بثقة المنتجين ومن الأفضل أن تقتصر التغطية السلعية لتدابير الأسعار، على السلع الرئيسية التي تتوافر لها شبكات تسويق جيدة إلى حد ما.
- وينبغي النظر المتأني في مستويات الأسعار النسبية وليس الأسعار المطلقة وحدها. وعلى الرغم من أن التدخلات قد تكون عملية فيما يتعلق ببعض السلع فقط، فإن تأثيراتها التي تنشأ أساسا من خلال التغييرات في الإنتاج النسبي من السلع المختلفة، تنتشر في كافة أجزاء القطاع الزراعي.
- لا ينبغي استخدام تكاليف الإنتاج باعتبارها المعيار الوحيد عند تحديد مستويات أسعار الدعم. إذ ينبغي الأخذ في الحسبان اتجاه الإنتاجية والحاجة إلى تعديل الأسعار السارية على ضوء الإمدادات الفعلية مقابل المتطلبات المتوقعة. ومع ذلك، يجب إجراء تحليل دوري لتكاليف الإنتاج والتغييرات في هذه البارامترات، حرصا على تيسير المقارنة مع معايير أخرى.
- ينبغي أن تتفق حركة أسعار الدعم، على نحو معقول، مع حركة اتجاهات الأسعار الدولية ذات الصلة (مثلا في علاقتها بالمتوسط المتحرك لهذه الأسعار في السنوات الأخيرة زائدا تقديرات الأسعار للسنوات المقبلة). كما ينبغي الأخذ في الحسبان النطاق البادي لأي مغالاة في قيمة أسعار الصرف.

- تحديد وتحليل التأثيرات الجانبية والمباشرة المحتملة لسياسات الأسعار الزراعية قبل اتخاذ القرار النهائي بشأن تدابير السياسات.
- من المتعذر أن تعوض إعانات مستلزمات الإنتاج بسهولة عن القيود على أسعار المنتوجات. وإجمالا، يفضل تقديم حوافز أسعار السلع لتوجيه الإنتاج.
- في حال توافر المستلزمات الإنتاجية الحديثة، ولكنها ليست مستخدمة بصورة كافية، فإن تأثير إعانات دعم المستلزمات يكون فعالا في تحسين الكفاءة الاقتصادية وتوليد الابتكارات التقنية. وإذا تحققت لها الإدارة الحسنة، فإنها تصل إلى معظم المنتجين.
- تؤثر البنى الأساسية الزراعية (بما فيها توافر مستلزمات الإنتاج الحالي والسلع الاستهلاكية التي تطلبها الأسر الزراعية)، على فعالية دعم الأسعار بتقديمها الحوافز على زيادة الإنتاج. ومن المستبعد لحوافز أسعار المنتوجات الرامية إلى تعجيل وتيرة الإنتاج، أن تحقق وحدها التأثير الإيجابي المنشود.
- ينبغي أن يكون توقيت إعلان أسعار الدعم مناسبا بحيث يؤثر على قرارات الإنتاج في الموسم التالي.
- ينبغي أن يستفيد صغار المزارعين، مثلهم مثل كبار المزارعين، من إعانات دعم الأسعار المجزية.
- ينبغي إدراج تكاليف سياسات الأسعار في الميزانية من أجل أخذ الأحداث غير المنظورة في الحسبان. ومن ذلك، مثلا، ارتفاع تكاليف التخزين في حال تحقيق موسمين وفيرين متعاقبين.
- من شأن تقديم الأغذية المدعومة، على أن تقتصر على الفئات الضعيفة من السكان، أن يقلل من النزاعات الملازمة للأجل القصير، بين مصالح المنتجين والمستهلكين فيما يتصل بتسعير الأغذية وتوجيه إعانات دعم الأغذية ضروري سواء لاعتبارات الميزانية أو الأصول. كما ينبغي توسيع نطاق إعانات دعم الأغذية الموجهة لتشمل المناطق الريفية، ويبدو أن خطط الغذاء مقابل العمل أفضل سبيل إلى إنجاز ذلك.
- ينبغي، من خلال تحسين كفاءة التسويق، إبقاء هوامش التسويق في أدنى مستوى ممكن. وهو ما يعود بالنفع على المنتجين والمستهلكين معا. وتظهر الممارسة أن المنافسة بين أجهزة التسويق العامة وتجار القطاع الخاص، هي واحدة من السبل لتحقيق ذلك.
- ومن الصعب للغاية، في الواقع العملي السياسي، سحب أو تخفيض إعانات دعم الأغذية. وبالتالي ينبغي، بقدر الإمكان، دمج مواعيد الإنهاء أو التخفيض المحتمل عند تطبيق إعانات الدعم، واستعراض هذا الدعم بصورة دورية.
- يرجح، إثر العقوبات والحرب في العراق، أن يكون هناك نقص في القدرات الإدارية الجيدة لتشغيل خطط الأسعار والتسويق. وبالتالي، ينبغي أن تسند الأولوية لتدريب الموظفين المحليين، والاستفادة من المهارات المتاحة لدى قنوات التسويق في القطاع الخاص.

وتؤكد التجربة أن التحسينات في جميع الجوانب المذكورة أعلاه مطلوبة في العراق إذا أريد تحقيق كامل إمكانيات سياسات الأسعار الزراعية في المساهمة من أجل التنمية الزراعية والاقتصادية. كما ينبغي التأكيد على أن الخطط وقرارات السياسات، في الأجلين المتوسط والبعيد، والتي تنظم عموما برامج الاستثمار العام والخاص، ترتبطان بصورة فعالة بالقرارات التشغيلية اليومية بشأن سياسات الأسعار الزراعية. إن جملة هذه القرارات التشغيلية هي التي تحدد، بقدر كبير، الأداء الفعلي للقطاع في البلاد في الأجل البعيد. وينبغي لضمان مرحلة انتقالية فعالة، إرساء هذه الروابط أثناء صياغة القرارات التشغيلية كي تتحقق الآمال المعقودة على الخطط والاستثمارات طويلة الأجل.

الجزء الثاني
حالة الأغذية والزراعة:
عرض عام

"إن الفوز أو الإخفاق في معركة التنمية الاقتصادية
طويلة الأجل يكون ميدانها القطاع الزراعي."

غونار ميردال
جائزة نوبل في الاقتصاد

الفصل السابع

زراعة المحاصيل وحمايتها

المحاصيل الحقلية

يرد في الجدولين 1 و 2 أدناه ملخص لمساحات المحاصيل الرئيسية ونظم زراعة المحاصيل وغلاتها المتوسطة في الدولة وفي المحافظات الشمالية الثلاث.

الجدول 1- مساحة (14 سنة) مختلف المحاصيل وإنتاجها وغلتها في العراق

المحاصيل	المساحة بالهكتار	الإنتاج بالأطنان المترية	الغلة كغم/هكتار
القمح	1 416 871	997 964	727
الشعير	1 440 538	932 614	624
الأرز	109 991	211 979	1 927
الذرة	73 013	137 392	1 831
العدس	470	332	712
الفول الناشف	8 032	14 559	1 767
الفول الأخضر	18 977	97 371	5 159
أوراق التبغ	2 454	2 448	1 006
البلح	143 939	614 804	4 261
العنب	50 521	334 721	6 575

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية المدمجة في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

الجدول 2- مساحة وإنتاج ومتوسط غلة المحاصيل المختلفة في المحافظات الشمالية الثلاثة

المحصول	المساحة بالهكتار	الإنتاج بالأطنان المترية	الغلة كغم/هكتار
القمح	469 469	393 395	839
الشعير	139 102	95 951	690
الحمص	48 043	26 951	561
العدس	4 434	2 637	595
المجموع	661 048		

المصدر: نشرة منظمة الأغذية والزراعة (2001)

1- المحاصيل الحقلية في الأراضي الجافة

يمكن القول بصفة عامة، إن طائفة كبيرة من المحاصيل الحقلية تزرع في المناطق البعلية في العراق. وتتضمن محاصيل الأراضي الجافة القمح والشعير في مجال الحبوب، وعباد الشمس في مجال البذور الزيتية، والحمص والعدس والفول الناشف في مجال البقول، والبنجر في مجال المحاصيل الصناعية. وفي بعض مناطق الأراضي الجافة يوجد أيضا شيء من الري الإضافي حيث لا تتوافر الأمطار.

والقمح هو أهم المحاصيل الغذائية الأساسية في العراق. ويستخدم الشعير بصفة أساسية في علف الحيوانات. ويبلغ متوسط المساحة (14 سنة) المزروعة بالقمح والشعير حوالي 51. مليون هكتار لكل منهما. ويبلغ الإنتاج حوالي مليون طن لكل منهما (قاعدة البيانات الإحصائية المدمجة). ويزرع القمح، والشعير، والحمص، والعدس، والفول الناشف، والبنجر في الشتاء كمحاصيل بعلية في المحافظات الشمالية الثلاثة من البلد حيث تسقط كمية من المطر تتراوح فيما بين 400 إلى 1000 مليمتر سنويا وتعد المنطقة مضمونة لإنتاج المحاصيل البعلية. كما يزرع القمح في منطقة شبه مضمونة (من 200 إلى 400 مليمتر من المطر سنويا) مع توافر الري الإضافي. ويزرع عباد الشمس والسمسم خلال فصل الصيف مع استخدام الري أساسا. وفي بعض مناطق هطول الأمطار في المحافظات الشمالية يزرع عباد الشمس أيضا كمحصول بعلي. ولما كان الشعير يتمتع ببعض القدرة على مقاومة الجفاف، فإنه يزرع بصفة عامة في مناطق أجف نسبيا من مناطق زراعة القمح.

وتعد مستويات غلة المحاصيل في العراق في الوقت الحاضر أدنى على نحو ملحوظ من المتوسطات الدولية. فمتوسط غلة القمح يبلغ حوالي 727 كغم/هكتار بينما يبلغ متوسط غلة الشعير 624 كغم/هكتار. ونظرا لطول مدة الحرب والعقوبات والصراعات الأهلية والجفاف في 1999 و2000، فقد عجز العراق عن تحسين الإمكانيات الإنتاجية لمحاصيله الحقلية الرئيسية. أما البنى التحتية لخدمات البحوث والإرشاد وإنتاج المدخلات التي أقيمت قبل حرب سنة 1990، فقد دمرت خلال فترة الحرب أو تدهورت بعد ذلك نتيجة لنقص الأموال اللازمة للصيانة والتشغيل.

وفي المحافظات الشمالية، يعد القمح، والشعير، والحمص، والعدس وعباد الشمس أهم المحاصيل الحقلية في الأراضي الجافة. وقد أصبح الحمص محصولا نقديا رائجا بين المزارعين، وهو ما يرجع أساسا إلى مناسبة المنطقة لإنتاجه، وأسعاره الجذابة في السوق، وتعاقب المحاصيل، وتحسين خصوبة التربة. وتقدر المساحة الإجمالية للأراضي الجافة في المحافظات الشمالية الثلاثة بحوالي 280 656 هكتارا (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2001). ومستويات الغلة تزيد قليلا عنها في الوسط والجنوب. ويبلغ متوسط غلة القمح 839 كغم للهكتار، بينما يبلغ متوسط غلة الشعير 690 كغم للهكتار. وقد كان لإدخال سلة الأغذية التي توفر أساسا عن طريق الحبوب المستوردة تأثير سيئ على أسعار القمح المحلية وأدت إلى تحول كثير من المزارعين إلى إنتاج الشعير للعلف.

2- المحاصيل الحقلية المعتمدة على الري

الأرز، والذرة، والقطن وعباد الشمس تزرع عن طريق الري بصفة أساسية خلال فصل الصيف. والأرز هو المحصول الغذائي الأساسي الثاني من حيث الأهمية وهو المحصول الرئيسي الثالث بين محاصيل الحبوب في العراق. ويغطي الأرز مساحة سنوية قدرها 000 110 هكتار تقريبا، ويقدر إنتاجه بحوالي 000 212 طن (قاعدة البيانات الإحصائية المدمجة). ويبلغ متوسط المساحة السنوية المخصصة للذرة حوالي 000 37 هكتار، ويصل الإنتاج إلى 000 137 طن تقريبا. ويبلغ متوسط غلة الأرز حوالي 000 2 كغم للهكتار بينما تبلغ غلة الذرة 900 1 كغم للهكتار (قاعدة البيانات الإحصائية المدمجة). والذرة محصول جديد نسبيا في العراق، وقد أدخل لتكميل إنتاج علف الدواجن. ويزرع محصولا الأرز والذرة بالتناوب مع الخضر وعباد الشمس والقطن. وقد انخفضت إنتاجية الأرز والذرة خلال فترة العقوبات، وذلك بالنظر أساسا إلى نقص المدخلات مثل الأسمدة، ومبيدات الآفات ومياه الري، وإلى النقص الشديد في خدمات البحوث والإرشاد في البلد. وفي المحافظات الشمالية بالعراق يزرع عباد الشمس والأرز كمحصولين حقليين يعتمدان على الري.

وبصفة عامة تزرع المحاصيل الشتوية خلال الفترة الممتدة من أكتوبر/تشرين الأول إلى مايو/أيار، وتزرع المحاصيل الصيفية في الفترة الممتدة من مارس/آذار إلى سبتمبر/أيلول.

الفاكهة والخضر

الطماطم، والخيار، والبطيخ، والبصل، والبامية، والباذنجان، والشمام، والفول الأخضر، والفاصوليا الخضراء والفلفل الحلو، والقرع والخس، والسبانخ، والبنجر السويسري، والجزر، والكرنب، والقرنبيط هي الخضر الرئيسية، والبلح، والفاكهة والحمضيات، والعنب، والرمان، والفاكهة ذات النوى (المشمش، والبرقوق، والخوخ، واللوز)، والكمثرى، والزيتون، والتفاح، والتين هي الفاكهة الرئيسية التي تزرع في العراق. ويعد العراق أكبر منتج لفاكهة البلح في العالم.

وتقدر المساحة المزروعة بالخضر بحوالي 9٪ (000 450 هكتار) من إجمالي المساحة الزراعية، وتغطي أشجار الفاكهة الدائمة حوالي 6٪ (000 300 هكتار). وتوفر الخضر والفاكهة غذاء تكميليا وتغذويا جيدا في الغذاء اليومي، كما أنها تعود على المزارعين بثمن جذاب. وتزرع الخضر على مدار العام في العراق. كذلك تزرع أشجار الفاكهة في جميع أنحاء العراق نظرا لأن المناخ يعد مناسبا تماما لفواكه شتى. والبلح هو أكثر الفاكهة رواجا في العراق؛ فهو ينمو في الجزئين الأوسط والجنوبي من البلد. وفي سنة 2002 بلغت المساحة المغطاة بالنخل وحده 000 150 هكتار، وبلغ الإنتاج حوالي 000 650 طن (قاعدة البيانات الإحصائية المدمجة).

وتزرع الفاكهة غير الدائمة في معظم الأحيان في وسط وشمال العراق نظرا لبرودة المناخ هناك. وتتوافر الفاكهة الطازجة الموسمية على مدار العام تقريبا.

غير أن نوعية الفاكهة التي تنتج في العراق منخفضة بصفة عامة. وأهم أسباب انخفاض النوعية هي أن تقنيات الحصاد ومناولة المحصول بعد الحصاد غير مناسبة. وتجفف وتستهلك بطرق شتى في العراق كميات كبيرة من فاكهة العنب، والتين والمشمش. ويستخدم الرمان في استخلاص العصير، ويستخدم العصير في الطهي وغير ذلك من الأغراض.

وقد استغل بعض إمكانيات زيادة إنتاج الخضر، وذلك بصفة خاصة عن طريق استخدام الأنواع المستوردة مرتفعة الغلة، ونظم الري الحديثة، والبنى البلاستيكية. ولكن قطاع الفاكهة متخلف إلى حد بعيد بالنسبة لإمكانيات التحسن في إنتاجيته وإنتاجه. وقد دمرت نوبات الجفاف في 2000/1999 و2001/2000 كثيرا من الكروم. ومن المشكلات الكبرى التي تواجه إنتاج الفاكهة في العراق مزج السلالات، وقلة التشذيب والصيانة، والآفات والأمراض والحصد ومناولة المحاصيل بعد حصدها على نحو غير مناسب.

والمحافظات الشمالية بالعراق غنية بإنتاج الفاكهة غير الدائمة والخضر. وقد ساعد برنامج النفط مقابل الغذاء على تحسين إنتاجية الخضر في شمال العراق. ففي السنوات الماضية زادت على نحو ملحوظ مستويات غلة الخضر الرئيسية، وخاصة الطماطم. ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى توفير سلالات مرتفعة الغلة والدعم التقني المناسب في إطار البرنامج.

خصوبة التربة وغلات المحاصيل

لقد تدهورت بمرور الوقت تربة العراق إلى حد كبير من حيث خواصها المادية والكيميائية. وكان تدهور التربة راجعا بصفة رئيسية إلى نقل بقايا المحاصيل (المادة العضوية) بصفة دائمة لعلف الحيوانات، وانعدام تعاقب المحاصيل والإراحة، واكتناز التربة نتيجة لتكوين الأرصدة الحيوانية بكثافة واستخدام الآلات الثقيلة وارتفاع معدل الانجراف الناجم عن الزراعة الأحادية. ومن العوامل الأخرى التي أدت إلى تدهور خصوبة التربة قلة استخدام الأسمدة بسبب نقصها وارتفاع تكلفتها. وقد أدخلت الزراعة الأحادية مع إدخال ميكنة الزراعة في العراق. وقد أدت الزراعة الأحادية أيضا إلى زيادة مجموعات الأعشاب والأمراض والآفات بالإضافة إلى نضوب خصوبة التربة. وقد أدى التدهور في خصوبة التربة إلى انخفاض مستويات الغلة الحالية لمعظم المحاصيل في العراق عن المتوسط الدولي.

البذور

يبلغ المتوسط السنوي للمتطلبات من بذور القمح والشعير زهاء 000 167 طن و000 150 طن على التوالي. وقد أنشأ العراق قبـل فترة العقوبات ثلاث شركات للبذور تملكها الدولة وتتمتع بقـدرة على إنتاج وتحضير 000 80 طن من البذور. ولكن قدرة هذه الشركات على إنتاج البذور وتحضيرها انهارت تقريبا خلال فترة العقوبات.

وفي الوقت الحاضر يأتي حوالي 95٪ من بذور المحاصيل الحقلية التي تجري زراعتها، بما في ذلك الحبوب، من البذور التي يدخرها المزارعون. وما زال نقص البذور جيدة النوعية هو العائق الرئيسي لزيادة إنتاج المحاصيل في العراق. وقد كانت البذور التي يجري إنتاجها وتوزيعها خلال فترة العقوبات رديئة النوعية بصفة عامة. وكانت مستويات النقاء المادي والوراثي منخفضة.

وقد عانت صناعة البذور من نقص صيانة مصانع التحضير في الوقت المناسب ونقص حوافز الموظفين. ولما كانت البحوث الزراعية قد تدهورت بدورها، فقد ظل توفير سلالات المحاصيل الجديدة في مجرى إنتاج البذور عن طريق البحوث أمرا لا يكاد يكون موجودا. وقد طرأ بعض التحسن خلال السنوات الثلاث الأخيرة في أنشطة اختبار البذور ومراقبة النوعية بتمويل من برنامج الأمم الإنمائي ومساعدة تقنية من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة للمجلس الحكومي لاختبار البذور وضمان جودتها الذي يتخذ مقره في بغداد. غير أن قطاعي تطوير السلالات وإكثار البذور وتحضيرها في حالة يرثى لها تتطلب برنامجا عاجلا قويا للتحسين. وبناء على ذلك اقترحت حكومة العراق إدخال خمس وحدات جديدة لمرافق تحضير البذور ذات طاقة تبلغ 000 80 طن لوسط وجنوب العراق في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء. بيد أن المصانع لم تصل بعد إلى البلد.

وفي المحافظات الشمالية الثلاثة بالعراق، قدمت من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء، سبع أجهزة متنقلة لتنقية البذور طاقة كل منها طن واحد في الساعة، وقد أسهمت هذه الأجهزة إسهاما هاما في تحسين نوعية بذور القمح والشعير. وخلال سنة 2001 نظفت الأجهزة المتنقلة 000 12 طن من البذور للمزارعين، كما اقترح تقديم ثلاثة أجهزة إضافية لتحضير البذور لتلبية احتياجات التحضير في المحافظات الشمالية الثلاثة. كما شرعت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة نظاما غير رسمي لإنتاج البذور المحسنة للقمح في المحافظات الشمالية. وقد تحسنت إلى حد بعيد نوعية بذور القمح في الشمال.

وقد جرت العادة على استيراد بذور الخضر مثل، الخيار، والطماطم، والبطيخ، والبصل، والفلفل الحلو، والكرنب، والقرنبيط والشمام. كما أن العراق دأب قبل فترة العقوبات وخلالها على استيراد بذور عباد الشمس المعتمدة والمهجنة. فخلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2002 استوردت حكومة العراق 512 طنا من بذور الطماطم، والخيار، والبطيخ، والبصل، والفلفل، والباذنجان، والقرع والفاصوليا الخضراء، وهو ما لم يف إلا بـ 25٪ من إجمالي

الاحتياجات في وسط وجنوب العراق (قاعدة بيانات بغداد التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة). ويتولى القطاع الخاص توفير نسبة كبيرة من بذور الخضر.

وينبغي للجهود الرامية إلى تطوير قطاع الزراعة والبذور أن يبدأ بتحديد السياسات في مجال البحث/الإنتاج الزراعي، وخاصة بالنسبة لتوافر الموارد الوراثية النباتية واستخدامها في تربية النباتات للحصول على سلالات للمحاصيل متوائمة مع الظروف المحلية، وتحقيق مزيد من التطوير في سلسلة إنتاج البذور بأكملها (البذور الأساسية والبذور النقية وما إلى ذلك) وتحضير البذور/مراقبة النوعية في الحقل والمختبر/التخزين/التوزيع/مسؤوليات القطاعين العام والخاص، بما في ذلك تربية النباتات القائمة على المشاركة مع الإدارات القطرية للبحوث الزراعية والإدارات الدولية للبحوث الزراعية.

ومن العناصر التي يمكن تطبيقها بنجاح، على الأقل في السنوات الأولى من عملية إنتاج البذور التي ينبغي تطويرها بأكملها، استخدام البذور معلنة الجودة الذي اقترحته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والذي طبق بنجاح على حالات صعبة أخرى مشابهة (أفغانستان ورواندا) أو في أوضاع السلم (كوستاريكا وزامبيا).

وخلاصة القول إن ثمة حاجة إلى أن يقام في البلد نظام للبذور يزيد من قيمة أنشطته المحلية المتصلة بالبذور بما في ذلك صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها على نحو مستدام. وإدارة البذور والموارد الوراثية النباتية مستعدة للمشاركة في صياغة ووضع سياسات وبرامج ومشاريع محلية للبذور والموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

إمدادات السماد

كان العراق مكتفيا بذاته فيما يتعلق بالسماد المركب (النتروجين والفوسفور) والبولة (النتروجينية) قبل فترة العقوبات. وخلال فترة العقوبات تدهورت القدرة الإنتاجية لمصانع الأسمدة الثلاث القائمة تدهورا ملحوظا بحيث وصلت إلى الانهيار تقريبا، وذلك نظرا لنقص في الصيانة المناسبة وفي توافر قطع الغيار. وقد ترتب على ذلك الحد من إنتاج الأسمدة اللازمة وانخفاض كبير في معدلات استخدامها، وهو ما أدى بدوره إلى خفض خصوبة الأرض وإنتاجية المحاصيل إلى حد كبير. فقد كان العراق قبل العقوبات يتمتع بقدرة سنوية على إنتاج 21. مليون طن من السماد المركب (النتروجين والفوسفور) ومليون طن من سماد البولة. وكان العراق يصدر بعض الفائض. أما الإنتاج المحلي الحالي فهو لا يغطي إلا 10٪ من الفوسفات المركب (000 130 طن متري) و40٪ (000 400 طن متري) من الأسمدة النتروجينية. وخلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2002 استوردت حكومة العراق عن طريق برنامج النفط مقابل الغذاء 000 40 طن من الفوسفات ثنائي الأمونيوم 000 17 طن من سلفات البوتاسيوم لوسط وجنوب العراق (قاعدة بيانات بغداد التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة).

ووفقا لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، فإن المتطلبات الخاصة بالمحافظات الشمالية الثلاثة بالعراق تبلغ ما يقرب من 000 134 طن من أسمدة النتروجين والفوسفات والبوتاسيوم في السنة. وتبين سجلات المنظمة في برنامج الشمال أن برنامج النفط مقابل الغذاء قد استورد فيما بين 1997 و2002 حوالي 000 83 طن من سماد الفوسفات ثنائي الأمونيوم بصفة رئيسية للمحافظات الشمالية الثلاثة. وكان ذلك يمثل حوالي 20٪ من متطلبات المنطقة. وكان القطاع غير الرسمي والقطاع الخاص يسدان الفجوة في محافظات الوسط والجنوب والشمال بالعراق. ونظرا لانخفاض سعر القمح والشعير لم يكن باستطاعة أغلبية المزارعين استخدام الأسمدة اللازمة لإنتاج المحاصيل الأمثل إلا إذا كانت مدعمة إلى حد كبير.

استدامة الإنتاج الزراعي وزراعة الصون

زراعة الصون تتجاوز الممارسات الزراعية المفردة التي تستخدم لإنتاج محصول بعينه. وهي تشمل النظام الزراعي بأسره حيث يؤدي إنتاج المحاصيل دورا مهما. وينبغي لزراعة الصون أن يبدأ باتباع إجراءات بسيطة مثل تحاشي إحراق بقايا المحاصيل، وإبقائها على سطح التربة، واستخدام الأنواع المناسبة من النبات، واستخدام النظم المناسبة للحرث والغرس. ومن شأن اتباع هذه الإجراءات الزراعية أن يؤدي إلى الزراعة الصون وأن يزيد هو نفسه الغلة ويجعل الإنتاج مستقرا مع ضمان الاستدامة. أما اتباع الممارسات الزراعية المعقدة، مثل تعاقب المحاصيل والامتناع عن الحرث، فيتطلب مستوى أعلى من الإدارة الزراعية ويستغرق إدخاله وقتا أطول.

حماية النباتات

يمكن القول، بصفة عامة، أن الآفات النباتية والأمراض والأعشاب تواجه إنتاج المحاصيل في العراق بخطر حقيقي. فقد زادت الأعشاب والآفات الحشرية والأمراض نتيجة لإدخال الزراعة الأحادية في البلد. وتعد بقة الحبوب والتفحم المغطى في القمح والشعير، وبقة دوباس والحشرة الأشرية في النخل، والذبابة البيضاء في الحمضيات والخضر، والعثة في الفاكهة والخضر أهم الآفات والأمراض التي تتسبب في أكبر الخسائر في الإنتاج الزراعي في العراق. كذلك تتسبب عدة أعشاب عريضة الورق وضيقة الورق تصيب المحاصيل الرئيسية في انخفاض غلاتها في العراق.

وقد اعتمد العراق عادة، اعتمادا كبيرا على استخدام المواد الكيماوية الزراعية في مكافحة أعشاب وآفات وأمراض شتى. وقد استورد العراق خلال السنوات من 1998 إلى 2002 ما مجموعه 655 طنا من مبيدات الفطر، و573 2 طنا من مبيدات الأعشاب، و538 3 طنا من المبيدات الحشرية، و117 طنا من مبيدات الديدان لوسط وجنوب العراق. وغطى ذلك 25٪ من احتياجاته من مبيدات الآفات (قاعدة بيانات بغداد التابعة للمنظمة). وتسد الفجوة عن طريق القطاع غير الرسمي والقطاع الخاص.

وتستخدم مبيدات الآفات عن طريق الرش الأرضي أو الجوي. ويشرف المجلس الحكومي لحماية النباتات على استخدام وتوزيع مبيدات الآفات. وتستخدم مبيدات الآفات فائقة الصغر بصفة رئيسية في مكافحة الآفات الخطرة مثل بقة الحبوب والجندب وأمراض النخل عن طريق عمليات المكافحة الجوية أو الأرضية التي يضطلع بها المجلس الحكومي لمكافحة النباتات دون غيره. غير أن مبيدات الآفات المستمدة من المركزات المستحلبة تعطى للمزارعين حسب احتياجاتهم. وذلك أن موظفي الحماية عندما يتلقون الطلبات المحددة للمزارعين يحددون نوع الجرعة اللازمة ومقدارها وطريقة لكل حالة على حدة.

وفي المحافظات الشمالية الثلاثة استورد برنامج النفط مقابل الغذاء ووزع ، في إطار المراحل من الأولى إلى الثامنة من خطة التوزيع، حوالي 000 2 طن من مواد كيماوية زراعية شتى و544 23 جهازا للرش و097 2 منفضة يدوية على أكثر من 000 50 أسرة زراعية في أكثر من 000 4 قرية بأسعار مدعمة. كما درب البرنامج عددا هاما من المزارعين وموظفي الحكومة المحليين على تقنيات حماية النبات.

المكافحة المتكاملة للآفات النباتية

ما زالت المكافحة المتكاملة للآفات النباتية في مرحلة مبكرة من الفهم والتطوير والاعتماد في العراق. ونظرا لأن كثيرا من الحشرات الخطيرة قد اكتسبت مناعة من معظم مبيدات الآفات، فإن مكافحة مثل هذه الآفات أصبحت أمرا بالغ الصعوبة، وخاصة في حالة بعض المحاصيل مثل القطن والخضر. كما أن أسعار مبيدات الآفات أصبح من الارتفاع بحيث لم يعد في وسع معظم المزارعين أن يتحملوه. وقد اضطرت الحكومة والمزارعون بسبب ذلك إلى البحث عن بدائل عن مبيدات الآفات في مكافحة الآفات والأمراض في إنتاج المحاصيل في العراق. وقد شرعت الحكومة منذ سنة 2002 في استخدام المكافحة المتكاملة للآفات النباتية في حالة القطن عن طريق إدخال المكافحة البيولوجية لحشرة دودة عفازة القطن. وكان المزارعون الذين طبقوا أسلوب مكافحة دودة عفازة القطن سعداء أشد السعادة بالنجاح الذي أحرزوه في إنتاج القطن في هذه السنة (تقييم المنظمة للقطن، يناير/كانون الثاني 2003). ويدل هذا على أن المكافحة المتكاملة للآفات النباتية تؤدي دورا عظيما في مجال حماية النبات في العراق. ولكن، كما لوحظ أعلاه، ما زال انعدام البنى التحتية الأساسية للبحوث والإرشاد هو القيد الرئيسي المعرقل لتقدم واستمرار ذلك النشاط الهام في العراق.

وفي المحافظات الشمالية الثلاثة بدأ نشاط الإنتاج المتكامل ومكفحة الآفات النباتية منذ السنتين الأخيرتين، وقد أحرز تقدم ملحوظ في مجال مكافحة بقة الحبوب والجندب في القمح وغيره من المحاصيل.

تربية النحل

تربية النحل نشاط تقليدي في العراق. والنحل مهم في تلقيح المحاصيل وإنتاج العسل وتحسين دخل المزارعين. وقد تدهور نشاط تربية النحل قبل برنامج النفط مقابل الغذاء تدهورا شديدا بسبب الحرب والصراعات الأهلية

والعقوبات. وقد وفر البرنامج كمية محدودة من المدخلات مثل خلايا النحل الحديثة وشمع النحل وآلات استخلاص العسل ومبيدات الآفات لإحياء صناعة تربية النحل. غير أن نقص المدخلات اللازمة والأمراض والآفات وقلة خدمات الإرشاد والدعم، كانت هي القيود الرئيسية التي تحد من تربية النحل في العراق. ومستويات الغلة منخفضة بصفة عامة (9 كغم لكل خلية نحل في السنة في مقابل 15–20 كغم لكل خلية في السنة). وقد بدأت الاستعاضة عن خلايا النحل التقليدية بخلايا محسنة. بيد أن كثيرا من المزارعين ما زالوا يستخدمون خلايا النحل المحلية التي تنتج من الغلة ما يقل كثيرا عن الخلايا المحسنة. وثمة مجال كبير لتحسين إنتاجية تربية النحل في العراق. إذ يمكن زيادة إنتاجية تربية النحل في العراق بصورة كبيرة. ومن الممكن تحسين الغلة والنوعية إلى حد كبير عن طريق الاستعاضة عن خلايا النحل المحلية، والحد من الإصابة بالأمراض والآفات، وتقديم الدعم في مجال تحسين النقاء الوراثي لسلالات النحل وتحضير العسل.

ولتربية النحل في المحافظات الشمالية إمكانيات أفضل منها في وسط وجنوب العراق. ففي الشمال كثير من النباتات (غابات طبيعية وزراعة)، وهو ما يزود تربية النحل بأسباب البقاء. وقد قدمت المنظمة، من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء في الشمال، بنودا مماثلة لما قدم في الوسط والجنوب وإن كانت تشمل عددا أكبر من مربي النحل. كما وفرت المنظمة، فضلا عن المدخلات الأساسية المذكورة أعلاه، فرصا للتدريب لعدد كبير من مربي النحل.

المؤسسات والخدمات

وزارة الزراعة ووزارة الري هما المؤسستان الحكوميتان المسؤولتان عن تنمية الزراعة في العراق. وهناك في إطار وزارة الزراعة عدة دوائر مسؤولة عن أنشطة إنتاج النباتات وحمايتها. وتتضمن الدوائر الرئيسية: المجلس القومى لاختبار البذور واعتمادها، والمجلس القومي للبحوث الزراعية التطبيقية وذلك بالنسبة لأنشطة البحوث، وشركة الإمدادات الزراعية بالنسبة لشراء المدخلات وتوزيعها. وتضطلع الشركة العراقية وشركة بلاد ما بين النهرين بصفة رئيسية بالمسؤولية عن إنتاج البذور وتحضيرها، بينما يتولى المجلس القومي المسؤولية عن أنشطة حماية النباتات. وتضطلع وزارة الري ودائرتها المسماة مركز التربة وموارد المياه بالمسؤولية عن إمدادات مياه الري. وتركز كليتا الزراعة في بغداد والموصل أساسا على البحوث والتدريب في مجال الزراعة.

القيود الرئيسية المعرقلة لإنتاج المحاصيل

- ***القيود العامة***

أدى نقص المدخلات، ونقص خدمات الإرشاد والبحوث، وعدم تعاقب المحاصيل إلى انخفاض كبير في إنتاجية المحاصيل وتدهور قاعدة الموارد الطبيعية وزيادة الإصابات بالأمراض والآفات. وتتضمن المدخلات الرئيسية، وخاصة التي لا تتوافر منها إمدادات كافية، البذور جيدة النوعية والأسمدة والآلات وقطع الغيار ومبيدات الآفات وأجهزة الرش والمركبات اللازمة للتحركات ومرافق النقل. كما تعد ضآلة مرتبات الموظفين في قطاع الزراعة أحد العوامل الهامة التي تسهم في انخفاض الإنتاجية الزراعية في العراق.

- ***قدرات خدمات البحوث والإرشاد***

من نقاط الانطلاق نحو تحسين الزراعة إنتاج المعلومات التكنولوجية ذات الصلة وتوفيرها للمزارعين. وقد تدهورت القدرات في هذا المجال تدهورا شديدا لعدة سنوات وذلك أساسا بسبب نقص الحوافز المقدمة للموظفين والبنى التحتية المادية.

- ***قلة إمدادات البذور جيدة النوعية والأسمدة ومبيدات الآفات***

كان العراق قبل العقوبات يتمتع بالاكتفاء الذاتي من حيث بذور القمح جيدة النوعية وإنتاج الأسمدة وتوفيرها. وخلال العقد الأخير تدهورت القدرة على إنتاج وتحضير البذور وإنتاج الأسمدة تدهورا شديدا. ولا يستطيع الإنتاج الحالي أن يوفر إلا أقل من 20٪ من الاحتياجات الإجمالية للبلد.

- ***ملوحة التربة وخصوبتها***

من المقدر أن 70٪ من الأراضي الصالحة للزراعة تعاني من خطر الملوحة. وقد اضطر المزارعون بسبب نقص الأسمدة إلى خفض معدلات استخدامها، وهو ما أدى إلى انخفاض كبير في مستويات خصوبة التربة بصفة عامة. وقد زاد الأمر سوءا إدخال **ممارسة الزراعة الأحادية** عقب الميكنة المكثفة للزراعة في العراق. وقد تسببت هذه الممارسة في نضوب خصوبة التربة وزيادة انجرافها بسرعة. كما أدت الزراعة الأحادية إلى زيادة الأعشاب والآفات والأمراض في حقول المحاصيل. وقد حدث خلال نوبة الجفاف الشديد في عامي 1999 و2000 نقص شديد في العلف ومساحات الرعي اللازمة للحيوانات. وقد اضطر المزارعون بسبب هذا النقص إلى الرعي بالاعتماد على بقايا المحاصيل، وهو ما أدى إلى نضوب ملحوظ في المادة العضوية الناتجة عن الحقول وانجراف التربة بمعدل مرتفع.

- ***الآفات الحشرية والأعشاب***

تسببت الآفات الحشرية، مثل بقة الحبوب في القمح والشعير وبقة دوباس والحشرة الأشرية في النخيل والذبابة البيضاء في الحمضيات والعثة في الفاكهة والخضر، في إيقاع ضرر بالغ بالإنتاج الزراعي في العراق. كذلك أدت عدة أعشاب عريضة الورق وضيقة الورق في محاصيل رئيسية إلى انخفاض الغلات. ويتسبب كثير من الأمراض في خسائر كبيرة في إنتاج الخضر والفاكهة.

- ***الآلات الشائخة وتصور خدمات الدعم***

كان العراق قبل العقوبات يمتلك حوالي 000 40 جرار و 000 5 حصادة. غير أن جميع هذه الآلات قد تجاوزت العمر العادي وأصبحت في حاجة إلى استبدالها على عجل. ورغم إدخال بعض التحسينات في استبدال الآلات الشائخة وتوفير قطع الغيار في السنوات الأخيرة، فما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله لمواجهة النقص في الآلات وقطع الغيار.

- ***حيازات الأراضي وتسهيلات الحيازة والائتمان***

لما كان متوسط مساحة المزارع يقل عن 10 هكتارات وكانت الحيازة غير مستقرة ونظم الائتمان الفعالة غير موجودة، فليس أمام المزارعين كثير من الفرص لتحسين منتجاتهم وإيراداتهم الزراعية.

- ***خسائر ما بعد الحصاد***

تصاب أغلبية الفاكهة والخضر الطرية التي تسلم لأسواق الجملة بالتلف بسبب المناولة والتعبئة والنقل بطرق غير مناسبة. ونوعية الحبوب سيئة، وهو ما يرجع أساسا إلى الاختلاط بالمواد الغريبة وبذور الأعشاب.

- ***التسويق الزراعي***

إن جمع المعلومات الخاصة بالأسواق، وآليات التسعير والمرافق المادية لا تكفي لحفز المزارعين على السعي إلى مزيد من الأرباح عن طريق زيادة الإنتاج أو تحسين النوعية.

- ***انتشار الإصابة بالأعشاب علي ضفاف الأنهار وإطماء القنوات***

في عامي 1999 و 2000 سجلت مستويات المياه هبوطا قياسيا على مدى تاريخ العراق بسبب الجفاف، وهو ما أدى إلى زيادة تجمع الأعشاب على ضفاف الأنهار والقنوات.

- ***"سلة الأغذية"***

رغم أن توفير "سلة الأغذية" قد دعم إلى حد كبير توافر الأغذية والحصص الغذائية لسكان العراق، فقد كان له تأثير سلبي على تحفيز الزراعة العراقية. وذلك أن جميع البنود التي تتضمنها سلة الأغذية مستوردة. ونظرا لأن النظام لا يتضمن أي تدابير لشراء المنتجات المحلية لسلة الأغذية، فليس هناك ما يحفز المزارعين إلى زيادة إنتاج المحاصيل.

المزايا الطبيعية للزراعة العراقية

ومن ناحية أخرى تتمتع الزراعة في العراق بمزايا عديدة أهمها:

- ***المناخ الموائم***

يعد المناخ الذي يتميز بأيام رطبة في الشتاء، وأيام جافة دافئة ومشمسة في الصيف مع وفرة مرافق الري ظرفا موائما لزراعة مجموعة شتى من المحاصيل عالية القيمة. وتتراوح الأمطار الموسمية بين 200 و000 1 مليمتر موزعة على أربعة أو ثمانية شهور.

- ***التربة المناسبة***

يتمتع العراق بمساحة كبيرة من أنواع التربة ذات النسيج المتميز والقدرة الجيدة على الاحتفاظ بالمياه (أشيعها طفاليات الصلصال الغريني)، وهي مناسبة لإنتاج طائفة كبيرة من المحاصيل.

- ***موارد المياه الكافية للزراعة***

تقدر موارد المياه السنوية لنهري دجلة والفرات وروافدهما بـ 44 مليار متر مكعب في السنوات العجاف و77 مليار متر مكعب لسنوات الوفرة. وقد أصبح مورد المياه الجوفية عنصرا هاما بالنسبة للإنتاج الزراعي منذ واجه العراق نوبتين متعاقبتين من الجفاف خلال موسمي 1999/1998 و2000/1999. ومن المقدر أن 8 ملايين هكتار من المساحة الإجمالية صالحة للري.

- ***التقاليد الزراعية العريقة***

يمارس المزارعون منذ عدة قرون زراعة طائفة كبيرة من المحاصيل في كل من الأراضي الجافة وأراضي الري.

- ***توافر القوى العاملة***

يقيم حوالي 40٪ من السكان في المناطق الريفية حيث يكون حجم الأسر كبيرا ويمكن العثور على العمال المؤقتين بأجور رخيصة (تقل في كثير من الأحيان عن دولارين أمريكيين في اليوم).

- ***الميكنة المكثفة ووفرة إمدادات الوقود***

نظام الزراعة مميكن حتى على مستوى صغار المزارعين في العراق. وقد زاد إلى حد كبير معدل إمدادات الآلات واستبدال الشائخ منها خلال السنوات القليلة الماضية. ولما كان العراق بلدا منتجا للبترول، فإن تكاليف الوقود ليست غالية.

- ***ثراء القطاع الفرعي للحيوانات الزراعية***

يمتلك العراق 18 مليون رأس من الغنم والماعز (12 في الوسط والجنوب و 6 في الشمال)، و 3 ملايين رأس من الماشية (2.5 في الوسط والجنوب و 0.5 في الشمال)، و240 مليون دجاجة (213 في الوسط والجنوب و27 في الشمال). ويحتاج الغنم والماعز والماشية إلى 000 500 طن من الحبوب و000 100 طن من حبوب البقول لبقائها فقط. يضاف إلى ذلك أن الأمر يقتضي 000 500 طن أخرى من الحبوب 000 100 طن من حبوب البقول لعلف الدواجن.

إمكانات زيادة الإنتاج الزراعي

- ***الاكتفاء الذاتي والتصدير***

من الممكن زيادة الغلات بمقدار مثلين أو ثلاثة أمثال أو أكثر بحيث يتاح التنويع بإدخال محاصيل جديدة مع إمكان تصدير الفوائض. ويبلغ متوسط إنتاج القمح في العراق حوالي مليون طن من 1.4 مليون هكتار (حوالي 8 أطنان/هكتار). وستبلغ المتطلبات المقدرة لـ 27 نسمة (150 كغم/لكل شخص مثلا) 4.05 مليون طن. فإذا زادت الإنتاجية بمقدار ثلاثة أمثال، أمكن تلبية حوالي 80٪ من الاحتياجات القومية من القمح. وإذا زيدت المساحة المخصصة للقمح بمقدار 000 400 هكتار أخرى، أصبح العراق مكتفيا بذاته في الوفاء بمتطلبات جميع سكانه من القمح. ويعد الإنتاج الحالي من الشعير لعلف الحيوانات والدواجن كافيا بالنسبة للعراق. ومناخ العراق مناسب تماما لإنتاج معظم الخضر والفاكهة للأسواق المحلية وأسواق التصدير. والعراق من أكبر منتجي ومصدري النخيل.

- ***التنويع***

وفي بيئة معرضة للخطر في العراق، يوصى بتوزيع المخاطر بزرع أكثر من محصول. ومن الممكن في العراق زراعة كثير من محاصيل الحبوب وبقول العلف والبذور الزيتية التي من شأنها أن تفيد محاصيل أخرى عن طريق توفير المواد المغذية (النتروجين) وتقليل العشب والأمراض وانتشار الآفات.

- ***فرص العمل***

تستطيع الزراعة المحسنة أن تنشئ مزيدا من الوظائف وخاصة في مجال توفير الخدمات لعمليات التحضير على الصعيد المحلي. وإذا استقلت الصناعات الزراعية عن المراكز الكبرى، قل النزوح عن القرى إلى المدن.

إن الدور الحيوي الذي يؤديه البرنامج الزراعي في العراق هو الارتفاع بمستوى إنتاج الأغذية المحلي من أجل تحسين الاحتياجات التغذوية لسكان العراق. ويقتضي الإنتاج الزراعي كثيرا من العمليات البيولوجية المعقدة والمتشابكة التي تحتاج إلى تدابير دقيقة ومتوازنة لتحقيق أهداف محددة في مجال إنتاج المحاصيل.

وفيما يلي بعض التدابير المقترحة لتعزيز التنمية الزراعية في العراق.

- إدخال نظام دينامي للبحوث لاستحداث تكنولوجيات مناسبة للظروف السائدة في العراق، بما في ذلك سلالات وفيرة الغلة من المحاصيل.
- إدخال خدمة نشطة للإرشاد لكي تربط بين البحوث ونشر المعلومات الناتجة عنها.

- إقامة برنامج سليم لتنمية صناعة البذور يكون مرتبطا بخدمات البحوث والإرشاد بما في ذلك اشتراك القطاع الخاص.
- تحسين خصوبة التربة عن طريق:
  - الحد الأدنى من الحرث لتقليل فقدان الرطوبة وتأكسد المادة العضوية ولتلافي الدفن العميق لبذور العشب.
  - استعادة المادة العضوية التي تتضمنها التربة عن طريق الاحتفاظ ببقايا المحاصيل التي من شأنها أيضا أن توفر ميزة إضافية من حيث الحد من انجراف التربة وتحسين احتجاز التربة للرطوبة.
  - إدخال شكل مناسب من تعاقب المحاصيل مع البقول بما في ذلك العلف والمراعي لكسر دائرة المرض وتوفير العناصر الغذائية النتروجينية لنباتات المحاصيل.
  - تحسين الممارسات الزراعية بتعديل أوقات الزرع، والاستخدام الأمثل للأسمدة (العناصر الغذائية الكبرى والعناصر الغذائية الصغرى) بالاستناد إلى اختبارات التربة والنسيج، واستخدام السلالات وفيرة الغلة، وتحسين طرق مكافحة العشب.

- دعم تنويع إنتاج المحاصيل بإدخال أو زراعة طائفة كبيرة من السلالات والمحاصيل الجديدة من الحبوب والبقول والبذور الزيتية والخضر والفاكهة والعلف والمحاصيل الصناعية.
- وضع نظام مستدام موائم للبيئة لحماية النباتات عن طريق إدخال نظام الإنتاج المتكامل ومكافحة الآفات النباتية.
- دعم تحسين البنى التحتية بما في ذلك مرافق البحوث والإرشاد والمناولة بعد الحصاد والتسويق.

إنتاج المحاصيل وحمايتها في المحافظات الشمالية

الجدول 1: استخدام الأراضي في المحافظات الشمالية الثلاثة بالعراق

(متوسط 1991/1990–2000/1999)

	إجمالي المساحة الصالحة للزراعة بالهكتار	*المساحة المخصصة للكروم بالهكتار*	*إجمالي المساحة المخصصة لزراعة المحاصيل*	*مساحات أخرى (1) بالهكتار*	*مجموع الأراضي بالهكتار*
الدهوق	280 939	30 053	310 992	680 956	991 948
إربيل	391 383	22 269	413 652	648 357	1 062 009
السليمانية	703 736	28 701	732 437	1 231 511	1 963 948
المجموع	1 376 058	81 023	1 457 081	2 560 824	4 017 905

(1) تشمل هذه الأراضي غير الصالحة للزراعة، والغابات والجبال، والمراعي الطبيعية وغيرها من الأراضي. المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2001)

وتقدر المساحة الإجمالية للمحافظات الشمالية الثلاثة بالعراق (الدهوق وإربيل والسليمانية) بـ 905 017 4 هكتار منها 057 376 1 هكتارا (34.2٪) من الأراضي الصالحة للزراعة، و023 81 هكتارا تغطيها الكروم. وهناك إذن ما مجموعه 081 457 1 هكتارا تستخدم في زراعة المحاصيل (الجدول 1). ونصف الأراضي الصالحة للزراعة تقريبا بعلي بينما لا يوجد إلا حوالي 000 27 هكتار (أقل من 2٪) تغطيها المحاصيل الحقلية المعتمدة على الري (الجدول 2).

الجدول 2: استخدام الأراضي الصالحة للزراعة في المحافظات الشمالية الثلاثة (متوسط 1990/1991–1999/2000)

	مساحة المحاصيل في الأراضي الجافة بالهكتار	مساحة المحاصيل المعتمدة على الري بالهكتار	مساحة الخضر الصيفية بالهكتار	مساحة الأراضي المراحة بالهكتار	إجمالي المساحة الصالحة للزراعة بالهكتار
الدهوق	145 420	10 425	15 341	109 752	280 938
إربيل	265 310	2 100	10 202	113 771	391 383
السليمانية	245 550	14 404	11 226	432 555	703 735
المجموع	656 280	26 929	36 769	656 078	1 376 056

المصدر: منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة (2001)

وما زالت الزراعة هي المصدر الأكبر لفرص العمل بالنسبة لسكان شمال العراق. وأغلبية (أكثر من 70٪) من السكان البالغ عددهم 3.6 مليون نسمة مرتبطة بالزراعة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ففي سنة 2001 كان منهم 62٪ ريفيين و45٪ منخرطين مباشرة في الزراعة (Impiglia 2002). إلا أن بنية المجتمع العراقي في الشمال في تغير متواصل. وفي الوقت الحاضر يمثل سكان المناطق الحضرية وفقا لمركز الأمم المتحدة للموئل (2002) 91٪ في حين أن 9٪ فقط من السكان يمكن أن يعدوا ريفيين. ولا يعيش في القرى الريفية إلا 000 316 نسمة في حين أن ما يزيد على 000 230 3 نسمة يعيشون في المناطق الحضرية. ومع ذلك ما يزال قطاع الزراعة هو المصدر الرئيسي للدخل وفرص العمل في المنطقة. ووفقا للمصدر نفسه يوجد في المنطقة 000 219 أسرة تعمل بالزراعة ويبلغ متوسط حجم الأسرة سبعة أشخاص تقريبا (6.86) في حين أن عدد السكان يزيد بنسبة 2.7 في السنة.

وثمة تنوع كبير من حيث أحجام المزارع فيما بين المحافظات. فبينما يبلغ متوسط حجم المزرعة في المنطقة 10 هكتارات (40 دونما)، فإن متوسط حجم المزرعة يتراوح بين 7.26 هكتار في السليمانية و16.61 هكتار في الدهوق. ويبلغ متوسط المساحة الصالحة للزراعة لكل مزرعة 4.3 هكتار.

المناخ

تتميز المحافظات الشمالية الثلاثة في العراق بمناخ من نوع "البحر المتوسط" ممطر في الشتاء وجاف في الصيف. ويحدث تنوع مناخي كبير في جميع أنحاء المنطقة نتيجة لتأثير سمات طوبوغرافية مختلفة. ومن إجمالي الأراضي

الصالحة للزراعة (حوالي 1.4 مليون هكتار) يقع 37٪ في نطاق منطقة مضمونة من حيث هطول المطر (> 500 مليمتر)، و34٪ تصنف كمنطقة شبه مضمونة من حيث هطول المطر (من 350 إلى 500 مليمتر)، ويقع 17.5٪ في نطاق منطقة غير مضمونة من حيث هطول المطر (< 350 مليمتر). بيد أن توزيع المطر شديد التقلب، وهو ما قد يؤثر تأثيرا ضارا على إنتاج المحاصيل الشتوية البعلية. ومثال ذلك أن نوبات الجفاف التي وقعت في الفترة الممتدة من 1998 إلى2001 أثرت على نحو لافت للنظر على الإنتاج الزراعي، وأصيبت المحاصيل بفشل كامل لدى كثير من المزارعين.

إنتاج المحاصيل

إنتاج المحاصيل في المحافظات الشمالية الثلاثة يتميز أساسا بمحاصيل حقلية في الأراضي الجافة وتليها الكروم، والمحاصيل المعتمدة على الري، والخضر الصيفية.

1- المحاصيل الحقلية في الأراضي الجافة. أكثر المحاصيل المزروعة شيوعا هي الحبوب (القمح والشعير بصفة رئيسية) والبقول الحبية (الحمص والعدس) (الجدول 3).

الجدول 3: إنتاج محاصيل الأراضي الجافة في المحافظات الشمالية الثلاثة بالعراق
(متوسط 1990/1991–1999/2000)

	المساحة الزراعية بالهكتار	الإنتاج بالهكتار	الغلة كغم/هكتار
القمح	469 469	393 395	839
الشعير	139 102	95 951	690
الحمص	48 083	26 951	561
العدس	4 434	2 637	595
المجموع	656 280	–	–

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2001)

والقمح والشعير هما أكثر المحاصيل تواؤما مع المنطقة وليس هناك إلا بدائل قليلة في مناطق المطر المنخفضة. والقمح محصول أساسي. وقد انخفض متوسط المساحات المزروعة بالقمح بحوالي 40٪ منذ سنة 1990، بينما زادت المساحة المخصصة للشعير والمراحة عقب إدخال "سلة الأغذية". وتوزع المنظمة بذور السلالات المحسنة لقمح الدورم المحسن وقمح الخبز، ولكنها لا تستطيع أن تلبي إلا جزءا محدودا من المتطلبات الإجمالية.

والشعير مهم كعلف للحيوان. وعلى خلاف القمح نحت المساحات المخصصة للشعير نحو الزيادة منذ إدخال "السلة الغذائية"، وربما كان سبب ذلك هو أن الضرر الذي لحق بمنتجات الحيوانات الزراعية نتيجة لكساد الأسواق كان أقل.

ومحصولا الحمص والعدس مهمان كمصدر للإيراد بالنسبة للمزارعين وكمصدر للبروتين بالنسبة لغذاء الإنسان وعلف الحيوان في شمال العراق. يضاف إلى ذلك أن الحمص والعدس يعدان مهمين لتحسين خصوبة الأرض عن طريق تثبيت النتروجين الجوي للمحصول التالي.

2- الكروم لقد مورست زراعة أنواع الفاكهة غير الدائمة لزمن طويل في شمال العراق. ويبلغ إجمالي مساحة الكروم 023 81 هكتارا. وتمتلك محافظة الدهوق أكبر مساحة منها؛ فهي تبلغ 053 30 هكتارا. أما الفاكهة الدائمة التي تزرع فهي: العنب، والتفاح، والمشمش، والرمان، والكمثرى، والزيتون، واللوز وأنواع شتى من الجوز بما فيها الفستق الحلبي.

يتزايد الطلب على منتجات فاكهة المناخ المعتدل تزايدا متصلا نتيجة لتزايد الاستهلاك بين سكان المناطق الريفية والمناطق الحضرية على السواء. ولتلبية احتياجات الأسواق المحلية يجري في الوقت الحاضر استيراد الفاكهة من البلدان المجاورة (إيران وتركيا). ويجفف بعض الفاكهة ويحضر على الصعيد الأسري على شكل مربيات وعصائر.

تتميز جميع هذه المحاصيل، باستثناء العنب والمشمش، بانخفاض غلاتها الشديد وانخفاض نوعية الفاكهة. وبناء على ذلك تحقق الفاكهة الأخرى المستوردة من إيران وتركيا أسعارا أدنى في السوق.

3- المحاصيل الحقلية المعتمدة على الري. تزرع طائفة كبيرة من المحاصيل الحقلية المعتمدة على الري. والمحاصيل الرئيسية المعتمدة على الري هي: الأرز، وعباد الشمس، والسمسم، والقرع، والقطن، والتبغ، والفول السوداني (الجدول 4). ومن الممكن زراعة محاصيل صناعية مثل عباد الشمس والذرة بغرض زيادة إمدادات الخضر للاستهلاك البشري ولأعلاف الحيوان. يضاف إلى ذلك أن تنمية هذه المحاصيل يمكن أن تحقق الزيادة والاستقرار لإيرادات المزارعين ولفرص العمل على مستوى القرية. وفي الوقت الحاضر لا يتمتع إنتاج الذرة بشعبية كبيرة، ولكنه يتزايد نتيجة لتأثير برنامج النفط مقابل الغذاء. أما فول الصويا فالمزارعون أقل معرفة به من المحاصيل الأخرى المعتمدة على الري، ومن شأن إدخاله أن يعود بفوائد هامة عن طريق إدخال مزيد من التنوع في نظم زراعة المحاصيل، أو توفير مصدر للبروتين الممتاز لعلف الدواجن. ومن شأن الذرة وفول الصويا تحسين نوعية العلف بالنسبة لثروة العراق من الدجاج التي تبلغ 50 مليونا، وقد يساعدان على تحقيق مزيد من التوسع في صناعة الدواجن.

ومن الممكن لإدخال المحاصيل الصناعية الحديثة المعتمدة على تقنيات الإنتاج واستراتيجيات التسويق الجديدة أن يؤثر تأثيرا إيجابيا على نظام إنتاج المحاصيل بأسره في أي منطقة. غير أن إدخال محاصيل جديدة في نظم الزراعة

المستقرة في المنطقة من شأنه أن يحفز إلى الانتقال من نظام زراعي منخفض المدخلات، إلى نظام آخر للإنتاج أشد تركيزا وعالي المدخلات. وهذا تغير هام في النظام بأسره يتطلب الرصد بعناية فيما يتعلق باستدامته. ويتطلب نظام الزراعة في المنطقة تعاقب المحاصيل مع حبوب القمح والشعير التي تزرع على نطاق واسع. ويوصى بإدخال دورات للمحاصيل أكثر تنوعا بغية تحسين أحوال التربة والحد من مخاطر انخفاض الدخول وزيادة إيرادات المزارع.

الجدول 4: إنتاج المحاصيل المعتمدة على الري في المحافظات الشمالية الثلاثة بالعراق (متوسط 1991/1990–2000/1999)

	المساحة الزراعية بالهكتار	الإنتاج بالأطنان المترية	الغلة كغم/هكتار
الأرز	9 999	22 150	2 215
عباد الشمس	13 479	13 874	1 029
السمسم	1 054	746	708
القرع	482	296	615
القطن	1 320	1 381	1 046
الذرة	235	468	1 996
التبغ	1 920	4 763	2 481
الفول السوداني	545	769	1 412
المجموع	26 929	-	-

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2001)

انخفضت المساحة المخصصة للمحاصيل الحقلية في السنوات الأخيرة، وهو ما يرجع إلى حد ما إلى نقص الصيانة في حالة مشروعات الري، وسلسلة من نوبات الجفاف التي تسببت في انخفاض كبير في كمية المياه المتاحة للري، وكساد الطلب على المحاصيل المعتمدة على الري نتيجة "لسلة الأغذية". وغلات معظم المحاصيل الحقلية منخفضة بالمعايير الدولية عندما تزرع نفس المحاصيل في ظل نفس الظروف.

4- الخضر الصيفية. للسكان في شمال العراق، تقاليد قديمة فيما يتعلق باستخدام الخضر رغم أنها تتوافر بكميات محدودة وخاصة في الشتاء. يضاف إلى ذلك أن نوعية منتجاتهم ليست عالية المستوى نظرا لقلة العلم بالممارسات الزراعية المتقدمة، وخاصة انعدام أي رعاية أو تكنولوجيا فيما يتعلق بما بعد الحصاد. بيد أن ثمة إمكانيات جيدة لزراعة الخضر المعتمدة على الري، وخاصة باستخدام التقنيات الحديثة لإدارة المياه.

والخضر الصيفية التي تزرع في المنطقة تشمل: الطماطم، والبصل، والبامية، والباذنجان، والخيار والفاصوليا الخضراء، والفاصوليا الليمية، والقرع، والبطيخ، والشمام، والفلفل (الجدول 5). وتتطلب هذه الخضر بصفة عامة الري (فالخضار السنوي البعلي الوحيد هو الشمام الذي توجد أكبر مساحة له في الدهوق حيث يوجد ما يكفي من المطر).

والمساحة المخصصة للخضروات الصيفية تتزايد بسرعة بسبب قيمتها العالية وقوة الطلب عليها وعدم إدراجها في "سلة الأغذية". وتزرع هذه المحاصيل للأسواق المحلية، وهي مصدر مهم للنقد بالنسبة لصغار المزارعين والنساء.

ويعتمد إنتاج الخضر والفاكهة اعتمادا كبيرا على توافر مياه الري الكافية في الصيف، كما يعتمد عند الضرورة على بعض الري الإضافي في الشتاء. والعقبة الكبرى المقيدة لإنتاج الحاصلات البستانية هي الآفات ونقص الإدارة المناسبة وسوء الممارسات في مجال البستنة.

الجدول 5: إنتاج الخضر الصيفية في المحافظات الشمالية الثلاثة بالعراق
(متوسط 1990/1991–1999/2000)

	المساحة الزراعية بالهكتار	الإنتاج بالأطنان المترية	الغلة كغم/هكتار
الطماطم	12 604	123 955	9 179
البصل	3 133	19 939	6 304
البامية	897	3 437	3 836
الباذنجان	873	8 430	9 561
الخيار	2 836	16 437	5 822
الفاصوليا الخضراء	473	1 820	3 835
الفاصوليا الليمية	224	903	3 834
القرع	849	5 516	6 421
البطيخ	1 631	14 308	8 978
الشمام	13 060	68 422	4 924
الفلفل	192	1 224	6 540
المجموع	36 769	-	-

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2001)

خصوبة التربة وغلات المحاصيل

أصيبت التربة في المحافظات الثلاثة بمرور الزمن بنضوب شديد من حيث خصوبتها الكيميائية والمادية على السواء نتيجة لنقل بقايا المحاصيل على نحو دائم لعلف الحيوانات، ولآثار تكوين أرصدة الغنم والماعز بمعدلات عالية على اكتناز التربة وانجرافها. ولقد كانت إزالة الغابات بهدف توفير الوقود للتدفئة والطهي في أيام النقص أمرا شائعا على نطاق واسع. وخصوبة التربة هي أحد الأسس الرئيسية لزراعة المحاصيل على نحو منتج. وغلات المحاصيل الزراعية الرئيسية في شمال العراق أدنى إلى حد كبير من إمكانياتها بالمقارنة مع البلدان ذات المناخ المشابه. لذلك فإن خصوبة التربة يجب تحسينها بوصفها إحدى الخطوات الأولى نحو رفع إنتاجية الحاصلات المختلفة.

والغلات الحبية لمحاصيل الحبوب والبقول الغذائية منخفضة بكل المعايير كما سلف ذكره أعلاه. وفي البلدان الأخرى التي تهطل فيها الأمطار بمعدل مماثل (أو أقل) وتسودها ظروف بيئية مماثلة، أمكن الحصول على ثلاثة أو أربعة أمثال هذه الغلات عند استخدام التقانة الموائمة. والأسباب التي ترجع إليها هذه المستويات المنخفضة من إنتاجية هذه المحاصيل لا تعزى إلى هطول المطر بمعدلات منخفضة وعلى نحو متقلب في بعض السنوات فحسب، بل تعزى إلى أن إدارة المحاصيل سيئة أيضا. يضاف إلى ذلك أن خصوبة التربة قد أهملت لزمن طويل نظرا لأن كثيرا من الأنشطة غير المحبذة قد مورست خلال العقد الماضي، وذلك مثل الزراعة الأحادية، والحرث العميق، والرعي المفرط، ونقل بقايا المحاصيل، بالإضافة إلى إهمال دمج محاصيل البقول إلى حد ما في نظام زراعة المحاصيل. كذلك أسهمت الزيادة في استخدام السلالات المختلطة والمدخلات المنخفضة في تناقص الغلات بصفة عامة.

وثمة حاجة إلى تقانة محسنة متصلة بالإغلال الوفير وموائمة للظروف البيئية (مثل الشتلات التي تتحمل الجفاف)، وإلى ممارسات زراعية (مثل التسميد، وتعاقب المحاصيل، ووقت الغرس، ومعدلات استخدام البذور، وتطعيم الجذور وما إلى ذلك) لتحسين إنتاجية هذه المحاصيل.

إمدادات البذور

إن إمدادات البذور المناسبة وفى الوقت المناسب يعبر عاملا رئيسيا في تحسين الإنتاجية الزراعية. والواقع أن إنتاج بذور الحبوب كان يعد منذ سنة 1927، الهدف الأكبر لحكومة العراق. ورغم أن جميع مكونات برنامج البذور جاهز من حيث المبدأ[4]، فإنه لم يوجد خلال العقدين الأخيرين أي برنامج منظم لإنتاج البذور يعمل في المحافظات الشمالية الثلاثة بالعراق (Impiglia, 2002). ولا يوجد في القطاع الخاص أي إنتاج لبذور المحاصيل السنوية، ويستخدم معظم المزارعين ما ادخروه من بذورهم الخاصة. وترجع البذور المستخدمة أصلا إلى سلالات وفيرة الغلة في معظم الحالات ولكنها فقدت حيويتها نتيجة لانعدام التجديد، وليس ثمة برنامج مناسب لتحسين السلالات.

ورغم أن في العراق نظاما قائما لإصدار السلالات وتسجيلها، فإن الوضع في المحافظات الشمالية الثلاثة لا يشهد أي إدخال أو اختبار لأي مواد جديدة في الظروف المحلية، ولا يوجد في الشمال في الواقع أي تحسين للسلالات. وعلاوة على ذلك لا توجد في المنطقة أي صيانة للسلالات، وهو ما يخفض إنتاجية السلالات القائمة ولا يتيح أي إمكانية لاستبانة وانتقاء سلالات جديدة مناسبة للظروف الإيكولوجية الزراعية السائدة في المحافظات الثلاثة.

[4] في 1968 أنشأت الحكومة العراقية مشروعا لمراقبة نوعية البذور واعتمادها ومزارع لإنتاجها. يضاف إلى ذلك أن المنظمة نظمت مشروعا لإنتاج البذور واعتمادها بداية من 1969 حتى 1974. وفي 1990 أقرت الحكومة سياسة وطنية للبذور، وفي 1995 أقيم مجلس وطني للبذور (Impiglia, 2002).

ولذلك كانت نوعية البذور الخاصة بالمحاصيل الرئيسية مثارا لقلق شديد بالنسبة للمزارعين في السنوات العشرين الأخيرة في المحافظات الشمالية الثلاثة. وعلاوة على ذلك أدت السنوات الثلاثة الماضية التي شهدت الجفاف الشديد إلى نقص في البذور، وخاصة القمح والشعير. ولا يوجد إلا عدد قليل من المشاتل الخاصة لإنتاج نبتات الشجر الصغيرة.

ويقدر إجمالي المتطلبات من البذور في حالة المحصولين الرئيسيين في شمال العراق (وهما القمح والشعير) بـ 000 50 طن بالنسبة للقمح، و 000 14 طن بالنسبة للشعير. أما القيود الرئيسية المعرقلة لتوفير البذور الجيدة فهي: عدم وجود نظام منظم لإنتاج البذور؛ والقدرة المحدودة في مجال تنقية البذور وتصنيفها ووحدات المعالجة؛ ونقص المرافق المناسبة لتخزين البذور. ويمكن القول على وجه التحديد إن وجود نسبة كبيرة من الأعشاب وبذور الشعير مختلطة ببذور القمح المحصود يمثل أهم مشكلة نوعية.

حماية النباتات

تشكل الآفات والأمراض خطرا دائما يتهدد الإنتاج الزراعي في المحافظات الشمالية الثلاثة. وقد أمكن تحديد مجموعة ضخمة من الآفات والأمراض التي تؤثر على الغلات في مختلف المحاصيل التي تزرع في المنطقة.

ولقد واجهت الحشرات مثل بقة الحبوب والقشرة الرخوة زراع القمح والشعير منذ سنوات عديدة بخطر شديد، وتسببت في بعض الأحيان في خسائر كبيرة في الإنتاج. وكذلك يشكل مرض التفحم المغطى مشكلة شديدة الخطر في مجال إنتاج القمح. والمزارعون الذين لا يعالجون بذورهم، قد يخسرون في بعض السنوات 60٪ تقريبا من إنتاجهم. وتمثل عثة العنكبوت الأحمر والذبابة البيضاء مشكلتين خطيرتين بالنسبة لزراع الخضر والفاكهة في المنطقة. ويتسبب الجندب في أضرار شديدة تلحق بالخضر والكروم في المناطق الجبلية، حيث يقل النبات في المناطق المحيطة. وما زالت القوارض تمثل مشكلة شائعة بالنسبة للمزارعين في الأراضي المسطحة فيما يتعلق بجميع المحاصيل. وقد تؤدي أعشاب مثل الشوفان البري وعشب الجرب الشامي والخردل البري في حالة محصولي القمح والشعير إلى انخفاض شديد في الغلات.

ويعتمد المزارعون على استخدام مبيدات الآفات في مكافحة هذه الآفات. غير أن هذا الاعتماد الكامل على مبيدات الآفات غير مناسب، ومن ثم يتعين إدخال استراتيجيات الإنتاج المتكامل ومكافحة الآفات. وقد ثبت أن التدريب المقدم في إطار مدرسة المزارعين الميدانية وسيلة شديدة الفعالية للتطوير والتدريب على الإنتاج المتكامل ومكافحة الآفات. وبناء على ذلك، ينبغي إدخال النهج المتبع في المدرسة المذكورة في المحافظات.

وينبغي الإبقاء على المخاطر الكامنة في استخدام مبيدات الآفات عند أدنى مستوى ممكن. ولهذا الغرض يحتاج المزارعين إلى تدريب متواصل على مناولة واستخدام مبيدات الآفات طبقا للممارسات الزراعية السليمة. يضاف إلى ذلك، تعد مرافق التخزين الوافية وما يتصل بذلك من أماكن العمل أساسية في تخزين ومناولة مبيدات الآفات.

إمكانات تطوير الإنتاج الزراعي

تمتلك المحافظات الشمالية الثلاثة موارد التربة والمياه اللازمة لتلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية من القمح والأرز، وهما الغذاءان الأساسيان. كما أن الظروف مواتية لإنتاج المنتجات عالية القيمة بكفاءة، بما في ذلك منتجات الألبان، والدواجن، والخضر، والفاكهة وزيوت الطعام. إلا أن استغلال إمكانيات هذه المنطقة يقتضي أن تنشئ نظاما للحوافز المشجعة لجهود القطاع الخاص واستثماراته بالتوازي مع الخدمات العامة الجيدة التي توفر الدعم وإطارا تنظيميا (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2001). والمشكلة التي تواجه إصلاح إنتاج المحاصيل هي رفع الإنتاجية على نحو مستدام (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2000).

وتوفر موارد برنامج النفط مقابل الغذاء المتاحة للمنطقة فرصة هامة من منظور قومي لتحقيق التنوع الاقتصادي وتعزيز الاقتصاد غير النفطي. ويتطلب ارتفاع نصيب السكان الريفيين في المنطقة تركيز الاستثمار على الزراعة بوصفها المحرك الرئيسي للنمو والوسيلة الرئيسية للحد من الفقر. ويبدو من المؤكد أن برنامجا حسن الإعداد لإصلاح قطاع الزراعة رشيد من الناحية الفنية وقادر على البقاء من الناحية الاقتصادية (رغم أن نقل الأسواق وتشوهات الأسعار ينطويان فيما يبدو على مشكلة خطيرة. وكان نطاق شموله متسع بحيث يصل إلى أغلبية السكان الريفيين يؤدى إلى تنمية زراعية مستدامة في العراق.(منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2001).

زراعة الصون في المنطقة

في المحافظات الشمالية الثلاثة وفي إطار برنامج النفط مقابل الغذاء، بدأت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بالتعاون مع السلطات المحلية، العمل في زراعة الصون عن طريق أنشطة التدريب وإجراء تجربة طويلة الأجل في الميدان بمركز عين قاوا للبحوث. وكانت التجارب ترمي إلى اختبار عنصرين هامين من عناصر النظم الزراعية، وهما: تعاقب المحاصيل وإدارة التربة. وبناء على هذه التجارب أعدت مجموعة من التعليمات لإدخال وإجراء البحوث (التي يراد لها أن تكون تجربة طويلة الأجل للسماح بتحسين الظروف المادية والكيميائية والبيولوجية للتربة)[5]. وقد بدأت هذه التجربة طويلة الأجل في سنة 2001 عن تعاقب المحاصيل وإدارة التربة ويمكن أن تعد "مختبرا" ميدانيا حيث يمكن دراسة محتوى التربة من المادة العضوية، والإصابة بالحشرات والأمراض، والآثار الواقعة على فيزياء التربة (التجمع والبنية والكثافة وما إلى ذلك).

كما أجريت في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء مشاهدات ميدانية على إدارة التربة في المحافظات الشمالية الثلاثة، وذلك للتحقق من إمكانية الشروع في عملية لقصر الحرث على الحد الأدنى أو الامتناع عنه على مستوى

[5] أنظر الملحق التقني بشأن إنتاج المحاصيل ونظام الزراعة في خطة الثلاث سنوات الخاصة بالمحافظات الشمالية الثلاثة، منظمة الأغذية والزراعة، إدارة برامج الإغاثة الخاصة، روما 2003.

المشاهدة. وبناء على تحليل المشاهدات الميدانية أعدت تعليمات تتعلق بعملية الزراعة بما في ذلك تخطيط الحقل وتمهيد التربة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2003**b**).

وكان هناك عمل ثالث يتعلق بأنشطة الصون هذه، ويندرج بدوره في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء، وقد نفذ في مركز البحوث في عينكاوه. فقد أجريت للسنة الثانية مشاهدة ميدانية على تسلسل المحاصيل من أجل فهم كيفية اندراج المحاصيل الجديدة، مثل فول الصويا وعباد الشمس والذرة، في النظم التي يتبعها المزارعون لزرع المحاصيل. ومرة أخرى أعدت بناء على التحليل تعليمات بشأن خطة لأربع سنوات لتسلسل المحاصيل، وتخطيط الحقول وتقييم البيانات.

القيود المعرقلة لزراعة الصون في المنطقة

تتضمن القيود المعرقلة لزراعة الصون في المنطقة، ما يلي:

- ***إدارة بقايا المحاصيل***

الممارسة الأساسية للزراعة المستدامة هي الإبقاء على المادة العضوية المتخلفة عن المحصول السابق على سطح التربة. ولكن الوضع المتبع في المنطقة على عكس ذلك، وذلك أن قش الشعير أو القمح يحرق أو يجمع لعلف الحيوانات.

- ***مراقبة الأعشاب***

تصاب المحاصيل الشتوية بالأعشاب في كثير من حقول المزارعين. وتتنافس الأعشاب مع المحاصيل تنافسا رهيبا نظرا لأن الأعشاب في معظم الحقول تستولي على المساحة المزروعة بأكملها.

- **تعاقب المحاصيل**

تعاقب المحاصيل هو تسلسلها على نحو مخطط، وهو يشمل استخدام نفس الحقل كل سنة لزراعة محصول مختلف. وزراعة المحاصيل المزدوجة هي بدورها تسلسل للمحاصيل وفقا لخطة إذ يزرع محصولان على التعاقب في نفس الحقل ونفس السنة.

ويقتضي الأمر إجراء أنشطة ***البحوث*** التالية في المستقبل لضمان التنفيذ المناسب لزراعة الصون:

- تحديد خيارات جديدة بالنسبة لأنواع ***العلف*** المخصص لإطعام الحيوان وذلك للاستعاضة عن قش القمح والشعير وتحسين نوعية التربة بالتالي.
- فهم معدل تحلل ***فضلات محاصيل*** القمح، والشعير، والحمص، وفول الصويا، وعباد الشمس والذرة.
- مكافحة الأعشاب بإتباع ***نهج الإنتاج المتكامل ومكافحة آفات الأعشاب***، بما في ذلك اختبار المواد الكيماوية كاستراتيجية لمكافحة الأعشاب.
- الإصابة بالأمراض والحشرات باستخدام مفهوم ***الإنتاج المتكامل ومكافحة آفات الأعشاب***.

الفصل الثامن

مـوارد الميــاه والــري

موارد المياه السطحية

يقسم العراق عامة إلى ثلاثة أحواض نهرية: دجلة والفرات وشط العرب. ويقدر متوسط التدفق السنوي في الفرات عند دخوله العراق بـ 30 كم^3 وفي دجلة بـ 21.2 كم^3. وبينما يأتي 50٪ من مياه دجلة من داخل العراق، فإن أكثر من 90٪ من مياه الفرات يأتي من خارج البلد. ودجلة على خلاف الفرات ليس له إلا روافد قليلة تقع كلها على ضفته اليسرى بما في ذلك نهر الزاب الكبير الذي يولد 13.18 كم^3 عند التقائه بدجلة، ونهر الزاب الصغير الذي يولد 7.17 كم^3، والنهر العظيم الذي يولد 0.79 كم^3 ونهر ديالى الذي يولد 5.74 كم^3. ويبلغ الطول الإجمالي للأنهار الجارية في العراق حوالي 773 4 كيلومترا يصل نصيب دجلة والفرات منها إلى 290 1 كيلومترا و015 1 كيلومترا على التوالي.

وتوفر عادة المتطلبات الإجمالية من المياه، والتي تقدر بـ 75 مليار متر مكعب سنويا، عن طريق موارد المياه السطحية أي نهري دجلة والفرات وروافدهما. وقد بني نهر صدام لزيادة كفاءة نقل المياه، وتقليل الخسائر والتشبع بالمياه، وتحسين نوعيتها. ويعمل النهر كمخرج رئيسي للتصريف؛ فهو يجمع مياه الصرف فيما بين النهرين الرئيسيين الفرات ودجلة لما يزيد على 1.5 مليون هكتار من الأراضي الزراعية من شمالي بغداد حتى الخليج. وللنهر مجرى مائي طوله 565 كيلومترا ويبلغ تفريغه الإجمالي 210 متر مكعب في الثانية. كما بنيت مجار أخرى للمياه لاستصلاح أراض جديدة أو للحد من التشبع بالماء. ويجري أيضا بناء مجار جديدة للمياه، بما في ذلك المصرف الشرقي لنهر الغراف والمصرف الشرقي لدجلة اللذان يصدران عن جنوب الحلة وجنوب الكوت على التوالي، وكلاهما ينتهي في الناصرية.

غير أن النقص الشديد في هطول الأمطار مؤخرا في مناطق أحواض الأنهار الرئيسية في العراق، وانعدام الغطاء الثلجي فوق مناطق تجميع مياه هذه الأنهار، بالإضافة إلى انخفاض كميات المياه الصادرة أسفل المجرى عن السدود المشيدة في المنطقة الضفية بتركيا، قد أدت جميعها إلى تقليل كميات المياه المتدفقة في الأنهار العراقية. وقد بلغ التدفق الإجمالي في جميع الأنهار العراقية كما سجل خلال 1999/1998 و2000/1999 حوالي 40٪ من المتوسط الإجمالي العام. وترتب على ذلك أن مساحات زراعة المحاصيل المعتمدة على الري قد تضاءلت خلال موسمي الزراعة, وهو ما أثر بشدة على الإنتاج والإنتاجية.

موارد المياه الجوفية

عثر على مياه جوفية جيدة في سفوح الجبال شمال شرقي البلد على عمق يتراوح بين خمسة أمتار وخمسين مترا، حيث يقدر تفريغ مستودعات المياه الجوفية بما يتراوح بين 10 و40 متر مكعب في الثانية. كما وجدت مياه جوفية في المنطقة المحاذية للضفة اليمنى لنهر الفرات على عمق يصل إلى 300 متر. ويبلغ التفريغ المقدر لمستودعات

المياه الجوفية 13 مترا مكعبا في الثانية. كما توجد مياه جوفية في مناطق أخرى من البلد، ولكنها تتصف في جميع الحالات بمستوى من الملوحة يفوق مليغرام/1. وتتفاوت ملوحة مستودعات المياه الجوفية على الضفة اليمنى لنهر الفرات بين 0.3 و0.5 مليغرام/1، بينما تزداد ملوحة المياه في اتجاه جنوب شرقي البلد بحيث تصل إلى مليغرام/1 تقريبا.

وفي الوقت الحاضر توفر موارد المياه الجوفية ما يقدر بـ 0.9 مليار متر مكعب من المياه سنويا تغطي احتياجات 000 64 هكتار من الأراضي الزراعية في مناطق لا تتوافر فيها عادة المياه السطحية أو تكمل بإمدادات المياه الجوفية، أي محافظات الأنبار ونينوى والتأميم وصلاح الدين وكربلاء والنجف والسماوة والبصرة.

وقد اضطلعت الشركة الحكومية لحفر آبار المياه بحفر آلاف الآبار العميقة في مواقع ريفية لا تتوافر فيها شبكة المياه السطحية. والآبار متعددة الأغراض وهي تستخدم للري التكميلي في الشتاء بحيث تسقي الخضر في الصيف والحيوانات الزراعية وتفي بالاحتياجات المنزلية. ومنذ فترة وجيزة حفر في محافظة التأميم وحدها 1500 بئر تبلغ طاقة كل منها 15 مليغرام في الثانية. كما تحفر مجموعات من الآبار العميقة لتوفير المياه مباشرة للسكان الحضريين والريفيين على السواء مثل المقيمين في قندس (التأميم) وقره تبه (ديالى).

الري

يجري ري 70٪ من المساحة الزراعية في البلد بينما تعتمد الثلاثون في المائة الباقية على الزراعة البعلية. وفي بعض المناطق يستخدم الري الإضافي لتكملة مياه المطر، وتعتمد أراضي الرعي بأكملها على المطر دون غيره. ومن المساحات المعتمدة على الري 62.8٪ تتلقى المياه عن طريق مشروعات الري بالجاذبية، و 36٪ تضخ لها المياه من الأنهار والقنوات الكبرى و 1.2٪ تتلقاها من مستودعات المياه الجوفية والينابيع.

وخلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 1997 كانت المساحة الإجمالية المعتمدة على الري تتراوح بين 055 3 و404 3 مليون هكتار، وهو ما يمثل 30.6٪ من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة، و73٪ من الأراضي المناسبة بدرجة متوسطة أو عليا. والمحاصيل الرئيسية المعتمدة على الري هي: القمح، والشعير، والأرز، والذرة، والخضر، والبلح. وقد كان لنهري دجلة والفرات تأثير هام على تطور المناطق الزراعية في العراق. ومثال ذلك أن الإمكانيات المقدرة للري قد زادت بنسبة 29.41٪ من 1976 إلى 1990، وهو ما عزي إلى تطور مرافق الخزن المخصصة للمياه الآتية من النهرين. وفي 1990 كان 63٪ من الأراضي المعتمدة على الري توجد في حوض دجلة، و35٪ في حوض الفرات، و2٪ في حوض شط العرب. ويشير الأخير إلى الجزء الواقع أدنى المجرى من ملتقى النهرين.

وهناك شبكة شاملة من أنابيب الصرف الفخارية تحت سطح الأرض وقنوات سطحية للصرف تجمع مياه الصرف من الحقول الزراعية وتتخلص منها بنقلها عن طريق المخرج الرئيسي للتصريف في نهر صدام إلى شط العرب،

وبذلك تبقى الأراضي المعتمدة على الري خالية من الملوحة ومشكلات التشبع بالماء. وتستخدم محطات صرف المياه لرفع مياه المجاري إلى المخرج الرئيسي للتصريف، ومن ثم إلى خليج العرب عن طريق الجاذبية. وتتضمن جميع مشروعات استصلاح وتعمير الأراضي عناصر تتعلق بالري وبالصرف على حد سواء.

الإمكانات الإنمائية

من الضروري أن تكفل إمدادات كافية من المياه عن طريق تطوير وإدارة موارد العراق من المياه السطحية والجوفية. وينبغي لصيانة بنى الري التحتية القائمة بانتظام، وإقامة مشروعات جديدة للري، وإجراء الإصلاحات العاجلة لأي مرفق ري يضار عند اندلاع الحرب أن تؤخذ جميعها في الحسبان في إطار خطة قصيرة الأجل. يضاف إلى ذلك، أنه ينبغي توجيه عناية خاصة إلى الاضطلاع بتدابير احتياطية لضمان إمدادات مستدامة للمياه اللازمة لري المحاصيل وسقي الحيوانات الزراعية وللاستخدام المنزلي عند حدوث جفاف في المستقبل. وينبغي للتدابير المطلوبة أن تركز على ما يلي:

- **زيادة استخدام إمدادات المياه السطحية والجوفية المتوافرة**. وتقتضي الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف إصلاح وحدات ضخ المياه والمحركات الكهربائية القديمة البالية في محطات الضخ الخاصة بالري والصرف، وحفر وتطوير الآبار الأنبوبية في المناطق المعتمدة على موارد المياه الجوفية.
- **تقليل الخسائر المائية في مياه شبكات قنوات نقل المياه**. ويقتضي هذا تنظيف شبكات الري والصرف من الأعشاب والرواسب على النحو المناسب، وتنظيف أنابيب الصرف الفخارية تحت سطح الأرض بصفة دورية، وتبطين القنوات الطينية المنتقاة بالخرسانة.
- **تحسين كفاءة تحويل المياه ونقلها واستخدام مياه الري في المزارع**. ويتحقق ذلك عن طريق الصيانة المنتظمة لبنى ومعدات تحويل المياه ونقلها مع بناء الجديد منها، وتوسيع نطاق استصلاح الأراضي المناسبة للري السطحي، وإدخال آلات الرش الحديثة التي تقذف الماء إلى أعلى ونظم الري الموضعية للري بالتنقيط في حقول المزارعين.

المؤسسات والخدمات

يمتلك العراق بنى تحتية للري واسعة النطاق راسخة. وقد بنت هذه المرافق وزارة الري من خلال الشركات واللجان الحكومية السبعة عشر التابعة لها. وتستخدم السدود الضخمة مثل دربندكتان ودوكان وصدام لأغراض هيدروكهربائية. وتستخدام سدود أخرى أصغر مثل دهوك ودبس وحمرين والسماوة لخزن مياه الري. وتستخدم بنى تحويلية مثل سامراء وهندية والسماوة لمنع المياه من التدفق في الأنهار الرئيسية وتحويلها إلى القنوات الرئيسية وشبكات التوزيع. وتقوم محطات ضخ عديدة، مقامة على جانب الأنهار وتتمتع بطاقات تصل إلى 12 متر مكعب في الثانية،

بنقل المياه مباشرة إلى مصانع معالجة المياه مثل وحدة ديالى أو قنوات الري، ومن ثم إلى حقول المزارعين عن طريق الجاذبية. وتستخدم سدود الاعتراض أو التأخير مثل عبيد وخولان لجمع مياه المطر واستخدامها على الصعيد المحلي لتلبية احتياجات المجتمعات الزراعية المحلية. ومشروعات الري واستصلاح الأراضي موزعة بصفة رئيسية على جميع أنحاء منطقتي الوسط والجنوب بالعراق. والهدف الرئيسي لها هو زيادة مساحة الأراضي الزراعية والمعتمدة على الري للإنتاج الزراعي المستدام.

وتصل جميع مدخلات الري القادمة إلى إحدى عشرة نقطة مركزية للتوزيع في مستودعات الشركات واللجان الحكومية التابعة لوزارة الري في بغداد, وهي:

- الشركة الحكومية لإصلاح الآلات والمعدات الموجودة في الدورة؛
- الشركة الحكومية لحفر آبار المياه الموجودة في الخضرة؛
- شركة الأنصار الحكومية لصيانة مشروعات الري والموجودة في العويرج؛
- اللجنة الحكومية لصيانة مشروعات الري الموجودة في الصقلاوية؛
- الشراكة الحكومية لحفر الآبار في جرف النداف؛
- شركة الفرات الحكومية لدراسات وتصميمات مشروعات الري الموجودة في العامرية؛
- اللجنة الحكومية للسدود ومستودعات المياه والموجودة في تل محمد؛
- شركة القادسية الحكومية لصيانة مشروعات الري والموجودة في الزيداني؛
- شركة الفاو الحكومية لمشروعات الري والاستصلاح والموجودة في الشيلاعة؛
- شركة الرافدين الحكومية لبناء الخزانات والموجودة في التاجي؛
- اللجنة الحكومية لمشروعات الري والاستصلاح والموجودة في مجايلة.

ومن المستودعات المركزية توزع المدخلات على ست عشرة شركة ولجنة حكومية تابعة توجد مقارها الرئيسية في بغداد. وفيما يلي قائمة بها:

- اللجنة الحكومية لتشغيل مشروعات الري؛
- اللجنة الحكومية لتشغيل نهر صدام؛
- اللجنة الحكومية للسدود والخزانات؛
- اللجنة الحكومية لمشروعات الري والاستصلاح؛
- اللجنة الحكومية للمسح؛
- شركة الفرات الحكومية لدراسات وتصميمات مشروعات الري؛
- شركة دجلة الحكومية لدراسات وتصميمات مشروعات الري؛
- الشركة الحكومية لبحوث موارد المياه والتربة؛
- الشركة الحكومية لحفر آبار المياه؛

- شركة الفاو الحكومية لمشروعات الري والاستصلاح؛
- شركة القادسية الحكومية لمشروعات الري والاستصلاح؛
- شركة حلبجة الحكومية لصيانة مشروعات الري؛
- شركة النصر الحكومية لصيانة مشروعات الري؛
- شركة الرافدين الحكومية لبناء السدود؛
- الشركة الحكومية لإصلاح الآلات والمعدات؛
- شركة المثنى الحكومية لجرف الأنهار.

وتسلم جميع مشروعات الري بعد إكمالها إلى مديريات الري الخمسة عشر للمتابعة والصيانة والتشغيل. وتتخذ هذه المديريات مقارها في عاصمة كل محافظة بما في ذلك نينوى والتأميم وصلاح الدين وديالى والأنبار وبغداد وبابل وكربلاء والنجف والقادسية والمثنى وذي قار والكوت والسماوة والبصرة.

ومن الناحية الأخرى تتولى وزارة الزراعة تزويد المزارعين بمضخات معززة صغيرة لرفع مياه الري السطحية المقننة من القنوات والأنهار القريبة أو الآبار السطحية المفتوحة إلى حقولهم التي يرويها الفيضان. يضاف إلى ذلك أن وزارة الزراعة تتولى أيضا تزويد المزارعين كل على حدة بمعدات للري تستخدم في المزرعة مثل نظم الرش إلى أعلى والنظم الموضعية للري بالتنقيط. وقد زود المزارعون بالفعل بآلاف الرشاشات الدوارة والمتنقلات الخطية ومدفعات إطلاق المياه ونظم الرشاشات المحمولة والنظم الموضعية للري بالتنقيط، وذلك لاستخدام المياه بكفاءة في المزرعة من خلال الشركة الحكومية للإمدادات الزراعية.

القيود والإمكانات لتنمية الموارد المائية

القيود

كان العراق قبل حرب الخليج في سنة 1990 يتمتع بدخل من أعلى الدخول للفرد الواحد في المنطقة، وكان باستطاعته تصدير كميات كبيرة من الأغذية والدواء والبنود الزراعية وغير ذلك من المدخلات التي شملت جزءا كبيرا من احتياجاته المحلية. ولكن قدرة العراق على كسب العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد المدخلات الأساسية أصبحت تخضع لقيود صارمة في ظل العقوبات. وهكذا أصيبت قطاعات عديدة بما في ذلك القطاع الزراعي بآثار سلبية شديدة بحيث هبط الإنتاج والإنتاجية إلى مستوى منخفض، وترتب على ذلك، أن شهدت جميع أنحاء البلد نقصا شديدا في الغذاء.

وقد أسهمت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء إسهاما كبيرا في إصلاح قطاع موارد المياه والري. ويجري تنفيذ برنامج لاستغلال موارد **المياه الجوفية** على نحو **مستدام**، وذلك بالاستناد إلى

تقدير شامل للمياه الجوفية واستخدام معدات الحفر المشتراة في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء. وفي نفس الوقت يجري إصلاح وتحسين المشروعات التقليدية للري السطحي، بينما تقدم لصغار المزارعين والعائدين معدات الري التي تحقق وفورات في المياه. وفي الوقت الحاضر يجري ري ما يقرب من 000 90 إلى 000 100 هكتار.

وفي وسط/جنوب البلد تتقاسم الوزارتان (وزارة الري ووزارة الزراعة) المسؤوليات عن الزراعة المعتمدة على الري. أما تنمية موارد المياه وبناء وصيانة وتشغيل البنى التحتية للري فتخضع لسلطة وزارة الري، بينما تضطلع وزارة الزراعة بمسؤولية الري في المزارع. وتبين تقارير مراقبي القطاعين الفرعيين للري والآلات في الجنوب أنه تم بالفعل توفير معدات تزيد قيمتها عن 1.5 مليار دولار أمريكي من خلال برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء. وتتضمن المشتريات الكبرى الموردة لوزارة الري استبدال العناصر البالية في محطات الري وضخ الصرف، والآلات الثقيلة المستخدمة في تنظيف القنوات (كبلات السحب والكراءات)، ومعدات جرف التراب والبناء (الحفارات والمكاشط والمجارف وجرارات التسوية والممهدات وعربات النقل ومصانع الخرسانة وما إلى ذلك)، وآلات الري لـ 000 40 هكتار، ومعدات حفر الآبار (أجهزة الحفر وأنابيب التغليف)، ومضخات الآبار العميقة وما إلى ذلك. وقد تم في إطار برنامج وزارة الزراعة توريد حوالي 000 50 مضخة للري و000 10 نظام للري (رشاشات دوارة ومرشات). كما تم توفير كميات كبيرة من قطع الغيار.

وقد رصد ما يقرب من 70٪ من الأموال المخصصة لقطاع الزراعة في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء لشراء معدات الري لإصلاح البنى التحتية للري ولمتطلبات المزارعين من معدات الري في المزارع. وقد تم توزيع حوالي 82٪ من المدخلات التي وصلت إلى العراق في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء توزيعا عادلا على جميع مناطق البلد، واستخدمت بفعالية لإصلاح وصيانة مشروعات الري.

الإمكانات

يعتمد الإنتاج الزراعي في أجزاء كبيرة من العراق اعتمادا كبيرا على الري. ولذلك كانت المشروعات الحكومية القائمة للري ذات أهمية قصوى وخاصة في وسط وجنوب العراق. وفي هذه المناطق يعتمد جزء كبير من السكان على إمدادات المياه الآتية من المشروعات الخاصة بري المحاصيل وسقي الحيوانات الزراعية وبالاستخدام المنزلي. ولذلك فانه من المهم ضمان إمدادات للمياه وافية عن طريق الصيانة المنتظمة لبنى الري التحتية القائمة، وعن طريق إجراء الإصلاح العاجل لأي مرفق للري يصاب بالضرر خلال الحرب. وفيما يلي بعض التدابير اللازمة لتحقيق هذا الهدف:

- صيانة معدات تحويل المياه في بنى منشآت المنبع؛
- إصلاح وحدات الضخ في محطات الري وضخ الصرف؛
- تطهير الشبكات السطحية لنقل مياه الري والصرف من الإعشاب والرواسب؛
- جرف مدخلات الأنهار إلى محطات الضخ وقنوات المياه الأخرى؛

- صيانة مرافق توزيع المياه على مستوى شبكات القنوات؛
- حفر شبكات جديدة للري وتبطين القنوات الطينية القائمة بالخرسانة؛
- التنظيف الدوري لأنابيب الصرف الفخارية تحت مستوى السطح؛
- تسوية الأرض بالليزر من أجل نظم الري السطحية؛
- إدخال نظم فعالة للري بالرش إلى أعلى في حالة المحاصيل الحقلية على مستوى المزارع؛
- إدخال نظم موضعية فعالة للري بالتنقيط في حالة محاصيل الخضر وأشجار الفاكهة؛
- حفر وتطوير الآبار العميقة في المناطق الريفية؛
- توفير مضخات الآبار العميقة ومجموعات التوليد الخاصة بالآبار في حقول المزارعين؛
- بناء خزانات صغيرة جديدة لتأخير المفعول في المواقع المحتملة لمستجمعات المياه؛
- إتمام القسم الرئيسي من نهر صدام بين الناصرية والبصرة؛
- إتمام سدود التخزين التي يجري بناؤها حاليا بما في ذلك خزانات المخول والعظيم والثرثار؛
- إتمام جميع مشروعات استصلاح الأراضي التي بدأت بالفعل في المحافظات الخمس عشرة في الوسط والجنوب بما فيها الحويجة، وشرق الغراف، وهور رجب واللطيفية إلى غير ذلك.

ضعف البنى التحتية للري وتأثير ذلك على الإنتاج الزراعي

من شأن أي ضرر يلحق بسدود البلاد (في الشمال والجنوب والوسط على السواء) أن يخل إخلالا شديدا بالإنتاج الزراعي. وذلك أن خفض قدرات حجز المياه في المستودعات وتنظيم التدفق يؤدي إلى إنقاص المساحة المعتمدة على الري وزيادة مخاطر الفيضان ومشكلات انجراف التربة، ويؤثر في بعض الحالات على إنتاج القوة الكهربائية المائية. ومن شأن هذه الآثار أن تدوم لفترة طويلة لأن الإصلاح معقد وعالي الكلفة ويحتاج لوقت طويل، فضلا عن أنه يقتضي إبرام عقود كبرى مع شركات متخصصة.

ومن شأن أي ضرر كبير يصيب الهدارات أو مدخلات القنوات أو منشآت المنبع الخاصة بنظم الري، أن تكون له آثار خطيرة على منطقة القيادة أدنى المجرى عن طريق خفض تدفق الري أو قطعه أو التسبب في إطماء القنوات. وفي هذه الحالة قد تطول الآثار أو تقصر وتكون محدودة نسبيا من حيث المكان والزمان. ومن الممكن للضرر الذي يصيب أقسام القنوات أو حواجزها أن يؤدي إلى انقطاع مؤقت في أنشطة الري. إلا أن أعمال الإصلاح لا ينبغي أن تكون شديدة التعقيد ولا تقتضي معدات شديدة التخصص. ومن شأن نقص الصيانة في القنوات (إزالة الملوحة والتجريف) أن يؤدي إلى إنقاص المساحات المعتمدة على الري، وإلى الفيضان وما إلى ذلك. ومن شأن الضرر الذي يصيب بنى الصرف التحتية أن يزيد من مشكلات التشبع بالماء والملوحة.

ومن المفترض أن كثيرا من *محطات الضخ الكبرى* لإمدادات المياه والصرف تشغل بمضخات حجمية ذات منسوب منخفض وتدار بالكهرباء. ويترتب على ذلك أن انقطاع الكهرباء من شأنه أن يؤدي إلى تعطيل الري أو الصرف، إلى جانب الضرر الذي قد يلحقه مباشرة بمحطات الضخ.

وتستخدم المشروعات الصغيرة *للري بالضخ* (من المياه الجوفية أو من الأنهار)، في شمال وجنوب ووسط العراق على السواء، مضخات الديزل أو المضخات والمولدات، ويعطلها من ثم نقص الوقود. وفي الوقت الحاضر يقام في الوسط/الجنوب عدد كبير من نظم الرشاشات الدوارة الثابتة. وهي تسلم مع مضخة ومولد، وتوصل بالآبار العميقة. ويتأثر تشغيلها بدوره بنقص الوقود.

ولا تتأثر المشروعات التقليدية الصغيرة للري بالجاذبية (في الشمال) طالما بقي المزارعون في حقولهم.

الإصلاحات وقطع الغيار الميكانيكية. بينما تتوافر في المحافظات الشمالية إمدادات دائمة لقطع الغيار في السوق المفتوحة وورش التصليح في القطاع الخاص، فإن نشوب نزاع يمكن أن يؤدي إلى نتائج خطيرة في الوسط/الجنوب حيث ما زالت مرافق الإصلاح وإمدادات قطع الغيار تنظم جزئيا من خلال الشركات الحكومية.

الفصل التاسع

الميكنـــة الزراعية

سياسة الميكنة في منطقتي الوسط والجنوب

تقضي سياسة الميكنة في العراق بتزويد المزارعين بوسائل الإنتاج بأسعار **مدعمة بدرجة عالية**. وبناء على ذلك استوردت حتى الآن كميات كبيرة من الآلات الزراعية التي بيعت للمزارعين في القطاع الخاص عن طريق شركة الإمدادات الزراعية التابعة لوزارة الزراعة.

ملكية القطاع الخاص للآلات الزراعية – أسطول الجرارات وآلات الحصد والدرس

كان أسطـول الجرارات قبل العقوبات يتضمن 000 40 وحدة وأسطول آلات الحصد والدرس يتضمن 000 5 وحدة.

مساحة الأراضي الزراعية = 000 400 4 هكتار
المحاصيل المحتاجة إلى الحصد والدرس = 000 639 2

نسبة الجرارات إلى المساحة الزراعية = 1: 110 هكتار
نسبة آلات الحصد والدرس إلى المساحة المحتاجة إلى الحصد والدرس =: 1: 528 هكتارا.

وبداية من أبريل/نيسان 1995 حتى يوليـــو/ تمـــوز 2002، كان العـــدد الإجمالـــي للجـرارات المستوردة 344 11 ولآلات الحصد والدرس 600.

كان إجمالي عدد الجرارات 000 40 + 344 11 = 344 51
وكان إجمالي عدد آلات الحصد والدرس 000 5 + 600 = 600 5

نسبة الجرارات إلى المساحة الزراعية = 1: 86 هكتارا
نسبة آلات الحصد والدرس إلى المساحة المحتاجة إلى الحصد والدرس = 1: 471 هكتارا.

تصنيف الأعمار في أسطول الجرارات وآلات الحصد والدرس (1995/1994)

الجرارات	٪80	<	10 سنوات
	٪53	<	15 سنة
آلات الحصد والدرس	٪50.3	<	10 سنوات
	٪35	<	15 سنة

ورغم أن نسبة الجرارات وآلات الحصد والدرس قد انخفضت إلى حد كبير عما كانت عليه قبل العقوبات إلى مستوى لا يتيح للأساطيل الوطنية أن تفي باحتياجات المساحة الزراعية الحالية، فليس هناك إلا قدرة محدودة على تحقيق أي زيادة في هذه المساحة. يضاف إلى ذلك أن الأسطول الأصلي لم يعد من الممكن إصلاحه على نحو اقتصادي، وينبغي مواصلة البرنامج الحالي لاستبدال الأسطول.

أسطول الأدوات الزراعية

لا توجد بيانات أساسية عن تكوين أسطول الأدوات الزراعية وكميات مكوناته وإن كانت الكميات المستوردة حتى الآن هي كما يلي:

حفارات البذور:	225
المحاريث	1 200
قلابات التربة	1 000
المرشات	18 021

خدمات الميكنة– التعاقد

يتولى المزارعون دون غيرهم تقديم خدمات الميكنة من جار إلى جار. وثمة إذن قطاع غير رسمي نشط لا تعترف به ولا تمثله أي رابطة. وتدل التقديرات الحالية على أن 51٪ من المزارعين يستخدمون معداتهم الخاصة وأن 49٪ يتعاقدون مع مقاول للقيام بالحصد وإعداد أحواض البذور.

توفير قطع الغيار

نظرا لأن أسطول الجرارات وأسطول آلات الحصد والدرس قد شاخا، فإن الحكومة تستورد قطع الغيار وتوزعها من خلال شبكة مستودعاتها. غير أن هذه الشبكة قد استعيض عنها بشبكة من الوكالات حيث يشارك القطاع الخاص في عملية التوزيع.

وتدل التقديرات الحالية على أن 33٪ من المزارعين يشترون ما يتطلبونه من قطع الغيار من خلال شبكة الوكالات وأن 67٪ منهم يشترونها من السوق المحلية.

سياسات الميكنة في المحافظات الشمالية

اعتمدت حكومة العراق المركزية خلال السبعينات سياسة للميكنة تقوم على تقديم الدولة لخدمات الميكنة عن طريق إنشاء شبكة من الورش ومراكز لاستئجار الجرارات التي تديرها الدولة، وذلك في محاولة لتوفير الخدمات للمزارع سواء التي يديرها الأفراد أو الدولة. إلا أنه تبين أن توفير الدولة للخدمات كان فاشلا، وتحولت الدولة بناء على ذلك عن سياستها إلى سياسة تقتضي بيع المعدات الزراعية إلى المزارعين وإدخال تسهيلات الائتمان. وفي إطار هذه السياسة استوردت الدولة أعدادا كبيرة من المعدات الزراعية ووزعتها بأسعار مدعمة إلى حد كبير على مزارعي القطاع الخاص مما تترتب عليه ميكنة الزراعة في العراق إلى حد بعيد.

وتواصل العمل بهذه السياسة في الوسط والجنوب في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء، ولكن أعيد إحياء الورش ومراكز استئجار الجرارات التي تديرها الدولة في الشمال بعد أن توقفت فيما سبق. وترتب على ذلك توجيه مقادير كبيرة من المعدات والأموال إلى بدء وتشغيل القطاع العام كمقدم لخدمات الميكنة بالتنافس مع قطاع خاص كان نشطا وناجحا بالفعل.

ملكية القطاع الخاص للآلات الزراعية: أسطول الجرارات

تبين الأرقام المستقاة من المسح الاجتماعي الاقتصادي الريفي لسنة 2002 الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة أن 14٪ من المزارعين يستخدمون في الحرث جراراتهم الخاصة بينما يضطر 96٪ منهم إلى الاعتماد على استئجار جرارات لأداء هذه العملية الأساسية بما فيها إعداد أحواض البذور. وهذا النقص في ملكية الجرارات لا يمثل قيدا معرقلا لتحسين الإنتاجية الزراعية فحسب، بل يبرز أيضا إلى أي حد وعلى أي نطاق صارت الخدمات التي يوفرها مقدمو خدمات الميكنة للمزارعين جوهرية بالنسبة للمجتمعات الزراعية.

وترينا المؤشرات الواردة أدناه أن الوضع في شمال العراق لا يدل فقط على أن 97٪ من الأسطول لم يعد من الممكن إصلاحه بطريقة اقتصادية، بل يدل أيضا على أن هذا الأسطول لم يعد له حياة مفيدة. إن حياة الجرار الاقتصادية التي تبلغ سبع سنوات تقريبا تتوقف على الزيادة السنوية في معدل الإصلاحات، وعلى قيمة الجرار عند إعادة بيعه، وسعر استبداله بجرار معادل. وفي مقابل ذلك تعتمد الحياة المفيدة لجرار عمره 12 سنة تقريبا على قدم طرازه وعدم توافر قطع الغيار وانخفاض قدرته على العمل بالمقارنة مع جرار جديد.

- 35٪ من الأسطول يزيد عمره على 21 سنة؛
- 78.5٪ من الأسطول يزيد عمره على 16 سنة؛
- 97٪ من الأسطول يزيد عمره على 11 سنة؛

ومن الحجم الإجمالي لأسطول يبلغ 996 13 جرارا هناك 894 12 أو 92٪ من الأسطول متاح للعمل، في حين أن 102 1 جرار أو ما يعادل 8٪ من الأسطول غير متاح للعمل بسبب الأعطال الميكانيكية والأطر البالية. وهذا الرقم، أي 92٪، مرتفع بالنسبة لأسطول عتيق ويدل على ارتفاع مستوى البراعة التي يتميز بها الميكانيكيون المحليون كما يدل على ارتفاع مستوى توافر قطع الغيار الآتية من القطاع الخاص ومستودعات المنظمة.

ومن المقدر بالاستناد إلى المسح الإحصائي الزراعي لسنة 2001 الصادر عن المنظمة أن 658 10 جرارا تستخدم في العمليات الزراعية في أي وقت بعينه، وأن 236 2 جرارا عاطلة عن العمل أو تستخدم في أنشطة خارج المزرعة. وبناء على هذا الرقم المقدر البالغ 658 10 جرارا، فإن استخدام أسطول الجرارات يقدر بـ 76٪ مع اشتغال 16٪ من الأسطول بأعمال غير زراعية وتعطل 8٪. وبالاستناد إلى هذه الأرقام المقدرة للجرارات المستخدمة في الزراعة، فإن نسبة المتوسط الوطني للجرارات لكل هكتار في حالة المساحة المخصصة لزراعة المحاصيل الشتوية تبلغ 1: 64 وتبلغ في حالة إجمالي مساحة زراعة المحاصيل 1: 70. وتدل هذه النسب على أن المحافظات الثلاثة تتمتع بقدرة من الميكنة تكفي لتلبية متطلبات المساحة الحالية لزراعة المحاصيل. بيد أن هذا الوضع يتحقق باستخدام أسطول بال ولا يعول عليه من الجرارات التي لم يعد من الممكن إصلاحها بطريقة اقتصادية. ويترتب على ذلك أنه سيصبح من الصعب الحفاظ على المستوى المرتفع الحالي للتوافر ما لم يستحدث برنامج لاستبدال الجرارات بالنسبة للقطاع الخاص.

ملكية القطاع الخاص للآلات الزراعية: أسطول آلات الحصد والدرس

يتمثل تصنيف الأعمار في توزيع عادي مع وجود قاعدة واسعة النطاق من أعمار آلات الحصد والدرس تبدأ من أقل من 6 سنوات إلى 31 سنة بحيث يبلغ المتوسط 19 سنة. ومن المؤشرات الواردة أدناه نرى مرة أخرى أن الوضع في شمال العراق يدل على أن 97٪ من الأسطول لم يعد يمكن إصلاحه بطريقة اقتصادية. وبناء على ذلك يتعين، كما هو الحال بالنسبة لأسطول الجرارات، تنفيذ برنامج للاستبدال من أجل الحفاظ على القدرة الحالية لأسطول آلات الحصد والدرس.

- 34.5٪ من الأسطول يبلغ عمره 21 سنة وأكثر
- 78.5٪ من الأسطول يبلغ عمره 16 سنة وأكثر
- 97٪ من الأسطول يبلغ عمره 11 سنة وأكثر

ومن إجمالي عدد آلات الحصد والدرس البالغ 669 هناك 578 آلة أو ما يعادل 87٪ متاح للعمل و82 آلة أو ما يعادل 13٪ من الأسطول غير متاح للعمل في أي وقت بعينه. ويمثل هذا مستوى عاليا من التوافر ويدل من جديد على حذق الميكانيكيين المحليين والمستوى المرتفع لتوافر قطع الغيار من القطاع الخاص ومستودعات المنظمة على حد سواء.

ويبلغ إجمالي الهكتارات المخصصة للمحاصيل المناسبة للحصد والدرس 000 550 هكتار، وبذلك تبلغ نسبة آلات الحصد والدرس إلى الهكتارات 1: 937 (000 550/587).

ملكية القطاع الخاص للآلات الزراعية: أسطول الأدوات

يبين حساب نسبة الأدوات الرئيسية إلى الجرارات أن النسبة في حالة المحاريث ذوات القلابة والمقطورات هي 1: 1، بينما تبلغ النسبة في حالة معدات إعداد أحواض البذور 1: 2 وتبلغ في حالة حفارات البذور والمباذر 1: 7. وتدل هذه النسب بوضوح على فئات الأدوات التي ينبغي شراؤها على سبيل الأولوية ولكن بالأحجام المناسبة لتضاهي القدرة الحصانية الحالية والمقترحة للجرارات. يضاف إلى ذلك أن هناك نقصا في أدوات الحرث الطفيف ومرشات المحاصيل وموزعات الأسمدة.

خدمات الميكنة: التعاقد

القطاع الخاص. هناك بالفعل قطاع للتعاقد الزراعي في المحافظات الشمالية، لكن ليس معترفا به بصفة رسمية ولا تمثله رابطة للمقاولين. وهناك مقاولون متفانون في عملهم ولكن معظم العمل يتم على أساس من جار إلى جار وليس هناك من ثم بيانات متاحة عن المقاولين الموجودين وتوزيعهم.

القطاع العام. أعيد إنشاء القطاع العام في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء بوصفه مقدما لخدمات التعاقد عن طريق إقامة مراكز الميكنة. وقد عاد هذا النهج في تجميع الجرارات إلى الظهور مع تسليم الجرارات والأدوات إلى السلطات المحلية على سبيل الاستعارة. وتستخدم هذه الجرارات والأدوات لتوفير خدمات التقاط الحصى والتذرية وتنقية/غسل البذور للعاملين بالزراعة بالإضافة إلى الخدمات التقليدية لتمهيد الأراضي. وتقدم هذه الخدمات مجانا وتتولى تنسيقها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

خدمات الميكنة: الورش والصناعة

ورش القطاع العام

ساعد برنامج النفط مقابل الغذاء السلطات المحلية على إصلاح ثلاث ورش قائمة في مالطا (دهوك) وإربيل والسليمانية بتكلفة إجمالية قدرها 632 84 دولارا أمريكيا (باستثناء الأدوات والمعدات والتركيبات). يضاف إلى ذلك أنه تم من خلال البرنامج بناء خمس ورش محلية جديدة، اثنين منهما في دهوك وإربيل وورشة في السليمانية بتكلفة قدرها 528 151 دولارا أمريكيا. وقد جهزت الورش المركزية الثلاث بحيث تقوم بالعمرات الكبرى، ومن المفترض أن تستخدم الورش المحلية في الصيانة. وتفوق قدرة الورش المتطلبات إلى حد بعيد.

ورش القطاع الخاص

لقد كانت ورش القطاع الخاص ناجحة غاية النجاح في دعم القائمين بالزراعة عن طريق بلوغ المستويات العالية من توافر الجرارات وآلات الحصد والدرس في المحافظات الشمالية. ويبدو أن هذا القطاع مجهز تجهيزا حسنا وهو يبدي مستوى عاليا من البراعة وسعة الحيلة في قدرته على الاستجابة لأحوال السوق المتغيرة.

وقد بدأ عدد من الشركات العالمية في الاستثمار في إقامة ممثلين محليين في المحافظات الشمالية، وإن كان مستوى الخدمات المتاحة بعد البيع محدودا في الوقت الحاضر. وبالإضافة إلى الشركات التي تقيم لنفسها تمثيلا محليا، فإن معظم الشركات الكبيرة الأخرى التي لها معدات عاملة في المحافظات الشمالية قادرة تماما على تقديم المساعدة وقطع الغيار من بغداد أو عمان.

وقطاع الصناعة الخاص مهيأ تماما وقادر تقنيا على القيام بطائفة واسعة النطاق من أعمال التصنيع على أساس الإنتاج بالدفعة. ولكن هناك نقصا في آلات الميكنة الجديدة ومخزون الحديد القياسي. ورغم ذلك فقد دعم البرنامج الصناعة المحلية عن طريق التقدم بطلبات من أجل أدوات الزراعة الأساسية.

توفير قطع الغيار

يستخدم القطاع الفرعي للميكنة حاليا ثلاثة مستودعات تابعة للمنظمة تقرر مؤخرا أن تخزن فيها القطع التي تستوردها المنظمة وتباع إلى المزارعين المحليين. وقد حلل توزيع قطع الغيار في حالة إحدى المحافظات بحسب المستفيدين والقيمة على مستوى المناطق الفرعية، فتبين أن التوزيع قد وصل إلى 73٪ من المناطق الفرعية و818 مستفيدا

في السنة. إلا أن متوسط قيمة القطع التي تلقاها كل مستفيد لا تتجاوز 215 1 دولارا أمريكيا، وهو ما يعد غير كاف لعمرة محرك، ولا بد أن المزارعين يكملون ما تقدمه المنظمة من قطع بما يحصلون عليه عن طريق القطاع الخاص.

وهناك ما يفيد أنه لا يوجد إلا قليل من قطع الغيار الأصلية في القطاع الخاص، وإن كانت توجد كميات كبيرة من القطع غير الأصلية. ومن المشكلات الكبرى التي تواجه القطاع الخاص أن كثيرا من ماركات ونماذج الجرارات التي يتكون منها الأسطول الوطني في الوقت الحاضر عتيقة الطراز، وأن قطع الغيار الأصلية لم تعد متوافرة أو أن ثمة نقصا كبيرا فيها. ويترتب على ذلك أن القطاع القائم لتجارة التجزئة في مجال قطع الغيار يمكنه – إذا استطاع الوصول بسهولة إلى القطع الأصلية عن طريق المنظمة – أن يكون آلية فعالة لتحديدها وتوزيعها.

الفصل العاشر

الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان

الإنتاج الحيواني

ظلت تربية الحيوانات الزراعية وإنتاجها تمارس من جيل إلى جيل في معظم أجزاء العراق، وكانا مصدرا لتوفير المنتجات الحيوانية لقطاع كبير من السكان لأجيال. وقبل العقوبات شمل إنتاج الحيوانات الزراعية من 30 إلى 40 في المائة من القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي وأسهم إسهاما كبيرا في تلبية الاحتياجات التغذوية الأسرية. غير أن هذا القطاع الفرعي قد عانى الكثير خلال فترة العقوبات، فكان هناك هبوط حاد في الإنتاجية والإنتاج على حد سواء. ومن المقدر أن القطاع الفرعي للحيوانات الزراعية لا يوفر إلا غرامين لكل شخص من البروتين الحيواني المنتج محليا وذلك في مقابل 18 غراما قبل العقوبات. والحد الأدنى الموصى به بالنسبة لاحتياجات الفرد وفقا لمنظمة الصحة العالمية هو 55 غراما. وبغية تصحيح الحالة السيئة لإنتاج الحيوانات الزراعية تعمد حكومة العراق حاليا إلى تشجيع إنتاج البروتين الحيواني على الصعيد المحلي من أجل زيادة توافرها، وخفض الأسعار المحلية وزيادة القدرة على شرائها بالنسبة لأغلبية السكان.

والإنتاج الحيواني في العراق يشمل بصفة رئيسية الماشية والأغنام والماعز. ويربى الجاموس والجمال على نطاق محدود. ويأتي حوالي 85 في المائة من مجموعات الماشية في البلد من ***سلالات محلية*** تدر مقادير صغيرة من اللبن في كل حلبة. أما البقية فهي هجين من سلالات أجنبية. والسلالتان المحليتان من الماشية هما الشرابي والجنوبي. ومنذ فرض العقوبات توقفت المحاولات الرامية إلى تحسين أصول التربية المحلية عن طريق التلقيح الاصطناعي. إلا أنه تم مؤخرا استيراد المعدات الأساسية لهذا التلقيح في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء وذلك لتحسين قدرات المركز الرئيسي للتلقيح الاصطناعي في بغداد كخطوة أولى لإعادة تنشيط برنامج تربية الماشية. يضاف إلى ذلك أنه تم توفير آلات الحلب ووحدات الحلب المحمولة وأوعية اللبن الخاصة بمحطات منتجات الألبان والمزارع الصغيرة أو المتوسطة. كما يعتزم العراق استيراد مجموعات جديدة من عجول وثيران الاستيلاد في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء وغير ذلك من المدخلات لإعادة تأهيل محطات ماشية منتجات الألبان. وتستخدم في إنتاج الأغنام السلالات المحلية وهي الأوازي والهمداني والكرادي مع نقلها موسميا على نحو ملحوظ على الطرق المعهودة.

وقد كان إنتاج الحيوانات المجترة (الماشية والغنم والماعز) محدودا بقيود صارمة بسبب ثلاث سنوات متعاقبة من الجفاف (1998–2000) والانتشار واسع النطاق لمرض الحمى القلاعية الذي ظهر في سنة 1998. وقد سجل هذا الجفاف بوصفه أخطر النوبات منذ الثلاثينيات.

وقد بدأت المدخلات الخاصة بالقطاع الفرعي للحيوانات الزراعية في الوصول إلى البلد في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء في المرحلة الرابعة من البرنامج. غير أن المدخلات اقتصرت على اللقاحات والمستحضرات الصيدلية ولوازم إنتاج الدواجن (المعدات والفراريج التي عمرها يوم واحد وبيض التفريخ وما إلى ذلك)، وأدوات التلقيح الاصطناعي البسيطة، ومدخلات سلسلة التبريد. ويتفق الاتجاه السائد في التوريد مع الموضوع الرئيسي لبرنامج النفط مقابل الغذاء (وهو اتخاذ التدابير اللازمة لإيقاف حدوث مزيد من التدهور في الأوضاع الإنسانية). وتوضح اتجاهات التوريد في المرحلة الثامنة اعتزام العمل على زيادة إنتاجية الحيوانات الزراعية عن طريق إصلاح خدمات الولادة والتشخيص في مجال الصحة الحيوانية.

الإنتاج الحيواني ونظم الزراعة

تربى الحيوانات الزراعية في العراق وفق نظم في الإنتاج يغلب عليها الطابع التقليدي، ومن الممكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الإنتاج الحيواني في ظل نظم الزراعة القائمة. ***نظام الزراعة المختلط في الأراضي الجافة***، وهو يرتكز على إنتاج القمح والشعير البعليين اللذين يتناوبان مع إراحة الأرض. وتكاد إيرادات المزارع تعتمد اعتمادا تاما على بيع القمح والشعير نقدا، ويخضع إنتاج الحيوانات الزراعية للقيود التي تفرضها كميات العلف.

ويتيح ***نظام الزراعة المختلطة البعلية*** فرصا لزراعة المحاصيل على نحو أكثر أمنا من نظام الزراعة المختلطة في الأراضي الجافة، وهو يتسع لطائفة أكبر من المحاصيل. ويزرع القمح والشعير على التعاقب مع الحمص والعدس بعد فترة طويلة من الإراحة. وفي إطار هذا النظام تعد الحيوانات المجترة الصغيرة مصدرا هاما للبروتين الحيواني، فهي ترعى في المراعي الطبيعية والأرض الفضاء في المزرعة خلال الشتاء، وتتغذى بفضلات المحاصيل خلال الشتاء. وتقدم للحيوانات الزراعية تغذية تكميلية بحبوب الشعير في أواخر الشتاء عندما تكون فضلات المحاصيل قد استهلكت. ويدعم هذا النظام مربي الدواجن المتخصصين، ولكنه لا يساعد الوحدات المتخصصة في صناعة منتجات الألبان.

أما ***نظام الرعي في المرتفعات*** فهو يشمل الرعي المترحل والمقيم للحيوانات المجترة الصغيرة في مراعي مناطق الغابات والجبال. وفي هذا النظام تستمد إيرادات الأسر بصفة رئيسية من بيع اللحوم واللبن والصوف والمنتجات الصوفية. ويقدم إلى الحيوانات الزراعية في أواخر الصيف غذاء تكميلي من حبوب الشعير عندما تكون بقايا المحاصيل قد استهلكت. والتغذية الحيوانية في هذا النظام سيئة بصفة عامة، وكثيرا ما يكون الرعي مفرطا في الأراضي، وقد تكون مؤشرات أداء هذه الحيوانات منخفضة. وهناك تنوع كبير في نوعية المراعي المحلية وفي مدى تدهور الأراضي.

الصحة الحيوانية

تضطلع المديرية العامة لمجلس البيطرة بوزارة الزراعة بالمسؤولية عن جميع جوانب الصحة الحيوانية وتنظم اقتناء اللقاحات والأدوية والمعدات اللازمة، وكذلك الوسائل الخاصة بالنقل الحقلي وسلسلة التبريد. ومن الأنشطة الصارمة التي سبق تنفيذها في مجال الصحة الحيوانية برامج التلقيح المنتظم بالنسبة للأمراض الوبائية الخطيرة، وحملات تبليل الحيوانات أو تغطيسها أو رشها حماية لها من الطفيليات الخارجية ومكافحة الأمراض حيوانية المصدر. ولكن قيود الميزانية في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء حدت من أنشطة مكافحة الأمراض حفاظا على الصحة الحيوانية مما أدى إلى تفشي عدد من الأمراض الفيروسية والبكتيرية والطفيلية والمنقولة بالقراد من حين إلى آخر. وفي الفترة الأخيرة أصبح مرضا البروسيلات والسل اللذان كانا تحت السيطرة واسعي الانتشار بحيث صار مرض البروسيلات متفشيا في الوقت الحاضر بمعدل 10٪ بين الحيوانات المجترة الصغيرة. ومن تفشيات الأمراض الخاضعة للسيطرة التي شهدها البلد مؤخرا دودة العالم القديم اللولبية في 1996 والحمى القلاعية في 1998 وانتشار الإصابة بمرض الثيليروسيس (theileriosis) في 1999. ومن المحتمل في الوقت الحاضر أن تتفشى حمى الوادي المتصدع نتيجة لوباء المرض الذي أعلن عن ظهوره في اليمن والمملكة العربية السعودية المجاورة في نهاية سنة 2001. وتفشي الأمراض لا يخفض من إنتاج الحيوانات الزراعية فقط، ولكنه يهدد بالانتشار على الصعيد الإقليمي أيضا. يضاف إلى ذلك أن معدلات الانتشار المرتفعة في حالة الأمراض ذات المصدر الحيواني تمثل خطرا على صحة الإنسان.

ويوجد في العراق مستشفى بيطري خاص بكل محافظة من محافظات الوسط والجنوب الخمس عشرة و228 عيادة بيطرية محلية. وتضطلع مستشفيات المحافظات بتزويد العيادات بينما تحصل المستشفيات على إمداداتها من المستودعات المركزية في بغداد. كما تنظم خدمات التشخيص بنفس الطريقة. وتخدم المختبرات المركزية في بغداد مختبرات المحافظات التي تديرها مستشفيات المحفظات والتي تلبي بدورها احتياجات العيادات المحلية في مجال التشخيص.

بعض برامج مكافحة الأمراض

في ظل الأوضاع الراهنة ترمي استراتيجية الحكومة العراقية في مجال مكافحة الأمراض إلى استخدام الموارد المالية المحدودة إلى الحد الأقصى عن طريق استهداف ثلاثة مجالات رئيسية ذات أولوية. وتتضمن البرامج الرئيسية الحالية لمقاومة الأمراض ما يلي:

- ***مكافحة الحمى القلاعية في الماشية والغنم والماعز***، والتي بدأت في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء في يونيو/حزيران 1999، ومن المتوقع أن تستمر لثلاث سنوات منذ بدايتها؛

- ***التلقيح الدوري*** للماشية والغنم والماعز ضد آفة الحيوانات الصغيرة والبروسيللات والانتانمية النزيفية وجدري الغنم والسمدمية المعوية؛
- مشروع ***مراقبة دودة العالم القديم*** اللولبية ومكافحتها؛
- ***تلقيح الدجاج*** في إطار برنامج إنعاش الدواجن التابع لبرنامج النفط مقابل الغذاء ضد الأمراض الكبرى؛
- ***مراقبة بروسيللات وسل الماشية***؛
- ***تلقيح*** الغنم والماعز ضد البروسيلات.

إنتاج الدواجن

بغية تلبية الاحتياجات التغذوية للبلد أنشأت حكومة العراق خلال السبعينات والثمانينات صناعة وظيفية للدواجن تشمل مزارع عصرية للدواجن لإنتاج بيض الطعام ولحم الشواء، ومزارع تربية الماشية، والمفارخ، ومذابح الدواجن. وأصبح تقديم إمدادات مدخلات الإنتاج الضرورية، وتوفير الخدمات الصحية الخاصة بالدواجن مكفولا بصفة منتظمة. وبحلول سنة 1989، دخل ما مجموعه 000 8 مزرعة دواجن حيز التشغيل في البلد، وقدر إنتاجها بنحو 700 1 مليون بيضة طعام و 000 250 طن من لحوم الدواجن. ومنذ 1991، صار هناك تدهور كبير في إنتاج صناعة الدواجن بحيث انتهى إلى حالة قريبة من الانهيار. وبغية معالجة النقص في البروتين الحيواني في سلة الأغذية، أوصى الأمين العام في تقريره الإضافي لسنة 1998 بتحسين الإنتاج المحلي للبروتين الحيواني المتاح بسهولة عن طريق إعادة تنشيط صناعة الدواجن ببرنامج للإنعاش. وأدى هذا إلى إنشاء برنامج إنعاش الدواجن الذي تموله حكومة العراق وبرنامج النفط مقابل الغذاء.

وفي إطار برنامج إنعاش الدواجن يعاد تنشيط إنتاج بيض الطعام ولحوم الشي عن طريق توفير المعدات اللازمة وغيرها من المدخلات بما في ذلك العلف واللقاحات والأدوية ومزارع تربية الأمهات وبيض الفقس. ومرافق الدواجن المستفيدة من البرنامج هي مزارع تربية الأمهات ومزارع تفقيس البيض والمفارخ ومزارع دجاج البيض/الشي والمذابح. وتنتقى مرافق الدواجن المستفيدة على أساس معايير مستقاة من دراسة الجدوى الخاصة بالبرنامج.

وقد ظهر بالفعل التأثير الأولي للبرنامج إذ يوجد انخفاض ملحوظ في أسعار منتجات الدواجن في الأسواق في البلد، واستقرار أسعار السوق بالنسبة للحوم الحمراء. ويواصل برنامج الدواجن المحسن البناء على أساس هذه الإنجازات. وقد بين تقدير لبرنامج إنعاش الدواجن أجرته حكومة العراق بالاشتراك مع الأمم المتحدة في مايو/أيار 2000 إحراز صناعة الدواجن لتحسن تدريجي لافت للنظر منذ بداية البرنامج في 1998.

الإنتاج الحيواني في المحافظات الشمالية

الحيوانات المجترة

شهدت مجموعات الحيوانات المجترة في المحافظات الشمالية الثلاث بالعراق نموا مستمرا خلال الخمس عشرة سنة الماضية. وتدل التنوعات في البيانات المنشورة عن أعداد الحيوانات الزراعية على تحركات الحيوانات نحو الداخل والخارج بسبب مواسم الجفاف والطابع الموسمي لحملات التلقيح. وقد أدى نزوح الحيوانات الزراعية بأعداد ضخمة نحو الداخل خلال 1999/1998، واحتجاز عدد كبير من الغنم والماعز والماشية في الشمال بالإضافة إلى الأمطار في أواخر الشتاء من 2000/1999 إلى إعاقة عودة المراعي في المحافظات الشمالية إلى حالتها الطبيعية، والضغط على موارد العلف.

الماشية

لا توجد بيانات رسمية عن تكوين القطيع في المنطقة بحسب السلالات. ومن المقدر أنه لا يوجد أكثر من 1000 رأس من الماشية الفريزيان الأصيلة. ورغم أن السلالات المحلية غالبة، فإن هناك عددا كبيرا من الماشية المهجنة. ووجود "السلالات ثنائية الغرض" أكثر شيوعا في النظام المختلط البعلي، أي في مناطق نظام "المحصول المضمون" الواقعة بصفة رئيسية في الأراضي المسطحة على ارتفاع متوسط يبلغ فيها هطول المطر 500–900 ملليمتر.

الماشية المحلية

السلالاتان المحليتان الرئيسيتيان من الماشية هما الكرادي والشرابي اللتان تنتجان ما بين لتر وخمسة لترات من اللبن في اليوم لفترة حلب طولها 150 يوما في العام. وهما تلدان في ديسمبر/كانون الأول، وتتغذيان بعلف إضافي إلى أن تتمكن من رعي نباتات الربيع في مارس/آذار. وبعد ذلك ترعى في المراعي الطبيعية وتطعم من جذامات المحاصيل. وتحلب النساء البقر ويحضرن اللبن الرائب أو الجبن، وهو ما تستهلكه أسرهن أو يباع. وتباع الأرصدة الفائضة عند بلوغ سنتين من العمر والأبقار الشائخة في نهاية حياتها الإنتاجية. وإنجاب ثلاثة عجول هو الوضع العادي.

السلالات المهجنة والأجنبية

السلالات المحلية هي الغالبة في الشمال، ولكن هناك أعدادا من الماشية المهجنة وبعض الأبقار الفريزيان الأصيلة حول المدن الرئيسية، وهي تنتج اللبن. وتفوق غلة هذه الأبقار من اللبن ما تغله الأبقار المهجنة، أي ما يبلغ في المتوسط من 12 إلى 15 لترا من اللبن في اليوم. ولبلوغ هذا المستوى من إدرار اللبن تغذى الأبقار بوجبة إنتاجية تتكون

من نخالة القمح بنسبة 30 في المائة، والحبوب (الشعير عادة) بنسبة 45 في المائة، وفطيرة بذر القطن بنسبة 15 في المائة، وبنسبة 10 في المائة من الملح وغير ذلك من المواد الإضافية كلما اقتضي الأمر. ويقدم هذا الخليط للحيوانات بمعدل 0.5 كغم لكل لتر من اللبن تنتجه في الربيع وبواكير الصيف ويزاد حتى يبلغ كيلوغراما من العلف لكل لتر من اللبن تنتجه خلال فترة الشتاء الممتدة من نوفمبر/تشرين الثاني إلى فبراير/شباط. وقد يتضمن العلف الأخضر علف الحبوب الخضراء، والجزة الثانية من الخضر، والفصفصة (من مايو/أيار إلى سبتمبر/أيلول) وجذامات المحاصيل.

وقد نفذت حكومة العراق برنامجا واسع النطاق للتلقيح الاصطناعي (A1) في جميع أنحاء البلد حتى سنة 1992 عندما انسحبت الحكومة المركزية عقب القلاقل المحلية. وقد أدى هذا إلى انهيار برنامج استيلاد الماشية في الشمال.

الحيوانات المجترة الصغيرة

يزداد تركز الغنم والماعز في نظام الزراعة المختلطة في مناطق "المحاصيل غير المضمونة" (300–500 ملليمتر من المطر) التابعة لنظام الزراعة المختلط في الأراضي الجافة وكذلك في المنطقة الجبلية، كجزء من نظام المراعي في المرتفعات. وفي هذا النظام الرعوي في المرتفعات لا يوجد أساسا سوى قطعان الغنم والماعز مجتمعة، وتتوقف غلبة نوع أو آخر على المنطقة الأجف والأعلى. فالماعز أكثر رواجا في المناطق الجبلية الأكثر جفافا وارتفاعا.

إنتاج منتجات الألبان

بصرف النظر عن بعض الاختلافات بين المناطق من حيث إنتاج اللبن، فإن الشمال يكاد يعتمد تماما على توافر التبن وعلى وجود ممارسة العلف الإضافي، بدلا من الاعتماد على إمكانيات حلب الماشية نفسها. ومثل هذا الإنتاج موسمي إلى حد بعيد، وهو في حالة الماشية لا يستمر لأكثر من أربعة أو خمسة شهور في المتوسط في الربيع ويتناقص بداية من يونيو/حزيران فصاعدا. وبصفة عامة، يستهلك إنتاج اللبن المحدود الذي تغله الماشية المحلية بأكمله تقريبا على مستوى المزرعة، ولا ينتج عن هذا المصدر إلا قليل من اللبن الفائض للبيع.

ويجري حول مدينتي إربيل والسليمانية إنتاج بعض منتجات الألبان بالاعتماد على عدة قطعان تنتج اللبن وتزيد فيها نسبة الأبقار من سلالة الفريزيان أو سلالة جيرزى عن 60٪. وتقدم لهذه الحيوانات تغذية كافية معظم السنة، وتحلب ثلاث مرات يوميا، وهي تستولد عن طريق التلقيح الصناعي (A1). وقد يرتفع الإنتاج بحيث يبلغ 20–25 لترا في اليوم لمدة تسعة شهور من در اللبن، وإن كان متوسط الإنتاج قد يكون أقرب إلى 10–15 لترا في اليوم خلال فترة در تمتد من سبعة إلى تسعة شهور. ومن المقدر أن الماشية التي تربى بهذه الطريقة الحسنة لا يتجاوز عددها ألف أو ألفي رأس، وهي لا توجد إلا في هوامش هاتين المدينتين.

واستهلاك منتجات الألبان عادة ذات تقاليد راسخة في شمال العراق. فمعظم الأسر تشتري بانتظام هذه المنتجات التي يعد أكثرها شعبية اللبن الرائب، واللبن المخمر، والجبن (الجبن الأبيض والأجبان الريفية) التي تصنع غالبا من خليط من لبن الغنم والماعز و/أو البقر. غير أن لبن الغنم الصافي منتج يلقى تقديرا كبيرا في المنطقة.

إنتاج اللحوم

لقد كانت مستويات شراء الحيوانات المجترة الكبيرة والصغيرة منخفضة نسبيا في الماضي نظرا لحظر ذبح صغار الحيوان وإناثه، وذلك بسبب الجهود التي تبذلها الحكومة في إعادة بناء الأرصدة الحيوانية. وهناك قواعد تنظيمية لا تسمح بذبح إناث الماشية قبل سن السابعة وإناث الغنم والماعز قبل سن الخامسة. وقد حدد الحد الأدنى للوزن الحي بالنسبة لذبح ذكور الحيوان بنحو 120 كيلوغراما في حالة الماشية، و20 كيلوغراما في حالة الغنم، و16 كيلوغراما في حالة الماعز. ونظرا لعملية إعادة بناء الأرصدة الجارية، فإن الزيادة السنوية لإنتاج الحيوانات الزراعية تقدر بـ 7.5٪. وسوف تؤدي هذه الزيادة إلى رفع مستويات شراء الحيوانات إلى حد كبير. ومن الممكن تقدير النسبة المئوية للشراء في نطاق 30–40٪ في حالة الغنم/الماعز و15–20٪ في حالة الماشية.

إنتاج الدواجن على النطاق الصغير

تربية الدواجن على نطاق صغير جزء لا يتجزأ من نظم الزراعة التقليدية في معظم القرى، وتربي النساء (خاصة) الدجاج، والديوك الرومية، والبط، والأوز بأعداد صغيرة في ظروف تسمح لها بحرية الحركة، ودون قيود ثقافية. ونصف النساء الريفيات تقريبا يشترك في إنتاج الدواجن. وما زال إنتاج الدواجن على مستوى القرية نشاطا ريفيا هاما، وإن كانت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة قد قدرت عدد الدواجن في الشمال بعشرة ملايين طير في سنة 1997[6]، أي أقل بمقدار الثلث عن الأعداد في 1988. وفي المسح الإحصائي للقرى لسنة 2000 قدرت أعداد الدجاج بما يزيد زيادة طفيفة على 2.5 مليون. والنظام منخفض الإنتاج تماما وأبعد ما يكون عن الطابع التجاري. ويقدم للطيور مأوى ليلي وفتات من الغذاء الأسري. ودورة الطيور فيما بين الاستهلاك والاستبدال سريعة. وهي تؤكل على مستوى المزرعة في معظم الأحيان، وإن كان البيض يباع أحيانا. ولا يعرف الكثير عن الحيازات كل على حدة أو عن إنتاجية واقتصاد نظام الإنتاج.

[6] قد تشمل هذه الأعداد الدواجن المرباة تجاريا.

القيود والفرص في مجال الإنتاج الحيواني والصحة الحيوانية

القيود

بيانات إنتاج الحيوانات المجترة. المعلومات المفيدة بشأن أعداد الحيوانات المجترة ومواقعها وتحركاتها الموسمية بين الشمال والوسط والجنوب نادرة. وليس هناك بيانات بشأن مجموعات الحيوانات المجترة فيما يتعلق بمواقع وتركزات الأنواع المخصصة لمنتجات الألبان ومصادر الحيوانات المجترة الكبيرة والصغيرة المعدة للذبح. وليس هناك بيانات رسمية عن تكوين أرصدة المنطقة قطيعا. ويحول ذلك دون اتخاذ أي تدابير لموازنة أعداد الحيوانات الزراعية مع موارد العلف أو تخطيط وتقديم خدمات الدعم لإنتاج الحيوانات المجترة.

وعلى مستوى المنتجين، يفتقر المزارعون إلى فرص الإطلاع بسهولة على أسعار الحيوانات الزراعية واللحوم الحمراء والبيضاء ومنتجات الألبان ومدى الطلب عليها، لكي يتمكنوا من توقيت بيعها وزيادة العوائد. والتخطيط للقطاع يخضع بدوره للقيود نتيجة لنقص المعلومات عن مدى تقييد عوامل السوق للإنتاج.

علف الحيوانات. يعد النقص في علف الحيوانات أحد القيود الكبرى التي تحد من إنتاج الحيوانات المجترة ويؤثر على جميع جوانبه. وتحد من توافر علف الحيوان نوبات الجفاف الموسمية التي تؤثر على المراعي، وتوافر المنتجات الزراعية الفرعية. ولا تستطيع المراعي، بسبب الجفاف وتدفق الحيوانات من مناطق أخرى بالعراق، أن تكون مصدرا نشطا قادرا على التكيف على النحو المناسب.

جمع الألبان وتحضيرها وتسويقها. تعمل منتجات الألبان في سلة الأغذية كعامل تثبيط قوي لإنتاج اللبن على الصعيد المحلي، ويمنع انخفاض سعر اللبن الناجم عن سلة الأغذية الأسر من إقامة مشروعات صغيرة لمنتجات الألبان.

والطابع الموسمي لإنتاج اللبن يجعل من الصعب جمع اللبن وتحضيره على مدار السنة. وحالة الطرق ليست جيدة، ولا يوجد نظام فعال لجمع الألبان. وباستثناء مصنعي منتجات الألبان المزمع إنشاؤهما في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء، فليس هناك مصانع أخرى لتحضير الألبان. ولم تبذل أي جهود لتحسين التقنيات القروية لتحضير الألبان، ولم يقدم أي تدريب في هذا المجال. وهناك عدة تقارير تدل على سوء ظروف النظافة المحيطة بمناولة اللبن، وإنتاجه وعلى مستوى تحضيره وتسويقه.

استيلاد الحيوانات. يحول نقص البيانات عن سلالات الحيوانات المجترة وانعدام استراتيجيات الانتقاء والاستيلاد دون التخطيط الفعال لإنتاج الحيوانات المجترة في هذه المنطقة. ورغم أن التلقيح الاصطناعي مازال حتى الآن جزءا أساسيا من برنامج النفط مقابل الغذاء، فإن من الممكن تحسين معايير هذا النوع من التلقيح. وقد أجري تحليل

متعمق لأنشطة التلقيح الاصطناعي من أجل تبين الأسباب وراء النتائج الهزيلة. وتدل تقارير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في إربيل على أن القيد الرئيسي المعرقل للبرنامج هو صعوبـة الإبقاء على الدراجات البخارية قيد التشغيل.

ولا توجد للانتقاء معايير معينة تسمح بتحديد الأبقار التي ينبغي تلقيحها، وتجري عمليات التلقيح دون مراعاة لقدرة مربي الحيوانات على علف حيواناتهم وإدارتها. ولا توجد بيانات متاحة عن بقاء هذه العجول كمصدر محتمل لإنتاج اللبن، فليس من بينها عجول بلغت من السن بعد ما يسمح بتقييمها؛ وليس هناك بيانات كافية لتحديد إجمالي استثمارات البرنامج وتكاليفه حتى الآن. ومن المستحيل إذن تحديد الفعالية التكاليفية لهذا البرنامج.

بيانات إنتاج الدواجن. البيانات المفيدة فيما يتعلق بأعداد الدواجن وأنواعها وسلالاتها نادرة، وخاصة على مستوى القرى. وهناك بيانات محدودة عن الأوز والبط، والديوك الرومية.

استدامة إنتاج الدواجن. الاستدامة مسألة تتعلق بأنشطة إنتاج الدواجن المنفذة في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء. وذلك أن هذه الأنشطة تعتمد تماما على استيراد جميع المدخلات باستثناء القمح. وثمة خطر آخر يتهدد الاستدامة، وهو مقاومة السلطات المحلية فيما يتعلق باسترجاع إعانات المدخلات. وهناك فيما يتعلق بقطاع الإنتاج الصغير بعض أوجه القلق بصدد الوصول إلى المدخلات وقدرة الأسر على توفير العلف الكافي يوميا لخمسة وثلاثين طائرا يبيض.

تسويق منتجات الدواجن. إن التشوهات التي تصيب أسعار منتجات الدواجن تمنع الأسر من إقامة مشروعات صغيرة للدواجن. وقد يمنع انخفاض تكاليف المدخلات نتيجة دعم العلف منتجي الدواجن المحتملين من دخول السوق.

استدامة خدمات دعم الصحة الحيوانية. يبدو أن المشكلة الهامة التي تواجه برنامج الصحة الحيوانية هي إقامة خدمات أكثر كفاءة واستدامة لدعم الصحة الحيوانية. ويتطلب هذا إزالة جميع الإعانات العامة ووضع نظام للدفع مقابل الخدمة. وسيقتضي الأمر اتباع سياسة تنفيذية تفرق بوضوح بين الخدمات المصنفة بوصفها "سلعا عمومية" وبين الخدمات التي تصنف "كسلع خاصة"، وذلك لضمان الاستدامة. ومن الممكن تقديم الخدمات التي لها طابع السلع العمومية مجانا أو بتكلفة محدودة، ولكن الأمر يقتضي أن يوضع للسلع والخدمات الخاصة بالتدريج نظام يكون فيه "المستفيد هو الذي يدفع".

وينبغي للعلاقة بين عيادات DSV وعيادات القطاع الخاص أن تنظم بحيث تنسق التدابير المتعلقة خاصة بسياسات التسعير ومجالات الخبرة. وتتطلب استدامة برنامج الطب البيطري زيادة قدرات السلطات المحلية على رصد وتنظيم خدمات الصحة الحيوانية وتلبية متطلبات الإبلاغ عن أمراض الحيوانات ومراقبتها ومكافحتها.

تنسيق استراتيجيات مكافحة الأمراض في محافظات الوسط والجنوب والشمال. لا يمكن تقسيم العراق لأغراض مكافحة الأمراض العابرة للحدود. ومن المهم أهمية أساسية أن يكون هناك تنسيق لأنشطة مكافحة الأمراض بين محافظات الوسط والجنوب والشمال.

مراقبة نوعية الأمصال والأدوية وعلف الحيوانات المركز. كشفت التجارب المستقاة من المراحل السابقة في برنامج النفط مقابل الغذاء فيما يتعلق بتسليم المدخلات عن وجود مشكلات كبيرة ترتبط بنوعية الأمصال والأدوية وعلف الحيوانات المركز. وتتأثر نوعية الأمصال سلبيا بأوقات نقلها والتحكم في الحرارة في مرحلة الانتقال. ويبدو أحيانا أن نوعية الأدوية والمواد الغذائية منخفضة بالمقارنة مع مواصفاتها عند المصدر. يضاف إلى ذلك أن البنى التحتية اللازمة لإجراء مراقبة مناسبة لنوعية المدخلات بالنسبة لقطاع الحيوانات الزراعية محدودة.

البحوث والإرشاد. إن توقف البحوث الزراعية تقريبا منذ فرض العقوبات، وعدم وجود استراتيجية للإرشاد والتدريب، ونقص القوى العاملة المؤهلة في مجال خدمات الإرشاد، كلها عوامل تعرقل عملية إصلاح قطاع الحيوانات المجترة في الأجل القصير والأجل المتوسط.

خدمات الدعم الأخرى. ليس هناك مصادر للائتمان الرسمي، ومن غير الممكن إقامة روابط مفيدة بين المؤسسات والجهات التي تعمل في مجال تطوير الري والمحاصيل والمراعي، ويمكن أن يوضع بالتعاون معها نهج متعدد التخصصات لتحسين إنتاج الحيوانات الزراعية. ولا يتوافر لدى السلطات المحلية إلا عدد قليل جدا من الموارد البشرية المدربة في مجالات من بينها الصحة الحيوانية والدعم التشخيصي عن طريق المختبرات وإدارة المراعي والإنتاج الحيواني. والقطاعات الفرعية الزراعية الأخرى تخضع بدورها لقيود تعرقلها.

الفرص

هناك فرص في بعض المناطق التي تقوم فيها نظم زراعة المحاصيل البعلية لتحسين أداء الحيوانات الزراعية وإنتاج اللبن واللحوم والصوف/الألياف. وبالنظر إلى الطلب الشديد في الأسواق وما يمثله من حماية من المخاطر الزراعية، فإن الحيوانات الزراعية تجتذب معظم المزارعين لأنها تتيح لهم قدرا من الأمن الأسري. وقد تستطيع الأسر أن تضطلع بمشروعات الحيوانات الزراعية مثل تسمين الخراف في الأجل القصير وإنتاج الدواجن من أجل الحصول على الدعم الغذائي بدلا من النقد في بعض المناطق. وقد يكون لدى بعض الأسر فرص للحصول على النقد من الاستثمارات الصغيرة في منتجات الألبان. ولكي يتحقق ذلك تحتاج أغلبية الأسر إلى رؤوس الأموال ومدخلات الإنتاج.

وقد تكون الدخول قد انخفضت منذ فرض العقوبات، ولكن ما زال هناك طلب كبير على منتجات الحيوانات الزراعية. ويوجد الطلب في المدن، ويقتضي الأمر توافر بعض قدرات الإنتاج الصناعي الزراعي لأن هناك حاجة إلى مصانع تحضير منتجات الألبان والمذابح في قطاعي اللحوم الحمراء والدواجن لتزويد هذه السوق. وقد عولجت هذه

المشكلة إلى حد ما عن طريق بعض التدابير المتخذة في مجال تحضير منتجات الألبان وفي المذابح في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء، وإن كانت هذه المرافق (مثل مصانع تحضير منتجات الألبان والمذبحين المقترحين) ستحتاج إلى تنقيح دقيق وإلى أن تنسق مع مجالات الإنتاج الرئيسية حتى تصبح كاملة التشغيل.

ومن المهم أهمية كبيرة بالنسبة لتحقيق الاستدامة في غضون ذلك اتباع الترتيب الذي يقضي بأن تضطلع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بدلا من السلطات المحلية، بمسؤولية تخطيط وتنفيذ البرنامج الخاص بالقطاع. وفي هذا الفراغ المؤسسي ما يؤيد تأييدا شديدا إقامة رابطات وتعاونيات للمزارعين كبدائل غير حكومية لدعم إنتاج الحيوانات الزراعية.

منتجات الألبان. تتبع في الشمال تقاليد عريقة وراسخة لإنتاج الألبان، وفيه تستهلك منتجات الألبان بانتظام وبمعدلات عالية. وينطوي الطابع الموسمي لإنتاج الألبان والآثار التي تتعرض لها الأسعار بسبب استيراد اللبن المجفف على قيود وفرص على السواء. وتوجد –رهنا بالتنظيم ومقادير اللبن التي يتم إنتاجها بالفعل – فرص لجمع فائض اللبن الموسمي وخزنه على شكل لبن مجفف لإعادة تكوينه وبيعه كلبن رائب في المواسم العجاف. وقد يدعم هذا اتجاه الأسعار نحو الصعود خلال مواسم ارتفاع إنتاج اللبن. ومن المؤكد تقريبا أن ثمة فرصا لتحضير اللبن المجفف المستورد في سلة الأغذية كلبن رائب، وذلك للمساعدة على استمرار نشاط تحضير اللبن وعلى رفع الأسعار وزيادة استقرارها على مدار العام. وهناك أيضا حجة قوية تدعو إلى استخدام اللبن بدلا من المسحوق المستورد، وذلك لزيادة الطلب على اللبن المحلي الطازج وأسعار المنتجين.

وتتيح المناطق التي تقام الآن حول مصانع منتجات الألبان فرصا لتنمية هذه المنتجات. فمن الممكن تطوير مجموعات منتجي الألبان في مناطق منتجات الألبان لإدخال مبادرات إنتاجها من أجل هذه المناطق على وجه التحديد ولتحقيق وفورات من حيث حجم الجمع. ومن شأن هذه المجموعات أن تتيح لخدمات دعم منتجات الألبان زيادة فعاليتها.

وتوجد فرص لتطوير تحضير اللبن في القرى على نطاق صغير لتحسين مستوى الدخول في المناطق التي يصعب فيها الوصول إلى الأسواق. ومن شأن تطوير تقنيات تحضير اللبن على نطاق صغير، وإدخال نظام بيروكسيداس الحليب لحفظ اللبن، وأنشطة التدريب، وتقديم الدعم المالي، وإقامة مجموعات لمنتجي الألبان، ودمج نظم المحاصيل/الحيوانات الزراعية لعلف الحيوانات المجترة، أن تدعم كلها جمع وتحضير اللبن على نطاق صغير.

علف الحيوانات. لا يرى الآن إلا 000 60 هكتار من المائتين ألف هكتار التي كانت في السابق أرضا تروى أو تصلح للري. وتتيح إعادة تأهيل المساحة المتبقية الصالحة للري فرصة لتوسيع نطاق إنتاج الحيوانات المجترة في الشمال، شريطة زرع العلف اللازم لدعم إنتاج هذه الحيوانات وتوفير فرص الوصول إلى اقتصاد نقدي عن طريق جمع اللبن وتحضيره.

ولا يمكن أن تتحقق أي زيادة في إنتاج المحاصيل لدعم الحيوانات الزراعية إلا بزيادة الإنتاج في كل وحدة من وحدات المساحة الزراعية نظرا لأن الزراعة تشغل جميع الأراضي المناسبة لها. ولن تتيح هذه الأراضي أي زيادة هامة في حبوب علف الحيوانات؛ فهي لن يزداد توافرها إلا عن طريق مزيد من إنتاج المحاصيل البعلية بالاعتماد على السلالات المحسنة، وزيادة استخدام الأسمدة، وزيادة فعالية استخدام أرض الإراحة.

إنتاج الدواجن. يتيح قطاع إنتاج الدواجن صغير النطاق فرصة هامة لتوفير الأمن الغذائي ودر الدخول للمجموعات الضعيفة.

وقد يكون من الأنسب في حالة أصحاب الحيازات الصغيرة هؤلاء توفير عدد أصغر من دجاج الاستيلاد ثنائي الغرض والأقدر على الاحتمال (أي الفيومي) والتواؤم مع ظروف الفناء الخلفي، وعلى تحمل قيود العلف. ورغم أن هذه الطيور ثنائية الغرض قد تنتج أقل من الوجهة النظرية، فإنها على الأرجح أقدر على البقاء على مستوى القرى في الأجل الطويل من نوع وعدد الدجاج الذي يجري توزيعه أو يقترح توزيعه في برنامج موسع. ومن الممكن إجراء بحث عن نظم إنتاج الأوز التي تطورت إلى حد بعيد منذ فرض العقوبات وعن نوع يتمتع بإمكانيات كبيرة بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة.

والغرض من الإعانة المقدمة لعلف الدجاج هو تحسين استهلاك منتجات الدواجن بصفة عامة على الصعيد المحلي، وإن لم يكن معروفا إلى أي حد أدت إلى استهلاك مزيد من هذه المنتجات في الشمال. وسوف تتيح هذه المعرفة تنفيذ سياسة مناسبة فيما يتعلق بالمدخلات المعانة. وينبغي للإعانة إذا استمرت أن توزع على المزارعين والقائمين على تجهيزها والمستهلكين على قدم المساواة، كما ينبغي التأكد من توفير منتجات الألبان بأسعار ميسرة لأضعف فئات السكان وأعظمها حاجة إلى الدعم. وبصفة خاصة، ينبغي إذا استمرت الإعانة أن يتاح للمنتجين المحتملين للدجاج على النطاق الصغير فرص للوصول إلى العلف المعان تعادل على الأقل الفرص التي يتمتع بها المتعهدون التجاريون الكبار.

وقد بلغ القطاع التجاري لإنتاج الدواجن درجة كبيرة من التطور ويبدو أنه لا يحتاج الكثير من حيث المساعدة الإضافية.

الخدمات البيطرية. ركز برنامج الصحة الحيوانية في المحافظات الشمالية على إعادة تأهيل المراكز البيطرية وتوفير العيادات البيطرية المتنقلة لضمان تقديم خدمات الصحة الحيوانية. وهناك الآن 45 مركزا بيطريا كامل التجهيز والموظفين، وبعضها يتلقى الدعم من العيادات البيطرية. ومن المهم في الوقت الحاضر تحسين استخدام هذه البنى التحتية لتقديم خدمات فعالة في العيادات لأصحاب الحيوانات الزراعية المحليين، وللقيام بحملات التطعيم وإزالة الديدان والمشاركة بنشاط في مراقبة الأمراض والدراسات الوبائية لتخطيط استراتيجيات مكافحة الأمراض على النحو

المناسب. غير أن الأمر يقتضي إجراء تقدير فوري لتبين وتحديد أكثر المراكز فعالية مع مراعاة توزيع الحيوانات الزراعية ومجموعات السكان المزارعين.

ولقد كان إصلاح المختبرات البيطرية، وتعزيز قدرتها التقنية بدوره إحدى أولويات البرنامج، وسوف سيستمر طيلة التخطيط للسنوات الثلاثة. وسوف يتيح تحقيق التكامل الكامل بين هذه المختبرات والمراكز البيطرية فرصة لتعزيز مراقبة الأمراض وتحسين مكافحتها. وقد يكون وجود مدرستين بيطريتين أقيمتا مؤخرا في دهوك والسليمانية أمرا مفيدا بالنسبة للأنشطة المقبلة في برنامج الثلاث سنوات، وخاصة فيما يتعلق بالتدريب والدراسات المحددة (أنظر الفصل السابع عشر لاحقا). ويبدو أن هناك علاقة عمل وثيقة بين هاتين المدرستين وبين المختبرات البيطرية في هاتين المحافظتين.

الفصل الحادي عشر

مصايد الأسماك

لتعزيز ***وتنويع*** قاعدة ***البروتين*** الحيواني المتاحة لمعظم السكان في العراق، وضعت حكومة العراق ***استثمارات*** هامة في التنمية العامة ***لصناعة الأسماك*** قبل فرض ***العقوبات*** (المنظمة، a2003). وقد عانت صناعة الأسماك من آثار العقوبات، وكانت في ذلك مثل غيرها من القطاعات الفرعية. ويخضع الاستغلال الكامل للإمكانيات المتاحة لقيود ناتجة عن نقص الموارد. وفي إطار برنامج النفط مقابل الغذاء نفذت ***محاولات*** ترمي إلى ***إحياء صناعة الأسماك*** عن طريق استيراد ***المدخلات*** اللازمة ***لاستزراع الأسماك***، وتوفير ***مخزون من الأسماك الأمهات وقطع الغيار لإعادة تأهيل المعدات*** القائمة ***ومفارخ*** **الأسماك**.

وبينما يتركز النقاش التالي على حالة القطاع الفرعي لمصايد الأسماك في المحافظات الشمالية الثلاث، فإن ***دروس الخبرة*** المستقاة من هذه المحافظات يمكن أن تكون مفيدة وصالحة للتطبيق بالنسبة ***لبقية القطر***.

مصايد الأسماك في المحافظات الشمالية: الدروس المستفادة

تتمتع المنطقة الشمالية من العراق بكثير من ***أشكال الموارد المائية***. فموارد ***المياه السطحية*** على شكل أنهار وخزانات ومئات البرك توفر موئلا ممتازا لما لا يقل عن 32 نوعا من أنواع الأسماك المحلية و3 من الأنواع الوافدة التي تتميز بقيمة اقتصادية وأكاديمية عالية. وتتيح نظم المياه العذبة هذه مع موارد المياه الجوفية مجالا كبيرا لمصايد الأسماك وتنمية تربية الأحياء المائية في المنطقة. ولما كانت تربية الأحياء المائية مهنة غير تقليدية، فإنها لا تسهم في الوقت الحاضر إلا بالقليل في اقتصاد المنطقة، في حين أن مصايد صيد الأسماك في عرض الماء تؤدي بالفعل دورا مهما في غذاء السكان من الصيادين الريفيين الذين يعيشون بمحاذاة الأنهار والخزانات في المحافظات الشمالية الثلاث وفي أمنهم المالي. وتنتج ثلاثة خزانات كبيرة هي دوكان ودربندخان والموصل حوالي 2000 طن متري من الأسماك سنويا.

ومن سوء الحظ أن تزايد السكان من البشر على نحو مستمر قد أصبح هو السبب الرئيسي لوقوع ***ضغط صيدي*** شديد وغير رشيد على النظم الإيكولوجية المائية. فلقد ضوعفت جهود الصيد دون مراعاة لحجم الأسماك وأنواعها. ومثل هذه الأنشطة لا تؤدي فقط إلى تدهور المجموعات السمكية المستهدفة بتغيير حجمها وبنيتها، ولكنها تؤثر أيضا على الأنواع الأخرى المرتبطة بها في السلسلة الغذائية.

وبينما كان هناك قلق بشأن التدهور الجاري، فقد كان هناك أيضا شعور شائع بالعجز عن تغيير هذا الاتجاه. ونظرا لأن إصلاح التدهور في التنوع السمكي والمجموعات السمكية قد تحقق، فإن هناك في غضون ذلك حاجة إلى تغيير

الظروف والاتجاهات الأساسية التي تسببت في التدهور في الأصل. وثمة بناء على ذلك حاجة إلى ملأ الفراغ فى مجال السياسات فيما يتعلق باستخدام وإدارة مصايد تربية الأسماك. ويترتب على ذلك أن هناك حاجة أيضا إلى أهداف واضحة لاستخدام وإدارة مصايد الأسماك في عرض الماء. يضاف إلى ذلك أن ثمة حاجة إلى إصلاح الإطار القانوني القائم لتقييد الصيد غير الرشيد وحماية الأسماك خلال مواسم وضع البيض لتلبية جميع المتطلبات.

إن قدرة السلطات المحلية المحدودة على التأثير على ممارسات الصيد هي السبب الأساسي لمعظم المشكلات المذكورة أعلاه. ويتساوى في ذلك من حيث الأهمية عجز هذه السلطات عن تقديم وسائل بديلة للعيش للصيادين. وقد أعاق نقص المعارف بشأن مصايد الأسماك (والسكان المشاركين فيها) صياغة سياسات مناسبة. وأثرت قلة مراعاة المصايد وتربية الأحياء المائية في استراتيجيات التنمية الريفية، ونقص تمثيل السكان الفقراء في عملية صياغة السياسات تأثيرا سلبيا على تنمية القطاع.

ولا توجد إلا معلومات قليلة عن إدارة مصايد الخزانات وتربية الأحياء المائية في شمال العراق. ويسعى برنامج النفط مقابل الغذاء، من بين مكوناته، إلى تقديم المساعدة إلى قطاع الزراعة بما في ذلك مصايد الأسماك بهدف تحسين استدامتها في الأجل الطويل. ويتطلب هذا التحسين المعرفة بالنهج المتكاملة والتشاركية في إدارة الموارد الطبيعية كما يتطلب فهمها. وثمة حاجة ماسة إلى هذه المعرفة، وينبغي أن يكون للتدريب في هذا المجال أولوية عالية.

وعلى ضوء هذه البيئة أعدت للبرنامج استراتيجية لتوجيه الأنشطة في نطاق تنمية المصايد وتربية الأحياء المائية. وتقوم استراتيجية المشروع على اتباع نهج منسق في إدارة الموارد الطبيعية يجمع بين مصايد الخزانات وتعزيز تربية الأحياء المائية على النطاق الصغير. كما ترمي إلى تقديم منتجات محسنة للمجتمعات المحلية الريفية وللسكان ككل.

وتتضمن المكونات الرئيسية ***لاستراتيجية*** المصايد المزمعة ما يلي:

- تحديد وتنفيذ أنشطة تخص إدارة مصايد الأسماك ***وتربية الأحياء المائية*** مع المشاركة النشطة من جانب الأطراف المعنية منذ البداية، وتوفر فرص العمل للسكان الريفيين في الأجل القصير مع تقديم فوائد طويلة الأجل إلى المجتمعات المحلية والأوسع منها نطاقا؛

- التأكيد على **اتباع *نهج متكامل في مجال تربية الأحياء المائية*** مع مراعاة الحاجة إلى نظام زراعي يتسم بالمسؤولية والاستدامة؛

- تحسين القاعدة ***المعرفية*** الخاصة ***بالموارد المائية*** في المحافظات الشمالية الثلاث وباستخدامها وإدارتها وإعادة تأهيلها؛

- مساعدة السلطات المحلية على ***توسيع نطاق*** أنشطة ***مصايد الأسماك*** وتربية الأحياء المائية في المنطقة بصفة خاصة، وتطبيق قانون حماية الأسماك وقواعده التنظيمية.

وقد صممت الاستراتيجية للاضطلاع بأنشطة على مدى ثلاث سنوات (2003–2005). وقد أعطيت الأولوية عند تنفيذ الاستراتيجية لمشروعات المجتمع المحلي التي تتميز بحسن التصميم وتتضمن استخدام المسطحات المائية على صعيد المجتمع المحلي في إنتاج الأسماك من أجل تحسين الأحوال المعيشية للمجتمعات المحلية والمجموعات الضعيفة.

وسيعمل البرنامج بالتدريج من خلال إطار لتنمية مصايد الأسماك تنمية متكاملة بالشراكة مع القطاعات الفرعية الأخرى. ومن الممكن النظر إلى تنمية ***مصايد الأسماك*** في ***الخزانات*** بطرق ثلاثة – ***تربية الأسماك في أقفاص، والتربية في أقفاص عائمة والتزويد بالأسماك في عرض الماء***. وتعد هذه الخزانات، بالإضافة إلى تضمنها لمصايد الأسماك، مواقع لجذب السياح والترويح عن النفس. ولذلك ينبغي استخدام هذه المسطحات المائية بحصافة لتنمية مصايد الأسماك.

وقد تحقق تقدم كبير نحو تحسين القاعدة المعرفية لإدارة الموارد الطبيعية واستزراع الأسماك على نطاق صغير. ونظمت ثلاث عشر دورة تدريبية لتعميم المعلومات التقنية بشأن صون التنوع السمكي والجوانب المختلفة لتربية الأحياء المائية على 165 شخصا من موظفي السلطة المحلية والصيادين ومربي الأسماك. وجمعت عن طريق التفاعل معلومات أساسية عن الظروف الاقتصادية الاجتماعية لمجتمعات الصيادين. كذلك أدى توافر الخدمات ومدخلات الإنتاج التقنية على المستوى المحلي بأسعار معانة إلى تشجيع مربي الأسماك. وترتب على ذلك، أن تربية الأسماك سجلت زيادة ضخمة في سنة 2002. فقد كانت هناك زيادة بنسبة 100٪ في المنطقة المستخدمة في تربية الأسماك في المحافظات الشمالية.

وقد أعدت ورقة العمل بشأن "تحسين إنتاج الأسماك في المحافظات الشمالية الثلاث" بالتشاور مع السلطات المحلية. يضاف إلى ذلك أنه قد صممت عدة مشروعات قصيرة الأجل على مستوى المجتمع المحلي لتربية أسماك البرك، وتجري الآن صياغتها في صورتها النهائية لتقديمها.

توصيات من أجل تطوير مصايد الأسماك في العراق

بالنظر إلى ما ورد أعلاه، فإن التوصية العامة هي أن يتبع برنامج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الاستراتيجية المعروضة للتنفيذ خلال 2003–2005. وترد أدناه قائمة بالمكونات الأربعة لهذه الاستراتيجية، وهي تؤدي إلى توصيات محددة تؤكد على العناصر الرئيسية في الاستراتيجية.

أولا: تحديد وتنفيذ أنشطة خاصة تخص إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بمشاركة الأطراف المعنية منذ البداية، وتوفر فرص العمل للسكان الريفيين في الأجل القصير، مع توفير فوائد طويلة الأجل للمجتمعات المحلية والأوسع منها نطاقا.

- ينبغي مواصلة العمل وتوسيع نطاقه، بشأن تحديد احتياجات مجتمعات القرى/الصيادين، مع تقديم حوافز قصيرة الأجل لإشراك المجتمع المحلي في تلبية هذه الاحتياجات وفي تحقيق أهداف تنمية مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية تنمية مستدامة.
- ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لإشراك المجتمعات المحلية وإدارة مشروعات إعادة التأهيل.
- مساهمة المجتمعات المحلية هي أهم جانب في مشاركة السكان في عملية التنمية التي ينبغي أن تتواصل بحيث تكفي نفسها بنفسها. ومن الممكن وضع نهج لتنظيم مجتمع الصيادين على شكل مجموعات صغيرة توفر الدعم التقني والمالي وغير ذلك من أشكال الدعم بالإضافة إلى الوعي التشريعي، وهو ما يسمح لها باستغلال الموارد القائمة من أجل زيادة إيراداتها ورفع مستواها المعيشي.

ثانيا: التأكيد على اتباع نهج تكاملي في مجال تربية الأحياء المائية مع مراعاة الحاجة إلى نظام زراعي يتسم بالمسؤولية والاستدامة.

- ينبغي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن تولي في برنامجها مزيدا من الاهتمام لاتباع نهج منسق في إدارة الموارد الطبيعية يجمع بين مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وصون التنوع السمكي، والإنتاج الحيواني، وغير ذلك من نظم التربية الزراعية.
- ينبغي أن يوضع نهج متكامل منسق بين الوكالات المعنية المسؤولة عن استخدام المياه في الري والشرب وتوليد القوة وإنتاج الأسماك والترويح عن النفس.
- تعطى الأولوية لاستراتيجية تشجع على تغيير الاتجاهات والظروف السائدة فـي مجتمعات المستخدمين والتي مازالت تلحق معا أضرارا بالغة ودائمة بالموارد المائية الحية عن طريق الاستغلال المفرط وصيد الأسماك على نحو غير قانوني.
- ينبغي إيلاء اهتمام كبير لتعزيز وتوسيع نطاق الاستزراع متعدد الأنواع والنظام المتكامل للاستزراع في البرك، وهو ما سيساعد على زيادة إنتاج الأسماك في المنطقة وما يرتبط بذلك من سلع الحيوانات الزراعية والبستنة.
- ينبغي التأكيد على تعميم تقنيات الاستيلاد و الحضانة بحيث تصل القطاع الخاص.
- ينبغي دعم المشتغلين بالحضانة في القطاع الخاص في مجال حضانة بيض الأسماك مثل الزريعة والإصبعيات عن طريق تقديم حزمة تقنية ومدخلات أساسية.

ثالثا: تحسين القاعدة المعرفية بشأن الموارد المائية الحية (الأسماك) في شمال العراق، وبشأن صونها، واستخدامها، وإدارتها وإعادة تأهيلها.

- نظرا لأن تحسين الإدارة يتطلب معلومات عن حالة وطبيعة الموارد المائية والنظم القائمة التي تستخدم هذه الموارد، فإنه ينبغي إعطاء الأولوية لإقامة نظام المعلومات الأساسية المذكور عن طريق التفاعلات التشاركية مع الأطراف المعنية والدروس المستفادة من تنفيذ الأنشطة الجاري تنفيذها بالفعل.
- من المتوقع أن توفر الدراسة الليمنولوجية للخزانات أساسا مفيدا لتخطيط وتنفيذ برنامج مصايد الأسماك في الخزانات في المستقبل.
- ينبغي استخدام معلومات وبيانات حصر الموارد المستقاة من المسح الليمنولوجي في تقديم تقديرات للإنتاجية وقدرات الحمولة الحيوية المأمونة للمسطحات المائية.
- يوصى بتعيين خبيرين استشاريين دوليين لمدة 12 شهرا، أحدهما لإجراء المسح الليمنولوجي للخزانات واقتراح استراتيجية مناسبة لمصايد الأسماك المستدامة، والآخر لإقامة نظام استزراع الأسماك في أقفاص في الخزانات.

رابعا: مساعدة السلطات على صعيد المنطقة على توسيع نطاق أنشطة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في المنطقة بصفة خاصة، مع تطبيق قانون حماية الأسماك وقواعده التنظيمية.

- يوصى بمواصلة مساعدة السلطات المحلية على وضع إطار استراتيجي وفى مجال السياسات للتنفيذ بهدف التصدي للصيد غير القانوني وغير الرشيد الجاري حاليا.
- يوصى بتسهيل التدريب في مجال مبادئ صون المجمع الوراثي، وتحسين مصايد أسماك القاعدة الاستزراعية، والإدارة العامة لتربية الأحياء المائية بمشاركة وانخراط المجتمعات المحلية.
- يوصى بالعمل مع الخبراء الاستشاريين الوطنيين لوضع أدلة للتدريب ومواد للإرشاد باللغة المحلية لصالح المجتمعات المحلية الريفية.

الفصل الثاني عشر

إدارة موارد أراضي الغابات

عرض عام

العراق ذو غطاء حراجي خفيف جدا فلا تشمل الغابات وغيرها من الأشجار إلا أقل من نصف في المائة من أراضيه. وتقتصر الغابات على شمال البلاد، وخاصة بمحاذاة الحدود التركية في جبال زاغروس في الشمال الشرقي. وأغلبية الغابات غابات عريضة الورق مغلقة تتكون بصفة رئيسية من البلوط الذي يغلب فيه البللوط الرومي . وتفيد التقارير أن كثيرا من هذه الغابات أصابها التدهور نتيجة للإفراط في قطع الأشجار والرعي. ومن الأنواع الشائعة الأخرى عريضة الورق الزعرور البري (Crataegus spp.) والقيقب (Acer spp.). ويسود شجر الصنوبر الكلبري المساحات التي تحتلها الغابات المخروطية. ويزرع نخيل البلح (Phenix dactylifera) في مواقع عديدة. وفي العراق منطقة متواضعة المساحة من مزارع الغابات التي يغلب عليها الحور (Populus spp.). ولا يكاد يوجد في شبكة العراق المتواضعة من المناطق المحمية إلا القليل من الغابات، هذا إذا وجدت على الإطلاق. ولا تحرق في العراق إلا كميات متواضعة من الخشب كوقود. كما ينتج البلد مقدارا صغيرا من الخشب المستدير الصناعي للأغراض الزراعية وكخشب منشور للبناء. ويتم استيراد معظم منتجات الخشب والورق وإن كان العراق ينتج أيضا مقدارا صغيرا من منتجات الورق. ولا توجد في الوقت الحاضر بيانات محققة عن وجود وأهمية منتجات الغابات غير الخشبية في العراق.

التقرير الوطني عن الحراجة لسنة 1998

يرد في التقرير الوطني عن الحراجة في العراق والمقدم إلى هيئة غابات الشرق الأدنى في 1998 أن الشركة الحكومية للبستنة والغابات (وزارة الزراعة) تضطلع بالمسؤولية عن إدارة الغابات في البلد. وقد أنشئت هذه الشركة لتحل محل حكومة العراق التي لم تعد قادرة على دعم القطاع اقتصاديا.

ويفيد التقرير بأن الغابات الطبيعية التي تتكون بصفة رئيسية من *البلوط الرومي وبلوط العفص وبلوط لبنان مع بعض القيقب والدردار والبطم واللوز والبرقوق والزعرور والفستق والعرعر والصنوبر والحور*، والغابات القائمة على ضفاف الأنهار التي تتكون من الحور الفراتي والطرفاء تغطي مساحة إجمالية قدرها 000 730 1 هكتار (وهو ما يختلف إلى حد بعيد عن تقدير الموارد الحرجية، 2000: 000 799 هكتار). أما مزارع أشجار *الأوكالبتوس، والكزورينا والصنوبر والسنط والحور والطرفاء* فهي تغطي 000 35 هكتار. وجميع هذه الغابات تتهددها النيران البرية والرعي المفرط. وهي تتيح مصدرا للدخل بالنسبة للسكان الريفيين (خشب الوقود والفحم النباتي والخشب المستدير) وللنجارة والمادة الخام لصناعة السيليلوز. وتعتزم الشركة الحكومية للبستنة والغابات التركيز على غرس الغابات بسلالات من أشجار الغابات

ذات القيمة الاقتصادية العالية. وفي 1974 أقيمت أربع مناطق محمية لصون الحيوانات البرية. وأعيد إدخال الغنم الجبلي البري والداما والماعز الجبلي. ولأراضي العراق الرطبة أهمية بالنسبة لكثير من الطيور المهاجرة من شمال وشرق أوروبا.

آخر التطورات

تتكون أحدث مصادر المعلومات من التقارير الذي يعدها خبير الحراجة والمراعي في برنامج النفط مقابل الغذاء ومن تقارير مشروع تقدير الموارد الحرجية، 2000. وتركز التقارير الأولى على المحافظات الشمالية الثلاث.

وفي إطار مشروع تقدير الموارد الحرجية، 2000 نفذ هذا المسح الخاص بسنة 1999 (عن طريق مشاورة)، وهو يحدد للبلد ككل مساحة من الغابات الطبيعية والأراضي المشجرة الأخرى قدرها 300 023 2 هكتار و195 10 هكتارا من مزارع الغابات.

وتظهر البيانات الحرجية غير الدقيقة قصور نظام الرصد. وعلى سبيل المثال، لا توجد بيانات عن المناطق المحمية والحياة البرية والتنوع البيولوجى. والمعلومات الأساسية وصفية وليست كمية.

الأنشطة الرئيسية في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء

منطقة النشاط هي حتى الآن شمال العراق مع التركيز بوجه خاص على تدهور الأراضي ونضوب الموارد في مستجمعات المياه. وترمي الأنشطة إلى تجديد الغابات وتكوينات الأشجار وإعادة تأهيل المراعي وتحسينها وإدارة مستجمعات المياه. وكانت العمليات الأساسية لدعم هذه التدابير هي إقامة وإدارة الحاضنات، والأعمال الخاصة بالتربة من أجل تحسين استيعاب المياه في الغابات الطبيعية المتدهورة والأشجار المشتتة، وإقامة المزارع مباشرة.

والنتائج كما تم استعراضها مشجعة، وخاصة فيما يتعلق بإصلاح مستجمعات المياه.

المشكلات المعلقة

ينبغي للاستراتيجية المقترحة للعناية بالقطاع الفرعي للحراجة في العراق أن تتبع الخطوط الرئيسية لاستراتيجية الحراجة المتبعة في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة:

- ***المعلومات***
- ***رجوع إدارة المعارف التقنية والمعلومات إلى حالتها السوية؛***

- تصميم أو توطيد مرفق للتخطيط والرصد الحراجيين؛
- توجيه وتصميم أو توطيد نظام لقاعدة البيات الحراجية؛
- تصميم أو توطيد مرفق للحصر الحراجي.

- ***السياسات الوطنية للغابات***
  - ***تصميم وتنفيذ برنامج وطني للغابات.***

- ***صون موارد الغابات وتنميتها***

- ***تقدير موارد الغابات والمراعي الحالية (بما في ذلك مناطق ومزارع الغابات)؛***
- ***تقدير الحياة البرية والمناطق المحمية؛***
- ***تقدير احتياجات السكان من السلع والخدمات؛***
- ***التوقعات فيما يتعلق بالاحتياجات في مجال استخدام الأراضي؛***
- تصميم وتنفيذ خطط ***متعددة الأغراض لإدارة الغابات*** باتباع النهج القائم على المشاركة ***وتعزيز مبادرات السكان بالنسبة لإدارة الغابات ومزارع الغابات*** (سواء أكانت مبادرات فردية أو مجتمعية) من أجل:
- ***الطاقة الريفية (حطب الوقود والفحم النباتي)*** (للاستهلاك الشخصي أو الإيراد النقدي)؛
- ***التبن (الرعي المنظم)؛***
- خشب البناء (للبنى التحتية أو المستقرات)؛
- الغابات غير الخشبية ومنتجات الأشجار؛
- ***مكافحة انجراف التربة (إدارة مستجمعات المياه ومصدات الريح)؛***
- تجديد/صون خصوبة التربة؛
- النزاع حول الماشية وعلامات الملكية؛
- مزارع المتعة.

- ***صحة الغابات وحالتها***

- تصميم أو توطيد مرفق لحماية الغابات؛
- تعزيز مشاركة العراق في شبكة البحوث الخاصة بإدارة حرائق الغابات التابعة للجنة المعنية بمسائل غابات البحر المتوسط *(سيلفا ميديترانيا)*.

- ***الأطر* المؤسسية والقانونية والمالية**

- استعراض الأطر المؤسسية والقانونية والمالية القائمة.

- ***التعاون الإقليمي والدولي***

- العراق عضو في هيئة غابات الشرق الأدنى: تعزيز ودعم مشاركته.
- العراق عضو في اللجنة المعنية بمسائل غابات البحر المتوسط ***(سيلفا مديترانيا):*** تعزيز ودعم مشاركته.
- تعزيز مشاركة العراق في اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث اتفاقية مكافحة التصحر، واتفاقية التنوع البيولوجي، والاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.
- شارك العراق في الاجتماع الأول لمبادرة البلدان المحدودة للغطاء الحرجي: تعزيز ودعم مشاركته في عملية طهران.

- ***الشراكة مع المجموعات الأخرى***

- تعزيز تعاون قطاع الغابات مع المؤسسات الوطنية، والإقليمية والدولية العاملة في هذا القطاع أو غيره من القطاعات المتصلة به ومع القطاع العام والمنظمات غير الحكومية.

تتضمن المسائل الرئيسية التي ينبغي معالجتها مرتبة حسب الأهمية ما يلي:

- تعزيز مبادرات السكان بالنسبة لإدارة الغابات الطبيعية ومزارع الغابات من أجل الطاقة الريفية (حطب الوقود والفحم النباتي)؛
- تعزيز الإدارة المتكاملة للغابات ومزارع تربية الماشية وإنتاج التبن (داخل الغابات وخارجها)؛
- إدارة مستجمعات المياه؛
- تعزيز تقنيات الحراجة الزراعية وإعادة بناء أرصدة النباتات الخشبية؛
- الإدارة المستدامة للحياة البرية والمناطق المحمية.

أولويات الأنشطة

- بناء القدرات؛
- الخطط متعددة الأغراض لإدارة الغابات؛
- مزارع الغابات؛
- إدارة مستجمعات المياه؛
- استراتيجية متكاملة للتنمية المستدامة (بما في ذلك الرعي الحراجي الزراعي).

الفجوات في المعلومات التقنية. لا يوجد إلا قليل من المعلومات التي يعول عليها. وثمة حاجة ماسة إلى استرجاع نظام إدارة المعارف والمعلومات التقنية. ويوصى بتصميم و/أو توطيد مرافق تخطيط الغابات ورصدها وقاعدة بياناتها وحصرها. يضاف إلى ذلك أنه يلزم إجراء ***تقدير للاحتياجات التقنية:***

- تقدير الاحتياجات إلى بناء القدرات على الصعيد الوطني؛
- تقدير الوضع الحالي لإدارة الغابات؛

- تقدير احتياجات السكان إلى السلع والخدمات الحراجية؛
- تقدير الاحتياجات إلى ربط القطاعات الفرعية المختلفة (الزراعة والرعي والحراجة والبيئة، ...).

احتياجات السكان في الأوضاع القادمة. ستتركز احتياجات السكان للسلع والخدمات التي توفرها الأشجار والغابات خلال العام القادم وفترات ما بعد الحرب على الطاقة (حطب الوقود والفحم النباتي) لتدفئة المنازل والمستقرات وطهي الطعام، وكذلك خشب الخدمات لبناء هذه المستقرات. وينبغي مراعاة هذه المسألة منذ بداية عملية التخطيط الخاصة بدعم السكان النازحين. وينبغي لأي فريق لإنشاء معسكرات اللاجئين أن يتضمن بين موظفيه أخصائيا في الحراجة لتخطيط إدارة موارد الغابات الطبيعية أو المزروعة بالقرب من المعسكر.

الفصل الثالث عشر

الصناعات الغذائية

اقتصر العمل في مجال إصلاح القطاع الفرعي لتحضير الغذاء في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء على المحافظات الشمالية الثلاث دون غيرها تقريبا. وبناء على هذه الخبرة ترد فيما يلي بعض النقاط الهامة، والدروس المستفادة من الشمال والتي يبدو أنها مهمة وصالحة للتطبيق بالنسبة لإصلاح القطاع الفرعي للصناعات الغذائية وتنميته على نحو مستدام في بقية البلد.

وفي المحافظات الشمالية، عملت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع السلطات المحلية على إصلاح القطاع الفرعـــي للصناعات الغذائية بهدف تحقيـــق الأهداف التالية: (أ) تحسين الأمـــن الغذائي؛ (ب) تحسين الوضع التغذوي للسكان مع التأكيد بصفة خاصة على احتياجات الفئات الفقيرة والأكثر تعرضا لنقص الغذاء.

المعلومات المتعلقة بسوق الغذاء

ثمة حاجة إلى فهم واضح داخل حكومة العراق للبنية المعقدة لنظام سوق الغذاء، وخاصة مصايد الأسماك، والتفاعل بين الأطراف الرئيسية، وأهمية التمتع *"بالاستقلال اللازم"* لأداء دور سليم. وبصفة خاصة تعد مبادلات و/أو صراعات المصالح التالية عوامل رئيسية في السوق:

- تتركز مصلحة المزارعين على تحقيق أفضل عائد منتجاتهم، وهو ما يعني عادة السعر الأقصى لكميات غير محدودة؛
- يريد الصانع أجود المنتجات بأدنى تكلفة من المزارع حتى يمكن بيعها بأسعار تنافسية ولكن مربحة؛
- يريد تجار الجملة وتجار التجزئة إمدادات جيدة ويعول عليها من الصانع أو المزارع بأكثر الأسعار قدرة على المنافسة؛
- يريد المستهلك أجود المنتجات بأسعار منخفضة.

ويتشكل "نظام السوق" أساسا من جميع هذه الأطراف الرئيسية وما بينها من تفاعلات، بالإضافة إلى القطاع الفرعي التنظيمي (الحكومة المركزية، وحكومة المنطقة، والحكومة المحلية). وتتحدد فعالية السوق بتفاعل المشاركين ومستوى النشاط المؤدى خلال كل نظام فرعي.

وينبغي إيلاء اهتمام كاف إلى معلومات *التسويق* والمبيعات لتوجيه خطط الإنتاج وقرارات الاستثمار. فبدون النظر في اتجاهات السوق لا يتلقى المزارعون معلومات عما ينتجون ولمن ينتجون، ولا يمكن إعداد خطط الإنتاج لأن

أحدا لا يعرف ماذا يريد المستهلك الحصول عليه/أو شراءه، ولا أحد يعرف أين أو بأي سعر يشتري المواد الخام المناسبة. يضاف إلى ذلك، أن مثل هذا النظام للمعلومات يمكن أن تكون له أهمية فائقة في حالات الطوارئ لتحديد مواقع المخزونات المناسبة من شتى الأغذية. ومن المهم إذن بالنسبة لسلسلة التحضير الزراعي تضمين الخطط التجارية التكلفة اللازمة لتحديد أهداف واستراتيجيات التسويق لكي تكون معلومات السوق في متناول اليد لتمكين المصانع من البقاء في السوق.

ويوصى بإيجاد مستوى محسن من ***الاتصال*** بين المجموعات الزراعية والصناعة الزراعية والأطراف الفاعلة في السوق (محضرو المنتجات وتجار الجملة وتجار التجزئة) والدوائر العلمية (أخصائيو البيولوجيا النباتية، والمهندسون الزراعيون وأخصائيو التغذية والصيادلة). ومن شأن هذا الاتصال أن يساعد على تحديد الفرص والمتطلبات الصناعية الزراعية. وينبغي تعزيز إنتاجية المحاصيل (الغلة للهكتار الواحد) أو اللبن (اللتر لكل وحدة حيوانية) بحيث يمكن لزيادة الإنتاج أن تخفض تكلفته، وقد يمكن لبيع كميات أكبر من المنتجات أو منتجات أفضل أن يوفر الربح للجميع.

التدريب على الصناعات الغذائية

تفتقر الأقسام ذات الصلة في حكومة العراق والأطراف الرئيسية في عملية الإصلاح إلى الموارد التقنية والبشرية والمالية اللازمة لتخطيط وتنفيذ وإدارة أنشطة التصنيع الغذائي.

وهناك بصفة خاصة حاجة إلى:

الدعم اللازم لتحسين ***قدرات التخطيط وسياسات التنمية*** المتصلة بالقطاع الفرعي للصناعة الزراعية بما في ذلك تحديد دور لمشاركة القطاع الخاص وانخراطه؛

- توفير ***دراسات جدوى وبحوث كاملة عن الأسواق*** لصالح مصانع التصنيع؛
- تقديم الدعم ***للبحوث الزراعية*** لزيادة حجم المنتجات الزراعية وتحسين نوعيتها وتنوعها لأغراض محددة للتصنيع. ويوصى برفع مستوى ***الدعم المؤسسي***. ومما قد يكون مثالا جيدا على ذلك تمويل أنشطة لتعزيز سلالات الفاكهة المناسبة للتصنيع عن طريق تطوير سلالات فاكهة الكروم القائمة و/أو المستوردة لكي تحل محل الكروم القديمة؛
- توفير ***الموارد المالية*** الكافية لإدارة أنشطة التصنيع.

وفي إطار برنامج ***النفط مقابل الغذاء*** تلقت مختلف الأطراف الفاعلة **التدريب** في الموقع على تشغيل مختلف المصانع في بداية عملها، وذلك على يدي موردي المعدات والأخصائيين الدوليين المبعوثين.

وبعد موسمين أصبح الموظفون المدربون محليا يؤدون العمليات اليومية للمصانع أداء حسنا. ولكن ما زال هناك نقص هام رغم ذلك في المهارات الإدارية التي تتمتع بالخبرة والاستقلال اللازم لإدارة الأنشطة. ولا يبدو أن العناصر التالية قد روعيت أثناء إدارة المصانع:

- المتطلبات من ***المواد الخام*** بما في ذلك المعايير المقررة ***للنوعية***، ***وجداول وأسعار*** تسليم ***الأنواع*** اللازمة. ففي الموسم الأول كانت **أسعار** المواد الخام التي اشترتها السلطات المحلية للمصانع أعلى من أسعار السوق، وكانت النوعية سيئة. وبعد ذلك تم الحصول على إمدادات منتظمة من المواد الخام عن طريق عقد اتفاقات مع المزارعين الذين يتلقون الدعم بالمدخلات التقنية في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء.
- ***فعالية المصانع*** المستندة إلى الاختيارات والإجراءات *التقنية* المناسبة والمرتبطة بميزانيات وخطط دقيقة للإنتاج. ويوصى بأن تتوافر مرافق ***التخزين*** المناسبة والإمدادات المنتظمة لمواد التعبئة والمواد المضافة وما إلى ذلك.
- التأكيد الكافي على معلومات **التسويق** والمبيعات لتوجيه خطط الإنتاج وقرارات الاستثمار. فبدون الاطلاع على اتجاهات التسويق لا يتلقى المزارعون معلومات عما ينتجون ولمن ينتجون، ولا يمكن إعداد خطط الإنتاج لأن أحدا لا يعرف ما يريد المستهلك أن يحصل عليه/أو يشتريه، ولا أحد يعرف أين ولا بأي سعر يشتري المواد الخام المناسبة. ومن العناصر الأساسية في خطط الإنتاج تحديد أهداف واستراتيجيات التسويق لكي تكون المعلومات المتعلقة بالسوق في متناول اليد لتمكين المصانع من البقاء في السوق.
- ***سياسات الموظفين،*** وهو ما يتضمن أيضا الإسكان والأجور. ومن المهم أهمية جوهرية انتقاء أشخاص مدربين تدريبا مناسبا.

الصناعات القروية

تمثل الصناعات القروية مكونا جديدا من مكونات عملية تصنيع الغذاء، وقد نشأ أصلا نتيجة ***للطلبات*** المختلفة العديدة الواردة. والواقع أن ثمة حاجة إلى تطوير وتعزيز الصناعة الزراعية على مستوى القرى كمصدر للدخل وفرص العمل بالنسبة ***للقرى النائية*** والمزارعين البعيدين عن المصانع المقامة مؤخرا وللمجموعات ***الفقيرة المعرضة*** للمخاطر التي يمكنها أن تصل إلى بعض الموارد الزراعية.

وقد يكون لذلك أهمية أيضا بالنسبة لوكالات الأمم المتحدة الأخرى مثل مؤسسة الأمم المتحدة للموئل (habitat) التي قررت إعداد مفهوم عن ***"المستوطنات المتكاملة"*** بعد مواجهة كثير من المشكلات.

والواقع، أن مؤسسة الموئل لم تزود اللاجئين إلا بالمساكن، وهو ما يعد الآن مهمة محدودة؛ فالأشخاص الذين يعيشون في المستقرات الجديدة ليس لديهم أي مصدر للدخل، ولا أي عمل قريب من مساكنهم؛ وهم بالتالي يعارضون العيش في المستقرات الجديدة دون أن تتاح لهم فرص للعمل في المناطق القريبة. وثمة حاجة إلى توفير فرص العمل ***والدخل*** على ***مستوى القرى***.

وقد صممت ***إدارة تقانات الهندسة الزراعية والغذائية*** عددا من ***المشروعات الموحدة*** التي يمكن استخدامها لهذا الغرض كمعلومات أساسية، وأرسلت منها نسخ إلى الميدان في الشمال.

القيود والفرص في مجال الصناعات الغذائية

القيود

هناك شبكة معقدة من القيود ***التجارية والتقنية والإدارية*** المعرقلة لعملية إعمار/إنشاء الصناعات الزراعية.

نقص المعلومات عن السوق

في الوقت الحاضر تعد ***المعلومات والبيانات*** المتوافرة فيما يتعلق بالقطاع الفرعي غير كافية لإجراء تحليل عميق لفوائض الإنتاج، واحتياجات التصنيع على المستويات المختلفة، والتجارة المحلية وغير الرسمية وما إلى ذلك. ويعد نقص البيانات عقبة كأداء تعرقل إجراء دراسات الجدوى.

وقد واجهت مصانع تحضير ***زيت الطعام واللبن*** قيودا شديدة في مجال إمدادات ***المادة الخام***. ففي بعض الحالات، كان من الممكن حفز الإنتاج المحلي للمادة الخام الضرورية لو أن أسعار الشراء كانت أكثر جاذبية من الخيارات البديلة مثل تصدير المنتجات.

القيود التجارية

يعد تزويد السكان ببنود غذائية مختلفة بالمجان تقريبا في إطار ***"سلة الأغذية"*** عقبة كأداء تعوق تنمية الصناعات التالية:

(أ) زيوت الطعام

(ب) منتجات الألبان

(ج) تحضير الحبوب

ولما كان أي من طواحين الدقيق الثلاث ***القائمة*** في الشمال لا تعمل بكفاءة، فقد ترتب على ذلك أن صناعة ***العلف الحيواني*** تواجه مشكلات خطيرة، وأن صناعة ***عباد الشمس*** على المستوى المحلي غير مربحة، وأن إنتاج ***اللبن*** مازال إنتاجا أسريا نظرا لوفرة ***اللبن المجفف*** ذو الجودة العالية ***والرخيص*** في السوق.

وتتيح الصلات ***التجارية*** المنتظمة مع البلدان المجاورة استيراد منتجات غذائية عديدة بصفة غير رسمية، فتدخل هذه في منافسة مباشرة مع البنود التي يجري تحضيرها محليا مثل معجون الطماطم، وزيوت الطعام، ومنتجات الألبان الطازجة، بينما يستورد البعض الآخر لأن الإنتاج المحلي أيا كان لا يلبي الطلب، وذلك مثل: الدقيق وعلف الحيوان والبسكويت الغني بالطاقة، وما إلى ذلك.

نقص الإدارة والدراية التقنية

وثمة قيد آخر معرقل للقطاع الفرعي، وهو نقص الخبرة ***الإدارية*** المتوافرة لدى السلطات المحلية والسكان المحليين. ولا تعد الجامعات في الوقت الحاضر ***دورات دراسية*** محددة في هذا الصدد؛ فمنذ عام 1989 لم يتخرج أي أخصائي تقنى جديد في مجال الغذاء من جامعات الشمال. ومن الضروري لذلك أن تعزز الجامعات الوطنية في الأجل المتوسط أو الطويل حتى توفر خريجين حصلوا على درجة مدتها أربع سنوات، وتتميز بفهم دقيق لعلوم وهندسة الغذاء مع ضمان نوعية الغذاء/الأمن الغذائي وإدارة مرافق التصنيع. وتكمل هذه الدراسة برنامج التدريب الرامي إلى سد الفجوات المباشرة كما يرد في الفصول التالية.

القيود الكبرى المعرقلة لتصنيع منتجات الألبان

توافر ***اللبن الخام*** اللازم لتشغيل المصانع غير مؤكد، وخاصة في الفصول الأخرى عدا الربيع. إلا أن، اللبن اللازم لتشغيل المصانع على أساس نوبة عمل واحدة يمكن أن يتوافر شريطة ما يلي: إنشاء مصانع في مناطق إنتاج اللبن؛ وجمع اللبن عن طريق مراكز لجمعه.

ومن المقدر أن نسبة كبيرة من المنتجات المحلية يجري تبديدها نظرا لنقص الكهرباء ومرافق التبريد؛ وخاصة في المناطق التي توجد فيها وفرة من اللبن وتربي عددا كبيرا من الحيوانات الزراعية.

ونظرا ***لانخفاض أسعار*** اللبن ومنتجات الألبان، فليس من المجدي بالنسبة للمزارعين المقيمين في مناطق بعيدة عن مراكز المدن أن يجلبوا منتجاتهم إلى السوق بسبب ارتفاع أسعار النقل. يضاف إلى ذلك، أن بعض دراسات تسويق منتجات اللبن بينت أن كثيرا من المزارعين الذين يربون الأغنام لا يحلبون غنمهم في العديد من المناطق مثل أماديا/دهوك وسيد صادق/السليمانية لأنه لا توجد أسواق يبيعون فيها. ومن شأن أنشطة التصنيع المحلية في ظل هذه الظروف أن تساعد على استخدام الموارد المحلية وتحسين مستويات الدخول الأسرية.

وعادة تتم مناولة وبيع منتجات الألبان في ظروف **تفتقر إلى النظافة**. ولا تحتوي المتاجر التي تبيع هذه المنتجات في السليمانية وغيرها من المحافظات على ثلاجات أو صفائح أو صناديق مأمونة لخزن هذه المنتجات قبل بيعها. ومن ثم كانت مشكلات التلوث شائعة، وخاصة في الصيف.

الفرص

الفرص في مجال خطوط الفاكهة والخضر

تحتل كويا موقعا مركزيا بين المحافظات الشمالية الثلاث. ولهذا السبب تستطيع أن تتلقى بسهولة المنتجات الخام من كل من هذه الأماكن. ويوصى بأن تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بمصنع سهل حرير؛ فبذلك تستطيع أن تتلقى منه المركزات في حدود تاريخ الصلاحية المسجل على العلب. وينبغي لها هي نفسها أن تكون قادرة على إنتاج المركزات المتوسطة التي تصل إلى صورتها النهائية في وقت لاحق. وإذا كان إدخال نوع جديد من الزراعة يتطلب مزيدا من السنوات، فإن تحسين الإنتاج من حيث النوعية والكم يمكن أن يتحقق سنة بعد سنة. ويرتبط استخدام كل نوع من الفاكهة في إنتاج المربيات بالطلب في السوق. وتعطي القائمة التالية من الفاكهة المنتجة محليا فكرة عن إمكانيات المنطقة.

النوع	الحصاد	التوافر
الأسكي دنيا	مايو/أيار	منخفض
الفراولة	مايو/أيار–يونيو/حزيران	سينمى
المشمش	مايو/أيار–يونيو/حزيران	مرتفع
الكرز الحلو	مايو/أيار – يونيو/حزيران	سينمى
الحامض	يونيو/حزيران – يوليو/تموز	سينمى
التوت	يونيو/حزيران – يوليو/تموز	سينمى
البرقوق	يونيو/حزيران – سبتمبر/أيلول	مرتفع
الخوخ	يونيو/حزيران – سبتمبر/أيلول	مرتفع
التفاح	يوليو/تموز – أكتوبر/تشرين الأول	مرتفع جدا (بالإضافة إلى التخزين)
الكمثرى	يونيو/حزيران–أكتوبر/تشرين الأول	مرتفع (بالإضافة إلى التخزين)
العنب	أغسطس/آب – أكتوبر/تشرين الأول	مرتفع جدا
التين	أغسطس/أب- سبتمبر/أيلول	مرتفع
الرمان	سبتمبر/أيلول- نوفمبر/تشرين الثاني	مرتفع
السفرجل	سبتمبر/أيلول- نوفمبر/تشرين الثاني	سينمى
الحمضيات	من نوفمبر/تشرين الثاني حتى مارس/آذار	سينمى
الشمام	يوليو/تموز- أكتوبر/تشرين الثاني	مرتفع جدا
البطيخ	يوليو/تموز- سبتمبر/أيلول	مرتفع جدا
القرع	سبتمبر/أيلول- نوفمبر/تشرين الثاني	مرتفع جدا

وقد يؤدي إدخال خطوط التعبئة بالنسبة للفاكهة إلى فصل أجود نوعية لسوق الفاكهة الطازجة وترك الباقي لكي يستخدم في التصنيع. ومن السمات الأخرى التي يمكن أن يتميز بها مصنع كويا إنشاء خط للإنتاج العضوي لأن أغلبية الفاكهة الآتية من الجبال تزرع دون استخدام للمواد الكيماوية.

والفنادق والمطاعم أشد حرصا على النوعية منها على السعر، كما يدل على ذلك مسح السوق، وهي مستعدة فيما يبدو لأن تدفع أسعارا أعلى في منتجات ألبان دربندخان نظرا لأنها تدرك ارتفاع جودتها. ويبدو أن هناك إمكانيات جيدة لتسويق اللبن الرايب الذي تنتجه دربندخان لهذا الجزء من السوق. غير أن هذا سيتطلب إجراء تحليل دقيق لتكاليف التعبئة في أحجام مختلفة واستثمارات إضافية في مجالات مثل الحاويات والغسل والنقل وما إلى ذلك.

ومن الممكن كما ذكر أعلاه إعادة تشغيل ثلاث طواحين للدقيق، وإن كانت معطلة في الوقت الحاضر، إذا رفعت القيود الكبرى التي تفرضها سلة الأغذية. وهناك في غضون ذلك طلب شديد على مرافق التخزين على جميع مستويات سلسلة الإنتاج. وقد بلغ النقص في هذه المرافق في محافظة السليمانية من الشدة بحيث أن النقص الذي قد يحدث في إمدادات القمح (بسبب الحرب والجفاف الشديد) قد يتسبب في أزمات خطيرة في الأغذية.

ويتسم قسم الإحصاء في المنظمة بأهمية خاصة لأنه مصدر ثمين للبيانات. ويرجع ذلك إلى أنه يترجم كثيرا من النتائج إلى أرقام بحسب أنشطة برامج المنظمة، كما يجري سلسلة من التحليلات المتعلقة بالأسواق والأقاليم.

وتتعلق البيانات المتوافرة بمستوى المحافظة والمنطقة الفرعية وحدود القرية. وبناء على ذلك تمتد البيانات بصفة عامة حتى تشمل أصغر الوحدات الإدارية. ومن الممكن العثور على كثير من التفاصيل الضرورية لوضع ***خطة رئيسية*** في قطاع الصناعة الزراعية في هذا المكتب وإن كانت تنقصه البيانات الخاصة ببعض القطاعات المحددة مثل الكروم وعمليات مسح المحاصيل الصيفية وغير ذلك، أو أن هذه البيانات لم تجمع بعد.

ومن شأن البيانات المتوافرة بالإضافة إلى تقانات الدراية المتراكمة أن تقيم قاعدة لتطبيق ***نظام لمعلومات*** الأسواق يتسم بالكفاءة ويكون موجها نحو تعميم معلومات السوق بين الأطراف المهنية الفاعلة في قطاع تصنيع الغذاء.

توصيات من أجل إنشاء وإدارة سلاسل للحبوب

تختلف مرافق تخزين الحبوب اختلافا طفيفا عن الأنشطة الأخرى لتصنيع الغذاء لأن بعض المرافق من النوع السابق موجودة بالفعل وإن كانت غير كاملة التشغيل. وبغية إصلاح ***مرافق تخزين الحبوب*** في نطاق الإطار الاستراتيجي، فإن الاقتراحات التالية مطروحة بالتوازي مع الاقتراحات الخاصة بالصناعات الزراعية الأخرى:

- ***على المستوى الفردي*** (مستوى المزرعة)، يمكن بناء مجموعة من الصوامع المعدنية الفردية شبيهة بالصوامع التي بنيت في أمريكا الجنوبية في إطار مشروعات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ويوصى بإدراج إدارة مرافق التخزين هذه في برنامج التدريب الذي تقدمه المنظمة إلى المنتجين؛

- **على المستوى التجمعي**، يمكن توفير مرافق للتخزين مماثلة بالإضافة إلى المعدات الأخرى التي يستأجرها المزارعون عادة (آلات الحصد والدرس والتنقية) من أصحاب المشروعات في القطاع الخاص؛
- **على المستوى الإقليمي**، يجب بناء بعض قدرات التخزين الضخمة لتلقي وخزن إنتاج المنطقة في ظل الظروف المثلى. ومن الممكن أن تتألف هذه المرافق من مستودع وصوامع رأسية وينبغي أن تكون متعددة الأغراض (قادرة على خزن الحبوب وكذلك البذور الزيتية أو المواد الخام الخاصة بعلف الحيوان). ولكن يتعين قبل بناء مرافق التخزين من هذا القبيل إجراء بعض ***الدراسات*** التحليلية عن جوانب مثل ما يلي:

- انتقاء ***منطقة*** البناء بحيث تكون قريبة من مراكز المستهلكين ومناطق الإنتاج ورابطات المزارعين؛
- تقدير ***القدرة*** المطلوبة وتحديد مختلف ***المنتجات*** التي يتعين خزنها؛
- تحديد التدابير ***الاحتياطية*** التي ينبغي اتخاذها فيما يتعلق بالأبنية المنتقاة؛
- الاختيار فيما بين التخزين السائب والتخزين في *أكياس*؛
- التوصل إلى اتفاقات مع ***تعاونيات*** المزارعين؛
- اتخاذ قرار فيما يتعلق ***بعدد الوحدات*** اللازمة من مرافق التخزين لمحافظة السليمانية.

وبالإضافة إلى المكونات المذكورة أعلاه سوف تتطلب إقامة "سلسلة للحبوب" ما يلي:

- برنامج ***تدريبي*** لصالح الأطراف الفاعلة المختلفة فيما يتعلق ***بإدارة*** مرافق التخزين؛
- وضع ***سياسة للأسعار*** تقوم على نظام لمراقبة الجودة لتحسين نوعية الحبوب وخفض النسب المئوية للشوائب؛
- وضع ***نظام لمعلومات الأسعار*** يتيح للأطراف المشاركة في "السلسلة" معرفة تقلبات الأسعار؛
- إنشاء ***نظام ائتماني ريفي*** بسيط لكي يتيح للمزارعين أن يختاروا بيع محاصيلهم بعد الحصاد مباشرة بأسعار أدنى؛
- وضع نظام ائتماني ريفي لتسهيل شراء واستئجار مرافق التخزين؛
- وضع استراتيجية لصيانة الاحتياطي الاستراتيجي (التمويل وحجم الأعمال وما إلى ذلك).

الفصل الرابع عشر

البحوث والإرشاد والتدريب في مجال الزراعة

أولا: البحوث

خلفية تاريخية

بدأت في العشرينيات مديرية عامة للزراعة تابعة لوزارة الاقتصاد والنقل الاضطلاع بأنشطة البحوث الزراعية، وأنشأت أول محطات تجريبية في أبو غريب ونينوى في المختبر العام للطب البيطري الذي ركز عمله على تشخيص ومكافحة الآفات وأمراض الحيوان.

وفي الأربعينات تولت أنشطة البحوث الزراعية المديرية العامة للبحوث والإرشاد في مجال الزراعة التي اتخذت مقرها في أبو غريب[7]. ثم عززت هذه البحوث بإقامة كلية الزراعة (التي أنشأتها وزارة الزراعة في 1952) وكلية الطب البيطري (1956) التابعة لجامعة بغداد.

وفي 1958 أنشئت المديرية العامة للبحوث والمشروعات الزراعية بوصفها الهيئة الوحيدة المسؤولة عن البحوث الزراعية داخل وزارة الزراعة، وذلك فيما عدا البحوث المتعلقة بالحراجة التي عهد بها إلى المجلس الحكومي للحراجة. وفي 1968 حُلت المديرية العامة للبحوث والإرشاد في مجال الزراعة لتصبح البحوث الزراعية تحت مسؤولية أربع مديريات تعنى بالهندسة الزراعية والبستنة والموارد الحيوانية وحماية النباتات والإرشاد الزراعي. وفي السبعينيات وسع نطاق أنشطة البحوث عندما أنشأت وزارة الزراعة عدة محطات ومراكز متخصصة للبحوث في أجزاء مختلفة من البلد.

كما شهدت هذه الفترة إنشاء كلية الزراعة وكلية الطب البيطري في الموصل في 1964 و1968 على التوالي، وكلية الزراعة في البصرة في 1973 ولجنة الطاقة الذرية العراقية في 1967 التي تضمنت مركزا للبحوث الزراعية والبيولوجية (أعيد تنظيمه بحيث أصبح أربعة مراكز).

---

[7] يستعين هذا القسم بالمواد الواردة في الورقة البحثية حول واقع البحوث الزراعية في العراق (المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، منظمة الأغذية والزراعة، اتحاد مؤسسات البحوث الزراعية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، المركز الدولي للدراسات الزراعية في البحر المتوسط، 1999)؛ ويعتمد أيضا على ورقة العمل المعنونة "الدعم التقني لتنمية القدرات في مجال البحوث و"البرنامج الزراعي لثلاث سنوات" المحافظات الشمالية العراقية" (المنظمة، b2003). ورغم أن هذه الورقة الأخيرة أشارت إلى المحافظات الشمالية، فإن أغلبية الآراء والتوصيات الواردة فيها ذات طابع عام ويمكن أن تصدق على البلد ككل. وستوضع توصيات أكثر تحديدا بشأن تنمية البحوث الزراعية في العراق في الدراسة التي يزمع إجراءها فريق متعدد التخصصات في الميدان كمتابعة للتقرير الحالي.

وفي 1980 أنشأت وزارة الزراعة المجلس الحكومي للبحوث الزراعية التطبيقية لكي يكون مسؤولا عن جميع البحوث الزراعية التابعة لها. وعندما دمجت وزارة الزراعة مع وزارة الري في 1987 أصبح المجلس الحكومي للبحوث الزراعية التطبيقية يضم مركز موارد المياه والتربة، وأعيدت تسميته بحيث صار يدعى المجلس الحكومي للبحوث الزراعية وموارد المياه. وفي 1990 أنهي هذا المجلس واستعيض عنه بالمجلس الحكومي للبحوث الزراعية ومركز موارد المياه والتربة. وعندما انفصلت وزارة الزراعة ووزارة الري من جديد في 1993 بقي المجلس الحكومي للبحوث الزراعية في نطاق وزارة الزراعة وانتقل مركز موارد المياه والتربة إلى وزارة الري.

وتأسست كليتان للزراعة في تكريت والأنبار في 1993 و1994 على التوالي، وكلية للطب البيطري في جامعة القادسية في 1994.

وفي 1997 كانت المؤسسة الوطنية للبحوث الزراعية تتكون من ثلاث فئات رئيسية من المؤسسات:

- ***المؤسسات المتخصصة بصفة رئيسية في البحوث الزراعية***: المجلس الحكومي للبحوث الزراعية التابع لوزارة الزراعة، ومركز موارد المياه والتربة التابع لوزارة الري واللذان يمثلان معا 32٪ من سنوات البحوث المحتملة (أي: ما يرادف الباحثين المتفرغين) للمؤسسة الوطنية للبحوث الزراعية.
- خمس كليات للزراعة وثلاث كليات للطب البيطري تشرف عليها وزارة التعليم العالي والبحوث العلمية التي يبلغ نصيبها 49٪ من سنوات البحوث المحتملة للمؤسسة الوطنية للبحوث الزراعية.
- مؤسسات علمية وتقنية أخرى لا تشكل البحوث الزراعية إلا اختصاصا ثانويا لها (وبخاصة أربعة مراكز متصلة بالبحوث تابعة للجنة الطاقة الذرية العراقية)، وهي تمثل 19٪ من سنوات البحوث المحتملة.

ومن الناحية الرسمية، تضطلع وزارة الزراعة بالمسؤولية عن السياسات الوطنية للبحوث الزراعية، ولكن تشاركها فيها من الناحية العملية مؤسسات ووزارات أخرى معنية بأنشطة البحوث الزراعية.

مؤسسات البحوث الزراعية

المجلس القومي للبحوث الزراعية. يعد هذا المجلس أكبر مؤسسة وطنية للبحوث الزراعية؛ فهو يمثل 26٪ من سنوات البحوث المحتملة للمؤسسة الوطنية. واختصاصه الرئيسي هو البحوث الزراعية التي تحشد حوالي 75٪ من وقت موظفيها المهنيين. ومن الأنشطة الأخرى ما يشمل الخدمات المجتمعية (تحليل التربة وإنتاج البذور وغير ذلك)، والإرشاد، والتدريب. ويتكون المجلس من ستة أقسام زراعية رئيسية: ***الهندسة الزراعية، والبستنة، والحراجة، ونخيل البلح وازدراع الأنسجة، والتربة، والموارد الحيوانية، وحماية النباتات***.

وفي 1997 كان المجلس يشمل 638 موظفا وطنيا دائما منهم 266 خريجا مهنيا يمثلون حوالي 200 سنة بحوث محتملة. ومستوى الموظفين الخريجين منخفض إلى حد ما نتيجة للمرتبات الممنوحة التي كانت أدنى إلى حد كبير من المرتبات التي تدفع لموظفي الجامعات. ولم يكن باستطاعة المجلس اجتذاب الباحثين المؤهلين تأهيلا عاليا، وانتهى كثير من الباحثين إلى الجامعة. إلا أن المرتبات قد رفعت في 1995 بنسبة تتراوح بين 100 و200٪.

للمجلس القومي للبحوث الزراعية *14 محطة للبحوث* تغطي المناطق الإيكولوجية الزراعية الرئيسية (في مناطق الري والمناطق البعلية). ولكن البنى التحتية والمعدات (المكاتب والمختبرات والمكتبات والمرافق العلمية والحاسوبية ومرافق النقل والاتصال) تعاني من نقص شديد في الصيانة والاستبدال والتحديث. ومشكلة استبدال قطع الغيار شديدة الحدة.

أما الموارد المالية فيوفرها البلد في معظم الحالات (الحكومة أساسا، بالإضافة إلى بعض الإيرادات الذاتية الناتجة عن بيع الخدمات/المنتجات وعن عقود البحوث التي تمولها المنظمات الإنمائية الوطنية). والمنح الخارجية محدودة جدا. والتكاليف التشغيلية والرأسمالية التي قد تمثل 35٪ من الموارد المتاحة أبعد ما تكون عن الوفاء بالاحتياجات، ومن ثم كانت إمكانيات المجلس العلمية معطلة جزئيا.

أنشطة وروابط البحوث. تشمل أنشطة البحوث إنتاج المحاصيل وإنتاج الحيوانات على السواء. وفي نطاق إنتاج المحاصيل تعطى الأولوية للحبوب (القمح والأرز والشعير والذرة) لأنها تمثل المحاصيل الرئيسية بالنسبة للاستهلاك البشري. كما تولى عناية للمحاصيل الصناعية (القطن وعباد الشمس) ومحاصيل البستنة. وتجرى البحوث على الحراجة ومصايد الأسماك والاقتصاد الزراعي والآلات الزراعية وما إلى ذلك.

ويتعاون ***المجلس القومي للبحوث الزراعية***، كلما دعت الضرورة، مع مركز بحوث المياه والتربة عن طريق أفرقة مشتركة. وهناك كذلك تعاون متواصل بين المجلس والجامعات؛ فقد يلقي موظفوه بعض المحاضرات أو يشاركون في برامج مشتركة للبحوث. أما التعاون العلمي على الصعيد الدولي فهو محدود جدا.

(2) **مركز بحوث المياه والتربة.** يعمل في هذا المركز ما مجموعه 58 موظفا مهنيا جامعيا. وهو يواجه مثله مثل المجلس القومي للبحوث الزراعية مشكلة المرتبات المنخفضة. يضاف إلى ذلك أن أعداد التقنيين وغيرهم من موظفي الدعم فيه غير كافية.

وتشغل أنشطة البحوث حوالي 75٪ من وقت الموظفين الجامعيين، وهي تشمل: ***مدى استهلاك المحاصيل للمياه، وانجراف التربة، وانتقال الرواسب، واستخدام المياه المالحة في الري واستصلاح الأراضي، وكفاءة نظم الري، وأداء الصرف، وتلوث المياه، ومسح التربة، وإدارة التربة.***

كليات الزراعة والطب البيطري

تخضع كل كلية من كليات الزراعة الخمسة وكليات الطب البيطري الثلاثة لإشراف الجامعة التي تتبعها؛ والجامعات مؤسسات عامة مستقلة (يحكم كلا منها مجلس من العمداء) وتشرف عليها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وهي كما يلي:

- ***كلية الزراعة، جامعة بغداد:*** هي أقدم كلية للزراعة, وهي تعد الكلية الأم والكلية الأكبر بالنسبة لجميع المعاهد الزراعية في العراق؛ ففيها 507 موظفا جامعيا بما في ذلك 188 يحملون الدكتوراه و150 يحملون الماجستير.
- ***كلية الزراعة والحراجة، جامعة الموصل*** (267 موظفا جامعيا و107 يحملون الدكتوراه و124 يحملون الماجستير).
- ***كلية الزراعة بجامعة البصرة*** (189 موظفا جامعيا و44 يحملون الدكتوراه و79 يحملون الماجستير)، وجامعة تكريت (51 موظفا جامعيا و18 يحملون الدكتوراه و19 يحملون الماجستير)، وجامعة الأنبار (46 موظفا جامعيا و11 يحملون الدكتوراه و23 يحملون الماجستير).
- ***كلية الطب البيطري، جامعة بغداد:*** هي أقدم وأكبر كلية للطب البيطري (293 موظفا جامعيا و91 يحملون الدكتوراه و104 يحملون الماجستير)؛ وكليتا الطب البيطري بجامعة الموصل (127 موظفا جامعيا و31 يحملون الدكتوراه و45 يحملون الماجستير) وجامعة القادسية (30 موظفا جامعيا و3 يحملون الدكتوراه و12 يحملون الماجستير).

ويعمل بالكليات الثمانية ما مجموعه 1510 موظفين جامعيين (بما فيهم 493 يحملون الدكتوراه، و467 يحملون الماجستير و550 يحملون البكالوريوس). والمهمة الرئيسية لهذه الكليات هي التعليم: وكلها تمنح درجات البكالوريوس بينما تمنح كليات بغداد والموصل والبصرة درجتي الدكتوراه والماجستير كذلك. وهناك ما يقرب من 000 11 طالب مسجل في الكليات الثمانية، وهو ما يعني أن ثمة عددا معقولا من الطلاب بالنسبة لكل موظف جامعي (أي متوسط يبلغ 7.3). وثمة مهام أخرى تشمل البحوث (أنظر أدناه) والإرشاد، ولكن الوقت والجهد اللذين ينفقهما موظفو الجامعة على الإرشاد محدود شيئا ما. ويوجد بعض التنسيق بين كليات الزراعة وكليات الطب البيطري عن طريق اجتماعات عمدائها بصفة فصلية.

أنشطة البحوث

أسست كليات الزراعة في مناطق مختلفة من البلد من أجل حل المشكلات الزراعية التي قد توجد في هذه ***المناطق***. ومثال ذلك أن كلية الزراعة/بغداد تعنى بصفة رئيسية بأراضي الري والبستنة بينما تعنى كلية الزراعة والحراجة/الموصل (الجزء الشمالي من العراق) بإنتاج الحبوب في المناطق البعلية والحراجة وتكنولوجيا الخشب؛ وتعنى

كلية الزراعة/تكريت بحرث التربة، وتعنى كلية الزراعة/البصرة ببحوث النخيل والبستنة ومصايد الأسماك. وتعنى جميع كليات الزراعة والطب البيطري المذكورة بتربية الحيوانات.

وتتمتع كليات الزراعة والطب البيطري بمزايا كبيرة نسبيا فيما يتعلق بأنشطة البحوث الزراعية؛ فبها عدد كبير من الموظفين الجامعيين المؤهلين في جميع التخصصات والمجالات؛ وهي تستطيع أن تحشد للبحوث برامج دراسية عليا (هناك 243 و296 طالبا مسجلا في مرحلتي الدكتوراه والماجستير).
إلا أن البحوث الزراعية مقيدة بعدة عوامل مثل:

- أغلبية موارد الدعم (التقنيين والمباني والمختبرات والمزارع) مخصصة للتعليم؛ والموارد المخصصة للبحوث محدودة جدا (قليل من الفنيين ومختبرات ومعدات علمية غير كافية وقليل من المركبات ومكتبات فقيرة وأموال ضئيلة وغير مستقرة).
- تفتقر كليات الزراعة وكليات الطب البيطري إلى سياسات متسقة للبحوث ونظم لإدارة البحوث.
- العلاقات مع المعاهد الوطنية للبحوث الزراعية ومع المزارعين وأخصائيي الإرشاد محدودة. وقد أدت العقوبات إلى الحد من الاتصالات والاتصال مع العالم الخارجي.

وقد أثرت هذه العوامل تأثيرا سلبيا على أنشطة البحوث. غير أن الوضع تحسن تحسنا طفيفا منذ اعتماد الاستراتيجية الوطنية للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا في 1955 (انظر أدناه). وقد أصبح الموظفون الجامعيون يشاركون بنشاط في برامج التنمية الوطنية (الحبوب والبقول والقطن والذرة والطماطم والأرز) التي تشرف عليها وزارة الزراعة. وتعزز هذه الأنشطة اتصالات الجامعات بالمزارعين وأخصائيي الإرشاد عن طريق نتائج البحوث التي تصاغ على هيئة مواد إرشادية بالتعاون مع المديرية العامة للإرشاد الزراعي التابعة لوزارة الزراعة.

المعاهد العلمية الأخرى التابعة للنظام الوطني للبحوث الزراعية

الهيئة العراقية للطاقة الذرية: للهيئة في الوقت الحاضر أربعة مراكز متصلة بالبحوث الزراعية أنشئت مؤخرا بتقسيم ***مركزها السابق للبحوث الزراعية والبيولوجية***. وهذه المراكز هي مركز البحوث الزراعية؛ ومركز بحوث مصايد الأسماك؛ ومركز تكنولوجيا البذور؛ ***ومركز التكنولوجيا البيولوجية***. وربما كانت هذه المراكز تستأثر بحوالي الربع من إجمالي الموظفين المهنيين التابعين للهيئة العراقية للطاقة الذرية (392 موظفا منهم 43 يحملون الدكتوراه، و84 يحملون الماجستير، و265 يحملون البكالوريوس)، وهو ما يساوي حوالي 100 باحث متفرغ في مجالات الهندسة الزراعية والبستنة والحيوانات الزراعية ومصايد الأسماك والموارد الطبيعية وتكنولوجيا البذور وغير ذلك من المجالات المشتركة بين قطاعات مختلفة.

الوحدات الجامعية المتخصصة في العلوم المرتبطة بالزراعة: بالإضافة إلى كليات الزراعة المذكورة أعلاه، تتضمن أغلبية الجامعات وحدات متخصصة في ***العلوم المتصلة بالزراعة*** مثل ***تربية الحيوانات*** *وعلم الأمراض وعلم الحشرات والميكروبيولوجيا* في أقسام بيولوجيا النبات/الحيوان؛ ***والتربة والمياه*** في بعض كليات العلوم؛ ***وتكنولوجيا الغذاء والميكنة الزراعية*** في كليات الهندسة؛ ***والاقتصاد الاجتماعي الريفي*** في كليات الاقتصاد؛ وما إلى ذلك.ويعمل في هذه الوحدات موظفون جامعيون مؤهلون تأهيلا عاليا. وقد أنشأت بعض الجامعات أو الكليات أقساما أو وحدات للتدريب/البحوث لتعزيز البحوث في هذه المجالات. ومثال ذلك قسم التكنولوجيا البيولوجية والهندسة الوراثية في جامعة بغداد؛ ومركز بحوث بيئة الشواطئ بجامعة المستنصرية. كما تندرج في هذه الفئة الأقسام الزراعية في معاهد العلوم التطبيقية.

ولم يجر مؤخرا أي حصر دقيق لهذه الإمكانيات العلمية. بيد أن هذه الوحدات الجامعية تشمل، حسب المعلومات الجزئية المتوافرة، حوالي 200 عالما "زراعيا" على أقل تقدير. ويترتب على استخدام النسبة أو المعيار المطبقين على كليات الزراعة أن هؤلاء العلماء قد يمثلون حوالي 50 سنة ممكنة من البحوث أو 20 سنة فعلية من البحوث.

المؤسسات التقنية الأخرى التابعة للإدارات الجهوية للبحوث الزراعية

هناك وحدات إدارية ومشروعات عمومية تعنى الآن مباشرة ، أو كانت تعنى في الماضي، بالبحوث الزراعية عن طريق وحدات تنمية البحوث (المحطات والمختبرات) أو بأنشطة دائمة أو مؤقتة للبحوث، وذلك مثل المديرية العامة لمشروعات الري واستصلاح الأراضي، بغداد، والمنظمة العامة لصناعات الغذاء (ومقرها في بغداد) التي ذكرت في قائمة المراكز الإسلامية للبحوث لسنة 1999 الصادرة عن المنظمة الإسلامية للعلم والثقافة.

الموارد الخاصة بالبحوث الزراعية

(1) الموارد البشرية. يعمل في الإدارات القطرية للبحوث الزراعية في العراق في الوقت الحاضر ما يزيد على 100 2 موظف جامعي علمي وتقني ، وكلهم مواطنون يمثلون 770 سنة ممكنة من البحوث. ويشكل الموظفون الجامعيون بكليات الزراعة معظم هذه الإمكانيات، وهم يتميزون بمستوى جامعي مرتفع (33٪ يحملون الدكتوراه). أما الباحثون في المجلس الحكومي للبحوث الزراعية ومركز بحوث المياه والتربة فهم أقل عددا وأدنى من حيث مستواهم الجامعي (14٪ فقط يحملون الدكتوراه).

ويمكن القول بصفة عامة إن ***عدد ونوعية*** التقنيين وغيرهم من موظفي الدعم ***غير كافيين*** وقد يكونان عاملا معوقا خطيرا لإنتاجية العلماء في مجال البحوث.

(2) الموارد المالية والمادية. يكفل تمويل أنشطة البحوث بصفة رئيسية عن طريق ***الاعتمادات الحكومية*** للمؤسسات العمومية والجامعات. وتأتي أموال هامشية من الموارد المكتسبة ذاتيا مثل عقود البحوث مع المنظمات الإنمائية وتقديم الخبرات الاستشارية للقطاع الخاص ومبيعات الإنتاج الزراعي (البذور والإنتاج المخصص للسوق).

وفي ظل العقوبات تخصص نسبة عالية من الأموال المتاحة ***للمرتبات*** في جميع مؤسسات الإدارات القطرية للبحوث الزراعية. ومعنى ذلك بعبارة أخرى أنه لا تتوافر إلا موارد محدودة جدا للنفقات التشغيلية والرأسمالية. ومن المستحيل أيضا شراء المعدات (المرافق العلمية والمركبات وما إلى ذلك) والكتب الأجنبية، والاشتراك في المجلات العلمية وغير ذلك. والتعاون الدولي في الوقت الحاضر محدود إلى درجة لا يمكن معها سد هذه الفجوة.

ويترتب على ذلك أن ***الموارد المادية*** المتاحة للإدارات القطرية للبحوث الزراعية ***تتدهور***، وأن الإمكانيات الضخمة من الموارد البشرية العلمية التي تكونت في الثمانينيات معطلة جزئيا في الوقت الحاضر. فليس لدى الإدارات القطرية سوى عدد من سنوات البحث الفعلية يتراوح فيما بين 200 و250 (بما في ذلك حوالي 100 أو 150 سنة بحوث فعلية لمعاهد البحوث الزراعية، و40 للكليات، و60 للمؤسسات الأخرى) وذلك في مقابل الـ 770 سنة ممكنة من البحوث التي ذكرت أعلاه.

أنشطة البحوث الزراعية

سياسات البحوث وتوجهاتها. كانت ***الاستراتيجية الوطنية*** للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا التي اعتمدت في 1995 ترمي إلى دعم السياسات الزراعية التي تركز على تحقيق: (1) ***الاكتفاء الذاتي الغذائي*** عن طريق اعتماد تكنولوجيات جديدة وأكثر إنتاجية؛ و(2) ***استدامة*** الإنتاج الزراعي في الأجل الطويل عن طريق توفير الإدارة السليمة وتنمية الموارد الزراعية المتاحة وخاصة من الأراضي والمياه؛ و(3) ***تحقيق المساواة الاجتماعية والاقتصادية*** بين القطاع الزراعي وغيره من قطاعات الاقتصاد، وفي نطاق القطاع الزراعي نفسه. وتعد هذه الاستراتيجية إنجازا هاما للإدارات القطرية للبحوث الزراعية، وخاصة للمجلس القومي للبحوث الزراعية والهيئة العراقية للطاقة الذرية. ووفقا لهذه ***الاستراتيجية***:

- يوصى بأن تكون لبرامج ***البحوث*** صفة ***تطبيقية*** و/أو ***قابلة*** للتكيف بحكم طبيعتها. ولذا ينبغي أن (1) تكون ***متعددة التخصصات*** في نهجها وأن تكون كلا متواصلا بداية من استحداث التكنولوجيات عن طريق التجارب وعروض الإيضاح على صعيد المزرعة ونقل النتائج إلى المستخدمين المحتملين؛ و(2) تتضمن ***عناصر اجتماعية اقتصادية*** لضمان سلامة نتائج وتوصيات البحوث وتقبل المستخدمين المحتملين لها؛ و(3) توجه نحو ***تطوير ومواءمة التكنولوجيات*** والممارسات والسياسات ***الإدارية*** التي تعالج مشكلات واحتياجات القطاع الزراعي.

وينبغي لبرامج البحوث أن تشدد على البعد الخاص بنظام الإنتاج الذي يتكون من أربعة منطلقات كبرى: ***الزراعة بالري، والزراعة البعلية*** (أكثر من 450 مليمتر)، ***والمناطق البعلية قليلة المطر***، ***والتربية المتكاملة للحيوانات*** الزراعية. وتعد أنظمة الإنتاج هي المظلة التي تعمل تحتها برامج بحوث السلع التقليدية والبحوث غير السلعية.

- تكلف جميع الإدارات القطرية للبحوث الزراعية بمقتضى الاستراتيجية بأنشطة ***البحوث التطبيقية ونقل التكنولوجيا*** وبالمسؤولية عن تنسيق ودعم البرامج الوطنية للبحوث الزراعية حتى تستطيع المساعدة على تحديد واختبار وانتقال واعتماد الإدارة التقنية ومعلومات السياسة العامة التي تسهم في تحقيق أهداف السياسات الزراعية الوطنية. وقد يكون لهذه المهام آثار مفيدة على تخطيط البحوث وتحديد الأولويات وإدارة برامج البحوث، وسوف تساعد العلماء على إجراء بحوثهم على مستوى المزرعة وأن يكونوا على اتصال مباشر مع المزارعين.
- تحدد الاستراتيجية أدوار مختلف المؤسسات من أجل توثيق ***الروابط والتكامل*** فيما بينها؛ فتلك هي الطريقة المناسبة لمعالجة القضايا الوطنية في ظل القيود الناجمة عن الموارد المالية والبشرية المحدودة بسبب العقوبات.

الروابط الوطنية والدولية في مجال البحوث الزراعية

كانت الروابط بين مؤسسات الإدارات القطرية للبحوث الزراعية والوزارات المختلفة المعنية بالبحوث الزراعية واهية إلى عهد قريب، وكانت تتكون أساسا من وسائل رسمية مثل العضوية في مجالس البحوث ومشاركة أعضاء المجلس القومي للبحوث الزراعية والهيئة العراقية للطاقة الذرية في لجان برامج البحوث المختلفة في الجامعات وبالعكس. ولكن كانت هناك فجوة كبيرة في روابط العمل؛ فقد كانت كل مؤسسة تضطلع بأنشطة للبحوث دون تشاور مع المؤسسات الأخرى العاملة في مجالات مشابهة، وهو ما أدى إلى ازدواج الجهود وتبديد للوقت والموارد. كما لم تكن الروابط بين مؤسسات الإدارات القطرية للبحوث الزراعية وبين منظمات الإرشاد/التطوير والمزارعين كافية.

وقد تحسنت هذه الروابط بعد تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا. ويتزايد التعاون متانة بين المجلس القومي للبحوث الزراعية وكليات الزراعة عن طريق مشاركة موظفي الجامعة في الأنشطة المشتركة للبحوث وتنظيم أيام ميدانية مشتركة وحلقات تدارس وتأليف مطبوعات مشتركة. وقد نمت العلاقات مع منظمات الإرشاد/التنمية ومع المزارعين عن طريق البرامج الوطنية للتنمية. كما أصبح الباحثون بصفة عامة (وموظفون الكليات الجامعيون بدرجة أقل بكثير) أخصائيين في الإرشاد عن طريق إجراء بحوث تكيفية مع المزارعين في المزارع ونقل نتائج بحوثهم إليهم.

ونتيجة للظروف السائدة بسبب العقوبات حدت الإدارات القطرية العراقية للبحوث الزراعية من علاقاتها الدولية. وشركاؤها الرئيسيون في الوقت الحالي هم المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، والمركز العربي

لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ويتركز التعاون مع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة على الحبوب والبقول الحبية وخدمات الدعم (الوثائق والحواسيب) وبرامج البحوث/التطوير متعددة التخصصات (مشروع المشرق/المغرب الذي يموله الصندوق الدولي للتنمية الزراعية) والتي تتضمن بعدا خاصا بانتقال التكنولوجيا يتماشى مع الاستراتيجية الوطنية.

تأثير الحروب والنزاعات الأهلية والعقوبات على البحوث الزراعية

أثرت هذه العوامل تأثيرا سلبيا على بنية وأنشطة البحوث الزراعية في العراق. بل ولقد اعتمدت في وقت أسبق سياسات سلبية (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، b2003). ومثال ذلك أن حكومة العراق قررت في 1989 إغلاق مجلس البحوث العلمية والمراكز التابعة له. كما أهملت مراكز أخرى للبحوث. وأصاب الخراب شبكات الري وخدمات الإرشاد ونظم إمدادات الكهرباء، وتدهورت فعالية مراكز البحوث على نحو خطير وأصبحت لا تعمل تقريبا. وغادر البلد معظم الموظفين المؤهلين ولم يبق إلا الموظفون ذوو المؤهلات التعليمية والخبرة المنخفضة. وقد كان لانعزال البلد بصفة متواصلة عن المجتمع الدولي مزيد من التأثير على القدرات التقنيات للموظفين الباقين. ونتيجة لذلك صارت مراكز البحوث الزراعية عاجزة عن دعم البحوث التطبيقية أو البحوث التكيفية.

كما أصيبت روابط البحوث مع المؤسسات والقطاعات الفرعية الزراعية الأخرى بآثار سلبية. وكذلك انخفض مستوى الروابط التي تصل البحوث بالإرشاد والتدريب، وهي التي كانت ذات أهمية بالغة في دعم انتقال التكنولوجيا وتعميمها. وتدهورت الروابط العملية القائمة بين مراكز البحوث وكليات الزراعة الجامعية. بل لقد أغلقت بعض الكليات. وعلى نفس النحو أصبحت الروابط القائمة بين البحوث والمنظمات/المؤسسات الدولية محدودة. وكان لهذا الوضع تأثير خطير على القدرات في مجال البحوث.

وللتغلب على هذه القيود بذلت جهود بدعم من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء لتعزيز البحوث في المحافظات الشمالية. وتضمنت هذه المبادرات أنشطة مثل ***تقييم*** التكنولوجيا المحسنة لنقلها إلى المزارعين، ***وإقامة روابط*** بين ***البحوث والإرشاد***. كما استهدفت الجهود تحسين القدرات المهنية المحدودة لدى موظفي وزارات الزراعة والري الإقليمية في المحافظات الشمالية. واستخدمت الأموال في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء من أجل ***إنعاش*** و/أو إنشاء المراكز/المحطات الميدانية الخاصة بالإرشاد والتدريب والبحوث وبناها التحتية، وذلك لتسهيل تخطيط وتنفيذ أنشطة الإرشاد. وقد تم عن طريق الدعم المقدم إصلاح/تجديد مراكز البحوث الثلاثة (عين كاوة (إربيل) ومالتة (دهوك) وبكراجو (السليمانية) وعدد من محطاتها الميدانية. وأقيمت محطة ميدانية جديدة في طقطق لمركز البحوث في عين كاوه. وقدم بعض المعدات والأدوات الأساسية.

وأدت هذه الجهود إلى نتائج إيجابية. فقد أضيف عدد من الموظفين العلميين إلى مراكز البحوث، وخاصة في مركزي البحوث في عين كاوه ومالتة. كما شجع التخصص بين الموظفين العلميين؛ وخصصت لهم مسؤوليات لدراسة محاصيل أو قطاعات فرعية مختلفة.

وبالنظر إلى المؤهلات والخبرة الجامعية المحدودة التي يتمتع بها موظفو البحوث في مراكز البحوث المختلفة، فقد انصب التأكيد في برنامج النفط مقابل الغذاء على تقديم التدريب لهم لرفع مستوى مهاراتهم التقنية. وقد تم توفير ذلك بتنظيم دورات للتدريب بواسطة الموظفين التقنيين التابعين لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو الخبراء الاستشاريين المقيمين الذين وظفوا من خلال البرنامج. ومنذ خطة التوزيع الرابعة نظمت قطاعات فرعية مختلفة متصلة بالبحوث عددا من دورات التدريب المختلفة. وأكدت هذه الدورات الاحتياجات الأساسية لموظفي البحوث ونقل التكنولوجيا.

وكما لا يخفى على ضوء العقوبات والحروب والسياسات السابقة غير المواتية في المناطق، فإن مراكز البحوث الثلاثة لم يكن لديها أي وسائل تقريبا لدعم أنشطة البحوث الزراعية من حيث الإمدادات والعمليات. ومن ثم كانت المساعدة المقدمة من برنامج النفط مقابل الغذاء ذات أهمية حاسمة في توفير مثل ذلك الدعم. وكان الدعم اللازم الذي قدمه البرنامج لإمدادات البحوث ومدخلاتها وعملياتها بالغ الأهمية في تنفيذ بعض أنشطة البحوث ونقل التكنولوجيا.

تقدير احتياجات البحوث بحسب القطاعات الفرعية

قدرت احتياجات البحوث والتطوير بالنسبة للقطاعات الفرعية عن طريق مشاورات عقدها الموظفون التقنيون والخبراء الاستشاريون التابعون للمنظمة مع الباحثين وموظفي الإرشاد والمسؤولين في السلطة المحلية، وبالتعاون مع المزارعين في بعض الأحيان. وأجريت في وقت لاحق تقديرات عن طريق تطبيق النظام التشاركي للإرشاد والتدريب والبحوث والمدارس الميدانية للمزارعين. ومما ترتب على اتباع هذا النهج أن أصبح العلماء وموظفو الإرشاد أكثر فهما وتقديرا لمشكلات المزارعين وألولوياتهم. كما ساعد ذلك على إعادة توجيه بعض أنشطة البحوث ونقل التكنولوجيا التي تضطلع بها القطاعات الفرعية.

تطوير التكنولوجيا ونقلها

من الإنجازات الكبرى التي حققتها البحوث الزراعية بالنسبة للقطاعات الفرعية المختلفة في إطار البرنامج، وذلك بمساعدة من المنظمة، كان تطوير التكنولوجيا اللازمة أو استعارتها من أماكن أخرى تتميز بأوضاع إيكولوجية زراعية وبيئية مماثلة، ومواءمتها مع الظروف القائمة من العراق . وقد تبين أن هذا الخيار الأخير نهج سليم بالنظر إلى أن قدرات البحوث المحلية المتاحة لأعمال إعادة التأهيل محدودة جدا. وجرى اختبار التكنولوجيا المستعارة ومواءمتها

واعتمادها في البيئة المحلية. يضاف إلى ذلك أنه تم إدخال بعض المفاهيم الجديدة للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا، وذلك مثل النظام التشاركي لأنشطة الإرشاد والتدريب والبحوث والمدارس الميدانية للمزارعين كما سبقت الإشارة إلى ذلك. وقد ثبتت فعالية النهجين كليهما.

وثمة مثال محدد لنشاط بحثي زراعي ناجح في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء، وهو ما تبين في البرنامج من أن الاعتماد المفرط على مبيدات الآفات لا يشكل نهجا مستداما يمكن أن يتبع في الأجل الطويل لمكافحة الآفات والأمراض، وإن الإرشاد الزراعي والتدريب من أجل تدابير حماية النباتات التي يجب أن تفضي إلى استخدام استراتيجية الإنتاج المتكامل ومكافحة الآفات على نطاق واسع. وقد أبرزت هذه الاستراتيجية أهمية استراتيجيات الهندسة الزراعية المقترنة بأساليب المكافحة الميكانيكية والبيولوجية والكيميائية لتعزيز مكافحة الآفات والأمراض على نحو مستدام وفعال من حيث التكاليف ومقبول من الناحية البيئية. وقد أدخلت تدابير المكافحة الميكانيكية مثل جمع بقة الحبوب والجراد والجعفيل والحرث العميق مقاومة للقشرة الرخوة. وأقيمت وحدة للمكافحة المتكاملة للآفات لإبراز الأهمية المعطاة لمكافحة الآفات الخطيرة بأقل قدر من المبيدات. كما كان إدخال مفهوم "زراعة الصون" مهما ومناسبا للتربة ذات المحتوى المنخفض من المادة العضوية والزراعة البعلية المحتاجة إلى مدخلات قليلة (انظر المناقشة السالفة عن هذا النهج في الفصل السابع).

الربط بين البحوث والإرشاد وفيما بين القطاعات الفرعية

في الماضي كانت العلاقات بين البحوث والإرشاد في العراق واهية. والواقع أن المؤسستين كانتا تعملان ككائنين منفصلين. ولمعالجة هذه القضية بذلت جهود كبيرة في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء لتوطيد الروابط وتحسين التفاعلات المؤسسية والهيكلية والوظيفية. وتحققت بعض النتائج الإيجابية في هذا الصدد. وبفضل النظام التشاركي في الإرشاد والتدريب والبحوث عززت الروابط لتحسين تخطيط وتنفيذ البرامج والتدريب وتقديم تكنولوجيات أفضل إلى المزارعين ورفع مستوى معرفتهم ومعرفة موظفي الإرشاد. كما كان ذلك يستهدف زيادة فهم العلماء والمدراء لمشكلات المزارعين. وتم الاتفاق على مسؤوليات وأدوار محددة لكل مكون فرعي. وبذلك أمكن: (1) توفير الدعم التقني من مراكز البحوث لتقديم عروض إيضاحية في المزرعة (العروض الإيضاحية الميدانية للمزارعين)، ولتعميم التكنولوجيا بين المزارعين، وإعداد وسائل تعليمية ومواد إعلامية للمساعدة على تعميم التكنولوجيا؛ و(2) تدريب المزارعين؛ و(3) تكملة كل جانب للآخر لإجراء تجارب تكيفية على حقول المزارعين من أجل نقل التكنولوجيا.

ويضاف إلى ذلك نظمت بمبادرة من البرنامج زيارات مشتركة إلى الحقول لموظفي البحوث والإرشاد.

كما كان للروابط بين القطاعات الفرعية أهمية أساسية لتطبيق نهج متكامل في بحوث حل المشكلات ونقل التكنولوجيا ولتسهيل تناول وتخطيط أنشطة البحوث والتطوير. وهكذا وضع ، بمساعدة من المنظمة وفي إطار جهود

مشتركة بين الإرشاد والبحوث، نهج برنامجي متكامل لمعالجة مشكلات المزارعين مع استخدام نهج متكامل متعدد التخصصات لتحقيق الأهداف العامة لبرنامج النفط مقابل الغذاء.

يضاف إلى ذلك بذلت محاولات مفيدة لإشراك بعض المراكز الدولية المعنية للبحوث الزراعية التابعة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، مثل المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، في أنشطة البرنامج. وكمثال على ذلك نجح البرنامج، بتعاون المنظمة ومساعدتها التقنية، في الحصول على بعض السلالات المفيدة من الحبوب (القمح والشعير) والبقول (الحمص والعدس) للاختبار في شمال العراق. ويجري في الوقت الحاضر إكثار بعض هذه المواد بهدف استخدامها على نطاق أوسع في المنطقة والدولة.

إمكانات دعم البحوث ونقل التكنولوجيا

أنشئت في الماضي برامج تعاونية بين الجامعات ومؤسسات البحوث المحلية في العراق وبين وكالات البحوث والمنظمات الدولية (مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة) والوكالات الحكومية الثنائية. غير أن الوضع قد ساء على نحو خطير خلال الاضطرابات الأهلية وفترة العقوبات. ولذلك كانت الجهود المبذولة في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء، وبمعونة ودعم من المنظمة، ذات أهمية جوهرية في توفير دعم هيكلي أساسي للقطاع الزراعي بما في ذلك عنصر البحوث. ولكن ما زالت هناك إمكانيات كبيرة لتحسين البرامج القائمة في مجال البحوث الزراعية ووضع نظام أقوى للبحوث في البلد.

ومن الممكن تصنيف الاحتياجات اللازمة في مجال الدعم التقني لتعزيز قدرات البحوث في إطار الفئات الرئيسية التالية: [8]

- تحسين قدرات موظفي السلطات المحلية في مجال البحوث والجوانب التقنية والإدارة؛
- إنشاء برنامج تقني فعال؛
- تقديم مساعدة تقنية متخصصة للبرنامج؛
- وضع استراتيجية للبحوث وبرنامج للبحوث يتميز بالفعالية وتعدد التخصصات.

[8] للإطلاع على تفاصيل بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز البحوث الزراعية في المحافظات الشمالية كأمثلة بالنسبة لبقية المناطق في البلد، انظر الملاحق التقنية في برنامج الثلاث سنوات للمحافظات الشمالية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إدارة برامج الإغاثة الخاصة، 2003.

اقتراحات من أجل تعزيز البحوث الزراعية

للعناصر التالية، ضمن عناصر أخرى، أولوية عالية بالنسبة لتقديم الدعم والمساعدة في توليد قدرات أقوى على البحوث بهدف إنشاء كتلة حرجة للاضطلاع باحتياجات القطاع الزراعي في مجال البحوث والتطوير:

- الزراعة البعلية المحتاجة إلى مدخلات قليلة؛
- ظروف المزارعين واحتياجاتهم؛
- النظم الزراعية القائمة؛
- التخصيص الأمثل للموارد والإنتاج الزراعي؛
- الأمن الغذائي وتحسين المتحصل الغذائي؛
- مكانة موظفي وبرامج البحوث؛
- توافر التكنولوجيا المحسنة وفرص الوصول إليها؛
- اتخاذ التدابير اللازمة للاختبار في مواقع متعددة؛
- احتياجات القطاعات الفرعية المختلفة للبحوث؛
- الموارد الممكنة للخبرة؛
- استدامة المشاركة الفعالة والمباشرة من جانب الموظفين المحليين؛
- ضمان توفير النفقات التشغيلية من أجل استمرار البرنامج.

ومن المهم أيضا عند إعداد خطة العمل الرامية إلى تحسين البحوث الزراعية معالجة المسائل التالية: (1) إلى أي حد ستحسن معارف موظفي البحوث ومهاراتهم؛ (2) كيف ستحسن هذه القدرات (وما إذا كان ذلك سيحدث بوسائل داخلية أو خارجية)؛ و(3) كيف يمكن استدامة المشاركة النشطة المباشرة من جانب الموظفين المحليين في برامج البحوث؛ و(4) كيف يكفل توافر المدخلات والمعدات والنفقات التشغيلية اللازمة لاستمرار برامج البحوث وموظفيها (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، b.2003).

البحوث الزراعية: بعض الملاحظات الختامية

يتكون النظام الوطني للبحوث الزراعية في العراق من فئتين رئيسيتين من المؤسسات ذات السمات المتعارضة: معاهد البحوث الزراعية المرتبطة بوزارتي الزراعة والري، وكليات الزراعة. ففي معاهد البحوث الزراعية يكون الباحثون الجامعيون على مستوى أقل بالنسبة للمؤهلات الجامعية وقليلي العدد بالمقارنة مع العدد الكبير من أنشطة البحوث التي يتعين الاضطلاع بها، ولكنهم يتمتعون بأكبر مرافق بحثية.

أما الكليات فهي تتضمن عددا أكبر من الموظفين الجامعيين المؤهلين تأهيلا حسنا دون أن تتوافر لهم إلا موارد مادية محدودة في مجال البحوث. وفي الماضي لم تقم هاتان الفئتان فيما بينها إلا قدرا محدودا من علاقات التعاون البحثي ولم تتمكنا من استغلال ما بينهما من تكامل. وقد أدى ذلك إلى قدر كبير من تبديد الموارد الوطنية المستخدمة في البحوث الزراعية.

وزاد الوضع سوءا بسبب العقوبات. ونظرا لقلة الموارد المالية والحرمان من فرص الوصول إلى السلع الأجنبية، فقد أصبحت مؤسسات الإدارات القطرية للبحوث الزراعية تعاني من البطالة الجزئية وتآكل إمكانياتها العلمية بالإضافة إلى التدهور الخطير في مرافقها المادية.

بيد أن إيلاء أولوية عالية للتنمية الزراعية واعتماد الاستراتيجية الوطنية للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا في 1995 قد أتاحا بعض الفرص للنهوض بالبحوث الزراعية في البلد. وينبغي أن يؤدي هذا إلى تعزيز المجلس القومي للبحوث الزراعية ومركز بحوث المياه والتربة، ورفع مستوى اشتراك الكليات في البحوث، وتحسين العلاقات بين هذه المؤسسات العلمية، وتقوية الروابط مع المنظمات الإنمائية.

ومن الممكن أن يستخلص بناء على ما ورد أعلاه أن العمل الذي بدأ في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء، بدعم من المنظمة ومساعدتها التقنية، من أجل تعزيز البحوث الزراعية التطبيقية، ومواءمة واعتماد تكنولوجيات منقولة، والدعم الكبير المقدم لمرافق البحوث بما في ذلك تحسين بناها التحتية المادية والبشرية، كانت له نتائج إيجابية فاعلة. لذلك ينبغي لهذه الجهود أن تتحسن وتتابع.

ثانيا: الإرشاد والتدريب

في يوليو/تموز– سبتمبر/أيلول 2001 أجرت المنظمة مسحا اقتصاديا اجتماعيا[9] في المحافظات الشمالية دهوك وإربيل والسليمانية. وكان الهدف الرئيسي هو توفير بيانات أساسية وخاصة عن الأسر الريفية الضعيفة الأكثر تعرضا لنقص الغذاء، وتحسين تصميم وتنفيذ أنشطة المنظمة طبقا للمهمة المناطة بها في نطاق برنامج الأمم المتحدة المشترك لتقديم المساعدة الإنسانية لهم. واستمر فرز وتحليل البيانات المستقاة من عينة من 6437 أسرة حتى سبتمبر/أيلول 2002. وأوصي طلبا للتنسيق أن تستخدم البيانات المقدمة كمعلومات أساسية من أجل تطوير مختلف البرامج الفرعية لإصلاح القطاع الزراعي[10].

[9] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2002)، "مسح اقتصادي اجتماعي للمحافظات الشمالية العراقية دهوك وإربيل والسليمانية– خطوة نحو التخفيف من الضعف"– تقرير مكتب التنسيق.

[10] هناك حاجة ماسة، بالنظر إلى التغيرات الهامة الحادثة في البلد، لإجراء مسح اقتصادي اجتماعي مستوفى لقطاع الزراعة في البلد بأسره.

ولوحظ بناء على تحليل العينة المذكور أعلاه أن أكثر من نصف رؤساء الأسر في المحافظات الشمالية (57 في المائة) أميون، وأن حوالي 30 في المائة من الأسر المأخوذة كعينة لا ترسل أطفالها إلى المدارس. ومن بين الأسباب الرئيسية لذلك ما يلي:

- نقص الموارد المالية (20 في المائة من الحالات)؛
- قيام الأطفال بالمساعدة في العمل الزراعي (33 في المائة) بالإضافة إلى نقص مرافق التعليم الثانوي داخل القرى (يبلغ متوسط المسافة بين المدارس الثانوية والقرى تسعة كيلومترات على خلاف أغلبية المدارس الابتدائية التي توجد داخل القرى).
- أما فيما يتعلق برؤساء الأسر الضعيفة، فإن 40 في المائة منهم أميون، وهو ما يقل عن متوسط العينة البالغ 57 في المائة. وقد يعني هذا أن التعليم الأولي الذي يتلقاه رئيس الأسرة قد لا يكون كافيا لإخراجها من حيز الضعف.

ويؤدي ارتفاع مستوى الأمية، وخاصة بين رؤساء الأسر الذين يتخذون القرارات الأسرية أو يؤثرون عليها، إلى نتائج خطيرة بالنسبة لنقل/اعتماد التكنولوجيات والمهارات التي قد تدعو الحاجة إليها لتحسين الإنتاجية والدخول الزراعية.

- وقد وجد فيما يتعلق بالمهن المختلفة أن أكثر من 50 في المائة من رؤساء الأسر في المحافظات الشمالية يشتغلون بزراعة المحاصيل وتربية الحيوانات الزراعية؛ فمنهم 25 في المائة يمارسون الزراعة، و4 في المائة فقط يربون الماشية، و22 في المائة يعملون بالزراعة وتربية الماشية معا. ويلي الزراعة أربع مهن أخرى، وهي مهن الجنود/ الشرطة (8.5 في المائة)، والعمال (7.4 في المائة)، وربات البيوت (6.3 في المائة) والوظائف الحكومية (6 في المائة).
- وكان عدد معقول من أفراد الأسر يذهب إلى المدارس. وكان اثنان وعشرون في المائة يرعون أفرادا آخرين في الأسر، و14 في المائة يعملون بالزراعة وتربية الحيوانات الزراعية، و3.2 في المائة عمالا، و2.8 جنودا، وحوالي 7.4 في المائة عاطلين عن العمل. ويرتفع المعدل إلى حد كبير بالنسبة للأسر الضعيفة التي ترأسها نساء، فهو 14 في المائة (منظمة الأغذية والزراعة، a.2002).

ومن الممكن أن يستخلص من التحليل الوارد أعلاه أن القطاع الزراعي يواجه عددا من القيود المعرقلة التي ينبغي أن تراعى من أجل تحقيق الهدف المتعلق بمساعدة السكان الريفيين (لاسيما المجموعات الضعيفة) على تحسين الإنتاج الزراعي، ورفع دخولهم، وتحسين سبل عيشهم على نحو مستدام. وتتضمن المسائل الرئيسية ما يلي:

- سكان يتألفون من 045 195 أسرة موزعة بين أكثر من 750 4 قرية؛

- ارتفاع نسبة الأسر الضعيفة: 200 50 أسرة (أي 26 في المائة من المجموع) تعيش تحت عتبة الفقر المطلق التي حددت في المسح الذي أجرته المنظمة بما يعادل 390 دولارا أمريكيا؛
- ارتفاع نسبة الأسر التي ترأسها النساء بين المجموعات الضعيفة (9 في المائة)؛
- ارتفاع نسبة الشباب بحيث تصل إلى 44 في المائة من السكان ويبلغ عمرهم 14 سنة أو أقل؛
- ارتفاع معدل الأمية (57 في المائة) وخاصة بين رؤساء الأسر الذين يتخذون القرارات الأسرية أو يؤثرون عليها؛
- يعمل 50 في المائة من الأسر بالإنتاج الزراعي (زراعة المحاصيل وتربية الحيوانات الزراعية).

القيود المعرقلة للإرشاد والتدريب في مجال الزراعة

لا يخفى، على ضوء ما ذكر أعلاه عن الآثار الخطيرة للحروب والصراع الأهلي وطول فترة العقوبات والسياسات غير المناسبة التي اتبعها النظام الأسبق، أن عددا من القيود قد فرضت على الإصلاح والتدريب في مجال الزراعة. ومن بين تلك القيود:

- عدم وجود نهج فعال متوسط الأجل أو طويل الأجل للإرشاد والتدريب؛ فقد كانت الأنشطة الرئيسية تخطط كل ستة شهور طبقا لتوافر الأموال.
- نقص القوى العاملة المؤهلة ذات الخبرة المناسبة في مجال الإرشاد الزراعي و/أو تعليم الكبار؛ فقد كانت أغلبيتها أكثر إقبالا على الأنشطة المدرة لأجور أكبر في القطاعات الأخرى أو المنظمات غير الحكومية أو المنظمات الدولية.
- الاعتماد المفرط على الإرشاد عن طريق النهج المتبع في وسائل إعلام الجماهير؛ وبحيث اقتصرت الأنشطة الميدانية التي تحفز المزارعين إلى تجربة الممارسات المحسنة/المبتكرة على الحد الأدنى بسبب الموارد المحدودة.
- انخفاض معدل شمول الإرشاد؛ فهناك مثلا أخصائي إرشاد واحد لكل 840 أسرة أو أخصائي إرشاد واحد لكل 000 6 هكتار من الأراضي الزراعية.
- انخفاض ميزانيات التشغيل المخصصة لموظفي الإرشاد في السلطات المحلية؛ وذلك أن معظم الميزانية مخصص للمرتبات والبناء.
- قلة الروابط مع مؤسسات البحوث الزراعية والتعليم الجامعي/الرسمي.
- عدم كفاية الدعم المقدم إلى النساء الريفيات المشتغلات على نحو مكثف بالزراعة وإلى الشباب (وخاصة الأطفال خارج المدارس الذين يساعدون في الإنتاج الزراعي).
- الاعتماد على الموظفين الجامعيين من الجامعات في أنشطة التدريب رغم أنهم هم أنفسهم في حاجة إلى رفع مستوى معارفهم لمواكبة التطورات الجديدة في القطاع الزراعي عقب سنوات عديدة من العزلة.
- اقتصار الخبراء التقنيين الجامعيين المشاركين في تنفيذ أنشطة التدريب على تطبيق المبادئ والأساليب والتقنيات الأساسية لتعليم الكبار على نطاق محدود.

وتراعى هذه الصفات المميزة للمستفيدين والقيود المعرقلة عند صياغة استراتيجية الإرشاد والتدريب والبحوث ووضع البرامج التي يجري إعدادها بمساعدة ودعم تقنيين من جانب المنظمة. ويقتضي الأمر مشاركة المجموعات المستهدفة (الرجال والنساء والشباب) على نحو مكثف في أنشطة الإرشاد المصممة لهم خصيصا لتلبية احتياجاتهم وتوقعاتهم المحددة. كذلك تصمم المضمون والرسائل والأساليب التقنية بحيث تتواءم مع متطلبات كل منهم من أجل التوصل إلى تغير إيجابي في معارفهم واتجاهاتهم وممارساتهم.

إصلاح مرافق الإرشاد والتدريب

بالإضافة إلى المبادرات المذكورة أعلاه بشأن الصياغة الاستراتيجية لأنشطة الإرشاد والتدريب والبحوث في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء، اضطلعت المنظمة بأنشطة هامة لتجديد وبناء وإنعاش مراكز الإرشاد والتدريب الزراعيين ومحطات البحوث والمكاتب الزراعية المحلية باستخدام الاعتمادات المخصصة في خططي التوزيع الرابعة والثامنة. ومن ثم أخذت الجهود الرامية إلى تحسين البنى التحتية البشرية والمادية الخاصة بالإرشاد والتدريب والبحوث تتطور في نفس الوقت.

منهجية الإرشاد

يعتمد انتقاء واستخدام أساليب الإرشاد على غرضها ومحتواها التقني وطبيعة المستفيدين منها وتوافر الموارد.

فالأساليب الفردية لمساعدة عدد من المزارعين على أساس فردي تستهلك الوقت وتحتاج إلى مستوى عال من القدرة على الحركة. ولذلك لم تنتشر هذه الأساليب على نطاق واسع. وتركز الاهتمام بدلا من ذلك على طائفة واسعة النطاق من الأساليب الجماعية وأساليب الاتصال بالجماهير لتلبية احتياجات المزارعين المختلفين مع مراعاة النمط السائد لنظم الإنتاج في المنطقة.

ومن شأن الأساليب الجماعية (مثل العروض الإيضاحية الميدانية، واجتماعات المزارعين ذات الأهمية الخاصة، والأيام الميدانية) المدعمة بمواد حسنة التصميم ومختبرة (الملصقات والنشرات والكتيبات وأشرطة الفيديو وسلاسل الشرائح المصورة وما إلى ذلك) أن تحسن المعارف وترفع مستوى المهارات لدى المزارعين وأن تحفزهم إلى إحداث تغير إيجابي في اتجاهاتهم نحو استخدام التكنولوجيات المحسنة و/أو المستحدثة مؤخرا على نحو أفضل. ولذلك استخدم هذا الأسلوب على نطاق واسع من أجل خدمات الإرشاد في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء بدعم ومساندة تقنية من المنظمة.

أما أساليب الاتصال بالجماهير (المعارض والمطبوعات وبرامج الإذاعة والتلفزيون بصفة خاصة) فترمي إلى توعية الجمهور بالسكان المستهدفين وتشجيعه على التماس مزيد من المعلومات. وقد استخدمت هذه الأساليب على نطاق واسع في إطار البرنامج.

ويجري في الوقت الحاضر إنشاء المجموعة السليمة من الأساليب واختيار المضمون الملائم وتحديد الاستخدام الفعال لقنوات الاتصال المناسبة بهدف التوصل إلى اعتماد التكنولوجيات الموصى بها بمعدل أعلى.

تدريب الموظفين الفنيين

تلقى الموظفون الوطنيون الذين حشدتهم المنظمة (وخاصة مسهلو البرامج الميدانيون) في جميع القطاعات الفرعية تقريبا والموظفون الحكوميون في السلطات المحلية تدريبا أساسيا في الموضوعات الزراعية المختلفة. وكان التدريب عملي الطابع ومناسبا من الناحية التقنية. وبفضل المساعدة التقنية المقدمة من المنظمة أمكن ضمان أهمية أنشطة التدريب ومستواها.

وقد صمم برنامج التدريب استجابة لطلبات من المحافظات الثلاثة وتضمن ثلاثة مؤشرات رئيسية: قائمة بالموضوعات، ومدة التدريب، وعددا مقترحا للمتدربين في كل دورة.

وتولى تقديم المضمون التقني كل قطاع معني من القطاعات الفرعية في المنظمة وكليات الزراعة الثلاثة (كلية في كل محافظة) في المقام الأول، وذلك بالإضافة إلى جامعتي بغداد والموصل. وكان أغلب المدربين خبراء من المنظمة ومحاضرين من موظفي الكليات وأخصائيي الموضوع من الأقسام التقنية بالسلطات المحلية.

وتضمنت المواد المرجعية المستخدمة في دورات التدريب مواد إعلامية وغير ذلك من المواد المطبوعة (منشورات وكتيبات أصدرها القطاع الفرعي للإرشاد والتدريب والبحوث لأغراض الإرشاد والتدريب). يضاف إلى ذلك أن المواد السمعية البصرية تضمنت شرائح فيلمية وأفلاما صادرة عن المنظمة، وقليلا من الشرائح المصورة والشرائح المصورة الشفافة العلوية. وكان تدريب الموظفين الحكوميون بناء على ذلك مساهمة مهمة في بناء القدرات المحلية على الصعيد المحلي. ويوصى بإعداد نهج مشابه بالاستناد إلى دروس الخبرة المستفادة من هذه المبادرة، وتطبيقه في حالة الموظفين الزراعيين المحليين في بقية البلد.

وقد جرى تدريب الموظفين في مراكز التدريب والجامعات ومقار السلطات المحلية بعد إعادة تأهيلها. وكان متوسط مدة فترات التدريب بالنسبة للموظفين التقنيين حوالي أسبوع في كل مرة. وبلغ متوسط عدد المشاركين حوالي 22 في كل دورة.

تدريب المزارعين

جرى تدريب المزارعين في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء عن طريق تنظيم وتقديم نوعين رئيسيين من التدريب في شمال العراق: برنامج "متخصص" وبرنامج "عادي" للتدريب. وقد قدم النوع المتخصص في مناطق تنفيذ برنامج المنظمة حيث توجد احتياجات محددة لتدريب للمزارعين في موضوعات بعينها مثل: المحاصيل الزيتية، والخضروات، والفاكهة، ومنتجات الألبان، والصناعات الزراعية، وتربية النحل، والحراجة، وإدارة المراعي وما إلى ذلك. وقد جرى هذا التدريب بمساعدة تقنية من المنظمة بالنسبة لكل قطاع معني من القطاعات الفرعية فيها وبالتشاور الوثيق مع السلطات المحلية.

أما موضوع كل دورة وموقعها ومدتها وعدد المشاركين فيها فيحدده بصفة مشتركة خبراء التدريب (خبراء المنظمة والخبراء الاستشاريون و/أو خبير استشاري وطني تشرف عليه المنظمة) وموظفون في قطاعات فرعية أخرى في المنظمة. وبصفة عامة يتولى خبراء المنظمة تصميم الدورات بينما يضطلع بتقديم مضمونها التقني موظفون من كليتي الزراعة (بجامعة بغداد وجامعة الموصل) أو خبراء من السلطات المحلية و/أو خبراء من المنظمة.

ويشمل البرنامج العادي للتدريب موضوعات تتصل أساسا بالمحاصيل الحقلية وإنتاج الحيوانات. ويتولى إعداد هذا البرنامج الذي يرتكز على احتياجات المزارعين القطاع الفرعي للإرشاد والتدريب والبحوث بالتشاور مع السلطات المحلية. ويضطلع بالتدريب في قرى مختلفة من الثلاثين قائمقامية موظفو الإرشاد المحليون في كل محافظة تحت إشراف الموظفين الوطنيين الذين حشدتهم المنظمة في القطاع الفرعي للإرشاد والتدريب والبحوث. ويعد مضمون التدريب ويقدمها موظفو الإرشاد الميدانيون بالتشاور مع أخصائيي الموضوع في السلطات المحلية وبناء على احتياجات المزارعين خلال مواسم زراعة المحاصيل المعنية. وضمانا لجودة التدريب تتولى المنظمة المراقبة والإشراف والمساعدة التقنية المتواصلة.

ومن المزمع فيما يتعلق بالبرامج المقبلة دعم نشر الإرشاد بالنسبة للأسر. كما ستواءم رسالة الإرشاد بحيث تلبي الاحتياجات والمطامح المحددة للمجموعات الضعيفة تلبية فعالة.

وقد اضطلعت المنظمة خلال السنوات الثلاث الأخيرة بأنشطة لتدريب الموظفين المحليين. وشرعت في حشد بعض الموظفين على الصعيد المحلي لتنفيذ البرنامج بهدف استخدام موارد خطط التوزيع على نحو ناجع وفعال في تلبية الطلبات المتزايدة لتقديم الدعم إلى المزارعين. وقد أعدت أنشطة التدريب بصفة دورية كل ستة شهور على صعيد المحافظات.

وتولى تقديم دورات التدريب موظفو الإرشاد الميدانيون مستخدمين في ذلك المباني المتاحة في المجتمع المحلي. وكان متوسط مدة التدريب حوالي أسبوع بالنسبة "للتدريب المتخصص" وثلاثة أيام بالنسبة "للتدريب العادي". وبلغ

متوسط عدد المشاركين حوالي 30 مزارعا في كل دورة. ويجري نقل تدريب المزارعين إلى مستوى القرية بعد أن كان ينظم في مراكز الإرشاد على مستوى المحافظات، وذلك لتلبية الطلب المتزايد بسرعة. وقد ثبت أن تدريب المزارعين فعال ويمثل "استثمارا جيدا".

الفصل الخامس عشر

مساعدة الفئات "الضعيفة" الأكثر تعرضا لنقص الأغذية من السكان[11]

يقدم القسم التالي بناء على الخبرة المكتسبة في المحافظات الشمالية نظرة استراتيجية لتلبية احتياجات الشرائح الضعيفة من السكان في البلد فيما يتصل بالزراعة.

لقد أعد برنامج الثلاث سنوات لإصلاح قطاع الغذاء والزراعة في شمال العراق في سياق الإطار البرنامجي المشترك (انظر الفصل السادس عشر أدناه). وفي هذا الإطار أعطى مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق لجميع وكالات الأمم المتحدة خطوطا توجيهية لإعداد برامج متخصصة للإصلاح. ويدرك المكتب أن طرائق تقديم المساعدات الإنسانية إلى المجتمعات قد تطورت إلى حد كبير خلال العقد الأخير فانتقلت من توفير معونات الإغاثة وإعادة بناء البنى التحتية وتقديم الموارد إلى مفهوم جديد يعترف بمقتضاه بأن الإصلاح عملية متشابكة تتطلب استراتيجيات فكرية وعملية شاملة.

وفي إطار البرنامج الزراعي للثلاث سنوات صمم عنصر عنوانه "تلبية احتياجات المجموعات الضعيفة فيما يتصل بالزراعة" وذلك خاصة للاستجابة لاحتياجات القرى والأسر ومجموعات الأفراد "الضعيفة" الأكثر تعرضا لنقص الغذاء في المحافظات الشمالية بالعراق. وتضمنت الأهداف الرئيسية ما يلي: تحسين فرص كسب الدخل المتاحة للمجموعات الضعيفة وتمكين المجتمعات المحلية من التخطيط وحل المشكلات والتنسيق مع السلطات المحلية على الصعيد المحلي. كما يقتضي ذلك العنصر توفير آليات للبرنامج ككل والوحدات التقنية الأخرى لإدراج المجموعات الضعيفة وتحسين توجيه المساعدة وزيادة القدرات على الاستجابة لاحتياجات أضعف شرائح السكان. والواقع أن هذه الأهداف تصلح أيضا للاتباع في البلد ككل.

تعريف الضعف

يعتمد الإطار البرنامجي المشترك مؤشر "الضعف" للفئات الأكثر تعرضا لنقص الغذاء المتبع في البرنامج العالمي للأغذية والذي هو مركب مكون من مدى توافر الغذاء وفرص الوصول إليه واستخداماته. ويتخذ الإطار القمح مؤشرا إضافيا لتوافر الغذاء. ومن مؤشرات الوكالة الأخرى للأمن الغذائي الدخل/المرتب والإنفاق على البنود غير الغذائية وامتلاك الأغنام والماعز والبقر والجاموس.

[11] يستند هذا القسم إلى ورقة العمل الصادرة عن قسم التنمية الريفية بشأن الموضوع الوارد في برنامج الثلاث سنوات للمنظمة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إدارة برامج الإغاثة الخاصة، روما 2003.

ويحسب استخدام الغذاء باستخدام سوء التغذية المزمن بما في ذلك قياس كتلة الجسم في حالة النساء والرجال كمؤشرين إضافيين. وقد قدر البرنامج العالمي للأغذية هذه العوامل وصنف القائمقاميات بداية من أقل درجة إلى أعلى درجة من الضعف. ووفقا للإطار البرنامجي المشترك يستخدم المتحصل اليومي من السعرات الحرارية كمؤشر تكميلي.

وقد أوصت المنظمة باتباع متغيرات إضافية أخرى للأمن الغذائي من بينها متغيرات مثل ملكية الأراضي الزراعية وفرص الوصول إليها، وغير ذلك من الموارد الإنتاجية بما فيها مدخلات المزارع وخدمات الإرشاد ومستوى تعليم أفراد الأسرة والإيرادات غير الزراعية. وأدرجت المتغيرات في المسح الاجتماعي الاقتصادي للمنظمة. كما يرتب المسح

النواحي الجغرافية المختلفة بحسب انتشار الضعف فيها، وهو أمر مفيد في انتقاء هذه النواحي.

الخصائص المميزة للأسر الريفية "الضعيفة"

حسب البيانات المتاحة، يمكن إعطاء الخصائص التالية للأسر الضعيفة:

- تشكل الشريحة الأسرية الريفية الضعيفة 26٪ من مجموع الأسر الريفية، ويبلغ متوسط الدخل فيها 258 دولارا أمريكيا في السنة. وتنفق هذه الأسر في المتوسط 61٪ من دخلها على الغذاء. ويؤكد مؤشر الضعف على أهمية الدخل النقدي في معادلة الأمن الغذائي.
- من هذه المجموعات 48٪ لها بيوت من اللبن مقارنة بالمتوسط الكلي البالغ 40٪. وهناك 50٪ من البيوت لا يوجد فيها إلا غرفتان لأسرة يتراوح عدد أفرادها بين خمسة وثمانية. وقد يعزى هذا إلى حد ما إلى أن 88٪ من القرى قد دمرت في السنوات الأخيرة.
- كما تساهم العزلة النسبية التي تحيا فيها هذه القرى في الضعف الأسري، وخاصة من حيث توفير المدخلات الزراعية لها، وتسويقها للمنتجات الزراعية، وقدرتها على الوصول إلى خدمات التعليم والصحة وغير ذلك من الخدمات.

تصنيف الأسر الريفية "الضعيفة"

- وفقا لمسح المنظمة تتمثل الخصائص الرئيسية المحددة لهذه الأسر فيما يلي:

(1) الأسر الريفية التي تملك أقل من 2.5 هكتار من الأرض

- تمثل هذه المجموعة 27٪ من الأسر الريفية الضعيفة؛ فهي ذات دخل أسري يبلغ حوالي 265 دولارا أمريكيا في السنة.

- يزرع نصف هذه الأراضي عادة بالقمح والشعير كمحصولين رئيسيين، فهما يمثلان حوالي 80٪ من الأراضي الزراعية، وتمثل الكروم قرابة 12٪ والخضروات 10٪، وهو ما قد يعزى إلى قلة أراضي الري.

(2) الأسر الريفية المعدمة

- تمثل الأسر المعدمة حوالي 38٪ من الأسر الريفية الضعيفة، فهي تحصل على دخل أسري سنوي يبلغ تقريبا 246 دولارا أمريكيا وتستمده بصفة رئيسية من عدد صغير من الحيوانات الزراعية، إذ أن كل أسرة تملك في المتوسط بقرة واحدة، و12 رأسا من الغنم والماعز، و12 طائرا من الدواجن.
- يعمل عدد صغير من الأسر في مجال العمل الزراعي (5٪)، والتجارة والنقل (1٪ في كل من الحالتين)، والجيش والشرطة (3٪)، والحكومة (2٪).

(3) الأسر الريفية التي ترأسها نساء

تمتلك 900 1 أسرة ريفية ترأسها نساء ما يقل عن 10 دونمات من الأراضي البعلية وتحصل على دخل قدره حوالي 270 دولارا أمريكيا. وتعد الحيوانات الزراعية مصدرا رئيسيا لدخل هذه الأسر، وهي تتشابه من حيث نمط استخدامها للأراضي وملكيتها للحيوانات الزراعية.

951 1 من الأسر الريفية التي ترأسها نساء معدمة، وهي تحصل على دخل أسري سنوي قدره 214 دولارا أمريكيا تقريبا. والمصدر الرئيسي للعيش هو الحيوانات الزراعية، ويقل متوسط الملكية في هذه الحالة عن بقرة واحدة، و8 رؤوس من الغنم والماعز، و6 طيور من الدواجن لكل أسرة.

(4) الأسر الضعيفة في المناطق الريفية والمدن الجماعية

- أنشئت المدن الجماعية في سياق عملية الأنفال وذلك لتوطين السكان النازحين بسبب النزاعات. وقد نزح هؤلاء السكان عن قراهم، وفقد كثير من الأسر أفراده خلال تلك العمليات. وتوجد أغلبية هذه المدن في مناطق السهوب شبه الجافة، وليس لهذه الأسر إلا قدرة محدودة على الوصول إلى الأراضي والحيوانات الزراعية. ولا توجد في المدن الجماعية أسواق لأن هذه البنى التحتية نشأت نتيجة العمليات العسكرية وليس لها من أراض خلفية. ولا تتاح لهذه الأسر عادة إلا فرص محدودة للحصول على دخل. وقد عادت نسبة كبيرة من الأسر "الميسورة" نسبيا إلى قراها الأصلية في أواخر التسعينيات.

- لا تتوافر لأغلبية سكان المدن الجماعية الخدمات الرئيسية مثل إمدادات المياه والكهرباء. وليس هناك إلا فرص محدودة للوصول إلى حطب الوقود، ولذلك كانت أغلبية السكان تستخدم الكيروسين. ولا تتاح لهم إلا فرص محدودة للوصول إلى قراهم الأصلية بسبب ارتفاع تكاليف السفر. أما الذين استطاعوا العودة إلا قراهم فقد فعلوا ذلك مخلفين

وراءهم عددا كبيرا من الذين عجزوا عن العودة، كما تخلف بعض الأسر الميسورة نظرا لتوافر فرص الوصول إلى الخدمات لديه.

- يوجد الفقراء فقرا شديد يكاد يبلغ درجة البؤس في المدن الجماعية والمناطق الحضرية، وهم في معظم الأحوال أسر يرأسها أشخاص معاقون ونساء مترملات بسبب "الأنفال" مسنات ومعتلات. ولا تتاح لهم إلا فرص ضئيلة للعمل، ويأتي ما يزيد على نصف دخلهم المحدود من الهدايا/الصدقة والسلف وبيع الأصول. وهم يعتمدون في بقائهم على العمل العرضي الذي يضطلع به في معظم الحالات أطفال الأسرة ونساؤها. وليس لهم إلا موارد مالية هامشية، ولا تتاح لهم أي فرص للوصول إلى الحيوانات الزراعية أو إنتاج المحاصيل. وهم يعتمدون في المقام الأول على دخولهم الخاصة وما يأتيهم من غذاء عن طريق سلة الأغذية يقدر بحوالي 90٪ من احتياجاتهم الغذائية.
- في الماضي كانت أغلبية هذه المجموعة تستطيع الوصول إلى الأراضي في قراها الأصلية، ولكنها الآن عاجزة عن الوصول إليها بسبب نقص المال والدعم. ويتعين على هذه المجموعات الضعيفة أن تشتري نسبة كبيرة جدا من متحصلاتها الغذائية، بينما تستهلك المجموعات متوسطة الدخل مقادير كبيرة من إنتاجها.
- يوجد في المدن الحضرية نمط أكثر استقرارا للعمل الذي كثيرا ما يتركز على التجارة وتقديم الخدمات. والعمل المنتظم هو المصدر الرئيسي للدخل، وذلك مثل البناء والتجارة المتجولة وما إلى ذلك. والإنفاق على الغذاء مرتفع بالنسبة لكل المجموعات لأن هذه الأسر لا تنتج إلا كمية صغيرة من الغذاء. ولا تنفق المجموعات الفقيرة والمجموعات شديدة الفقر إلا القليل على البنود الأسرية، وهي مثقلة بعبء باهظ من الديون.

تصنيف الأسر "الضعيفة" في المناطق الحضرية والمدن الجماعية

(1) الأشخاص النازحون داخليا

- درست هذه المجموعة دراسة مستفيضة في مسح المواقع والأسر الصادر عن مؤسسة الأمم المتحدة للموئل. ومن المقدر أن السكان النازحين داخليا في شمال العراق قد بلغ في سبتمبر/أيلول 2000 حوالي 000 805 شخص (234 141 أسرة تقريبا)، أي حوالي 23٪ من السكان.

- يستفاد من المسح أن أغلبية هؤلاء السكان يمكن أن تعتبر مستقرة؛ فليس من بينها إلا 25٪ يفكرون في العودة إلى موطنهم الأصلية أو إلى مكان آخر مثل قائمقامية أو مركز في المحافظة. ولا يعيش الآن في موطنه الأصلي إلا 24٪ من الأسر النازحة.

- يستفاد من الإطار البرنامجي المشترك (أغسطس/آب 2002) أن أكثر من 85٪ من الأشخاص النازحين داخليا يعيشون في المناطق الحضرية مع وجود أعلى نسبة في المدن الجماعية (55.38٪) ونسبة صغيرة في المراكز

الحضرية الثلاثة (7.5 ٪) مع وجود البقية في المدن والنواحي. وتدل عدة مسوح على أن 73٪ من أصول ريفية، و14٪ أسر ترأسها نساء، و62٪ أميون، و61٪ لا يحصلون على دخـــل ثابت، و52٪ لا يتاح لهم إلا الحد الأدنى من فرص الوصول إلى الخدمات الاجتماعية أو لا تتاح لهم على الإطلاق.

- السكان المؤقتون في مقابل السكان الدائمين: يستفاد من تقرير مسح المستقرات والأسر لسنة 2000 الصادر عن مؤسسة الأمم المتحدة للموئل أن معدل وجود السكان المؤقتين في المناطق الحضرية والريفية شديد الارتفاع، وأنه يكاد يكون معدوما في المدن الجماعية. وهؤلاء في معظم الحالات أشخاص نازحون أجبروا على الانتقال إلى المراكز الحضرية. وهم يعودون إلى مواطنهم الأصلية بضعة شهور في السنة لزراعة الأراضي.

- إن عددا كبيرا من هؤلاء السكان الذين يعيشون مؤقتا في المناطق الريفية مزارعون يتنقلون موسميا، وخاصة في الصيف، لزراعة أراضيهم. وهم يعودون إلى المناطق الحضرية ويتفرغون لأنشطة أخرى. والبعض يقيم في المناطق الحضرية لأسباب تتعلق بالأمان ويأتي من مناطق أخرى في العراق أو من نفس المحافظة، وينتظر العودة إلى مواطنه الأصلية عندما يتحسن الوضع السياسي.

- تبلغ نسبة السكان المؤقتين إلى نسبة السكان الدائمين 10.6٪ في المناطق الحضرية و7.3 ٪ في المناطق الريفية، و3.1 ٪ في المدن الجماعية.

(2) الأسر التي ترأسها إناث

- يستفاد من تقرير مسح المستقرات والأسر لسنة 2000 الصادر عن مؤسسة الأمم المتحدة للموئل Habitat أن للنساء أكثرية واضحة في المدن الجماعية في إربيل ودربندخان، وفي المراكز الحضرية في دهوك والسليمانية، وفي المناطق الريفية من السليمانية. غير أن الرجال يفوقون النساء عددا في المناطق الريفية من إربيل، مع وجود توازن كلي بين الجنسين في المناطق الأخرى.

- الأسر التي ترأسها إناث تمثل 10.5 ٪ في مقابل 89.5 ٪ أسر يرأسها ذكور. ويوجد بين الإناث 2.1 ٪ غير متزوجات و4.1 ٪ متزوجات و89 ٪ أرامل و1.2 ٪ مطلقات و3.7 ٪ منفصلات عن أزواجهن. ويرجع ارتفاع نسبة الأرامل إلى الحروب والنزاعات الداخلية في المنطقة، مع وجود أعلى عدد في السليمانية، وهو ما يدل على الطابع التدميري للصدامات التي وقعت هناك.

(3) الأشخاص المعاقون

- تمثل هذه المجموعة 10٪ من إجمالي السكان الراشدين الذين من بينهم 12.5 ٪ من الذكور و9 ٪ من الإناث. وتتضمن المعوقات عجز السمع/النطق والبصر وغير ذلك من القيود البدنية والأمراض العقلية.

الأنشطة الخاصة بالمجموعات "الضعيفة" في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء في المحافظات الشمالية

مولت أنشطة المنظمة الخاصة بالمجموعات الضعيفة بصفة رئيسية (وليس كليا) من *"الأموال المولدة محليا"*. وقد بدأ مفهوم الأموال المولدة محليا في سنة 1997. وفي البداية اقتصرت الأموال المعتمدة لبرنامج النفط مقابل الغذاء على توزيع شتى المدخلات بطريقة عادلة وفعالة بين المنتفعين النهائيين. وحسب مذكرة التفاهم فقد فرض رسم اسمي على معظم المدخلات الزراعية في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء وذلك لتغطية تكاليف النقل والمناولة والتوزيع على الصعيد الداخلي.

وسميت هذه الإيرادات أموالا مولدة محلياً وأنشئت لجنة لإدارتها في كل من المكاتب الفرعية. وأدارت هذه اللجنة الأموال المولدة من بيع المدخلات. وكانت اللجنة تتكون من السلطات المحلية، ومكتب المحافظ، واتحاد المزارعين تحت رئاسة المنظمة. وكانت اللجنة تستعرض تمويل المقترحات الخاصة بالمجموعات الضعيفة، والتي كان يتولى تقييمها الموظفون التقنيون في المنظمة لكل قطاع فرعي معني. كما كانت اللجنة مسؤولة عن تحديد المشروعات، وإجراء المسوح اللازمة، والموافقة على المشروعات في حدود 000 5 دولار أمريكي للمشروع. وكان المكتب التنسيقي التابع للمنظمة يوافق على المشروعات في حدود 000 25 دولار أمريكي، بينما كان الأمر يقتضي الحصول على ترخيص تقني من ممثل المنظمة في حالة المشروعات التي تتجاوز ذلك المبلغ. وكانت الطلبات الخاصة بالمشروعات تصدر عن المنظمات المحلية غير الحكومية والرابطات القروية و/أو السلطات المحلية.

وكانت الأنشطة الممولة من الأموال المولدة محليا تنفذ بالتشاور مع المجتمعات المحلية في المناطق المهمشة وفي مناطق إعادة التوطين. وكان المستفيدون يتضمنون المجموعات الضعيفة وصغار المزارعين في المناطق المهمشة أو المصابة بالجفاف والأسر التي ترأسها نساء والأشخاص النازحين داخليا الذين عادوا إلى قراهم.

وكانت الأنشطة المنفذة في إطار الأموال المولدة محليا تتضمن مشاريع صغيرة مثل الاستثمار في مشروعات الري الصغيرة، والحراجة الزراعية، والنحالة، وإنشاء المشاتل، وإنتاج الفاكهة والخضروات، وتربية الحيوانات الزراعية ودواجن الفناء الخلفي، والبنى التحتية الزراعية، والأنشطة المدرة للدخل، وبناء قدرات المجتمعات المحلية وغيرها.

ويلزم التنويه خاصة بثلاثة مشروعات رائدة بدأت في سنة 2001، وصممت خصيصا لتلبية احتياجات المجموعات الضعيفة. وكانت في مجالات الصناعة الريفية، والدواجن، والحيوانات المجترة الصغيرة. وقد نتجت الأفكار الخاصة بهذه الأنشطة عن المشروع المشترك بين المنظمة وصندوق الأغذية العالمي بالنسبة للحيوانات المجترة الصغيرة. كما تمت الموافقة على بعض مشروعات الري في إطار الأموال المولدة محليا، وهي تستهدف بدورها المجموعات الضعيفة بصفة خاصة.

وقد صمم ونفذ بعض المشروعات خصيصا لاستهداف المجموعات الضعيفة، وهي تمول في إطار البرنامج الرئيسي وليس في إطار الأموال المولدة محليا. ومثال ذلك المشروع الزراعي المتكامل (حوالي 17 مليون دولار أمريكي) والذي بدأ مؤخرا لمساعدة الفئات الضعيفة. وقد بدأ المشروع في بداية الأمر كمشروع رائد لكي يشمل 500 1 أسرة ضعيفة في جميع أنحاء المحافظات الثلاثة.

الإطار المؤسسي: المنظمات المعنية بمجموعات "ضعيفة" محددة

السلطات المحلية. تستخدم عبارة السلطات المحلية عادة للإشارة إلى الدائرة المعنية (مثل دائرة الزراعة) على مستوى المحافظة أو الناحية، وإلى الجهة الحكومية القائمة على مستوى القرية، والتي قد تكون هي المختار أو مجلس القرية (أنجومان) وفرع اتحاد المزارعين الكردي على كل من هذه المستويات.

الدوائر المختصة المعنية بالمجموعات "الضعيفة". تعنى دائرة حقوق الإنسان والمهجرين وقضايا الأنفال بأسر ضحايا الأنفال وأسر النازحين داخليا العائدين من إيران فقط وبالمعاقين. وتحدد هذه الدوائر أضعف الأسر أي أكثرها تعرضا لنقص الغذاء بناء على تقدير للاحتياجات، وتخطر مؤسسة الأمم المتحدة للموئل التي توفر الإسكان والخدمات البلدية للنازحين محليا (جميعا). ويوفر مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع خدمات الإغاثة في حالات الطوارئ، والضروريات الأساسية للعائدين من إيران (وكركوك)، ويقدم التدريب المهني للشباب. ويوفر اليونيسيف أنابيب إمدادات المياه لتوزيع الماء، بينما يوفر صندوق الأغذية العالمي الغذاء للنازحين داخليا الذين هجرتهم حكومة العراق. وتتولى مؤسسة الأمم المتحدة للموئل إعادة توطين بعض النازحين داخليا في المدن الجماعية.

وتعنى دائرة الصحة والشؤون الاجتماعية بمجموعات أخرى من الضعفاء مثل الأسر التي ترأسها نساء. ومن بين وكالات الأمم المتحدة التي تعنى بهذه المجموعة صندوق الأغذية العالمي الذي يضطلع ببرنامج لتحسين مهارات الأسر التي ترأسها نساء لتعليم المهارات وتقديم التدريب لحوالي 000 2 مستفيد عن طريق إنشاء مجموعات نسائية وتدريب المنظمات غير الحكومية المحلية وبناء قدراتها. وتضطلع هذه الوكالات (بالتعاون مع المنظمة) بمشروعات أخرى موجهة إلى الأسر التي ترأسها نساء مثل مشروع الحيوانات المجترة الصغيرة وأنشطة تربية النحل وغير ذلك من مشروعات الغذاء مقابل العمل.

وتضطلع المنظمة بعدد من المشروعات لمساعدة المجموعات الضعيفة بما في ذلك مشروع لتربية النحل وغير ذلك من الأنشطة المدرة للدخل وخاصة للأرامل، وفيها يقدم التدريب للنساء في مجال إنتاج الحيوانات، وتربية الدواجن، وإنتاج المحاصيل.

ويضطلع اليونيسيف بأنشطة للأطفال تتعلق بدورها برفاهية النساء، في حين أن برنامج اليونسكو للتربية وأنشطة الصحة التابعة لمنظمة الصحة العالمية لا تقوم على نوع الجنس، ولكنها تفيد هذه المجموعات أيضا. كما يضطلع

عدد من المنظمات غير الحكومية بمشروعات موجهة إلى هذه المجموعات (انظر القسم التالي بشأن أنشطة المنظمات غير الحكومية).

ويوصى بأن يقوم تعاون نشيط بين هذه الوكالات وغيرها من الوكالات العاملة في العراق (انظر الفصل السابع عشر عن الجهود المشتركة التي تبذلها في الوقت الحاضر مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية).

منتدى المنظمات غير الحكومية لتوليد الدخل. أجرت هذه المنظمة غير الحكومية مسحا في 1999–2000 عن أنشطة توليد الدخل التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية العاملة في المنطقة، والتي تنفذ مشروعات شتى بداية من مصانع القرميد والسجاد إلى القروض الصغيرة والأمن الغذائي الأسري مثل توزيع الغنم والدجاج.

وقد وجدت أن 65٪ من هذه المشروعات موجهة إلى أسر ترأسها إناث (أو أرامل)، بينما تستهدف 25٪ منها الأشخاص النازحين داخليا. وكانت النساء يمثلن 75٪ من المجموعة المستهدفة، بينما كان المعاقون يمثلون 10 ٪ من المجموعة المستهدفة. غير أن عدد المستفيدين من هذه المشروعات كان منخفضا نسبيا لأن أغلبيتها ذات طابع رائد.

ووجد أن حوالي 40٪ من هذه المشروعات تنفذ في القرى الريفية، وأن 20 ٪ منها تنفذ في مناطق شبه حضرية (أو مدن جماعية في مناطق ريفية)، وأن 30٪ تنفذ في مناطق حضرية، في حين أن ٪ 10كانت تصل إلى خليط من السكان شبه الحضريين والريفيين. ووجد أن 40٪ على الأقل من هذه المشروعات تتضمن أنشطة متصلة بالزراعة.

وتم تحديد النساء الضعيفات، وكونت مجموعات يتراوح عددها بين خمسة وعشرة نساء يخترن رئيسة قائدة. وقبل تقديم القروض يوفر التدريب للنساء في مسك الدفاتر والتخطيط وتنظيم الاجتماعات وبرامج الادخار وتحديد المنتفعين الجدد وتنسيق بحوث السوق. ورأت المنظمات غير الحكومية أن هذه المشروعات تبث شعورا قويا بالاعتماد على النفس والتوازن بين الجنسين والتمكين بين النساء المذكورات.

واستثمرت النقود المتحصلة من القروض الصغيرة في أرصدة دائرة وفى تقديم مزيد من القروض إلى آخرين. وفي البداية تولت المنظمات غير الحكومية إدارة الحسابات، ولكنها نقلت بعد ذلك إلى المجموعة، وفي نهاية المطاف جمعت قائدات المجموعات الوفورات وأدرن الحسابات. وناقشت المشاركات تجاربهن وتقاسمن المعلومات فيما بينهن.

وقد أعطت هذه الأنشطة المستفيدات شعورا قويا بقدراتهن الشخصية وزادت من ثقتهن بأنفسهن وشعورهن بقيمتهن الشخصية ومكانتهن في المجتمع المحلي، كما زادت من دخولهن، ومنحتهن من ثم مزيدا من القدرة على التحكم في ظروفهن. كما ساعدت على إحداث تغير إيجابي في حياة الأطفال عن طريق تحسين التغذية والمساكن

والصحة والمواظبة على الذهاب إلى المدرسة. وكذلك شعرت الأرامل كما شعر المعاقون بأن مكانتهم في المجتمع المحلي قد تحسنت إلى حد كبير.

وتعمل بعض المنظمات غير الحكومية مثل البرنامج المعني بالصحة الإنجابية والصحة في المدارس والمجتمعات المحلية، ورابطة أمل العراقية، والاتحاد النسائي، في محافظتين أو ثلاثة، ولها انتشار أوسع نطاقا بكثير من بعض المنظمات غير الحكومية الأخرى. وهي تستخدم عددا أكبر نسبيا من الموظفين، وتحصل على التدريب والتمويل من الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وبعض هذه المنظمات غير الحكومية منظمات نسائية على وجه التحديد، وذلك مثل رابطة أمل العراقية والاتحاد النسائي، وتتضمن أنشطتها: توليد الدخل لصالح النساء، وبناء المدارس، وأنشطة ثقافية، والتوعية الاجتماعية والقانونية، وحقوق المرأة، وحقوق الإنسان.

ويعنى الاتحاد النسائي ومنظمة أمل كلاهما بمشروع الحيوانات المجترة الصغيرة، وهو المشروع المشترك بين برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، في إربيل وفي السليمانية (وذلك مثال للتعاون بين الوكالات). وهما يوزعان الغنم ويشرفان على بناء الحظائر، وينشئان مجموعات نسائية تتألف من عشر عضوات ينتخبن قائدة لهن ويوفرن التوعية الاجتماعية وتعليم محو الأمية للنساء، كما يقدمن دورات دراسية صحية عن الغنم والماعز.

وكالات الأمم المتحدة. دور مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق هو التأكد من أن المجموعات الضعيفة مأخوذة بعين الاعتبار في **جميع** برامج وكالات الأمم المتحدة. والمجال الرئيسي الذي يركز عليه من حيث التنفيذ هو الأشخاص النازحون داخليا وتوفير الماء الآمن والصحة والتعليم والأمن الغذائي. وهو يحاول أيضا أن يكفل الفعالية التكاليفية والاستخدام الأقصى للموارد وربط المشروعات بأهدافها. وقدم المكتب إلى جميع وكالات الأمم المتحدة مبادئ توجيهية لإعداد برامج لثلاث سنوات.

وهناك عدة وكالات من وكالات الأمم المتحدة تعد في الوقت الحاضر، أو أنها أعدت بالفعل، برامج الثلاث سنوات التابعة لها، وبعضها يتجه فعلا نحو نهج يتميز بمزيد من المشاركة. وأعدت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، كما لوحظ فيما تقدم، برنامجا زراعيا لثلاث سنوات للمحافظات الشمالية الثلاثة (انظر الفصل السادس عشر). ويعمل برنامج الأغذية العالمي على أن يعالج برنامج الثلاث سنوات التابع له مسائل الأمن الغذائي على نحو شامل. وتتضمن خططه مشروعا لتعزيز المهارات بالنسبة للنساء، وهو يعمل على بناء قدراتهن من خلال المنظمات غير الحكومية المحلية. ويركز اليونيسيف على الأمومة المأمونة والتغذية وحماية الأطفال والصحة وما إلى ذلك. ولدى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع برنامج صغير للإغاثة في حالات الطوارئ لصالح الأشخاص النازحين داخليا، وخاصة العائدين من إيران وكركوك، ولتعزيز السلطات المحلية والتخطيط لها. وقدمت مؤسسة الأمم المتحدة للموئل أنشطة لمشاركة المجتمع المحلي في برنامجها.

وقد جمع المركز المشترك لمعلومات المساعدة الإنسانية قواعد للبيانات على مستوى المحافظات والقرى، وذلك للبيانات المشتركة بين القطاعات وفيما بين الوكالات بحسب كل قطاع وكل وكالة، كما أقام نظاما للمعلومات الجغرافية.

والواقع، كما لوحظ أعلاه، أن تعاون المنظمة النشط في بعض هذه المبادرات جدير بالثناء.

الدروس المكتسبة في مساعدة المجموعات "الضعيفة"

بناء على تقدير الجهود الكبيرة البناءة للمنظمة وما اكتسبته من تجارب مباشرة في مجال مساعدة الشرائح الضعيفة من السكان في المحافظات الشمالية، يرد فيما يلي بعض دروس التجارب التي ينبغي أن تؤخذ في الحسبان عن وضع إطار عمل المتابعة الميداني متعدد التخصصات بشأن مساعدة المجموعات الضعيفة في بقية البلد.

(1) ***مواصلة تطبيق النهج والأساليب التشاركية في مساعدة المجموعات "الضعيفة"***: ولهذا الغرض يوصى بما يلي من إجراءات وتدابير:

- إجراء تقدير شامل لاحتياجات المجموعات الضعيفة؛
- تحديد مخططات مناسبة وانتقاء المواقع لأشد الضعفاء احتياجا؛
- تحديد المستفيدين؛
- تعزيز مساهمة مجتمع الضعفاء ومشاركته النشطة؛
- إدخال مخططات استرداد التكاليف والتسديد من أجل الاستدامة؛
- الاضطلاع بصيانة المخططات على أساس من المشاركة؛
- ضمان الاستدامة التكنولوجية والاجتماعية الاقتصادية للمخططات المخصصة للمجموعات الضعيفة؛
- تمكين المجتمعات المحلية/المستفيدين عن طريق التدريب على النهج التشاركية.

(2) ***الشروع في برنامج كبير للتدريب وبناء القدرات***: يوصى بالشروع في برنامج متكامل للتدريب وبناء القدرات لصالح موظفي المشروع وموظفي السلطات المحلية (انظر الفصل الرابع عشر). كما يوصى بأن الأطراف المعنية الأخرى يجب أن تضم إلى هذه العملية الرامية إلى بناء القدرات. وهناك بصفة خاصة حاجة إلى برنامج رئيسي للتدريب على المنهجيات التشاركية والتدريب على التوعية بشأن قضايا الجنسين وما إلى ذلك. وينبغي لهذه الأنشطة أن تشمل جميع الموظفين الميدانيين والتقنيين في المشروعات وموظفي السلطات المحلية والمجالس القروية واتحادات المزارعين والمنظمات الأهلية/المنظمات الخيرية والمجتمعات المحلية (بما في ذلك النساء).

(3) ***مواصلة التعاون مع الوكالات الأخرى للأمم المتحدة***: يوصى بمواصلة التعاون بين المنظمة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة والتنسيق بين عملها وعمل هذه الوكالات في مساعدة المجموعات الضعيفة. وقد سبق مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق إلى توفير خطوط توجيهية لعملية التنسيق بحيث يمكن لوكالات الأمم المتحدة المعنية أن تتبع منهجية متسقة. وإن العمل المنصب على نفس الموضوع والذي تتزعمه مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بتعاون وثيق مع سلطة التحالف المؤقتة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة المعنية والبنك الدولي لجدير بالثناء الفائق بوصفه خطوة كبرى في الاتجاه الصحيح.

(4) ***مواصلة الدعم للأطراف المعنية ومشاركة السلطات المحلية***: يوصى بمواصلة مشاركة الأطراف المعنية الضعيفة في تطوير الأنشطة في مجال التخطيط والتصميم والتنفيذ ومساهمة المجتمع المحلي ورصد الأنشطة المذكورة أعلاه، على سبيل المثال. كما أن هذه العملية تشمل بناء قدرات هذه المجموعات وتوفير التدريب لها. وينبغي للسلطات المحلية المعنية الأخرى التي تهتم بمجموعات محددة من الضعفاء مثل الأشخاص النازحين داخليا والأسر التي ترأسها نساء والمعوقين أن تواصل بدورها المشاركة في هذه العملية.

(5) ***تحسين فرص الوصول إلى الائتمان***: لم يكن من الممكن في إطار اللوائح التنظيمية (مثل مذكرة التفاهم) لبرنامج النفط مقابل الغذاء تقديم الائتمان بالمعنى الدقيق للكلمة. إلا أن المنظمة قدمت ائتمانات ومنحا ومساعدة تقنية غير رسمية إلى المجموعات الضعيفة في إطار الأموال المولدة محليا. وستقدم في هذا الصدد مساعدات إضافية في إطار صندوق التنمية في العراق الذي أنشئ مؤخرا. ويمكن للصندوق أن يقدم منحا/قروضا بشروط ميسرة إلى المجتمعات المحلية من أجل الأنشطة المدرة للدخل. وتعمل بعض المنظمات غير الحكومية الدولية والقومية بالفعل على تقديم الائتمان إلى الأطراف المعنية والمستفيدين، وستتعاون المنظمة في هذه الجهود.

(6) ***تحسين فرص الوصول إلى الأراضي***: ليس هناك أراض للإيجار متاحة للمجموعات الضعيفة، حيث أن جميع أراضي الحكومة منحت بمقتضى عقود إيجارية ولا يمكن انتزاع هذه الأراضي من المزارعين وإعطاؤها لآخرين لأن هناك عقودا بين دائرة الزراعة والمزارعين. بل إن الأراضي الموسمية مستأجرة بدورها، وليست متاحة للتأجير. غير أن هناك بعض الأراضي التي قد تكون متاحة في المدن الجماعية. وتستدعي هذه الإمكانية إجراء دراسات مفصلة حول بناء وأعداد الأسر المقيمة في المدن الجماعية والتي عادت إلى قراها الأصلية. ولكل محافظة وضع مختلف، ويقتضي الأمر إجراء دراسة خاصة بكل منها. ولما كان الري يمتد إلى مزيد من الأراضي، فقد تتوافر بعض الأراضي التي يمكن أن تعطى لمجموعات ضعيفة منتقاة بقدر ما يكون ذلك ممكنا نظرا للحد الأدنى المفروض على الحيازات التي تروى[12].

(7) ***النظر في تقديم الحيوانات الزراعية إلى الأسر "الضعيفة"***: ستقوم المنظمة بالاشتراك مع السلطات المختصة في العراق بدراسة أفضلية الأراضي في مقابل الحيوانات الزراعية بوصفها أصولا تقدم لبعض المجموعات

[12] تخطط إدارة الزراعة لري المنطقة. وسيؤدي ذلك إلى خفض عدد الدونمات لكل شخص. وسيكون بمستطاع المزارعين أن يقتنوا 20 دونما من الأراضي البعلية و10 دونمات من أراضي الري، وقد يكونون على استعداد لإعادة الباقي إلى الحكومة.

الضعيفة، وسيلي ذلك اتخاذ التدابير المناسبة. فعلى سبيل المثال أفادت إحدى عمليات المسح أن 80% من المزارعين يفضلون الحيوانات الزراعية.

تعميم مراعاة اعتبارات المساواة بين الجنسين وتمكين النساء في مجال الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي الأسري في العراق[13]

في الماضي لم يوجه إلا انتباه قليل، إذا وجه على الإطلاق، إلى قضايا الجنسين والمشكلات والاحتياجات الرئيسية التي تواجهها النساء لإشباع (تلبية) المتطلبات الاقتصادية ومتطلبات الأمن الغذائي للأسرة والمجتمع المحلي.

وفي إطار برنامج النفط مقابل الغذاء قامت المنظمة (بشراكة وثيقة مع صندوق الأغذية العالمي في كثير من الحالات) بتنفيذ عدد من المشروعات في الشمال مستهدفة على وجه التحديد النساء بما فيهن أرامل الحرب (ومن أمثلة هذه المشروعات كان دعم إنتاج الخضروات وتربية الدواجن في الفناء الخلفي وتربية الحيوانات المجترة الصغيرة).

ولهذا الهدف أعدت إدارة قضايا المساواة بين الجنسين والتنمية ورقة استراتيجية لإرشاد عملية التخطيط في المنظمة من أجل تعميم مراعاة اعتبارات المساواة بين الجنسين في تصميم وتنفيذ مشروعاتها في مجال المساعدة. وسيرسل خبير في قضايا الجنسين إلى العراق حالما يسمح الوضع بذلك للشروع في جمع المعلومات (مصنفة بحسب الجنس) في القطاع الزراعي، وإجراء تحليل يتناول الجانب الاجتماعي الاقتصادي وقضايا التمايز بين الجنسين، ووضع خطة لبناء القدرات المؤسسية مع التركيز على التدريب وحلقات العمل. وفيما يلي بعض النتائج الرئيسية للاستراتيجية:

كانت أدوار النساء المتعددة موضع تجاهل بصفة عامة، ولم يوجه أي انتباه محدد إلى الأسر التي ترأسها نساء، وهي الأسر التي ما زالت تمثل مجموعة ضعيفة كبرى في البلد. وفي سنة 2000 قدر صندوق الأغذية العالمي أن المجموعة المستهدفة من الأسر الريفية التي ترأسها نساء تمثل حوالي 000 40 نسمة في إربيل وحدها. وتمثل الأسر التي ترأسها نساء وفئة الأرامل بصفة خاصة نسبة مئوية كبيرة من إجمالي الأسر الريفية، وهي في تزايد نتيجة لتعرض الرجال للقتل والنزوح الإجباري والنزوح إلى المناطق الحضرية.

ويفيد مسح اجتماعي اقتصادي أجرته المنظمة في سنة 2002 للمحافظات الشمالية فى العراق (دهوك وإربيل والسليمانية)، أن حوالي 91 في المائة من الأسر يرأسها رجال وحوالي 9 في المائة ترأسها نساء. وقد يعزى هذا الوضع إلى ارتفاع أعداد الرجال الذين قتلوا أو أرغموا على ترك المنطقة. ويظهر المسح أيضا أن نسبة الذكور والنساء بين جميع أفراد الأسر في المحافظات الثلاثة متساوية (50 في المائة لكل جانب). وأكثر من خمسين في المائة (أي 57 في المائة) من رؤساء الأسر أميون في المحافظات الثلاثة؛ ومن بين الأسر التي شملها المسح مازالت هناك أسر تبلغ نسبتها 30 في

[13] يستند هذا القسم إلى المادة التي وفرتها إدارة قضايا المساواة بين الجنسين والتنمية بالمنظمة.

المائة لم ترسل أبناءها إلى المدارس نظرا لنقص الموارد المالية وعمل الأطفال في المزارع. ولا تتوافر في الوقت الحاضر (منذ مارس/آذار 2003) أي معلومات مستوفاة عن الأسر التي ترأسها نساء، ولكن من المتوقع أن تتزايد هذه الأرقام.

وهناك بصفة عامة فجوة كبيرة في البيانات والمعارف المتعلقة بالقضايا الاجتماعية الاقتصادية وقضايا الجنسين. ولم تتوافر في السنوات الأخيرة أي بيانات مصنفة بحسب الجنس أو الجنسين بالنسبة لصغار المزارعين و/أو المجموعات الضعيفة. يضاف إلى ذلك أنه ليس ثمة معلومات متاحة عن الأوضاع المؤسسية والقدرات البشرية لدى الحكومة العراقية في مرحلة ما بعد الحرب. بل انه لم يكن من المألوف حتى قبل التدخل وجود مجموعات ومنظمات غير رسمية على صعيد المجتمع المحلي، وذلك باستثناء المجالس القروية الرسمية وبعض اتحادات المزارعين.

وفي سنة 1988 بدأت المنظمة بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي برنامجا في شمال إربيل لمساعدة الأسر التي ترأسها نساء، وأدخلت منذ سنة 2000 بعض الأنشطة في ميروز لدعم إعادة توطين الأشخاص النازحين داخليا. وأنشأ البرنامج (بمساعدة تقنية من المنظمة وعلى سبيل التجربة)، ثلاث مجموعات من الأسر التي ترأسها نساء والتي تعمل في إنتاج الخضروات وتربية الدواجن في الفناء الخلفي وتربية الحيوانات المجترة الصغيرة ونسج السجاد. وبدأ العمل في مشروع رائد متكامل لإعادة توطين الأشخاص النازحين داخليا في المناطق الجبلية الشمالية بشمال العراق، وهو يجمع بين نزع الألغام والإسكان والدعم الزراعي وأنشطة البنى التحتية الريفية.

غير أن الدعم الذي تقدمه المنظمات غير الحكومية ضئيل تماما في المنطقة، وأغلبية المنظمات غير الحكومية العاملة في المناطق الريفية هي عادة مؤسسات تعنى بالرفاهية وتتوخى أهدافا تتعلق بالزراعة والصحة وتحديد النسل. ولم ينشط إلا عدد قليل من المنظمات غير الحكومية في تعزيز الأنشطة الصغيرة المدرة للدخل لصالح النساء. وكانت هذه المبادرات لا تفيد عادة إلا عددا صغيرا من النساء وتقتصر على الأنشطة التقليدية مثل الحياكة والتطريز وصناعة المنسوجات والمشروعات الصغيرة لتربية الحيوانات.

وفي إطار عمل المتابعة متعدد التخصصات تقدر المنظمة الدور الحيوي الذي تؤديه العراقيات في مجال الزراعة والإنتاج الريفي؛ وسوف تحلل القيود القائمة على نوع الجنس في وضع تدابير استراتيجية من أجل الانتقال إلى التنمية الزراعية المستدامة في البلد.

نحو مراعاة اعتبارات المساواة بين الجنسين

تتأثر النساء والفتيات على نحو مختلف عن الرجال والصبيان في أوضاع النزاع المسلح. فهن في كثير من الحالات أكثر ضعفا بسبب مكانتهن الاجتماعية والاقتصادية الأدنى. وفي هذا السياق يمكن للتحليل المعني بالتمايز بين الجنسين أن يساعد على توضيح الاحتياجات وجوانب الضعف واستراتيجيات المواجهة المحددة بالنسبة للرجال والنساء، وبذلك يمكن معالجة هذه المشكلات على نحو أسلم استجابة لحالات الطوارئ. ويساعد هذا النهج على

استهداف النساء وإشراكهن في أي نشاط للبرنامج ويقترح استراتيجية متوسطة الأجل لإعادة تأهيل النساء. وينبغي لفريق المتابعة متعدد التخصصات إجراء ثلاثة أنواع من التحليل قبل تصميم مشروعات لإعادة التأهيل تتوافر فيه اعتبارات المساواة بين الجنسين. (يتضمن برنامج المنظمة لتحليل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والمسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أدوات تشاركية محددة للاضطلاع بتلك المهمة). وتتضمن التحليلات اللازمة ما يلي:

تحليل السياق. يتناول هذا التحليل عوامل مثل الأنماط الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والمؤسسية التي يمكن أن تدعم أو تقيد إعادة التأهيل والتنمية في المستقبل. ويراعي سياق التحليل جوانب مثل التنظيم المادي في المنطقة المتأثرة ووضع الأمن الغذائي ونوع الضحايا، وتدرس فيه كيفية تأثير هذه العوامل على النساء والرجال بطريقة مختلفة.

تحليل سبل العيش. يتناول هذا التحليل تدفق الأنشطة والموارد التي تكسب المجموعات الاجتماعية الاقتصادية المختلفة الرزق من خلالها. ومن الجوانب التي ينبغي تحليلها: استراتيجيات العيش، والقدرة على الحركة، واستراتيجيات مواجهة الأزمات، وفرص العمل، والوصول إلى الموارد الإنتاجية والسيطرة عليها. ولهذا الغرض تجرى مقارنة بين أنشطة الرجال والنساء والآليات التي يستخدمونها في مواجهة الأزمات للمحافظة على أصول كسب العيش أو الحيلولة دون فقدانها.

تحليل الأطراف المعنية. يركز هذا التحليل على تحديد الأطراف المعنية المختلفة بحيث يظهر ما إذا كان هناك نزاع أو شراكة، وعلى تحديد المشكلات ذات الأولوية وتنمية الفرص بالنسبة لكل مجموعة اجتماعية اقتصادية. وينصب التأكيد بصفة خاصة على البنى والآليات المؤسسية القائمة أو الممكنة وإمكانيات دعم مختلف الأطراف المعنية والمجتمعات المحلية.

مستوى التحليل. وفي حالة كل من هذه التحليلات يحسن كلما كان ذلك ممكنا مراعاة ثلاثة مستويات: (1) المستوى الميداني بحيث تحلل الاختلافات الاجتماعية الاقتصادية بين الرجال والنساء من حيث هم أفراد وأسر ومجتمعات محلية؛ (2) المستوى المتوسط، بحيث ينصب التركيز على المؤسسات والمرافق؛ و(3) المستوى الكلي، بما في ذلك السياسات والخطط على الأصعدة الدولية والوطنية والمحلية.

ومن المهم، بالإضافة إلى تحليل هذه المستويات كل على حدة، تقدير الروابط فيما بينها للتأكد من أن راسمي السياسات على المستوى المتوسط والبعيد يأخذون بعين الاعتبار احتياجات وأولويات النساء والرجال.

نحو خارطة للطريق

"وقبل أن تبرحوا ساحة المدينة أنظروا ألا ينصرف أحــد منهــا فــارغ اليدين. لأن الروح السيدة في الأرض لا تنام بطمأنينة وسلام على تموجات الرياح حتى تشاهد بعينيها أن حاجات الأصغر فيكم قد تحققت".

جبران خليل جبران،
"النبي"، 1926، ص 49.

الجزء الثالث

خطط الاستثمار وملامح المشروعات:
نحو خارطة طريق للمرحلة الانتقالية

الفصل السادس عشر

عرض عام لبرنامج الثلاث سنوات في المحافظات الشمالية[14]

إطار البرنامج المشترك لمكتب الأمم المتحدة لمنسق المساعدة الإنسانية في العراق

بغية تركيز الموارد في نطاق ***نهج متكامل***، على الفئات الضعيفة من السكان في المواقع الأكثر تعرضا في المحافظات الشمالية الثلاث، أعد مكتب الأمم المتحدة لمنسق المساعدة الإنسانية في العراق ***إطار البرنامج المشترك***، في أوائل عام 2002. ووفقا لإطار البرنامج المشترك يتوجب على جميع وكالات الأمم المتحدة أن تعد ***برنامج*** لأنشطة ***لمدة ثلاث سنوات*** تبرز أهدافها ومؤشراتها.

وعلى الرغم من أن مهام مكتب منسق المساعدة الإنسانية تقتصر على التحديات الإنسانية فقط، فإن إطار البرنامج المشترك يعترف "بضرورة أن يسعى النهج المتبع في شمال العراق إلى تكامل قضايا ***الأمن الغذائي والتغذية***، ***وإحياء الخدمات*** الاجتماعية الأساسية ***والبنى الأساسية*** الاقتصادية، مع إرساء الأساس في ذات الوقت لجهود ***التنمية المرتقبة*** لقيام مجتمع مستقر". ووفقا لمشروع الوثيقة التي أعدها مكتب منسق المساعدة الإنسانية في العراق، فإن السمات الرئيسية لإطار البرنامج المشترك هي كالآتي:

- تكامل وكالات الأمم المتحدة فيما يتصل بتلبية الاحتياجات الإنسانية وتعزيز القدرات المحلية وتحديث تسليم الخدمات.
- إعادة دمج ودعم الفئات الضعيفة استنادا إلى ***نهج*** المجتمع المحلي (الشمولي) ***الجهوي في منطقة معينة***، في عملية تخطيط مشترك "ترتكز على البيانات المتاحة والدراسات المرتقبة التي تركز على المقاطعات الفرعية والمجتمعات المحلية الضعيفة. ويتولى تنسيق ورصد هذه العملية المركز المشترك للمعلومات الإنسانية.
- ***مشاركة وتمكين*** المجتمعات المحلية الضعيفة المستهدفة والأجهزة الإدارية المحلية.
- البعد ***الجنساني*** (النهج القائم على الحقوق) ***والبيئة*** (نظرا لحالة التدهور الشديد الحالية)، هما من مجالات الأولوية المواضيعية.

[14] استمد هذا القسم من مشروع برنامج الثلاث سنوات لإحياء القطاع الزراعي في المحافظات الشمالية في العراق، المجلدات 1 إلى 6، منظمة الأغذية والزراعة (إدارة برامج الإغاثة الخاصة)، روما، (المنظمة، 2003b)

وبناء على ذلك، فإن إدارة الموارد الطبيعية (خاصة موارد المياه والري، ***وإعادة التشجير*** وإدارة ***المراعي***) ***والمساعدة الموجهة*** للفئات الضعيفة (بما فيهم النازحين داخليا)، صممت باعتبارها مجالات ***الأولوية*** التي تعني بها منظمة الأغذية والزراعة في نطاق برنامج الثلاث سنوات.

وطلب مكتب منسق المساعدة الإنسانية في العراق أن تتولى منظمة الأغذية والزراعة دور الوكالة القائدة في تنفيذ ***التدخلات الريفية*** ذات ***المرتكزات الجهوية*** التي تستهدف الفئات الضعيفة. وتبعا لذلك، تضمن برنامج الثلاث سنوات آليات عملية وترتيبات مؤسسية لاستهداف الفئات الضعيفة والمناطق المعرضة في نهج المجتمع المحلي المتكامل القائم على الطلب وذي المرتكزات الجهوية. ولابد لمكتب منسق المساعدة الإنسانية من الاعتماد بقدر كبير على وكالات الأمم المتحدة التي تعمل في تعاون، لكي يتحقق لنهج التركيز الجهوي النجاح.

من مرحلة الإغاثة الطارئة إلى برنامج متوسط الأجل لثلاث سنوات

كما أشير إليه آنفا، فإن الانتقال من مرحلة التدخلات الإنسانية وإغاثة الطوارئ للأجل القصير، إلى برنامج إحياء زراعي وإنساني داخلي موجه ومتسق في الأجل المتوسط، يستلزم اتباع نهج جديد. ومن القضايا ذات الأهمية الكبيرة في هذا الشأن: (1) الإدارة العامة وعلاقات العمل الوثيقة مع السلطات المحلية في نهج لا مركزي لغايات مشتركة؛ (2) التحديد الواضح لإطار سياسات موات للإحياء المستدام (في) استهداف المناطق المعرضة والفئات الضعيفة من السكان؛ (3) المشاركة الفعالة للمنتفعين والمجتمعات المحلية؛ (4) الجدوى المالية والاقتصادية؛ (5) ملكية وإدارة الأصول المشتراة؛ (6) واستدامة الجهود الإنسانية وأعمال الإحياء وسلامتها من الوجهة البيئية.

وقد عكفت منظمة الأغذية والزراعة، منذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2000، على التخطيط للانتقال من مرحلة الإغاثة في الأجل القصير، إلى الإحياء للأجل المتوسط. وتحقيقا لهذه الغاية، أوفدت بعثتان، الأولى في نوفمبر/ تشرين الثاني – ديسمبر/ كانون الأول 2000. وقامت هذه البعثة بإعداد ***إطار استراتيجي لعملية الإحياء***[15]. وأعقبتها البعثة الثانية في أغسطس/ آب 2001، والتي ركزت على صياغة برنامج الإحياء[16]. وفي إطار متابعة هذه المبادرات، عمل فريق ***توجيه صياغة البرنامج***، في تعاون وثيق مع الأقسام الفنية المعنية لأجل صياغة برنامج لمدة ثلاث سنوات لإحياء القطاع الزراعي في المحافظات الشمالية.

---

[15] الرجوع إلى تقرير البعثة: "نحو إطار استراتيجي لبرنامج الإحياء الزراعي المستدام في المحافظات الشمالية الثلاث في العراق"؛ تقرير بعثة استكشافية متعددة التخصصات، إدارة برامج الإغاثة الخاصة/ منظمة الأغذية والزراعة؛ روما، 2001 (المنظمة، 2001b).

[16] الرجوع على تقرير البعثة: "برنامج للإحياء الزراعي المستدام في المحافظات الشمالية الثلاث في العراق"؛ تقرير بعثة برمجة؛ إدارة برامج الإغاثة الخاصة/ منظمة الأغذية والزراعة، روما، 2001، (المنظمة 2001a)

برنامج الثلاث سنوات: عرض عام

أعدت مسودة تقرير رئيسي لبرنامج الثلاث سنوات. ويلخص التقرير الاستنتاجات التفصيلية في أوراق العمل، والتي شملت الآتي: (1) موارد المياه والري؛ (2) الإنتاج النباتي ووقاية النبات؛ (3) الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان؛ (4) البحوث الزراعية والإرشاد والتدريب؛ (5) الميكنة الزراعية؛ (6) الصناعات الزراعية والتسويق؛ (7) إدارة الغابات والمراعي؛ (8) استهداف الفئات الضعيفة ومشاركة أصحاب الشأن؛ (9) التحليل الاقتصادي والمالي؛ (10) وتنفيذ البرنامج وإدارته.

وقد اتبع أسلوب الإطار السجلي عند صياغة الهيكل العام للبرنامج والمشروعات المضمنة في البرنامج. وانصب الاهتمام على تحديد أغراض المشروع (أهدافه)، والحصيلة والأنشطة، ومسؤوليات التنفيذ ومؤشرات الأداء. ويرد الإطار المنطقي لبرنامج الثلاث سنوات في الملحق الثاني من التقرير الرئيسي للبرنامج.

ويشدد التقرير الرئيسي على أن هذه الاستثمارات لن تكفي وحدها، في نطاق الإطار متوسط الأجل، لإحياء القطاع الزراعي بصورة متينة ومستدامة وبدون إجراء عديد من التغييرات الهامة في ***السياسات***. (وتسلط هذه الوثيقة الضوء على بعض السياسات التكميلية، أنظر مثلا الفصلين السادس والسابع عشر).

ويتألف البرنامج من المكونات الخمسة التالية: (1) تلبية الاحتياجات المرتبطة بالزراعة لدى الفئات الضعيفة؛ (2) تحسين نظم الزراعة واستخدام موارد الأراضي؛ (3) إحياء البنى الأساسية المرتبطة بالزراعة؛ (4) دعم الخدمات الزراعية؛ (5) وتحسين تخطيط البرنامج وتنفيذه وإدارته.

المكون الأول، صمم لكي يوفر الآليات المؤسسية لتقييم الاحتياجات المرتبطة بالزراعة في المناطق المعرضة والأسر الضعيفة، ولضمان استجاب البرنامج لهذه الاحتياجات حيثما كان ذلك مجديا من النواحي الفنية والاقتصادية والاجتماعية. وانبنى هذا المكون على مكونين فرعيين هما (1) الأنشطة المستدامة المرتكزة على المجتمعات المحلية؛ (2) والإحياء الزراعي. وانصب التركيز في المكون الفرعي الأول على الأنشطة الرائدة المستدامة المرتكزة على المجتمعات الملحية في عدد محدود من المقاطعات الفرعية. (23) ومجموعات متقاربة من القرى (33). وصمم المكون الفرعي الثاني لتوفير استجابة الإحياء السريعة من خلال تقديم المستلزمات في وقت لاحق للأسر الأشد ضعفا في جميع المقاطعات الفرعية في المحافظات الشمالية الثلاث، وعددها 67 مقاطعة فرعية، خلال فترة ثلاث سنوات. ويرتبط هذا المكون بصورة وثيقة مع المكونات 2، 3، و4 من خلال إنشاء وحدة مشاركة المجتمعات المحلية، التي سيدعمها البرنامج. ويقدر أن تبلغ التكاليف المبدئية 38.4 مليون دولار (7 في المائة من مجموع التكاليف).

المكون الثاني، ويشمل التدخلات الرامية إلى تمهيد الطريق صوب الإحياء المستدام لنظم الزراعة الرئيسية واستخدام موارد الأراضي. وصمم المكون بغرض ضمان إتباع نهج النظم المتكاملة بصورة فعالة في معالجة المشكلات الرئيسية، التي تتجاوز حدود القطاعات الفرعية إلى غيرها والمرتبط بالإنتاجية المتدنية لنظم الزراعية، والتدهور الشديد

الذي حاق بموارد الأراضي. ويضم المكون مكونين فرعيين هما: (1) نظم الزراعة المتكاملة؛ (2) وإدارة موارد الأراضي. ويقدر أن تبل التكاليف 89.3 مليون دولار (15 في المائة من مجموع التكاليف).

المكون الثالث، ويستهدف إحياء البنى الأساسية الريفية. والمكونات الفرعية الثلاثة هي: (1) موارد المياه والري؛ (2) دعم تصنيع الأغذية؛ (3) وتحسين البنية الأساسية الريفية وشبه الحضرية. وترمي التدخلات في مجال موارد المياه والري إلى تحسين تقديرات موارد المياه الجوفية والسطحية، وتحسين الاستغلال المستدام للمياه في أغراض الري، وذلك إلى حد كبير من طريق إحياء مشروعات الري القائمة وإدخال تقنيات ري زهيدة التكاليف. ويتضمن البرنامج تدخلات تستهدف الانتهاء من تركيب وتشغيل سبع مصانع لتصنيع الأغذية، كان العمل قد بدأ فيها من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء، وتشجيع الصناعات المنزلية. كما يشمل هذا المكون إحياء وتحسين (1) طاقات تخزين الحبوب على المستوى المحلي والمقاطعات الفرعية والمقاطعات، (2) البنى الأساسية لأسواق الفاكهة والخضر؛ (3) والطرق القروية الفرعية. ويقدر أن تبلغ التكاليف 221.1 مليون دولار (38 في المائة من مجموع التكاليف).

المكون الرابع، ويرمي إلى إحياء ودعم الخدمات الزراعية. وهناك أربع مكونات فرعية تشمل: (1) تعزيز البحوث الزراعية؛ (2) دعم الإرشاد الزراعي والتدريب؛ (3) دعم المختبرات ذات الصلة بالزراعة؛ (4) دعم خدمات الحجر الزراعي؛ (5) تعزيز خدمات الصحة العامة البيطرية ونظافة اللحوم؛ (6) زيادة إنتاج البذور؛ (7) ودعم الميكنة الزراعية. وسيوجه دعم الميكنة الزراعية للقطاع الخاص. ويقدر أن تبلغ التكاليف 119.8 مليون دولار (20 في المائة من مجموع التكاليف).

المكون الخامس، يرمي إلى تحسين تخطيط البرنامج وتنفيذه وإدارته في شمال العراق وفي المقر الرئيسي. وكذلك تعزيز المؤسسات في مجالات التخطيط والبرمجة، والرصد والتقييم، وفي معلومات السوق، والإنذار المبكر عن حالات الجفاف وانتشار الآفات والأمراض وغيرها من الكوارث. وستنصب التدخلات في المقر الرئيسي على دعم التخطيط والبرمجة، والرصد والتقييم وفي إنشاء نظم إدارة المعلومات. ويقدر أن تبلغ التكاليف 6 ملايين دولار (1 في المائة من مجموع التكاليف)؛ وتكاليف التنظيم والإدارة العامة (2.2 في المائة). وتبلغ هذه التكاليف نحو 110.7 مليون دولار (19 في المائة من مجموع التكاليف).

ويوفر برنامج الثلاث سنوات ***نموذجا*** لصياغة خطة للبلد بأسره. وتظهر المشروعات المذكورة أعلاه الروابط بين مختلف القطاعات الفرعية ***والنهج التكاملي*** لصياغة الخطة في نطاق النهج الملائم لنظم الزراعة. كذلك يسند برنامج الثلاث سنوات أولوية عليا لمساعدة ***الفئات الضعيفة*** في الإقليم الشمالي. ومن المبادئ الرئيسية لبرنامج الثلاث سنوات في الشمال، تركيزه على ***النهج التشاركي*** فيما يتصل بمزيد من تنقيح البرنامج وتنفيذه. وهذه المبادئ صالحة أيضا لبقية أجزاء البلاد[17].

[17] مشروع وثائق برنامج الثلاث سنوات (في ستة مجلدات)، يتاح أيضا في إدارة برامج الإغاثة الخاصة/ إدارة آسيا والمحيط الهادي، منظمة الأغذية والزراعة، روما، (المنظمة 2003b).

الفصل السابع عشر

نحو خطة للاستثمار الزراعي في العراق: خارطة طريق للمرحلة الانتقالية

التنمية الزراعية وواقع ما بعد الحرب في العراق: نهج استشرافي

كما أشير إليه في مستهل هذه الوثيقة، فإن الحروب والعقوبات وسقوط النظام الاستبدادي، أفضت إلى انهيار كامل تقريبا للاقتصاد الوطني. وهو ما دعا الشعب العراقي والمجتمع الدولي، بما فيه سلطات التحالف المؤقتة والأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة والوكالات الأخرى، إلى المبادرة بإطلاق نهج ***بناء الأمة*** لإعادة الاقتصاد العراقي على مسار التنمية.

وعلى الرغم من الدمار والانهيار التام تقريبا للاقتصاد الوطني العراقي، ثمة ما يبعث على الأمل والتفاؤل القوي في نجاح نهج ***بناء الأمة*** في هذا البلد. وينبع هذا التفاؤل، من بين جملة أمور، من المفاهيم التالية: ***تراث*** البلاد الغني، ***الجذور التاريخية*** المتأصلة ووجود ***عراقيين*** من ذوي ***التعليم*** العالي والدراية المهنية؛ ووجود ***قاعدة موارد طبيعية*** ثرية، بما فيها ***الأراضي والمياه*** والظروف ***المناخية*** المواتية؛ ووجود ***مؤسسات*** وطنية عاملة في شتى القطاعات ومجالات الخدمات؛ إضافة إلى ما يتمتع به العراق من ثروة ***الموارد النفطية***.

ولما كان القطاع الزراعي يضطلع بدور طاغ في الاقتصاد الوطني، ينبغي أن يكون تصميم تنميته المستدامة وتنفيذها ضمن سياق ***الاقتصاد الكلي*** الوطني، مع إيلاء عناية تامة للروابط بين القطاع والقطاعات ***غير الزراعية*** الأخرى من الاقتصاد. ويعرض هذا القسم نظرة عامة لواقع ما بعد الحرب في العراق باعتباره السياق الذي تتم في نطاقه صياغة وتنفيذ المرحلة الانتقالية صوب التنمية الزراعية المستدامة.

وبأخذ ما تقدم في الحسبان، فيما يلي ***نهج النظرة الاستشرافية لبناء الأمة*** في العراق، الذي ينبغي أن يعين البلاد على التغلب على الصعاب والظروف العصيبة التي يواجهها حاليا. وتشمل الخطوات المقترحة لعملية بناء الأمة في البلد ما يلي[18].

<u>أولا، استعادة المؤسسات الوطنية في البلد ككل لسلطاتها السيادية وإحيائها</u>. وينبغي أن تكون عملية بناء المؤسسات ***تشاركية*** إلى أقصى حد، وأن تشمل ممثلين لشتى فئات المجتمع. وفيما يتعلق بالهيكل المؤسسي الجهوي،

[18] النهج المقترح لبناء الأمة هو صيغة موسعة (على نطاق القطر) للمنهجية الانتقالية المقترحة (للزراعة) الوارد وضعها في الفصل الثالث أعلاه.

ينبغي أن يقوم على نهج اتحادي. ويرد في الفصل الخامس بعض المبادئ التوجيهية بشأن البعد المكاني والنهج اللامركزي في عملية صنع القرار في البلد.

ثانيا، إعادة النظر في سياق الاقتصاد الكلي في البلد. وفي هذا الصدد، يجدر معالجة جانبين هامين من الاقتصاد الكلي: (1) إعادة إرساء ***أداء*** موثوق بها ***لسعر الصرف***. والقصد هنا هو طرح عملة موثوق بها. ويقترح في هذا الشأن تثبيت سعر الدينار العراقي مقابل عملة، أو عملات، صعبة لضمان موثوقية العملة الوطنية. وهو بالطبع قرار اقتصادي وسياسي في آن واحد ينبغي أن تتخذه المؤسسات المعنية المشار إليها أعلاه بعد إحيائها. والخيار البين هو تثبيت سعر الدينار مقابل الدولار الأمريكي، اليورو و/أو سلة من كلا العملتين؛ (2) تسوية المركز ***المالي الخارجي*** للبلاد. فالعراق يواجه مشكلة ديون باهظة ينبغي أن يعالجها المجتمع الدولي. والمبدأ هنا هو ألا "يعاقب" شعب العراق مرة أخرى على "خطايا" النظام البائد. ولابد من تطبيق الإعفاء من بعض الديون الخارجية أو جدولتها حسبما يكون مناسبا. وبالفعل ينبغي أن يسخر جل موارد البلد المالية لبناء الأمة وعملية التنمية الاقتصادية القطرية.

ثالثا، إدخال آلية للاستغلال الأمثل لعائدات البلاد من موارد النفط. وكما أشير إليه أعلاه، فإن العراق ينعم بخير النفط ولكنه مورد طبيعي مصيره إلى زوال. فهو ليس بقاعدة الموارد الإنتاجية المتجددة. وتبعا لذلك، فإن واجب الجيل الحاضر تجاه الأجيال المقبلة هو استغلال عائدات هذا المورد ***كاستثمار*** في قاعدة إنتاج مستمرة ومستدامة. وبقول آخر، ينبغي استغلال عائدات النفط في إقامة قاعدة موارد صناعية وتصنيعية وزراعية وبشرية، فضلا عن الارتقاء بمستوى حياة البشر. وعلى هذا النحو ***تتغير*** طبيعة المورد الطبيعي الزائل (النفط)، إلى ***قاعدة إنتاج مستدام*** (أنظر الفصل الثالث).

والمطلوب في نطاق هذه الخطوة، هو ***آلية*** لتعظيم ***العائدات*** من موارد النفط، ونهج دقيق يتسم بالشفافية والمساءلة بشأن ***الاستغلال*** السليم لهذا المورد ***للتنمية المتعددة القطاعات*** في العراق. وبعبارة أخرى، ينبغي استغلال العائدات من النفط لمنفعة شعب العراق بأسره.

رابعا، بالنظر لما لحق بالبنية الأساسية للقطاع الزراعي من دمار هائل، ينبغي أن تبدأ المرحلة الانتقالية بإجراء تحليل متأن وشامل للتقييم الكمي للاحتياجات. ولا ينبغي أن يقتصر إجراء هذا التحليل على القطاع الزراعي ككل فقط. بل وأن يشمل علاقاته مع القطاعات الفرعية الرئيسية. واستنادا إلى نتائج هذا التحليل، تتم صياغة برنامج للتنمية الزراعية المستدامة من أجل تمويله وتنفيذه (الرجوع إلى الفصل الثاني أعلاه بشأن الأسلوب المنهجي لمرحلة التحول). كما ينبغي إجراء عمليات تقييم مماثلة لعلاقاته مع قطاعات الاقتصاد الأخرى.

وإقرارا بضرورة أن ينبني تقدير الاحتياجات، بما فيه تحليل الأضرار التي حاقت بالبنية الأساسية الزراعية، على ***عمل ميداني*** متأن للغاية، من المقرر أن ينجز هذه العملية ***فريق متابعة متعدد التخصصات*** أثناء عمله الميداني المرتقب في البلاد.

خامسا، وضع نهج برنامجي للانتقال من إجراءات الأجل القصير إلى المتوسط ثم الأجل البعيد بالنسبة للقطاعات الفرعية الرئيسية، إضافة لما يتصل بالمواقع الجغرافية، أي الجهوية. ويتم في إطار هذه الخطوة التحليلية، تحديد واضح وتوصيف دقيق للإجراءات المطلوبة في الآجال القصير والمتوسط والبعيد. كذلك يستهدف النهج البرنامج في القطاع الزراعي، إلى معالجة بعض ***أهداف*** مثلا الاحتياجات الإنسانية للفئات الضعيفة المشتغلة ***بالزراعة والإنتاج الحيواني*** والأنشطة ذات الصلة؛ استمرارية أنشطة إنتاج الأغذية وتوليد الدخل في أوساط المزارعين؛ ودعم ***التدخلات المنسقة*** من جانب المنظمات المشاركة في أنشطة الزراعة ***والأمن الغذائي***.

سادسا، صياغة رؤية للأجل البعيد ترسي النهج للمرحلة الانتقالية للاقتصاد الوطني، بما فيه الأغذية والزراعة. وتحقيقها لهذه الغاية، يقترح أن تكون الفلسفة الأساسية ***لبرنامج المنظمة الخاص للأمن الغذائي*** ونهجه، جزء لا يتجزأ من هذه الرؤية. كما يمكن تضمينها عناصر رئيسية من نهج ***سبل المعيشة المستدامة*** (الرجوع إلى الفصل الخامس أعلاه)

سابعا، اتساقا مع هذه الرؤية، ينبغي تحديد الأولويات لمرحلة الانتعاش للأجلين المتوسط إلى البعيد، وتفصيل متطلبات/ مؤشرات الأداء الرئيسية للاستراتيجية القطرية التي يتم وضعها بغية تلبية الأولويات المحددة.

ثامنا، وضع نظام يتسم بالشفافية والموثوقية والمساءلة بشأن إنفاق عائدات النفط على الاحتياجات الإنمائية للبلاد. وتستلزم هذه الخطوة إرساء أسس عملية ملائمة لميزانية المصروفات من عائدات النفط. وتحقيقا لهذه الغاية، تصاغ برامج ومقترحات للمصروفات في قطاعات رئيسية، مثل الزراعة والصحة والتعليم وغيرها، حسب الوزارات المعنية مباشرة، إلى جانب بيان المساعدة الفنية الممكنة – حسب الحاجة – من قبل وكالات الأمم المتحدة المتخصصة (مثلا منظمة الأغذية والزراعة فيما يتعلق بالزراعة) والخبراء الدوليين الآخرين. وكنموذج لذلك، إمكانية أن تستفيد الإدارة الجديدة من البرنامج الزراعي لثلاث سنوات الذي اقترحته منظمة الأغذية والزراعة بشأن المحافظات الشمالية، والتقرير الحالي (بما في ذلك ما يتضمنه من عمل المتابعة الميداني المتعدد الاختصاصات) عن الانتقال صوب تنمية زراعية مستدامة في البلاد.

تاسعا، تحول عقب ذلك الوزارات المعنية مباشرة (اللجان الفنية المعنية في البداية إلى حين قيام التشكيل المؤسسي) المقترحات والخطط والبرامج، إلى وزارة المالية (التي يعاد إحياؤها) بغية التمويل والتنفيذ في أقرب وقت ممكن. وكما أشير إليه آنفا، يمكن للوزارات المعنية مباشرة (بما فيها وزارة المالية) أن تستعين بمشورة الخبراء الدوليين

لدى الشركاء في التنمية المهتمين، وعلى الأخص مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (UNDG) (الأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة، البنك الدولي والسلطة المؤقتة للتحالف وغيرها).

عاشرا، الرصد والتقييم والمتابعة. ينبغي حال إنجاز الخطوات المذكورة أعلاه، وضع نظام محكم للتقييم والرصد وتطبيقه بصورة دقيقة. وهي عملية حيوية لضمان أن يعود الاقتصادي الوطني، بما في ذلك القطاع الزراعي، إلى المسار الإنمائي السليم وأن ***يواصل هذا المسار***.

وأخيرا، تجدر الإشادة بمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لما قامت به، في سبيل المساعدة في عملية ***بناء الأمة***، من البدء فعلا في تنسيق مساهمات المجتمع الدولي من مقترحات لبناء الأمة في العراق. وتهدف الوثيقة الحالية إلى الإسهام في هذه الجهود العظيمة بتسليطها الضوء على إطار لخريطة الطريق نحو مساعدة شعب العراق على إعادة القطاع الزراعي على مسار التنمية.

مبادئ تضمن في خارطة الطريق

أخذين في الحسبان ما تقدم، ينبغي أن تشدد خطة الاستثمار الزراعي الموسع في البلاد بأكملها، على ***المبادئ*** التالية:

- ***روابط الاقتصاد الكلي***: تعزيز الروابط بين السياسات الزراعية وتدبير الاقتصاد الكلي في العراق بإبراز بعض الروابط الرئيسية، مثل تأثير سياسات أسعار الصرف، وأسعار الفائدة، وهيكل الأجور القطري وقيود الميزانية الحكومية، على التنمية الزراعية.
- ***تقليص الانحياز للمناطق الحضرية***: يلاحظ في معظم البلدان النامية، ولا يستثنى من ذلك العراق، أن هناك تحيز في أغلب الأحيان تخص به السياسات القطرية صراحة و/ أو ضمنا المناطق الحضرية. وعادة ما يترتب عن هذا التحيز الحضري تخصيص حصة كبيرة للغاية من الموارد الاستثمارية الوطنية للقطاعات غير الزراعية. والغاية من وراء ذلك هي، عادة، من أجل تعزيز التطور الصناعي والتصنيع؛ أما في حالة العراق، فقد يكون ذلك بهدف تعزيز قطاع النفط. وتتحيز هذه السياسات ضد القطاع الزراعي. ولعل واحد من التدابير الغالبة في هذا الصدد، هو تخفيض الأسعار على باب المزرعة (مما يشكل عاملا مثبطا للأسعار) بغية دعم المستهلكين وتخفيض الأجور، وبالتالي تشجيع التصنيع. وتنتقص هذه السياسات من القطاع الزراعي محاباة للتطور الصناعي والتصنيع و/ أو قطاع النفط. وتبعا لذلك قد يعمد صانع السياسات إلى "***ذبح الدجاجة التي تبيض ذهبا***". ويوصي من ثم بضرورة أن تؤدي الخطة الزراعية إلى تقليل التحيز الحضري في هيكل السياسات الوطنية في العراق.

- ***إعادة تحديد دور القطاع العام مقابل القطاع الخاص***[19]: بالنظر إلى عدم الاستقرار السياسي السائد في البلاد، سينشأ في نهاية المطاف (من المأمول قريبا) قطاع عام جديد في العراق. وينبغي رسم حدود دور القطاع العام مقابل القطاع الخاص في مضمار الاستثمار الزراعي بصورة دقيقة. وحرصا على قيام التكامل بين دوري كل من القطاعين، ينبغي أن يكرس ***الإنفاق الحكومي*** لبنود مثل ***المنافع العامة، الخدمات الاجتماعية الضرورية، التخفيض الموجه للفقر والمساعدة الغذائية***. ويتعين أن يعزز ***الإنفاق*** الحكومي ***النمو***.

- ***الأبعاد الزمانية والمكانية للخطة***: حسبما أشير إليه في الفصل الخامس أعلاه، يتعين أن تتضمن خطة الاستثمار عنصر ***الزمان والمكان*** معا. وبالتالي ينبغي أن تصنف أنشطة الخطة على أساس أنشطة للآجال القصير والمتوسط والبعيد، إضافة إلى التصنيف على أساس المناطق الجغرافية. فالحاجة إلى الانتقال من مرحلة الإغاثة والأحياء والتعمير إلى مرحلة التنمية الزراعية في العراق في ظل الأوضاع السياسية الحالية، تستوجب البعد الزماني للخطة. ونظرا للتنوع الذي يميز الأوضاع الجهوية في البلاد، ينبغي أن تكون الأولويات العليا للتخطيط الجهوي.

- ***الاحتياجات العاجلة في الأجل القصير***: التركيز، في الأجل القصير، على توفير أدوات الإنتاج الأساسية والاستثمارات صغيرة النطاق التي تعين المزارعين والأسر التي ترأسها النساء وصيادي الأسماك، على استئناف الإنتاج. أما في الأجلين المتوسط إلى البعيد، فينبغي أن تسند أولوية عليا إلى تحقيق مكاسب سريعة في الإنتاج الزراعي والتقانة المحسنة وبناء المؤسسات. وفي هذا السياق، من المهم للغاية ضمان أن تقدم ***الأسعار*** حافزا كافيا لكي يتسنى للمنتجين تمويل ***التغييرات التقنية*** المطلوبة لزيادة إنتاجيتهم ودخلهم.

- ***الأمن الغذائي***: بهدف تعزيز ***الأمن الغذائي*** القطري حيث ينصب الاهتمام على زيادة ***الإنتاج*** الزراعي؛ ***الحد من عدم الاستقرار*** والتقلبات في الإنتاج الزراعي والتسعير؛ تحسين فرص ***الفئات الضعيفة في الحصول على الغذاء***؛ وزيادة المتناول ***التغذوي*** من خلال الاستخدام الأمثل للأغذية نتيجة النظام الغذائي المتوازن والصحي.

- ***زيادة النمو***: إن زيادة ***الإنتاجية والنمو المتوازن*** أمر بالغ الأهمية للأمن الغذائي الجهوي والأسري. وبالنظر إلى أهمية إنتاج الحبوب بالنسبة للاقتصاد الوطني، فإن الاستراتيجية تدعم بقوة البرامج الرامية إلى رفع المستويات الحالية للغلات المنخفضة من القمح والشعير والأرز والذرة. وهناك حاجة إلى إجراءات تركز على تطوير نظم الزراعة المرتكزة على القمح في مناطق إنتاج الحبوب في وسط وشمال البلاد، ونظم زراعة الأرز في المناطق المروية في المحافظات الجنوبية والوسطى. ومن الأولويات العليا الأخرى، تنمية برامج البذور، استحداث دورات محصولية سليمة لكل منطقة سعيا إلى الحد من انتشار الحشائش والآفات، وتحسين إنتاجية التربة. كما تركز استراتيجية رعاية الحيوانات، بصورة رئيسية، على مكافحة الأمراض واستئصالها، إلى جانب تحسين المراعي.

---

[19] للإطلاع على عرض موسع لتحليل الاستثمار الزراعي، يرجى الرجوع إلى الوثيقة الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة بعنوان "الاستثمار في الزراعة: التقييم والآفاق"، مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ورقة معلومات أساسية فنية (رقم 10، المجلد 2)، منظمة الأغذية والزراعة، روما (المنظمة 1996).

- ***السياسات القطاعية والإصلاحات المؤسسية***: تشمل هذه الإصلاحات تدابير من بينها: (1) الإلغاء التدريجي ***لإعانات*** المستهلكين والعمل عوضا عن ذلك بإعانات تستهدف الفقراء حسنة التوجيه وبإطار زمني محدد (الرجوع إلى الفصل السادس أعلاه)؛ (2) مراجعة ***سياسات التسعير*** الزراعية بغرض تكاليف برامج الدعم وإعانات المستلزمات بصورة تدريجية ومطردة؛ (3) الاستمرار في سج فجوة الإنتاجية وتقديم الحوافز لزراعة المحاصيل التي تتمتع ***بميزة نسبية***؛ (4) اتخاذ الخطوات لاستعادة الأنشطة ***التجارية*** وإصلاح أوضاع مؤسسات ***الائتمان***؛ (5) إعادة هيكلة البرامج لتوفير خدمات فعالة في مجالات ***البحوث والإرشاد والتدريب***، ولتلبية التحديات الناشئة عن الدور الجديد للقطاع الزراعي في نطاق الاقتصاد؛ (6) وتعزيز القدرات الفنية والمؤسسية لوزارة الزراعة والمؤسسات الوطنية المعنية الأخرى، في مجال التخطيط وتحليل السياسات.

- ***المساعدة الغذائية والفئات الضعيفة من السكان***: كما أشير إليه سابقا، فإن سلسلة الأغذية المدعومة بصورة كبيرة أدت دورا إنسانيا رئيسيا في تلافي المجاعة. بيد أنه أكد أيضا في فصول سابقة (الفصل السادس أعلاه) ضرورة إعادة النظر في سلسلة الأغذية. ولابد للخطة الزراعية الشاملة للبلد ككل من أن تعالج مسألة المساعدة الغذائية وإعانات دعم الأغذية المحتملة في الأجل القصير. بيد أنه لابد، في الأجلين المتوسط والبعيد، من وضع سياسات أسعار زراعية سليمة يتم بموجبها إلغاء إعانات الأغذية بصورة تدريجية، وإعادة تأكيد دور السوق.

- ***سياسات الأسعار الزراعية***: إرساء إطار ***لسياسات الأسعار*** الزراعية، بحيث تتسق الأسعار النسبية للحبوب الغذائية والإنتاج الحيواني والمخرجات والمستلزمات الزراعية الأخرى، مع ***أسعار السوق العالمية***، وأهداف تعزيز ***الأمن الغذائي والتغذية*** على الصعيد القطري، وغايات ***الزراعة المستدامة والتنمية الريفية***، والمزايا النسبية في الأسواق المحلية والخارجية. وبالتالي، فإن إشارات الأسعار (مثلا سلة الأغذية المدعومة) التي أدت في السابق إلى الاختلالات في تنمية قطاعي المحاصيل والإنتاج الحيواني، إضافة إلى الاستخدامات غير الصائبة للموارد الطبيعية ينبغي إصلاحها وتقديم حوافز قوية للمنتجين.

- ***تعزيز دور السوق***: ضمان أن تعطي ***السوق***، في هذا السياق، إشارات مناسبة للمنتجين، وتقديم ***الحوافز*** للمزارعين، وإيصال ***المؤشرات*** لضمان التوزيع الأمثل للموارد المحلية فيما بين القطاعات الفرعية الزراعية المختلفة وداخلها.

- ***البعد المكاني***: التركيز على الطابع ***المكاني*** لسكان الريف، خاصة الاختلافات ***الجهوية***، وتأكيد البعد الجهوي في صياغة الأنشطة وملامح المشروعات في نطاق كل برنامج قطاعي فرعي (الرجوع إلى الفصل الخامس أعلاه).

- ***الإصلاح المؤسسي***: تبعا لتسارع وتيرة الإنتاج في القطاع الزراعي، يتم تحويل التركيز من الإحياء والتعمير إلى التنمية ومن ثم تنشأ الحاجة في هذه المرحلة إلى وجود خدمات عامة فعالة في مجال ***البحوث والإرشاد***

لتتكامل مع مؤسسات ***التسويق*** والائتمان ذات الكفاءة. وينبغي أن توضح خريطة الطريق طبيعة ونطاق وهيكل المؤسسات المطلوبة لزيادة الإنتاج الغذائي والزراعي.

- ***تحليل المشروعات***: تقييم ***جدوى المشروعات*** التي ستنفذ، من الناحيتين المالية والاقتصادية في الأجل البعيد، وتوخي الحرص لتلافي بعث المشروعات القديمة من جديد، والتي لم تكن مجدية من قبل؛ ويتطلب ***تحليل*** متأن ***للمشروعات***.

- ***تأكيد الاستخدام الرشيد لقاعدة الموارد الطبيعية***: يمثل هذا الجانب المدخل إلى صون الإنتاجية المستدامة للقطاع الزراعي. وستعطى أولوية عالية لتحسين المراعي ووضع حد لإزالة الغابات في مناطق واسعة في شمال البلاد. وستنفذ أعمال إحياء البنية الأساسية للري، ومنها أعمال الحد من التغدق وملوحة المياه، وصيانة قنوات الري. كما سيتم التركيز على سياسات إدارة الطلب فيما يتعلق بتنمية المياه، بما في ذلك سياسات التسعير الرشيد. وستتم صياغة استراتيجية لصيانة الموارد الطبيعية تنبني على استعراضات تفصيلية للقطاعات الفرعية، وتنفيذ هذه الاستراتيجية بغرض تنمية القطاع الزراعي على أسس مستدامة.

- ***التخطيط الإقليمي***: بالنظر إلى الصلات الهامة بين العراق ***وجيرانه***، ينبغي التشديد على ضرورة ***ألا تنجز*** تنمية البلاد ***بمعزل عن*** الاقتصاديات المجاورة. وبالتالي، ينبغي أن تتم صياغة وتنفيذ برامج إحياء وتعمير قطاع الأغذية والزراعة، آخذا في الحسبان العلاقات المتداخلة مع البلدان المجاورة في الإقليم. والمطلوب هو إجراء مزيد من التحليل لصلات العراق مع جيرانه، خاصة فيما يتعلق ***بالتجارة*** في المنتوجات والمستلزمات الزراعية، والمعاهدات بشأن الوصول الرشيد والعادل إلى مياه الري المستمدة من نهري دجلة والفرات.

الفئات الرئيسية للاستثمار الزراعي

فيما يتعلق ***بالفئات*** الرئيسية ***للاستثمار الزراعي*** في نطاق الخطط القطرية، فإن الفئات التي أبرزها برنامج الثلاث سنوات لشمال البلاد تشكل نقطة انطلاق ممتازة. وينبغي، على وجه الخصوص، تأكيد الفئات التالية للاستثمار الزراعي: الاستثمار في ***تكثيف الإنتاج الزراعي*** مع الاهتمام بوجه خاص ***بالري*** وزيادة كفاءة ***استغلال المياه؛ تنمية الأراضي وتحسينها؛ إمدادات المستلزمات وتوفيرها في الوقت المطلوب؛ الميكنة الزراعية؛ تصنيع الأغذية؛ البنية الأساسية الريفية؛ استنباط التقانة وتكييفها ونقلها؛ وعمليات ما بعد الحصاد***.

المتابعة: فريق متعدد التخصصات وعمل ميداني

حرصا على صياغة ***خطة استثمار زراعي*** تكون بمثابة ***خارطة للطريق*** للمرحلة الانتقالية في العراق، من المقرر أن يقوم ***خبراء متعددي التخصصات*** بتنفيذ أعمال ***متابعة*** شاملة. وسيعني الفريق بالمرحلة الانتقالية فيما يتصل بالقطاعات الفرعية الزراعية ضمن نطاق النهج الملائم للنظم الزراعية في البلاد.

الفصل الثامـن عشر

ملاحظـــات ختاميـــــة

أثيرت في مستهل هذه الوثيقة الأسئلة التالية: "ما هو المطلوب لإعادة قطاع الأغذية والزراعة في العراق، إلى مسار التنمية؟" وما هي السبل لتعاون منظمة الأغذية والزراعة والمجتمع الدولي مع شعب العراق لإعادة بناء البلاد؟"

وفي محاولة للإجابة على هذين السؤالين، تبنت الوثيقة نهجا *مستقبليا متفائلا وواقعيا* في تسليطها الضوء على استراتيجية للمرحلة الانتقالية من الإغاثة والإحياء والتعمير، إلى تنمية زراعية مستدامة. ويستند النهج المتفائل إلى المعطيات التالية: *التراث* الغني للبلاد، *الجذور التاريخية* المتأصلة ووجود *كادر عراقي* من ذوي *التعليم العالي والدراية* المهنية؛ وجود *قاعدة موارد طبيعية ثرية*، بما فيها *الأراضي والمياه* وظروف *مناخية* مواتية؛ وجود *مؤسسات* وطنية عاملة في شتى القطاعات والخدمات؛ وما يتمتع به البلد من *ثروة نفطية*.

وبغية المساعدة على إعادة القطاع الزراعي إلى مسار التنمية، طرحت الوثيقة استراتيجية واقعية للانتقال من مرحلة الإغاثة والإحياء والتعمير إلى مرحلة التنمية الزراعية المستدامة في العراق. وتركز الاستراتيجية المتوخاة على إسناد الأولوية العليا لجوانب بعينها، مثل دعم الاستغلال الأمثل لقاعدة الموارد القطرية والجهوية والمحلية؛ والمساهمة في *بناء المؤسسات* الوطنية؛ تعزيز *الحكم الرشيد* بما في ذلك اعتماد نهج *اللامركزية*؛ العمل الموجه *لحماية البيئة وصيانة الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة*؛ وتحقيق *الملكية الوطنية للمرحلة الانتقالية برمتها*.

وأخيرا، فإن ***الشعب العراقي***، بما يتصف به من مهارات وقدرات وتصميم وحماس هو الذي سيضطلع بمهمة إعادة بناء وطنه من أجل الأجيال الحاضرة والمستقبلة. ويقف المجتمع الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة على وجه الخصوص، على أهبة الاستعداد للمساعدة والتعاون في هذا الجهد بوصفهم شركاء في التنمية.

الفصـــل التاسـع عشـر

ببليـوغرافيـــا

Agarwal, A. and Narain, S. 1989. *Towards green villages: a strategy for environmentally-sound and participatory rural development.* Centre for science and environment. New Delhi. India.

Anderson, J.R. 1994. *Agricultural technology: policy issues for the international community.* CAB international in association with the World Bank. Wallingford, UK.

Bishay, F.K. 1974. *Models for spatial agricultural development planning*. Rotterdam university press. Rotterdam. The Netherlands.

Bishay, F.K. 1994. *Contemporary issues in agricultural policy analysis: growth, equity and sustainability. In economic liberalization and Indian agriculture.* Institute for Studies in Industrial Development. New Delhi, India.

FAO. 1987. *Agricultural price policies: issues and proposals.* Economic and social development series no. 42. Rome.

FAO. 1989. *Agricultural price policies in the Near East: lessons of experience.* Economic and social development paper N. 82. Rome.

FAO. 1990a. *Intraregional labour mobility and agricultural development in the Near East: phenomenon, impact and policy implications*. Economic and social development paper N. 94. Rome.

FAO. 1990b. *Regional decentralization for agricultural development planning in the Near East and North Africa*. Economic and social development paper N. 73. Rome.

FAO. 1991. *Agricultural issues in structural adjustment programmes*, by Norton, R.D. Economic and social development paper N. 66. Rome.

FAO. 1992. *Economic framework for agricultural adjustment programmes: options for dealing with deficits and disequilibria, by* Bishay, F.K. Rome.

FAO. 1993a. *Design of poverty alleviation strategy in rural areas*, by Gaiha, R. Economic and social development paper 115. Rome.

FAO. 1993b. *Computer application to the cadastre and land registration in the Near East*. Rome.

FAO. 1994. *Agricultural policy analysis in Egypt: selected papers,* by Bishay, F.K., Nassar, S. and Abdou, D. Economic and social development paper 129. Rome.

FAO. 1995. Towards a strategy for agricultural development in Somalia: from relief, rehabilitation, reconstruction to development. Rome.

FAO. 1996. *Investment in agriculture: evolution and prospects.* 1996 World Food Summit, technical background documents, (N. 10, volume 2). Rome.

FAO. 2001a. Programme for sustainable agricultural rehabilitation in the three northern Governorates of Iraq. TCES/TCI. Rome.

FAO. 2001b. Towards a strategic framework for sustainable agricultural rehabilitation programme in the three northern Governorates of Iraq. Report of the multidisciplinary reconnaissance mission fielded to Iraq in November/December 2000, TCES. Rome.

FAO. 2002a. *Socio-economic survey of the Iraqi northern Governorates of Dohuk, Erbil and Sulaimaniyah: A step towards vulnerability mitigation.* TCES. Rome.

FAO. 2002b. *Anti-Hunger Programme: reducing hunger through sustainable agricultural and rural development and wider access to food. S*econd draft, (p. 21-25). Rome.

FAO. 2003a. Fisheries in the three northern Governorates in Iraq, by Deep Bahadur Swar. Fisheries department. Rome.

FAO. 2003b. *Draft three-year-programme for the rehabilitation of the agricultural sector in the northern Governorates in Iraq.* (Volumes I to VI). TCES. Rome.

FAO. 2003c. Contingency plan preparation, Republic of Iraq. Memo. TCES, Rome.

Faris, M.A. and Khan, M. H. (eds.). 1993. *Sustainable Agriculture in Egypt.* Lynne Rienner publishers. Boulder, Colorado and London, England.

ICARDA, FAO, AARINENA, CIHEAM. 1999. *The national agricultural research system of Iraq, in the national agricultural research systems in the west Asia and north Africa region,* by Basil K. Dalaly, Raad M. Salman and Kahtan A. Al-Azzawi. Aleppo, Syria.

IFPRI. 1998. *A review of international experience on food subsidy programs: lessons learned from Egypt,* by Ahmed, A.U., and Bouis, H.E. Washington, D.C.

UN. 2003. *Flash appeal: Iraq and neighboring countries; six-month respons. UN.* New York.

UNDP. 1997. *Poverty: preventing and eradicating poverty – main elements of a strategy to eradicate poverty in the Arab states*. New York.

World Bank. 1990. *Poverty, world development report 1990.* Washington, D.C.

World Bank. 1992. *Participatory development and the World Bank*, by Bhatnagar, B., and Williams, A.C. Discussion paper N. 183. Washington, D.C.

World Bank. 1994a. *Rural development: from vision to action.* Washington, D.C.

World Bank. 1994b. *Indicators for monitoring poverty reduction,* by Carvalho, S. and White, H. Discussion paper N. 254. Washington, D.C.

World Bank. 1997. Rural development: from vision to action. Environmentally and socially sustainable development studies and monographs series 12. Washington, D.C.

الملاحق

الفصل العشرون

الملاحق

الملحق الأول – السكان والأرض

الجدول 1– تقديرات وتركيبة واتجاهات السكان في العراق، 1989–2001

الجدول 2– اسقاطات السكان في العراق 1995–2030

الجدول 3– استخدام الأراضي في العراق، 1989–2000

الملحق الثاني – الإنتاج المحصولي: المنتوج 1989–2002

الجدول 4– إنتاج القمح في العراق، 1989–2002

الجدول 5– إنتاج الشعير في العراق، 1989–2002

الجدول 6– إنتاج الأرز في العراق، 1989–2002

الجدول 7– إنتاج الذرة في العراق، 1989–2002

الجدول 8– إنتاج العدس في العراق، 1989–2002

الجدول 9– إنتاج الفاصوليا، الإنتاج الجاف في العراق، 1989–2002

الجدول 10– إنتاج الفاصوليا، الإنتاج الأخضر في العراق، 1989–2002

الجدول 11– إنتاج أوراق التبغ في العراق، 1989–2002

الجدول 12– إنتاج التمور في العراق، 1989–2002

الجدول 13– إنتاج العنب في العراق، 1989–2002

الجدول 14– متوسط المساحة والغلات والإنتاج من المحاصيل الرئيسية في العراق (متوسط 14 سنة)

الملحق الثالث – الإنتاج المحصولي: المستلزمات

الجدول 15– متطلبات البذور لبعض المحاصيل الرئيسية في العراق (أطنان مترية)

الجدول 16– بذور الخضر التي استوردتها حكومة العراق لمحافظات الوسط والجنوب في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء (القيمة بالدولار الأمريكي والكميات بالأطنان المترية)

الجدول 17– المبيدات التي استوردتها حكومة العراق في الفترة من 1998 إلى 2002 خلال برنامج النفط مقابل الغذاء لمحافظات الوسط والجنوب في العراق

الجدول 18– الأسمدة المستوردة لمحافظات الوسط والجنوب في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء

الملحق الرابع – واردات القمح والشعير والذرة والأرز والعدس 1989-2001

الجدول 19– واردات القمح إلى العراق، 1989-2001

الجدول 20– واردات الشعير إلى العراق، 1989-2001

الجدول 21– واردات الذرة إلى العراق، 1989-2001

الجدول 22– واردات الأرز إلى العراق، 1989-2001

الجدول 23– واردات العدس إلى العراق، 1989-2001

الملحق الخامس – الإنتاج الحيواني، 1989 - 2002

الجدول 24– قطعان الأبقار والجاموس والأغنام في العراق، 1989-2002

الجدول 25– قطعان المعز والدواجن والأحصنة في العراق، 1989-2002

الجدول 26– قطعان الحمير والبغال والجمال في العراق، 1989-2002

الملحق السادس – معلومات الأرصاد الجوية

الجدول 27– معلومات الأرصاد الجوية للعراق: معدلات الأمطار بالملليمترات – المتوسط العادي لفترة 50 سنة (قبل 1995)

الجدول 28– معلومات الأرصاد الجوية للعراق: درجات الحرارة والرطوبة – متوسط 30 سنة (1994 وقبلها)

الجدول 29– معلومات الأرصاد الجوية للعراق: ظواهر الطقس في العراق، 1996

الجدول 30– معلومات الأرصاد الجوية للعراق: فترة سطوع الشمس والبخر (المتوسط اليومي المرتقب)

الملحق السابع – قوائم موازنة الغذاء

الجدول 31– قائمة موازنة الغذاء في العراق المتوسط 1989-2000

الجدول 32– قائمة موازنة الغذاء في العراق عام 2000

الملحق الأول:

السكان والأرض

الجدول 1- تقديرات وتركيبة واتجاهات السكان في العراق، 1989-2001

السنوات	المجموع (1000)	الذكور (1000)	الإناث (1000)	سكان الريف (1000)	سكان الحضر (1000)	السكان الزراعيين (1000)
1989	16,816	8,562	8,254	5,102	11,714	2,913
1990	17,271	8,793	8,478	5,243	12,027	2,781
1991	17,773	9,048	8,725	5,416	12,358	2,734
1992	18,317	9,325	8,993	5,615	12,702	2,691
1993	18,890	9,616	9,274	5,835	13,055	2,650
1994	19,472	9,911	9,561	6,065	13,406	2,608
1995	20,049	10,203	9,845	6,298	13,751	2,564
1996	20,617	10,490	10,126	6,528	14,089	2,516
1997	21,181	10,775	10,406	6,758	14,424	2,467
1998	21,750	11,062	10,688	6,987	14,764	2,417
1999	22,335	11,358	10,978	7,219	15,118	2,368
2000	22,946	11,666	11,280	7,453	15,493	2,320
2001	23,584	11,989	11,596	7,690	15,893	2,272
المتوسط	20,077	10,215	9,862	6,324	13,753	2,562
معدل النمو التصاعدي	2.88	2.86	2.89	3.57	2.56	-1.89

الجدول 1- تقديرات وتركيبة واتجاهات السكان في العراق، 1989-2001 (تكملة)

السنوات	السكان غير الزراعيين (1000)	مجموع النشطين اقتصاديا (1000)	الذكور النشطين اقتصاديا (1000)	الإناث النشطين اقتصاديا (1000)	مجموع النشطين اقتصاديا (1000)	ذكور نشطين اقتصاديا (1000)	إناث نشطين اقتصاديا (1000)
1989	13,903	4,322	3,612	709	749	455	293
1990	14,490	4,411	3,691	720	710	429	281
1991	15,039	4,574	3,813	761	704	417	286
1992	15,626	4,750	3,944	806	698	406	291
1993	16,239	4,936	4,083	854	693	396	297
1994	16,863	5,128	4,224	904	687	385	302
1995	17,485	5,321	4,365	956	680	374	306
1996	18,100	5,515	4,505	1,010	673	363	310
1997	18,714	5,711	4,645	1,066	665	352	313
1998	19,333	5,911	4,787	1,125	657	341	316
1999	19,968	6,120	4,933	1,187	649	330	319
2000	20,626	6,339	5,086	1,252	641	319	322
2001	21,313	6,568	5,249	1,319	633	309	323
المتوسط	17,515	5,354	4,380	975	680	375	305
معدل النمو التصاعدي	3.61	3.64	3.23	5.55	-1.16	-3.01	1.15

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية، منظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا، أبريل/ نيسان 2003.

الجدول 2– اسقاطات السكان في العراق: 1995–2030

السنة	المجموع (1000)	الذكور (1000)	الإناث (1000)	سكان الريف (1000)	سكان الحضر (1000)
1995	20,049	10,203	9,845	6,298	13,751
2000	22,946	11,666	11,280	7,453	15,493
2005	26,322	13,375	12,946	8,550	17,772
2010	29,917	15,200	14,717	9,649	20,268
2015	33,550	17,038	16,512	10,527	23,022
2020	37,054	18,804	18,250	11,082	25,971
2025	40,298	20,433	19,865	11,251	29,047
2030	43,099	21,833	21,266	11,232	31,867
المتوسط	31,654	16,069	15,585	9,505	22,148
معدل النمو التصاعدي	2.24	2.23	2.26	1.67	2.48

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية؛ منظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا، أبريل/ نيسان 2003.

الجدول 3- استخدام الأراضي في العراق، 1989–2000

السنة	مجموع المساحة (ألف هكتار)	مساحة الأراضي (ألف هكتار)	الأراضي الزراعية (ألف هكتار)	أراضي صالحة للزراعة ومحاصيل مستديمة (ألف هكتار)	أراضي صالحة للزراعة (ألف هكتار)
1989	43,832	43,737	9,590	5,590	5,300
1990	43,832	43,737	9,590	5,590	5,300
1991	43,832	43,737	9,590	5,590	5,300
1992	43,832	43,737	9,600	5,600	5,300
1993	43,832	43,737	9,565	5,565	5,250
1994	43,832	43,737	9,530	5,530	5,200
1995	43,832	43,737	9,540	5,540	5,200
1996	43,832	43,737	9,545	5,545	5,200
1997	43,832	43,737	9,540	5,540	5,200
1998	43,832	43,737	9,540	5,540	5,200
1999	43,832	43,737	9,540	5,540	5,200
2000	43,832	43,737	9,540	5,540	5,200
معدل النمو التصاعدي	0.00	-0.01	-0.06	-0.11	-0.22

الجدول 3 (تكملة) استخدام الأراضي في العراق، 1989–2000

السنوات	محاصيل مستديمة (ألف هكتار)	مراعي مستديمة (ألف هكتار)	أحراج وغابات (ألف هكتار)	مجموع الأراضي الأخرى (ألف هكتار)	أراضي غير صالحة للزراعة وغير مستديمة (ألف هكتار)
1989	290	4,000	192	33,955	38,147
1990	290	4,000	192	33,955	38,147
1991	290	4,000	192	33,955	38,147
1992	300	4,000	192	33,945	38,137
1993	315	4,000	192	33,980	38,172
1994	330	4,000	192	34,015	38,207
1995	340	4,000	0	0	38,197
1996	345	4,000	0	0	38,192
1997	340	4,000	0	0	38,197
1998	340	4,000	0	0	38,197
1999	340	4,000	0	0	38,197
2000	340	4,000	0	0	38,197
معدل النمو التصاعدي	1.84	-0.01	-0.01	0.03	0.02

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية؛ منظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا، أبريل/ نيسان 2003.

الملحق الثاني:

الإنتاج المحصولي: المنتوج 1989-2002

الجدول 4– إنتاج القمح في العراق، 1989–2002

السنة	المساحة (هكتار)	الغلات (*Hg*/للهكتار)	الإنتاج (طن متري)	التقاوي (طن متري)
1989	586,850	8,374	491,400	124,353
1990	1,180,575	10,129	1,195,800	261,768
1991	1,832,775	8,056	1,476,400	174,408
1992	1,677,000	5,999	1,006,000	209,352
1993	2,013,000	5,897	1,187,000	187,824
1994	1,806,000	7,431	1,342,000	159,640
1995	1,535,000	8,052	1,236,000	156,000
1996	1,500,000	8,667	1,300,000	146,120
1997	1,405,000	7,566	1,063,000	161,928
1998	1,400,000	8,071	1,130,000	166,400
1999	1,300,000	6,154	800,000	124,800
2000	900,000	3,333	300,000	156,000
2001	1,350,000	6,667	900,000	156,000
2002	1,350,000	7,407	1,000,000	156,000
معدلات النمو التصاعدي	0.34	-2.66	-2.33	–1.74

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية؛ منظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا، أبريل/ نيسان 2003

الجدول 5– إنتاج الشعير في العراق، 1989–2002

السنة	المساحة (هكتار)	الغلات (*Hg*/للهكتار)	الإنتاج (طن متري)	التقاوي (طن متري)
1989	913,175	7,265	663,400	199,502
1990	1,922,100	9,647	1,854,300	241,207
1991	1,311,250	5,860	768,400	201,200
1992	2,012,000	7,500	1,509,000	231,400
1993	2,314,000	6,750	1,562,000	153,500
1994	1,535,000	6,326	971,000	138,900
1995	1,389,000	6,422	892,000	165,000
1996	1,650,000	7,879	1,300,000	117,300
1997	1,173,000	6,633	778,000	121,300
1998	1,213,000	7,082	859,000	122,000
1999	1,220,000	4,098	500,000	110,000
2000	1,110,000	3,604	400,000	110,000
2001	1,205,000	4,149	500,000	110,000
2002	1,200,000	4,167	500,000	110,000
معدلات النمو التصاعدي	–2.27	–5.25	–7.40	–6.16

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية؛ منظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا، أبريل/ نيسان 2003

الجدول 6- إنتاج الأرز في العراق، 1989-2002

السنة	المساحة (هكتار)	الغلات (Hg/للهكتار)	الإنتاج (طن متري)	التقاوي (طن متري)
1989	72,750	31,863	231,800	8,747
1990	79,200	28,889	228,800	9,927
1991	85,925	22,008	189,103	10,300
1992	95,000	18,947	180,000	11,845
1993	110,000	18,727	206,000	17,510
1994	163,000	23,497	383,000	18,540
1995	175,000	18,000	315,000	14,420
1996	120,000	22,500	270,000	14,935
1997	121,000	20,165	244,000	15,450
1998	128,000	23,438	300,000	15,965
1999	130,000	13,846	180,000	7,210
2000	60,000	10,000	60,000	11,845
2001	100,000	9,000	90,000	11,845
2002	100,000	9,000	90,000	11,845
معدلات النمو التصاعدي	1.14	-7.95	-6.90	0.59

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية؛ منظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا، أبريل/ نيسان 2003.

الجدول 7- إنتاج الذرة في العراق، 1989-2002

السنة	المساحة (هكتار)	الغلات (Hg/للهكتار)	الإنتاج (طن متري)	التقاوي (طن متري)
1989	46,225	22,412	103,600	3,055
1990	69,275	24,814	171,900	4,702
1991	107,975	21,857	236,000	5,640
1992	129,700	20,046	260,000	6,400
1993	145,000	19,310	280,000	2,800
1994	60,000	21,333	128,000	3,000
1995	63,000	14,286	90,000	2,800
1996	60,000	20,833	125,000	2,880
1997	61,000	19,836	121,000	3,000
1998	61,000	21,803	133,000	2,800
1999	59,000	18,983	112,000	3,040
2000	60,000	8,833	53,000	2,880
2001	50,000	10,000	50,000	2,800
2002	50,000	12,000	60,000	2,800
معدلات النمو التصاعدي	-3.81	-5.53	-9.13	-3.89

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية؛ منظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا، أبريل/ نيسان 2003.

الجدول 8- إنتاج العدس في العراق، 1989-2002

السنة	المساحة (هكتار)	الغلات (Hg/للهكتار)	الإنتاج (طن متري)	التقاوي (طن متري)
1989	800	6,250	500	46
1990	650	7,692	500	26
1991	375	6,400	240	28
1992	400	7,500	300	32
1993	450	7,778	350	30
1994	430	7,674	330	29
1995	420	7,738	325	28
1996	400	7,750	310	28
1997	400	7,750	310	32
1998	450	7,778	350	32
1999	450	6,667	300	32
2000	450	6,222	280	32
2001	450	6,222	280	32
2002	450	6,222	280	32
معدلات النمو التصاعدي	-2.03	-0.75	-2.77	-0.28

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية؛ منظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا، أبريل/ نيسان 2003.

الجدول 9- الفاصوليا، الإنتاج الجاف في العراق، 1989-2002

السنة	المساحة (هكتار)	الغلات (Hg/للهكتار)	الإنتاج (طن متري)	التقاوي (طن متري)
1989	3,800	11,842	4,500	330
1990	6,600	11,515	7,600	521
1991	7,850	20,675	16,230	575
1992	8,500	21,176	18,000	625
1993	9,000	21,111	19,000	600
1994	8,700	21,264	18,500	590
1995	8,900	20,562	18,300	575
1996	8,500	21,412	18,200	590
1997	8,600	20,930	18,000	625
1998	9,000	21,111	19,000	625
1999	9,000	18,333	16,500	600
2000	8,000	12,500	10,000	600
2001	8,000	12,500	10,000	600
2002	8,000	12,500	10,000	600
معدلات النمو التصاعدي	2.74	-0.86	1.85	2.18

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية؛ منظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا، أبريل/ نيسان 2003.

الجدول 10– الفاصوليا، الإنتاج الأخضر في العراق، 1989–2002

السنة	المساحة (هكتار)	الغلات (Hg/للهكتار)	الإنتاج (طن متري)
1989	25,075	55,354	138,800
1990	21,150	72,435	153,200
1991	9,350	64,385	60,200
1992	18,000	58,333	105,000
1993	19,600	56,122	110,000
1994	19,000	56,842	108,000
1995	19,500	55,897	109,000
1996	18,000	59,444	107,000
1997	19,000	55,263	105,000
1998	20,000	53,500	107,000
1999	20,000	40,000	80,000
2000	19,000	31,579	60,000
2001	19,000	31,579	60,000
2002	19,000	31,579	60,000
معدلات النمو التصاعدي	0.52	-5.50	-5.01

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية؛ منظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا، أبريل/ نيسان 2003.

الجدول 11– إنتاج أوراق التبغ في العراق، 1989–2002

السنة	المساحة (هكتار)	الغلات (Hg/للهكتار)	الإنتاج (طن متري)
1989	3,175	10,079	3,200
1990	5,125	8,585	4,400
1991	1,100	9,273	1,020
1992	2,300	10,870	2,500
1993	2,350	11,064	2,600
1994	2,300	10,652	2,450
1995	2,400	10,417	2,500
1996	2,300	10,652	2,450
1997	2,300	10,870	2,500
1998	2,400	10,625	2,550
1999	2,000	9,500	1,900
2000	1,800	9,444	1,700
2001	2,400	9,375	2,250
2002	2,400	9,375	2,250
معدلات النمو التصاعدي	-1.84	-0.19	-2.03

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية؛ منظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا، أبريل/ نيسان 2003.

الجدول 12– إنتاج التمور في العراق، 1989–2002

السنة	المساحة (هكتار)	الغلات (Hg/للهكتار)	الإنتاج (طن متري)
1989	119,970	40,709	488,390
1990	123,510	44,120	544,930
1991	115,670	48,951	566,220
1992	116,000	38,607	447,840
1993	136,000	45,043	612,580
1994	165,000	40,959	675,820
1995	168,000	52,442	881,020
1996	176,000	45,310	797,450
1997	156,000	40,064	625,000
1998	144,000	43,750	630,000
1999	145,000	30,207	438,000
2000	150,000	40,000	600,000
2001	150,000	43,333	650,000
2002	150,000	43,333	650,000
معدلات النمو التصاعدي	2.02	-0.72	1.29

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية؛ منظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا، أبريل/ نيسان 2003.

الجدول 13– إنتاج العنب في العراق، 1989–2002

السنة	المساحة (هكتار)	الغلات (Hg/للهكتار)	الإنتاج (طن متري)
1989	57,300	78,534	450,000
1990	53,000	85,849	455,000
1991	54,000	70,370	380,000
1992	55,000	73,636	405,000
1993	55,000	75,291	414,100
1994	45,000	62,667	282,000
1995	50,000	60,000	300,000
1996	48,000	64,583	310,000
1997	48,000	62,500	300,000
1998	49,000	62,245	305,000
1999	49,000	59,184	290,000
2000	48,000	55,208	265,000
2001	48,000	55,208	265,000
2002	48,000	55,208	265,000
معدلات النمو التصاعدي	-1.24	-3.04	-4.24

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية؛ منظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا، أبريل/ نيسان 2003.

الجدول 14- متوسط المساحة والغلات والإنتاج من المحاصيل الرئيسية في العراق (متوسط 14 سنة)

المحاصيل	المساحة	الإنتاج (طن متري)	الغلات (كلغم/ للهكتار)
القمح	1,416,871	997,964	727
الشعير	1,440,538	932,614	624
الأرز	109,991	211,979	1,927
الذرة	73,013	137,392	1,831
العدس	470	332	712
الفاصوليا الجافة	8,032	14,559	1,767
الفاصوليا الخضراء	18,977	97,371	5,159
أوراق التبغ	2,454	2,448	1,006
التمور	143,939	614,804	4,261
العنب	50,521	334,721	6,575

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية؛ منظمة الأغذية والزراعة.

الملحق الثالث:

الإنتاج المحصولي: المستلزمات

الجدول 15- متطلبات البذور لبعض المحاصيل الرئيسية في العراق (أطنان مترية)

المحاصيل	متوسط 14 سنة
القمح	167,114
الشعير	149,629
الأرز	12,885
الذرة	3,471
العدس	31
الفاصوليا الجافة	575
المجموع	333,706

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية، منظمة الأغذية والزراعة

الجدول 16- بذور الخضر التي استوردتها حكومة العراق لمحافظات الوسط والجنوب في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء (القيمة بالدولار الأمريكي والكميات بالأطنان المترية)

المحاصيل	1999		2000		2001	
	القيمة (بالدولار)	الكميات	القيمة (بالدولار)	الكميات	القيمة (بالدولار)	الكميات
الطماطم	1,863,301	28	2,569,806	63	442,800	21
الخيار	828,520	64	988,500	40	273,000	13
الباذنجان	12,050	0	50,000	2	0	0
القرع	283,772	10	511,780	13	119,970	4
البصل	285,948	12	547,200	24	373,050	20
الفلفل	216,979	5	144,761	5	62,400	3
البطيخ	499,786	34	608,943	49	260,000	26
الفاصوليا	0	0	5,600	4	8,100	6
اللوبيا	0	0	18,750	15	13,200	10
المجموع	**3,990,356**	**153**	**5,445,340**	**216**	**1,552,520**	**103**

الجدول 16 (تكملة) بذور الخضر التي استوردتها حكومة العراق لمحافظات الوسط والجنوب في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء (القيمة بالدولار الأمريكي والكميات بالأطنان المترية)

المحاصيل	1999		2000	
	القيمة (بالدولار)	الكميات	القيمة (بالدولار)	الكميات
الطماطم	1,970,781	17	6,846,687	**129**
الخيار	312,000	3	2,402,020	**120**
الباذنجان	20,509	1	82,559	**3**
القرع	0	0	915,522	**27**
البصل	205,189	18	1,411,387	**74**
الفلفل	15,442	1	439,582	**14**
البطيخ	0	0	1,368,729	**110**
الفاصوليا	0	0	13,700	**10**
اللوبيا	0	0	31,950	**25**
المجموع	**2,523,920**	**40**	**13,512,136**	**512**

المصدر: قاعدة الخاصة ببغداد، منظمة الأغذية والزراعة

الجدول 17- المبيدات التي استوردتها حكومة العراق في الفترة 1998 إلى 2002 من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء لمحافظات الوسط والجنوب في العراق

أنواع المبيدات	الوحدة	الكميات المستلمة
مبيد فطري	بالأطنان المترية	655
مبيد حشائش	بالأطنان المترية	2573
مبيد حشري	بالأطنان المترية	3538
مبيد خيطيات	بالأطنان المترية	1171

المصدر: قاعدة البيانات الخاصة ببغداد، منظمة الأغذية والزراعة.

الجدول 18- الأسمدة المستوردة لمحافظات الوسط والجنوب في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء

(القيمة بالدولار الأمريكي والكميات بالأطنان المترية)

وصف البنود	2000		2001		2002		المجموع	
	القمة	الكميات	القيمة	الكميات	القيمة	الكميات	القيمة	الكميات
NPK 10.8.10 + (عناصر نزرة)	18,486	25					18,486	25
ثنائي كبريتات النوشادر	4,975,000	19,900	4,342,500	19,515			9,317,500	39,415
كبريتات البوتاسيوم	1,930,000	7,005			2,614,437	10,000	4,544,437	17,005
كبرتيات الخارصين	11,900	20					11,900	20
كبريتات الحديد	5,900	20					5,900	20
كبريتات المغنسيوم	14,000	40					14,000	40
المجموع	**6,955,286**	**27,010**	**4,342,500**	**19,515**	**2,614,437**	**10,000**	**13,912,222**	**56,525**

المصدر: قاعدة البيانات الخاصة ببغداد، منظمة الأغذية والزراعة.

الملحق الرابع:

واردات القمح، والشعير، والذرة، والأرز والعدس
2001-1989

الجدول 19– واردات القمح إلى العراق، 1989–2001

السنة	الواردات (أطنان متربة)	الواردات (آلاف الدولارات)
1989	3,300,000	627,000
1990	1,900,000	360,000
1991	670,000	83,000
1992	1,230,000	185,000
1993	450,000	58,000
1994	500,000	70,000
1995	480,000	76,000
1996	300,000	48,000
1997	1,975,000	374,000
1998	2,326,000	469,000
1999	1,840,600	400,000
2000	3,185,200	836,600
2001	3,000,000	750,000
المتوسط	1,627,446	333,585
معدل النمو التصاعدي	5.89	10.23

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية، منظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا، أبريل/ نيسان 2003.

الجدول 20– واردات الشعير إلى العراق، 1989-2001

السنة	الواردات (أطنان متربة)	الواردات (آلاف الدولارات)
1989	385,362	58,254
1990	210,000	35,000
1991	100,000	13,000
1992	70,000	8,400
1993	100,000	11,000
1994	85,000	10,000
1995	72,000	9,000
1996	100,000	17,500
2000	203,300	35,600
2001	0	35,600
المتوسط	101,974	17,950
معدل النمو التصاعدي	-4.01	1.77

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية، منظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا، أبريل/ نيسان 2003.

الجدول 21– واردات الذرة إلى العراق، 1989–2001

السنة	الواردات (أطنان متربة)	الواردات (آلاف الدولارات)
1989	570,000	68,500
1990	415,000	52,000

الجدول 22- واردات الأرز إلى العراق، 1989-2001

السنة	الواردات (أطنان مترية)	الواردات (آلاف الدولارات)
1989	542,000	196,000
1990	380,000	139,000
1991	300,000	106,000
1992	450,000	165,000
1993	655,000	223,000
1994	200,000	75,000
1995	225,000	85,500
1996	214,000	81,000
1997	684,000	253,000
1998	629,000	212,000
1999	781,000	267,000
2000	1,200,000	305,000
2001	950,000	194,000
المتوسط	554,615	177,038
معدل النمو التصاعدي	8.06	4.86

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية؛ منظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا، أبريل/ نيسان 2003.

الجدول 23- واردات العدس إلى العراق، 1989-2001

السنة	الواردات (أطنان مترية)	الواردات (آلاف الدولارات)
1989	20,000	16,000
1990	30,000	20,000
1991	10,000	5,500
1992	10,000	6,000
1993	12,000	6,700
1994	8,000	3,200
1995	5,000	2,300
1996	6,400	2,700
1997	7,500	5,000
1998	7,500	5,000
1999	7,500	5,000
2000	7,500	5,000
2001	7,500	5,000
المتوسط	10,685	6,723
معدل النمو التصاعدي	-8.41	-8.21

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية؛ منظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا، أبريل/ نيسان 2003.

الملحق الخامس:

الإنتاج الحيواني
2000- 1989

الجدول 24- قطعان الأبقار والجاموس والأغنام في العراق، 1989-2002

السنة	الأبقار (رأس)	الجاموس (رأس)	الأبقار (رأس)
1989	1,578,000	145,000	8,981,000
1990	1,520,000	150,000	9,600,000
1991	1,000,000	110,000	5,800,000
1992	1,260,000	105,000	7,525,000
1993	1,480,000	108,000	9,500,000
1994	1,354,380	87,000	8,400,000
1995	1,190,000	70,000	7,400,000
1996	1,050,000	50,000	5,300,000
1997	1,300,375	62,250	6,583,940
1998	1,320,000	63,500	6,700,000
1999	1,325,000	64,000	6,750,000
2000	1,350,000	65,000	6,780,000
2001	1,350,000	65,000	6,780,000
2002	1,350,000	65,000	6,780,000
المتوسط	1,316,268	86,411	7,348,567
معدل النمو التصاعدي	-0.24	-6.76	-2.10

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية؛ منظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا، أبريل/ نيسان 2003.

الجدول 25- قطعان المعز والدواجن والأحصنة في العراق، 1989-2002

السنة	المعز (رأس)	الدواجن (آلاف)	الخيول (رأس)
1989	1,476,000	105,000	58,000
1990	1,550,000	80,000	60,000
1991	1,070,000	3,600	50,000
1992	1,250,000	11,000	52,000
1993	1,550,000	10,500	51,000
1994	1,425,000	15,500	50,630
1995	1,450,000	16,800	46,650
1996	1,105,000	17,300	45,780
1997	1,465,773	15,500	47,000
1998	1,500,000	13,000	48,000
1999	1,550,000	22,000	46,000
2000	1,600,000	23,000	47,000
2001	1,600,000	23,000	47,000
2002	1,600,000	23,000	47,000
المتوسط	1,442,270	27,086	49,719
معدل النمو التصاعدي	1.37	-2.35	-1.61

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية؛ منظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا، أبريل/ نيسان 2003.

الجدول 26- قطعان الحمير والبغال والجمال في العراق، 1989-2002

السنة	الحمير (رأس)	البغال (رأس)	الجمال (رأس)
1989	442,000	26,000	57,000
1990	443,000	26,500	59,000
1991	350,000	10,000	14,000
1992	355,000	12,000	10,000
1993	360,000	12,000	8,000
1994	380,000	11,800	6,400
1995	396,000	11,600	5,400
1996	367,600	11,500	5,000
1997	380,000	12,000	6,500
1998	385,000	12,500	8,000
1999	375,000	11,000	7,500
2000	380,000	11,200	7,600
2001	380,000	11,200	7,600
2002	380,000	11,200	7,600
المتوسط	383,829	13,607	14,971
معدل النمو التصاعدي	-0.50	-4.25	-11.63

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية؛ منظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا، أبريل/ نيسان 2003.

الملحق السادس:

معلومات الأرصاد الجوية

الجدول 27- معلومات الأرصاد الجوية للعراق: معدلات الأمطار بالملليمترات – المتوسط العادي لفترة 50 سنة (قبل 1995)

الشهور	الموصل	بغداد	رطبة	البصرة	المتوسط
يناير/ كانون الثاني	63.83	25.83	13.64	26.09	32.35
فبراير/ شباط	65.16	23.62	15.13	16.08	29.99
مارس/ آذار	68.21	24.73	18.57	20.55	33.01
أبريل/ نيسان	48.94	19.34	18.35	16.58	25.80
مايو/ أيار	19.74	6.39	11.27	6.28	10.92
يونيو/ حزيران	0.65	0.09	0.08	0.22	0.26
يوليو/ تموز	0.06	0.00	0.02	0.00	0.02
أغسطس/ آب	0.02	0.00	0.00	0.00	0.01
سبتمبر/ أيلول	0.71	0.16	0.43	0.06	0.34
أكتوبر/ تشرين الأول	10.9	2.94	6.72	2.11	5.67
نوفمبر/ تشرين الثاني	41.00	15.43	13.09	20.59	22.53
ديسمبر/ كانون الأول	62.13	23.63	18.02	29.13	33.23
المجموع	**381.38**	**142.26**	**115.32**	**137.61**	**194.14**

المصدر: المنظمة الإحصائية المركزية، المفحص السنوي الإحصائي، 1995-1996.

الجدول 28- معلومات الأرصاد الجوية للعراق: درجات الحرارة والرطوبة – متوسط 30 سنة (1994 وقبلها)

الشهور	درجات الحرارة			نسبة الرطوبة		
	القصوى	الدنيا	المتوسط اليومي	العليا	الدنيا	المتوسط اليومي
يناير/ كانون الثاني	18.4	6.9	12.2	100	32	72
فبراير/ شباط	21.1	9.0	14.8	100	29	65
مارس/ آذار	25.6	13.2	19.2	100	15	56
أبريل/ نيسان	31.5	18.5	24.8	91	13	50
مايو/ أيار	37.3	24.0	30.6	66	9	42
يونيو/ حزيران	40.6	26.5	33.7	55	4	38
يوليو/ تموز	42.5	28.0	35.2	50	7	36
أغسطس/ آب	42.6	26.9	34.6	44	5	38
سبتمبر/ أيلول	40.7	23.5	31.8	82	7	40
أكتوبر/ تشرين الأول	35.7	19.1	26.4	100	8	48
نوفمبر/ تشرين الثاني	26.7	13.1	19.2	100	12	61
ديسمبر/ كانون الأول	20.2	8.2	13.6	100	24	71

المصدر: المنظمة الإحصائية المركزية، المفحص السنوي الإحصائي، 1995-1996.

الجدول 29- معلومات الأرصاد الجوية في العراق: ظاهرة الطقس في العراق - 1996

الظاهرة	البصرة	رطبة	بغداد	الموصل
أيام غائمة	22	17	48	33
أيام غائمة جزئيا	128	168	150	145
أيام ساطعة	215	180	167	187
غبار وزوابع رملية	0	2	0	0
أيام زوابع رعدية	16	17	20	34
أيام هبوط قطع ثلجية	0	2	3	2
ثلوج	0	0	0	0
أمطار	42	75	73	86

المصدر: المنظمة الإحصائية المركزية، المفحص السنوي الإحصائي، 1995-1996.

الجدول 30- معلومات الأرصاد الجوية للعراق: فترة سطوع الشمس والبخر (المتوسط اليومي المرتقب)

المحطة	شمس ساطعة (ساعات)	البخر (ملليمترات)
الموصل	8.3	5.6
بغداد	8.9	8.0
رطبة	8.9	NA
البصرة	9.3	9.4

المصدر: المنظمة الإحصائية المركزية، المفحص السنوي الإحصائي، 1995-1996.

الملحق السابع:

قوائم موازنة الغذاء في العراق

ألف – المتوسط في 1989-2000

الجدول 31– قائمة موازنة الغذاء في العراق: متوسط 1989–2000

البلد: العراق | السكان 19,784,750

منتوجات	الإمدادات المحلية					الاستخدام المحلي							يومي		
	الإنتاج	الواردات	تغيير المخزونات	الصادرات	المجموع	أعلاف	تقاوي	تصنيع	هدر	استخدامات أخرى	أغذية	غرام في السنة	سعرات حرارية	بروتينات غرامات	دهون غرامات
	ألاف الأطنان المترية														
المجموع الكلي													2386	56.1	59.5
منتوجات الخضر													2271	49.0	51.1
منتوجات حيوانية													115	7.1	8.4
الحبوب باستثناء الجعة	2359	2531	175-	4	4712	779	338	11	246	8	3330	168.3	1461	40.8	7.6
القمح	1044	1776	49-	0	2770	47	166		163	8	2386	120.6	1001	30.3	5.4
الأرز (المعادل المضروب)	155	510	52-	0	613		8		12		593	30.0	301	5.8	0.6
الشعير (باستثناء الجعة)	1005	114	65-	3	1051	522	159	11	61		298	15.1	135	4.1	1.2
الذرة	151	82	8-	0	225	161	4		8		53	2.7	24	0.6	0.3
الشوفان	1	0	0		1	1									
الدخن	2				2	2	0		0						
الذرة الرفيعة	1	48		0	50	47	0		2						
حبوب أخرى		0			0	0					0	0.0	0	0.0	0.0
الجذور النشوية	306	69		0	375	37	40		37		262	13.2	27	0.4	0.1
البطاطس	306	69		0	375	37	40		37		262	3.2	27	0.4	0.1
محاصيل السكر	106	0		0	106			57			49	2.5	2	0.0	
قصب السكر	69				69			20			49	2.5	2	0.0	
الشمندر	37	0			37			37							
مواد تحلية	7	372	3-		376					33	343	17.3	169		
السكر (المعادل من الخام)	7	371	3-		374					33	341	17.2	168		
مواد تحلية أخرى		1	1		2						1	0.1	1		
عسل	0	0			0						0	0.0	0		
البقول	32	25	5		62	1	2		2		58	2.9	28	1.8	0.2
الفاصوليا	8		0		8		0		0		8	0.4	4	0.2	0.0

قائمة موازنة الغذاء في العراق: متوسط 1989–2000

البلد: العراق | السكان 19,784,750

منتوجات	الإمدادات المحلية					الاستخدام المحلي						يومي		
	الإنتاج	الواردات	تغيير المخزونات	الصادرات	المجموع	أعلاف	تقاوي	تصنيع	هدر	استخدامات أخرى	أغذية	غرام في السنة	سعرات حرارية	بروتينات غرامات	دهون غرامات
ألاف الأطنان المترية															
بقول أخرى	25	25	5	0	54	1	1		1		50	2.5	1.6	0.2	50
لوزيات	5	1	0	0	6				0		6	0.3	0.1	0.2	6
محاصيل زيتية	105	1	0	0	106	0	2	68	3		33	1.7	0.4	1.1	33
فول الصويا	2	0			2		0	2							
فول سوداني	0	0			0		0	0							
بذور دوار الشمس	57				57		0	37	2		17	0.9	7	0.2	17
بذور القطن	20				20		1	19							
جوز الهند بما فيه اللب	0	0	0		0			0	0		0	0.0	0	0.0	0.0
سمسم	14	0		0	14		0	9			5	0.2	4	0.1	0.3
زيتون	12				12				1		11	0.6	2	0.0	0.2
محاصيل زيتية أخرى	0	0	0	0	0	0	0	0							
زيوت نباتية	21	350	17-	-	324			0		17	307	15.5	362	0.1	40.8
زيوت الصويا	0	29	0		29						29	1.5	36		.4.1
الفول السوداني	0	0			0						0	0.0	0		0.0
دوار الشمس	13	27	3-		37						37	1.9	45		5.1
اللفت والخردل	0				0						0	0.0	0		0.0
بذرة القطن	4	0	0		4						4	0.2	4		0.5
لب النخيل	2	0			2						2	0.1	2		0.2
النخيل	241	13-	0		229			0		16	212	10.7	246	0.1	27.7
لب جوز الهند	0	1	0		1						1	0.0	1		0.1
سمسم	4	0	0		4						4	2.2	1		0.6
زيتون	1	0			1					0	1	0.0	1		0.1
زيوت بذرة الذرة	18	2-			17						17	0.9	21		2.4
محاصيل زيوت أخرى	0	1	0	0	1					1	0	0.0	0		0.0
الخضر	2788	85	4	1	2875				282	18	2576	130.2	74	3.4	0.6
الطماطم	7117	69	3	0	783				73	18	692	35.0	18	10.0	0.2
البصل	74	14	1	0	89				9		80	4.0	5	0.2	0.0

قائمة موازنة الغذاء في العراق: متوسط 1989–2000

البلد: العراق

السكان 19,784,750

منتوجات	الإمدادات المحلية					الاستخدام المحلي							يومي		
	الإنتاج	الواردات	تغيير المخزونات	الصادرات	المجموع	أعلاف	تقاوي	تصنيع	هدر	استخدامات أخرى	أغذية	غرام في السنة	سعرات حرارية	بروتينات غرامات	دهون غرامات
	ألاف الأطنان المترية														
خضر أخرى	2003	1		1	2003				200		1803	91.1	52	2.3	0.3
الفاكهة–باستثناء الخمور	1544	8	8-	72	1472	205			109	4	1154	58.3	123	1.4	0.4
البرتقال، اليوسفي	318	4		0	322				32		290	14.6	12	0.3	0.1
الليمون، اللايم	16	0			16				2		14	0.7	0	0.1	0.0
كريب فروت	0	0			0				0		0	0.0	0	0.0	0.0
الموز		1			1				0		1	0.0	0	0.0	0.1
التفاح – باستثناء السيدر	78	1		0	79				8		71	3.6	5	0.0	0.0
التمور	609		8-	72	530	205			15	1	309	15.6	67	0.6	0.2
الكروم –باستثناء الخمور	346	1		0	347				35	3	309	15.6	29	0.3	0.1
فواكه أخرى	177	1		0	178				18		160	8.1	10	0.1	0.0
منشطات		23	1		24						24	1.2	2	0.3	0.0
البن		1	0		1						1	0.1	0	0.1	
ثمار الكاكاو		1			1						1	0.0	0	0.1	0.0
الشاي		21	1		22						22	1.1	1	0.3	
التوابل		1		0	1						1	0.0	0	0.0	0.0
الفلفل		0			0						0	0.1	0	0.0	0.0
فلفل حلو		0		0	0						0	0.0	0	0.1	0.1
قرنفل		0			0						0	0.0	0	0.0	0.1
توابل أخرى		1		0	1						1	0.0	0	0.1	0.0
المشروبات الروحية	51	6	0	0	58						58	2.9	4	0.0	
الخمور		0	0		0						0	0.0	0		
الشعير، الجعة	51	5		0	56						56	2.8	3	0.0	
مشروبات روحية		2			2						2	0.1	1		
اللحوم	142	24	4	0	170					3	167	8.4	46	3.1	3.6

قائمة موازنة الغذاء في العراق: متوسط 1989–2000

البلد: العراق

السكان 19,784,750

منتوجات	الإمدادات المحلية					الاستخدام المحلي						يومي		
	الإنتاج	الواردات	تغيير المخزونات	الصادرات	المجموع	أعلاف	تقاوي	تصنيع	هدر	استخدامات أخرى	أغذية	غرام في السنة	سعرات حرارية	بروتينات غرامات	دهون غرامات
	ألاف الأطنان المترية														
لحوم الأبقار والعجول	47	17	3	0	67					2	65	3.3	23	1.3	2.0
لحوم الخراف والمعز	29	2	0		32						32	1.6	10	0.6	0.9
الدواجن	65	5	1		71					2	70	3.5	12	1.3	0.8
لحوم أخرى	1	0	0	0	1						1	0.0	0	0.0	0.0
فضلات الذبيح	14	0	0		14				0		14	0.7	2	0.3	0.1
دهون حيوانية	11	12	0	0	23					7	17	0.8	17	0.0	2.0
الزبد، السمن	7	6	0	0	13						13	0.6	12	0.0	1.4
دهون حيوانية، خام	4	7			11					7	4	0.2	5	0.0	0.6
الألبان، باستثناء الزبد	458	99	13	0	570	16		0	26	5	523	26.4	41	2.8	2.3
البيض	29	5		0	33		5		1		27	1.4	5	0.4	0.4
الأسماك، الأغذية البحرية	27	1		0		0					27	1.4	3	0.4	0.1
أسماك، مياه عذبة	20			0	20						20	1.0	2	0.3	0.1
أسماك سطحية	0	1			1	0					1	0.0	0	0.1	0.0
أسماك بحرية	7	0			7						7	0.3	1	0.1	0.0
متنوعات													5	0.2	0.0

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية، منظمة الأغذية والزراعة.

قائمة موازنة الغذاء في العراق:

باء: عام 2000

الجدول 32- قائمة موازنة الغذاء في العراق عام 2000

البلد: العراق السكان 22 946 000

منتوجات	الإمدادات المحلية					الاستخدام المحلي							يومي		
	الإنتاج	الواردات	تغيير المخزونات	الصادرات	المجموع	أعلاف	تقاوي	تصنيع	هدر	استخدامات أخرى	أغذية	غرام في السنة	سعرات حرارية	بروتينات غرامات	دهون غرامات
	آلاف الأطنان المترية														
المجموع الكلي													2197	52.1	50.6
منتوجات الخضر													2109	46.7	44.2
منتوجات حيوانية													88	5.5	6.5
الحبوب باستثناء الجعة	795	4527	-445	0	4876	399	243	10	260	0	3965	172.8	1499	41.5	7.2
القمح	300	3313	-170	0	3443	100	125		216	0	3002	130.8	1085	32.9	6.0
الأرز (المعادل المضروب)	40	1011	-235	0	815		5		12		799	34.8	350	6.7	0.7
الشعير (باستثناء الجعة)	400	203	-50	0	553	235	110	10	30		150	6.5	59	1.8	0.5
الذرة	53	0	10	0	63	44	3		2		14	0.6	5	0.1	0.1
الشوفان	0	0	0		0										
الدخن	1				1	1	0		0						
الذرة الرفيعة	0	0		0	0	0	0		0						
الجذور النشوية	200	16		0	216	21	38		21		136	5.9	12	0.2	0.0
البطاطس	200	16		0	216	21	38		21		136	5.9	12	0.2	0.0
محاصيل السكر	72	0		0	72			18			55	2.4	2	0.0	
قصب السكر	65				65			10			55	2.4	2	0.0	
الشمندر	8	0		0	8			8							
مواد تحلية	2	300	-43	0	258					10	248	10.8	105		
السكر (المعادل من الخام)	2	300	-43	0	258					10	248	10.8	105		
مواد تحلية أخرى		0	0	0	0						0	0.0	0		
عسل	0	0			0						0	0.0	0		
البقول	29	10	0	0	40	1	2		1		36	1.6	15	1.0	0.1
الفاصوليا	9		0		9		0		0		8	0.4	4	0.2	0.0
بقول، أخرى	20	10	0	0	31	1	1		1		27	1.2	11	0.7	0.1

قائمة موازنة الغذاء في العراق عام 2000

البلد: العراق

السكان 22 946 000

منتوجات	الإمدادات المحلية				الاستخدام المحلي									
	الإنتاج	الواردات	تغيير المخزونات	الصادرات	المجموع	أعلاف	تقاوي	تصنيع	هدر	استخدامات أخرى	أغذية	يومي غرام في السنة	سعرات حرارية	بروتينات غرامات	دهون غرامات
	ألاف الأطنان المترية														
لوزيات	4	2	0	0	6				0		6	0.3	2	0.0	0.2
محاصيل زيتية	105	2	0	0	106	0	2	68	3		34	1.5	12	0.4	1.0
فول الصويا	2	2			3		0	3							
فول سوداني	0	0			0		0								
بذور دوار الشمس	66				66		1	44	2		20	0.9	7	0.2	0.6
بذور القطن	12				12		1	12							
بذور سمسم	14	0		0	14		0	9			5	0.2	3	0.1	0.3
زيتون	10				10				1		9	0.4	1	0.0	0.2
محاصيل زيتية أخرى	0	0	0	0	0	0	0	0							
زيوت نباتية	22	297	3-	0	317					16	301	13.1	308	0.1	34.8
زيوت الصويا	1	78	0		79						79	3.4	83		9.4
الفول السوداني	0	0			0						0	0.1	0		0.0
دوار الشمس	15	7	0		23						23	1.0	24		2.7
بذرة القطن	2	0	0		2						2	0.1	2		0.3
زيت النخيل	179	179	0	0	179			0		15	164	7.1	164	0.1	18.5
زيت سمسم	4	0	0		4						4	0.2	4		0.5
زيت زيتون		0	0		0					0	0	0.0	1		0.1
زيوت بذرة الذرة		31	3-		28						28	1.2	30		3.4
محاصيل زيوت أخرى	0	1	0	0	1					1	0	0.0	0		0.0
الخضر	190 8	49	0	0	1957				192	0	1765	76.9	42	1.9	0.3
الطماطم	500	45	0	0	545				51	0	495	21.6	11	0.6	0.1
البصل	40	3	0	43					4		39	1.7	2	0.1	1.
الخضر الأخرى	136 8	1		0	1369				137		1232	53.7	30	1.3	0.2
الفاكهة باستثناء الخمور	141 1	2	100-	30	1283	155			96	0	1032	45.0	96	1.1	0.3
البرتقال، اليوسفي	307	2		0	309				31		278	12.1	10	0.2	0.1

قائمة موازنة الغذاء في العراق عام 2000

البلد: العراق

السكان 22 946 000

منتوجات	الإمدادات المحلية					الاستخدام المحلي						يومي		
	الإنتاج	الواردات	تغيير المخزونات	الصادرات	المجموع	أعلاف	تقاوي	تصنيع	هدر	استخدامات أخرى	أغذية	غرام في السنة	سعرات حرارية	بروتينات غرامات	دهون غرامات
	ألاف الأطنان المترية														
كريب فروت	0	0			0				0		0	0.0	0	0.0	0.0
التفاح – باستثناء السيدر	75	0		0	75				8		68	2.9	4	0.0	0.0
التمور	600		100-	30	470	155			15	0	300	13.1	56	0.5	0.1
الكروم –باستثناء الخمور	265	0		0	265				26	0	238	10.4	19	0.2	0.1
فواكه أخرى	150	0		0	150				15		135	5.9	7	0.1	0.0
منشطات		8	0		8						8	0.3	0	0.1	0.1
البن		1	0		1						1	0.0	0	0.0	
ثمار الكاكاو		0			0						0	0.0	0	0.0	0.1
الشاي		7	0		7						7	0.3	0	0.1	
التوابل		1		0	1						1	0.1	1	0.0	0.0
الفلفل		0		0	0						0	0.1	0	0.0	0.0
قرنفل		0			0						0	0.0	0	0.0	0.0
توابل أخرى		1		0	1						1	0.1	1	0.0	0.0
المشروبات الروحية	50	1	0	0	51						51	2.2	3	0.0	
الشعير، الجعة	50	0		0	50						50	2.2	3	0.0	
مشروبات روحية		1			1						1	0.0	0		
اللحوم	127	2	0	0	129					0	129	5.6	31	2.1	2.4
لحوم الأبقار والعجول	48	0	0	0	48					0	48	2.1	15	0.8	1.3
لحوم الخراف والمعز	29	0	0		29						29	1.2	8	0.5	0.6
الدواجن	50	2	0		52					0	52	2.3	8	0.8	0.5
لحوم أخرى	0	0	0	0	0						0	0.0	0	0.0	0.0
فضلات الذبيح	14	0	0		14				0		14	0.6	2	0.3	0.1
دهون حيوانية	12	6	0	0	18					3	15	0.6	13	0.0	1.5

قائمة موازنة الغذاء في العراق عام 2000

البلد: العراق | السنة 2000 | السكان 22 946 000

منتوجات	الإمدادات المحلية					الاستخدام المحلي							يومي		
	الإنتاج	الواردات	تغيير المخزونات	الصادرات	المجموع	أعلاف	تقاوي	تصنيع	هدر	استخدامات أخرى	أغذية	غرام في السنة	سعرات حرارية	بروتينات غرامات	دهون غرامات
	ألاف الأطنان المترية														
الزبد، السمن	8	3	0	0	11						11	0.5	9	0.0	1.0
دهون حيوانية، خام	4	3			7					3	4	0.2	4	0.0	0.5
الألبان، باستثناء الزبد	528	33	0	0	561	19		0	30	0	513	22.4	37	2.5	2.2
البيض	14	11		0	25		4		1		20	0.9	3	0.3	0.2
الأسماك، الأغذية البحرية	27	2		0		0					29	1.3	2	0.4	0.1
أسماك، مياه عذبة	14			0	14						14	0.6	1	0.2	0.0
أسماك سطحية	0	2			2	0					2	0.1	0	0.0	0.1
أسماك بحرية، أخرى	13	0			13						13	0.6	1	0.2	0.1
متنوعة													11	0.4	0.1

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية، منظمة الأغذية والزراعة.